المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
الدراسات العليا – برنامج ماجستيرالدراسات اللغوية

منهج أبي حيان الأندلسي
في التعليل الصرفي في كتابه ((ارتشاف الضرب))

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربية تخصص النحو والصرف .

إعداد الطالب:
فهد بن سالم بن محمد المغلوث الشمري
المعيد في كلية الآداب في جامعة حائل
الرقم الجامعي(٢٨١٩٠٤٨١٧)

إشراف الدكتور:
محمد بن إبراهيم السيف
الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية في جامعة القصيم

العام الجامعي
١٤٣٢ – ١٤٣٣ هـ
٢٠١١ – ٢٠١٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية

قسم اللغة العربية

منهج أبي حيّان الأندلسي في التعليل الصرفي في كتابة " ارتشاف الضرب "

تقرير اللجنة:

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص النحو والصرف وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٣/٥/١٢هـ .

لجنة المناقشة و الحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف الرئيس	د. محمد إبراهيم البسيوني	أستاذ مشارك	اللغويات	
المناقش الداخلي	د. سليمان الضحيان	أستاذ مساعد	اللغويات	
المناقش الخارجي	د. فتحي أحمد عبدالهادي إسماعيل	أستاذ مشارك	اللغويات	

ملخص الرسالة:

هذه الرسالة بعنوان"منهج أبي حيّان الأندلسي في التعليل الصرفي في كتابه(ارتشاف الضرب)"والتي قدمها الطالب: فهد بن سالم بن محمد المغلوث الشمري مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربية تخصص النحو و الصرف .

فالبحث في التعليل بحثٌ في تفسير المسائل والقضايا الصرفيةِ من جانب، والقياسِ من جانبٍ آخر .

كما أنّ تناولَ عَلَمٍ بارزٍ من أعلام الصرف، مثل أبي حيّان الأندلسي وهو مقرون بالتعليل بمثابة كشف ما أشكل حول موقفه من التعليل والمعللين على بعض الباحثين، ومدى موقفه من التعليل والقياس .

وما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع هو معرفة صنوف العلل الصرفية التي استخدمها أبوحيّان في كتابه، ومدى استفادته من التراث التعليلي عند العلماء قبله سواء أكانوا من علماء العلوم الشرعية كأصول الفقه وأصول الحديث والقراءات أم كانوا من علماء النحو والصرف واللغة والكشف عن موقفه من هذا التراث نظريا وعمليا .

ومما دفعني إلى اختيار كتاب ارتشاف الضرب ما يحمله من قضايا النحو والصرف، ومشكلاتهما المتعددة، وآراء المدارس الصرفية المختلفة، وامتلاء الكتاب بالنقول الكثيرة من المؤلفات الصرفية الزاخرة بالتفصيلات، والتوجيهات، و التعليلات، وكذلك كثرة الشواهد الشعرية، وما تحويه-أيضا-على مجموعة من الشعراء، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من القراءات، ولذا يعد كتاب ارتشاف الضرب بحق موسوعةً نحويةً وصرفيةً جمع فيها أبوحيان منابع النحو والصرف وروافدهما، حتى عصره، و لم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد اطلاع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، فأفاد منها.

ومن مستويات العلة الصرفية عند أبي حيّان: العلل التعليمية، والقياسية، والجدلية- وإن قلل منها- وبينت مفهوم كل صنف وأمثلة عليه وموقف أبي حيّان منه .

ومن صنوف العلل عند أبي حيان- وإن كانت في مجملها تدخل ضمن علتي الخفة والثقل- علة التشبيه،والفرق،والحمل،ومراعاة أصل الكلمة،وأمن اللبس، والاستغناء،والتقابل، والمجانسة، والإتباع، وغيرها كثير.

كما تنوعت العلل عنده مابين الوجوب والجواز وبينت مـــوقف أبي حيّان منهما مع ذكر بعض النماذج التي تكشف عنهما – وإن كانت علل الجواز أكثر عنده من علل الوجـــوب هذا ما وضحته النماذج والشواهد- .

كما تناولت في الفصل الثالث من الرسالة تصنيف العلة من حيث البساطة والتركيب، ثمّ بينت موقف أبي حيّان منهما .

وفي الكتاب علل كثيرة غير ما ذكرت، علّل بكل منها في مواضع كثيرة مـــن الكتـــاب. أكتفي بذكر بعض مواضعها خوف الإطالة، وأخذت ما يكفي عنـــدي لتصـــور منـــهج أبي حيان في علله الصرفية.

كما تناولت في الفصل الرابع مصادر أبي حيان في الارتشاف، مقسما إياه إلى ثلاثة مباحث، أما المبحث الأول: فقد تناولت فيه العلماء الذين نقل عنهم أبوحيّان مثل: سيبويه، والأخفش الأوسط، وابن مالك، والفراء، والمبرد، والفارسي، والخليل، وغيرهم، وذلك على سبيل التمثيل، وفي المبحث الثاني: تناولت الكتب التي استفاد منها أبوحيّان مثل: الغرة لابن الدهان، والأوسط للأخفش، والعين للخليل، والبسيط لابن أبي ربيع، وحواشي مبرمان، والترشيح لخطاب الماردي، والكتاب لسيبويه، وغيرهم، واعتمدت في ترتيب المبحثين السابقين على كثرة مرات نقل أبي حيّان من العالم أو المؤلف، وتحدثت عن كل قسم على حده .

كما ذكرت في نهاية الرسالة تقويما لعلل أبي حيّان من حيث: القوة و الضعف، والوضوح والغموض، والدقة في نسبتها لأبي حيان والدقة في نقلها.

وكذا تناولت فيه تأثره بعلل السابقين وتأثيره على علل اللاحقين ويظهر لي أنّ كثرة الاقتباس عند أبي حيان من النحاة الذين سبقوه مما تطلب جهدا كبيرا في مراجعة كتب النحو وتوثيق هذه الآراء ونسبتها إلى أصحابها ابتداءً من سيبويه إلى ابن مالك وغيرهما من النحاة .

كما تناولت احتجاج أبي حيان بالعلل الصرفية وموقفه من تعدادها ومن العلة القاصرة – و إن قلت عنده – موضحا ذلك بالنماذج والشواهد .

وطريق البحث في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيّان مليء بالصعوبات؛ لما للرجل من ثقافة واسعة حوت التراث العربي بما فيه من معضلات و مشاكل .

المقدّمـــــــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن النحو والصرف من أعظم العلوم وأجلها؛ لأنهما المفتاح الأول لفهم الكتاب والسنة، والطريق الموصل إلى الاستنباط منهما، يقول شيخ الإسلام: "وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي، ونصلح الألسن المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة، والاقتداء بالعرب في خطابها، فلو ترك الناس على لحنهم كان نقصا وعيبا، فكيف إذا جاء قوم إلى الألسنة العربية المستقيمة والأوزان القويمة، فأفسدوها بمثل هذه المفردات والأوزان المفسدة للسان"[١].

والبحث في التعليل بحثٌ في تفسير المسائل والقضايا الصرفيةِ من جانب، والقياسِ من جانبٍ آخر؛ إذ القياسُ أصلٌ مهم من أصولِ الصرفِ التي انبنى عليها، وتكوّن منها .

كما أنّ تناولَ عَلَمٍ بارزٍ من أعلام الصرف، مثل أبي حيّان الأندلسي وهو مقرون بالتعليل بمثابة كشف ما أشكل حول موقفه من التعليل والمعللين على بعض الباحثين، ومدى موقفه من التعليل والقياس.

لذا فإنّ ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع يمكن تلخيصه فيما يأتي:

أولها: أهميةُ البحث في ميدان أصول الصرف، وبخاصة مجال القياس.

ثانيها: التعّرفُ على علم بارز كأبي حيان في علمه وفكره وثقافته.

ثالثها: الحرص على توضيح التعليل في النحو والصرف وتبيين أهميته في مجال تعليم النحو والصرف .

رابعها: معرفة صنوف العلل الصرفية التي استخدمها أبوحيّان في كتابه، ومدى استفادته من التراث التعليلي عند العلماء قبله سواء أكانوا من علماء العلوم الشرعية كأصول الفقه و الحديث والقراءات أم كانوا من علماء النحو والصرف واللغة والكشف عن موقفه من هذا التراث نظريا وعمليا.

---

(١)مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع و ترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي -رحمه الله -الطبعة الأولى،١٣٩٨هـ: ٣٢ /٢٥٢ .

خامسها: الحرص على تجلية أمر التعليل وأهميته، في ظل التجني الشديد عليه من قبل بعض الباحثين المعاصرين .

ومما دفعني إلى اختيار كتاب ارتشاف الضرب أمور منها:

أولا: ما يحويه من قضايا النحو والصرف، ومشكلاتهما المتعددة، وآراء المدارس الصرفية المختلفة، وامتلاء الكتاب بالنقول الكثيرة من المؤلفات الصرفية الزاخرة بالتفصيلات، والتوجيهات، و التعليلات، وكذلك كثرة الشواهد الشعرية، وما تحويه-أيضا-على مجموعة من الشعراء، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من القراءات، ولذا يعد كتاب ارتشاف الضرب بحق موسوعةً نحويةً وصرفيةً جمع فيها أبوحيان منابع النحو والصرف وروافدهما، حتى عصره، و لم يقدم لنا هذا الكتاب إلا بعد اطلاع على آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين، فأفاد منها.

ثانيا: سلك أبوحيّان منهجا فريدا بين النحاة والصرفيين في تأليف كتابه هذا، حيث مزج فيه بين ثقافة المغرب و ثقافة المشرق .

ثالثا: هذا الكتاب يوقفنا على ما وصل إليه العقل العربي من تصور لدراسة اللغة والنحو والصرف والتأليف فيها .

فهذه الأمور جمعاء دفعتني إلى دراسة التعليل عند أبي حيّان من خلال الارتشاف .

وبناء على هذا رأيت أن يكون بحثي للحصول على درجة(الماجستير) بعنوان:

منهج أبي حيان الأندلسي في التعليل الصرفي في كتابه(ارتشاف الضرب)

وقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم هذا البحث إلى ستة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتليها خاتمة وفهارس فنية .

وكان الحديث في التمهيد عن أبي حيّان فعرفت به من ناحية عصره، ونسبه، ومولده، وحياته، وثقافته، ومعتقده، وشيوخه، وتلاميذه، ومذهبه النحوي، ومؤلفاته، ووفاته.

ثم دار الحديث عن كتاب (ارتشاف الضرب)، فبينت قيمته العلمية، ومنهجه فيه، ومصادره من أعلام وكتب وغير ذلك .

وجاء الحديث في نهاية التمهيد عن العلة من حيث تعريفها، ونشأتها، وتطورها، والتأليف فيها.

أمّا البحث فقد قسمته إلى ستة فصول:

الفصل الأول: تناولتُ فيه موقفَ أبي حيان من الأصول الصرفية، انطلاقا من أهمية هذه الأصول وأقسامها، وقد قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث موزعة على الأصول الأربعة التي رأيت أنها أبرز ما استعان بها أبوحيّان. فتناولت في المبحث الأول: السماعَ، وفي المبحث الثاني: القياس، وفي المبحث الثالث: الإجماع، وفي المبحث الرابع: الاستصحاب .

وقد بينت في كل مبحث منها معالم تأثيره في كل أصل، ممثلا لكلٍّ منها.

وتناولت في الفصل الثاني: منهجَ أبي حيان في تناول العلل الصرفية وقوادحها، وبناء على بحثي فإني رأيت أن أقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: استقصاء العلل، والمبحث الثاني: ترك التعليل في بعض المواضع، والمبحث الثالث: موقف أبي حيّان من علل السابقين، المبحث الرابع: القوادح في التعليل الصرفي عنـــد أبي حيّان .

ثم كان الحديث عن الفصل الثالث الذي تناولت فيه تصنيف التعليل الصرفي عند أبي حيّان، وبناء على حسن التقسيم فإني رأيت أن هناك أربعة تصنيفات تنوعت فيها تعليلات أبي حيان الصرفية، لهذا قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث .

المبحث الأول: تحدثت فيه عن مستويات العلة الصرفية عند أبي حيّان، وقد تناولت في هذا: العلل التعليمية، والقياسية، والجدلية، وبينت مفهوم كل صنف وأمثلة عليه وموقف أبي حيّان منه .

وتناولت في المبحث الثاني: تقسيم العلل من حيث صنوفها، وقد رأيت أنه يدخل تحت هذا التصنيف علتا الخفة والثقل، وما ينتج منهما وهي أنواع كثيرة، كالتشبيه، والفرق، والحمل، ومراعاة أصل الكلمة، وأمن اللبس، والاستغناء،والتقابل، والمجانسة، والإتباع، وغيرها كثير.

وفي المبحث الثالث: جاء تصنيف العلة من حيث الوجوب والجواز ومـــوقف أبي حيّان منهما.

واندرج تحت المبحث الرابع الأخير من هذا الفصل تصنيف العلة مـــن حيـــث البســـاطة والتركيب، ثمّ بينت موقف أبي حيّان منهما .

وفي الكتاب علل كثيرة غير ما ذكرت، علّل بكل منها في مواضع كثيرة مـــن الكتـــاب. أكتفي بذكر بعض مواضعها خوف الإطالة، وأخذت ما يكفي عنـــدي لتصـــور منـــهج أبي حيان في علله الصرفية.

وبعد أن انتهيت من الفصل الثالث كان الفصل الرابع: وبحثت فيه عن مصادر أبي حيان في الارتشاف، مقسما إياه إلى ثلاثة مباحث، أما المبحث الأول: فقد تناولت فيه العلماء الذين نقل عنهم أبوحيّان مثل: سيبويه، والأخفش الأوسط، وابن مالك، والفراء، والمبرد، والفارسي، والخليل، وغيرهم، وذلك على سبيل التمثيل، وفي المبحث الثاني: تناولت الكتب التي استفاد منها أبوحيّان مثل: الغرة لابن الدهان، والأوسط للأخفش، والعين للخليل، والبسيط لابن أبي ربيع، وحواشي مبرمان، والترشيح لخطاب الماردي، والكتاب لسيبويه، وغيرهم، واعتمدت في ترتيب المبحثين السابقين على كثرة مرات نقل أبي حيّان من العالم أو المؤلف، وتحدثت عن كل قسم على حده .

أمّا في المبحث الثالث: فتناولت فيه موقف أبي حيان من المدارس الصرفية، وتناولت فيه مدرستي البصرة والكوفة، وعدد مرات الأخذ عن كل مدرسة ممثلا ببعض الأمثلة التي تدل على هذا .

أما الفصل الخامس: فقد أقمت فيه موازنة بين منهج ابن مالك في التعليل الصرفي ومنهج أبي حيّان من خلال كتابيهما شرح الكافية الشافية، وارتشاف الضرب، وسبب اختيار ابن مالك للموازنة حسب الأمور الآتية:

١- التقارب الزمني بينهما .

٢- كونهما ينتسبان إلى مدرسة صرفية واحدة هي مدرسة الأندلس.

٣- تقاربهما في تناول العلل الصرفية وكذلك المصادر .

٤- الصراع الذي حدث بينهما . وقد حددت الموازنة في المباحث الآتية:

المبحث الأول: تناولت فيه مصادر كل منهما في مؤلفه، وقسمت هذا الفصل إلى الأقسام الآتية: الأعلام، والكتب، والمدارس الصرفية، والقرّاء عند كل واحد منهما، وقد بدأت بابن مالك؛ لأنه الأقدم ثم أبي حيّان وإن كان التركيز على ابن مالك أكثر في هذا الفصل؛ لأن أبا حيّان فصلت مصادره في الفصل الرابع، ورتبتها على حسب كثـــرة نقل أبي حيّان عنها.

أمّا المبحث الثاني فتناولت فيه أنواع العلل عندهما وذكرت في هذا الفصل أنواع العلل عند ابن مالك؛ لأن أنواع العلل عند أبي حيّان ذكرتها في الفصل الثالث؛ حتى لا أثقل كاهل البحث بما لا يفيد .

وفي المبحث الثالث تناولت فيه منهج ابن مالك وأبي حيّان في تناول علل من سبقهما و آرائهم وركزت على مواطن الاتفاق ومواطن الاختلاف بينهما.

والمبحث الرابع الأخير في هذا الفصل تناولت فيه موقف أبي حيّان من علل ابن مالك و آرائه وبينت من خلال هذا المبحث أنّ أبا حيان لم يخالف ابن مالك فقط، بل أيده ورجحه من جانب ورفع من قدرته العلمية بانفراده بالآراء والأقوال من جانب آخر .

أمّا الفصل السادس الأخير: فقد خصصته للتقويم النهائي للبحث بناء على ما سبق من دراسات في أقسام البحث، وقد قسمت هذا الفصل إلى خمسة مباحث:

المبحث الأول: تناولت فيه تقويم المصادر. والمبحث الثاني: تناولت فيه تقويم التصنيف. والمبحث الثالث: تناولت فيه تقويم العلل من حيث: القوة و الضعف، والوضوح والغموض، والدقة في نسبتها لأبي حيان والدقة في نقلها.والمبحث الرابع: تناولت فيه تأثره بعلل السابقين وتأثيره على علل اللاحقين. والمبحث الخامس: تناولت فيه تقويم احتجاج أبي حيان بالعلل الصرفية وموقفه من تعدادها ومن العلة القاصرة .

ثم أنهيت بحثي بالخاتمة وأهم النتائج التي توصلت إليها وذيلت هذا بالفهارس الفنية للبحث وكانت على الترتيب الآتي:

١-فهرس الآيات القرآنية ٢- فهرس الأحاديث ٣- فهرس الأشعار والأراجيز ٤-فهرس الأعلام ٥-فهرس المدارس النحوية ٦-فهرس اللغات أو اللهجات ٧-فهرس الأماكن ٨-فهرس الكتب ٩-فهرس المصادر والمراجع ١٠-فهرس موضوعات البحث .

ومن الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث:

أولا: لقد أعيتني كثرة الأخطاء الطباعية في كتاب ارتشاف الضرب بتحقيق رجب عثمان، إلاّ أنني لا أذكر تعبي أو مشقتي؛ لأنه من الطبعي أن يتعب طالب العلم من تحصيله وليس هذا التعب بأمرٍ مستغربٍ أو مُنَوَّهٍ به .

ثانيا:طريق البحث في كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيّان مليء بالصعوبات؛ لما للرجل من ثقافة واسعة حوت التراث العربي بما فيه من معضلات و مشاكل.

ثالثا:كثرة الاقتباس عند أبي حيان من النحاة الذين سبقوه مما تطلب جهدا كبيرا في مراجعة كتب النحو وتوثيق هذه الآراء ونسبتها إلى أصحابها ابتداءً من سيبويه إلى ابن مالك وغيرهما من النحاة.

رابعا:كثرة صفحات(ارتشاف الضرب)وما حواه من مادة علمية واسعة اشتملت على كل باب من أبواب الصرف مع موسوعية أبي حيّان في عرض هذه المادة؛ حيث إنه يجمع أكثر آراء النحويين والصرفيين الذين سبقوه ابتداء من الخليل وسيبويه إلى علماء عصره مع الإكثار من الاستشهاد بالآيات القرآنية و كلام العرب– نظمه و نثره– وغير ذلك .

وكان لأستاذي القدير سعادة الأستاذ الدكتور/ محمد بن إبراهيم السيف فضل كبير عليّ؛ ظهر في توجيهاته السديدة أثناء عمل البحث،ونصائحه التي عادت عليّ وعلى البحث بالنّفع الكثير،فله منّي خالص الشّكر والامتنان والتّقدير، أعانه الله ووفّقه، وجزاه عنّي خير الجزاء .

وللمناقِشَيْنِ الفاضِلَيْنِ شكر نابع من القلب لموافقتهما على قراءة عملي هذا والتي تعتبر موافقة على إسهامهما في توجيه بنائي العلميّ، شأنهما في ذلك شأنهما في مسيرة عطائهما لطلاب العلم الذين ينتظرون العطاء والتوجيه .

كما أودّ أن أقدّم شكري وافرا إلى جامعة القصيم التي أسهمت في بنائي العلميّ، كما أسهمت في البناء الفكري لنخبة مّمن تولّوا ويتولّون مهام التّوجيه التربوي والأكاديمي في مؤسّساتنا العامرة، فالله أسأل أن يوفّق الجامعة بهيئتها الأكاديميّة والإدارية، وأخص بالذكر كليّة اللّغة العربيّة وقسم الدراسات العليا الّذي أنتمي إليه، فلهم منّي بالغ الشّكر لما قدّموه ويقدّمونه لطلاّب العلم في مختلف مراحل التّحصيل .

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما يسّر وأعان، وما أبرّئ نفسي من الزلل أو الخطأ، لكنني قد حاولت قدر استطاعتي، وفوق كلّ ذي علم عليم.

وأسأل الله أن يجعل ما قمت به في ميزان حسناتي، إن ربي سميع الدعاء . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

فهد بن سالم بن محمد المغلوث

١٤٣٣/١/١هـ

التمهيد: و فيه:

١- أبو حيّان الأندلسي .

٢- ارتشاف الضرب .

٣- العلة الصرفية نشأتها، وتطورها، والتأليف فيها.

أولا: أبو حيّان الأندلسي–رحمه الله–:

* اسمه ولقبه وكنيته:

هو أثير الدين أبوحيّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن جيّان النِّفْزي الجيّاني الغرناطي الأندلسي[١]، الإمام الحافظ العلاّمة فريد العصر، وشيخ الزمان وإمام النحاة، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه[٢].

ويتضح مماسبق أنّ أبا حيان جيّاني الأصل[٣]، وجيّان إحدى مدن الأندلس المشهورة،فكان ينسب إليها باعتبارها أصله وموطن أهله وذويه، وقد بقي هذا اللقب ملازما لاسمه في كثير من الأحيان .

---

(١)ينظر: الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، باعتناء س.ديدر ينغ، دار النشر فرانز شتايز بفيسبادن، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ببيروت، بمساعدة دار صادر،١٣٨٩هـ: ٢٦٧/٥، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ: ٣٢٤/٦، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطّيب، للشيخ أحمد بن محمد المقرّي التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ: ٥٣٥/٢، والأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م: ١٥٢/٧، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ: ٧٨٤/٣، والإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين الخطيب، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ: ٢٨/٣، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة: ١٥٢/٦، والدرر الكامنة في أعيان السنة المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، أم القرى للطباعة و النشر، القاهرة، مصر: ٧٠/٥، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ: ٢٤١/١، وطبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة ،الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ: ٢٨٦/٢، والمدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف: ٣٢٠.

(٢)نفح الطيب: ٥٣٦/٢ ، ٥٣٧.

(٣)الدرر الكامنة: ٧٠/٥ ، والوافي بالوفيات: ٥/ ٢٦٧

أما لقبه الثاني فهو(الغرناطي)فيرجع إلى مدينة غرناطة التي نشأ وترعرع فيها[١]، وجاء لقب (النِفْزَي)من انتسابه إلى(نِفْزَة)إحدى قبائل البربر[٢].

وكثيرا ما يعرف أبوحيّان بالأندلسي[٣] نسبة إلى موطنه الكبير الأندلس، وقد يلقب بالشافعي[٤]والظاهري[٥]؛ لأنه كان مالكيا في أول أمره، ثم مال إلى المذهب الظاهري الذي بدا أثره واضحا في تفسيره وفي بعض آرائه النحوية، ثم تحول إلى المذهب الشافعي بعد أن رحل إلى مصر ووجد المذهب الظاهري مهجورا فيها .

حيث يقول الصفدي: "وكان أولا يرى رأي الظاهرية، ثم إنه تمذهب للشافعي—رضي الله تعالى عنه-بحث على الشيخ علم الدين العراقي(المحرر)للرافعي،و(مختصر المنهاج)للنووي، وحفظ(المنهاج)إلا يسيرا، وقرأ(أصول الفقه)على أستاذه أبي جعفر بـــن الزبير"[٦]، ولكـــن ما نقل عنه يؤكد بقاءه على مذهب أهل الظاهر، إذ يقول ابن حجر:كان أبوحيّان يقول: "محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه "[٧].

---

(١)ينظر: نفح الطيب: ٥٣٥/٢ .

(٢)ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ٢٨/٣، وشذرات الذهب: ٣٢٤/٦، والدرر الكامنة: ٧٤/٥، وبغية الوعاة ٢٤١/١، وطبقات المفسرين: ٢٨٦/٢

(٣)ينظر: الدرر الكامنة: ٧٠/٥ ، ويراجع: التذييل والتكميل في شرح التسهيل دراسة وتحليل اختيارات أبي حيان النحوية في كتابه، للدكتور أحمد بن عبد الله القاضي، دروب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠١٠م: ٤١

(٤)شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد بن عمر بن القاسم مخلوف، تحقيق عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـــ: ٣٠٤/١

(٥)المصدر السابق .

(٦)ينظر: نفح الطيب: ٢ /٥٤٢،٥٤١

(٧)ينظر: شذرات الذهب: ٣٢٥/٦ ، وينظر: الدرر الكامنة: ٧١/٥

- **مولده:**

ولد أبوحيّان في غرناطة[١]، لكن بعضهم يذكر أنه ولد في مطخشارش[٢]، ويبدو أن مطخشارش ليست مدينة مستقلة بذاتها، إنما هي من حاضرة غرناطة[٣]، وقيل من أعمال غرناطة .

وكان مولد أبي حيان في شوال سنة٦٥٤هـ[٤]، وأبوحيّان نفسه ذكر ذلك حين قال:"ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة تمّت"[٥]؛ ولأنه ذكر في مقدمة كتابه(البحرالمحيط)أنه تولى تدريس التفسير في القبة المنصورية بالقاهرة في أواخر سنة عشر وسبعمائة، ثم قال: "وهي أوائل سبع وخمسين من عمري"[٦]وبناء عليه يكون مولده سنة٦٥٤ هـ .

(١)الإحاطة في أخبار غرناطة : ٣ /٤٣ .

(٢)ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٣٢٤/٦، ومعجم المؤلفين: ٧٨٤/٣، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢٤١/١، ونفح الطيب: ٢/ ٥٣٨

(٣)ينظر: نفح الطيب: ٥٥٩/٢ ، وطبقات المفسرين: ٢٨٦/٢ ، وبغية الوعاة: ٢٤١/١

(٤)ينظر: كشف الظنون: ١٥٢/٦، ومعجم المؤلفين: ٧٨٤/٣، والوافي بالوفيات: ٢٨١/٥، وبغية الوعاة: ٢٤١/١، ونفح الطيب: ٥٣٨/٢، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٠٤/١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٣٢٤/٦، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٤٣/٣،والدرر الكامنة: ٧٠/٥

(٥)ينظر:الوافي بالوفيات: ٢٨١/٥

(٦)البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م: ٢٨/١ .

- **نشأته و رحلاته:**

نشأ أبوحيّان في غرناطة أول ما نشأ، وتطلّع إلى التزود بالمعرفة والثقافة، فتلقى أبوحيّان علومه الأولى في غرناطة على مشايخه، وقد ابتدأ كعادة أهل عصره بتعلم القرآن الكريم وعلومه والحديث الشريف، ثم اللغة العربية، و"سمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخا"[١] وكان من أوائل من تلقى عنهم في النّحو الشيخ بهاء الدين بن النحاس و عبد الحق بن علي بن عبد الله الأنصاري، وأخذ القراءات عن شيخه أبي جعفر أحمد بن علي الطباع الرُّعَيْني، والعربية عن أبي الحسن الأبذي، وأبي جعفر بن الزبير و ابن أبي الأحوص وابن الضائع وأبي جعفر اللبْليّ، ومما تلّقى العلم عنهم أحمد بن سعيد القزاز والرّضيّ الشاطبيّ[٢] وغيرهم.

وللاستزادة اتجه إلى بلاد المشرق باحثا عن الشيوخ، قال: "سمعت بغرناطة، ومالقة، وبلش، والمرية، وبجاية، وتونس، والإسكندرية، ومصر،والقاهرة،ودمياط،والمحلة، وطهرمس، والجيزة، ومنية بني خصيب، ودشنا،وقنا، وقوص، وبلبيس، وبعيذاب من بلاد السودان، وبينبع، ومكة-شرّفها الله تعالى- وجدة وأيلة"[٣].

وقيل عن أسباب رحيله عن غرناطة "أنه حملته حدة شبيبته على التعرض لأستاذه أبي جعفر بن الطباع. وقد وقعت بينه وبين أبي جعفر بن الزبير واقعة، فنال منه وتصدى لتأليفٍ في الرد عليه وتكذيب روايته"[٤]، وذكر بعض المؤرخين أن سبب خروجه هو أنه خشي أن يُكّره على تعليم بعض العلوم الطبيعية، كالفلسفة، والرياضيات، و لم يكن راغبا في ذلك[٥].

---

(١)شذرات الذهب: ٣٢٤/٦

(٢)ينظر: المصدر السابق، وبغية الوعاة: ٢٤١/١، وطبقات المفسرين: ٢/ ٢٨٧.

(٣)نفح الطيب: ٥٦٠/٢ .

(٤)ينظر: شذرات الذهب: ٣٢٥/٦ .

(٥)بغية الوعاة:٢٤١/١،٢٤٢، وينظركذلك أسباب هجرته في: شذرات الذهب:٣٢٥/٦، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ٣٠٤ .

وأما تاريخ خروجه من الأندلس فقد حدده الرُّعَيْني، إذ قال: "وخرج أبوحيّان من الأندلس مفتتح سنة تسع وسبعين وستمائة، واستوطن القاهرة بعد حجة"[١] .

ومن البلدان التي طال مقامه فيها مصر وكانت آنذاك تحت حكم المماليك البحرية، فنال عندهم وعند الناس مترلة عالية ومكانة مرموقة، كما ذكر لسان الدين بن الخطيب "ونالته نَبْوَةٌ لحق بسببها بالمشرق، واستقر بمصر، فنال بها ما شاء من عز وشهرة وتأثل وافر وحُظْوَةٍ"[٢].

وكانت الإسكندرية أول ما طالعه من مدنها، ثم اتصل بكثير من علماء مصر، وعرف حكّام مصر قدر أبي حيّان، وعين مدرسا في مدارس القاهرة ثم مدرسا للنحو في مسجد الحاكم ثم تولى تدريس التفسير[٣].

ويوضح لنا أبو حيّان عمله في مصر، فيقول في مقدمة البحر المحيط: "... وبلغني ما كنت أروم من ذلك القصد، وذلك بانتصابي مدرسا في علم التفسير في قبة السلطان الملك المنصور قدس الله مرقده ...، وكان ذلك في أواخر سنة عشر وسبعمائة وهي أوائل سنة سبع وخمسين من عمري "[٤].

وقال عنه السيوطي:"تولى تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجامع الأقمر،وكانت عبارته فصيحة"[٥].

فاستفاد أبوحيّان من هذه الرحلات، وأخذ عن عدد كبير من العلماء الأفاضل، فكان لذلك الأثر الواضح في بناء شخصيته العلمية.

---

(١)ينظر: نفح الطيب: ٥٦٣/٢ .

(٢)ينظر: نفح الطيب: ٥٨٠/٢ .

(٣)ينظر: الدرر الكامنة: ١/ ٧١،٧٠ .

(٤)البحر المحيط: ١/ ٢٨ "بتصرف" .

(٥)بغية الوعاة: ٢٤٢/١ .

- **صفاته وأخلاقه:**

قال الرُّعَيْني: "هو شيخ فاضل ما رأيت مثله، كثيرُ الضحك والانبساط، بعيد عن الانقباض، جيدُ الكلام،حَسَنُ اللقاء، جميلُ المؤانسة، فصيحُ الكلام، طليقُ اللسان، ذو لمةٍ وافرة، وهمةٍ فاخرة، له وجهٌ مستدير، وقامةٌ معتدلة التقدير، ليس بالطويل ولا بالقصير"[١].

ونقل ابن العماد عن الأدفوي أنّ أباحيّان يفخر بالبخل،كما كان يفخر الناسُ بالكرم[٢].

و"كان ثبتا صدوقا حُجَّة، سالَم العقيدة من البدع الفلسفية، والاعتزال والتَّجْسيم، ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب،كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن، وكان شيخا طويلاً، حَسَن النَّغْمة، مليح الوجه،ظاهر اللَّون، مُشْرَباً بحمرة، منوّر الشيبة، كبير اللحية، مسترسل الشعر"[٣].

وكان أيضا عظيم التقدير للطلبة الأذكياء، وكان يقبل عليهم، ويعظمهم، وينوّه بقدرهم، ولعل هذا يرجع إلى ذكائه وفطنته، فقد اشتهر بهذه الصفة و أثنى عليه الناس[٤].

"وكان ذا خشوع إذا سمع القرآن بكى وجرى دمعه، وكانت لأبي حيّان علاقات و صلات كثيرة بعلماء عصره بسبب عدله، وحسن سيرته و غزارة علمه وفضله، وقد مدح أبا حيان كثير من الشعراء الكبار و الفضلاء"[٥].

*** ثقافته:**

بدأ دراسته بحفظ القرآن الكريم، وقد حفظه ودرس القراءات على أقطاب علماء عصره من الحفاظ والقراء، قال أبوحيّان: "وقد قرأت القرآن بقراءة السبعة بجزيرة الأندلس على الخطيب أبي جعفر أحمد بن علي بن محمد الرُّعَيْني، المعروف بابن الطباع بغرناطة، وعلى

---

(١)ينظر:نفح الطيب: ٥٦٥/٢، والبحر المحيط: ٣٠/١، ٣١ .

(٢)ينظر:شذرات الذهب: ٣٢٥/٦

(٣)بغية الوعاة: ١/ ٢٤٢ .

(٤)ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ٢٨/٣، وشذرات الذهب: ٣٢٦/٦ .

(٥)أبوحيّان الأندلسي منهجه التفسيري، مأمون بن يحيى الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ: ٤٩، ٥٠ .

الخطيب أبي محمد عبد الحق بن علي بن عبد الله الأنصاري "[١].

كما درس الحديث على أجل شيوخ عصره فدرس عن ابن أبي الأحوص، وعثمان بن يوسف.

كما درس التفسير، وأكبر دليل على ذلك كتابه البحر المحيط، و مختصره النهر الماد، ودرس النحو و اللغة، على أشهر علماء زمانه، منهم الأستاذ ابن الزبير وابن النحاس .

ويقول في النحو والصرف: " أحسن موضوع فيه و أجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه—رحمه الله تعالى- وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات وأجمعه للأحكام كتاب تسهيل الفوائد لأبي عبد الله محمد بن مالك الجياني الطائي مقيم دمشق، وأحسن ما وضع في التصريف كتاب الممتع لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي-رحمه الله تعالى-"[٢].

بل لقد بلغ به الأمر أن قاطع أصدق أصدقائه وهو ابن تيمية الذي كانت له منزلة خاصة عنده عندما خطأ سيبويه في كتابه فأعرض عنه، ورماه في تفسير(النهر)بكل سوء[٣]، وهذا يدل دلالة واضحة على منـــزلة سيبويه عنده وتعظيمه لكتابه.

وقد تلقى أبو حيّان—رحمه الله – كثيرا من كتب أهل اللغة ودواوين الشعر،و حفظ كثيرا منها فقال—رحمه الله—محدثا عن نفسه: "وقد حفظت في صغري في علم اللغة كتاب الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني، واللغات المحتوي عليها دواوين مشاهير العرب الستة امرئ القيس، والنابغة، وعلقمة، وزهير، وطرفة، وعنترة، وديوان الأفوه الأودي، لحفظي عن ظهر قلب لهذه الدواوين، وحفظت كثيرا من اللغات المحتوي عليها نحو الثلث من كتاب الحماسة، واللغات التي تضمنها قصائد مختارة من شعر حبيب بن أوس لحفظي ذلك"[٤].

---

(١)البحر المحيط: ٢٩/١

(٢)المصدر السابق: ٣٠/١

(٣)ينظر: شذرات الذهب: ٣٢٥/٦، وبغية الوعاة: ٢٤٢/١

(٤)البحر المحيط: ٣٠/١

كما تلقى علوم البلاغة الثلاثة على أساتذة أجلاّء، إذ قال في ذلك-رحمه الله- في مقدمة البحر المحيط: "وقـــد أخذت جملة من هذا الفن عـــن أستاذنا أبي جعفر بن الزبير-رحمه الله- "[١].

إلى جانب ذلك كان شاعرا له ديوان شعر كما كان له مشاركة في علم القافية، إذ صنف في ذلك كتابا أسماه(الأبيات الوافية في علم القافية)[٢].

و لم تقتصر ثقافة أبي حيان على العلوم الدينية والنحوية والأدبية و التراجم و السير،بل كان له اطلاع على كتب الصوفية وكتب الأديان الأخرى كالتوراة[٣].

كما كان له اطلاع واسع في اللغات الأجنبية كالتركية، وصنف فيها مصنفا أسماه (الإدراك في لسان الأتراك)، إذ قال: "ولقد اطّلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنّفت فيها كتبا في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدت منها غرائب وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لاتحتاج إلى تعليل"[٤].

- **شيوخه:**

كان أبو حيان حريصا على طلب العلم منذ نعومة أظفاره ،فأخذ عن كثير من علماء عصره في البلاد التي حل بها أو رحل إليها كما صرح بذلك في مقدمة كتابه(البحر المحيط)فقال: "وما زلت من لدن ميزت أتلمذ للعلماء، وأنحاز للفهماء، وأرغب في مجالسهم، وأنافس في نفائسهم، وأسلك طريقهم، وأتبع فريقهم، فلا أنتقل إلا من إمام إلى إمام، ولا أتوقّل إلا ذروة علاّم، فكم صدر أودعت علمه صدري، وحبر أفنيت في فوائده حبري، وإمام كثرت به الإلمام، وعلام أطلت معه الاستعلام ..."[٥].

---

(١)البحر المحيط: ١/٣٠ .

(٢)ينظر: بغية الوعاة: ١/٢٤٣

(٣)أبوحيّان الأندلسي منهجه التفسيري: ٦٤ .

(٤)منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيّان النحوي الأندلسي، أضواء السلف: ٢٣٠ .

(٥)البحر المحيط: ١/٢٩ .

تتلمذ أبوحيّان على جمهور من علماء عصره في الأندلس والمشرق، وتقدم في النحو وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخا[١].

وقال في رسالة أخرى كتبها لتلميذه أبي عبدالله محمد بن سعيد الرُّعِيَنْي: "وجملة الذين سمعت منهم، نحو من أربعمائة شخص وخمسين. وأما الذين أجازوني فعالم كثير جدا من أهل غَرْنَاطة ومالَقَةَ وسَبْتَةَ وديار أفريقية وديار مصر والحجاز والعراق والشام"[٢].

ويمكن تقسيم شيوخه إلى قسمين:

أولا: شيوخه في الأندلس:

– من شيوخه في حفظ القرآن، والقراءات وعلوم الدين والحديث:

١–عبد الحق بن علي بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك أبو محمد الغرناطي الخطيب، توفي سنة٦٦٩هـ[٣]، وذكر الجزري أن أبا حيّان لازمه وانتفع به وقرأ عليه السبع في نحو من عشرين ختمة أفرادا وجمعا وعليه تعلم الهجاء ولازمه في مدة آخرها سنة تسع وستين وستمائة[٤].

٢–أحمد بن سعيد بن علي بن بشير الأنصاري، المعروف بالقزاز كنيته أبوجعفر، توفي سنة ٦٧٥ هـ[٥].

٣–أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن عياش أبوجعفر، المعروف بابن الطباع الغرناطي، توفي سنة٦٨٠ هـ[٦].

٤–الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي الفهري، الأندلسي المعروف بابن الناظر، توفي سنة٦٨٠ هـ[٧]، و ذكر المقرّي أنّ

---

(١)ينظر: الوافي بالوفيات: ٥/٢٨٠،وشذرات الذهب: ٦/٣٢٤،ومعجم المؤلفين: ٣/٧٨٤،والدرر الكامنة: ٥/ ٧٥ .

(٢)ينظر: نفح الطيب: ٢/٥٥٢

(٣)ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، للجزري،عني بنشره المستشرق برجشتراسر، القاهرة،١٣٥١هـ: ١/٣٥٩ .

(٤)ينظر: المصدر السابق.

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/٥٥، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٣/٢٨ .

(٦)ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: ١/٨٧ ، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٣/٢٨ .

(٧)ينظر: بغية الوعاة: ١/٤٥٠ .

اسمه(الحسن)[١].

٥-عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السّداد الأموي المالقي أبومحمد، توفي سنة٧٠٥ هـ[٢].

- ومن شيوخه في النحو والصرف:

١-علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاميّ الإشبيلي أبوالحسن المعروف بابن الضائع ، توفي سنة٦٨٠ هـ[٣].

٢-علي بن محمد بن عبد الرحيم الخُشني الأُبَّذي النحوي أبوالحسن، توفي سنة٦٨٠ هـ[٤].

٣-أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللّبلي أبوجعفرالأندلسي،توفي سنة٦٩١هـ[٥].

٤-أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبوجعفر المالقي النحوي، توفي سنة٧٠٢هـ[٦].

٥-أحمد بن إبراهيم الزبير بن محمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسن الثقفي الغرناطي، جياني المولد، غرناطي النشأة، توفي فيها سنة ٧٠٨ هـ[٧].

---

(١)ينظر: نفح الطيب: ٢/٥٥٠ .

(٢)ينظر: بغية الوعاة: ٢/١٠٣، ١٠٤.

(٣)ينظر: بغية الوعاة: ٢/١٧٠ ، والوافي بالوفيات: ٥/٢٧٩ .

(٤)ينظر: بغية الوعاة: ٢/١٦٦.

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/٣٤٠ ، و الوافي بالوفيات: ٥/٢٨٠ .

(٦)ينظر: بغية الوعاة: ١/٢٨٢ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٥٠ .

- ومن شيوخه في الأدب و البلاغة:

حازم بن محمد بن حسن بن محمد بن خلف بن حازم الأنصاري القرطبي النحوي أبوالحسن هنئ الدين، توفي سنة ٦٨٤ هـ[١].

ثانيا: شيوخه في المشرق

لما رحل أبوحيّان إلى المشرق تتلمذ على بعض الشيوخ في تونس والقاهرة والإسكندرية وبقية بلدان العالم العربي .

ـ ومن شيوخه في حفظ القرآن وعلوم الدين والحديث:

١ـ عبد النصير بن علي بن يحيى بن إسماعيل بن مخلوف بن نزار بن مفروح الهمداني، توفي سنة٦٨٠هـ[٢].

٢ـ إسماعيل بن هبة الله بن علي بن هبة الله المعروف بابن المليجي أبوطاهر توفي سنة٦٨١هـ[٣].

٣ـ محمد بن علي بن يوسف بن محمد العلامة رضي الدين أبوعبد الله الأنصاري المعروف بالشاطبي اللغوي، توفي سنة ٦٨٤هـ[٤].

٤ـ محمد بن أحمد بن علي قطب الدين توزري، توفي سنة ٦٨٦ هـ[٥] .

٥ـ عبد الله بن محمد بن هارون بن عبد العزيز، الطائي،القرطبي[٦]،توفي سنة ٧٠٢هـ[٧].

---

(١)ينظر: بغية الوعاة: ٤١٥/١ .

(٢)ينظر: غاية النهاية: ٤٧٢/١ ، و البحر المحيط: ١/ ٣٥ .

(٣)ينظر: غاية النهاية: ١٦٩/١ .

(٤)ينظر: معجم المؤلفين: ٥٥٥/٣ ، و بغية الوعاة: ١٧١/١ ، و الأعلام: ٢٩٧/٥ .

(٥)ينظر: الأعلام: ٣٢٣/٥ ، والوافي بالوفيات: ٢٧٨/٥ .

(٦)ينظر: نفح الطيب: ٥٥٠/٢ ، والوافي بالوفيات: ٢٧٨/٥ .

(٧)ينظر: بغية الوعاة: ٥٥/٢ .

ـــ ومن شيوخه في النحو واللغة:

أبوعلي ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحق، أبوعلي المشذالي،توفي سنة٧٣١ هـــ[١] .

ـــ ومن شيوخه في الأدب والبلاغة :

١ـــ عثمان بن سعيد بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو عمر بن تُولُوَا القرشي، توفي سنة ٦٨٥هـــ[٢] .

٢-سليمان بـــن علي بـــن عبد الله بن علي، أبـــــو الربيع التلمساني توفي سنة٦٩٠هـــ[٣].

٣ـــ عمر بن محمد بن الحسن، سراج الدين، المعروف بالوّراق، توفي سنة ٦٩٥ هـــ[٤].

ـــ تلامذته:

تتلمذ على يد أبي حيان خلق كثير، وصلوا إلى أعلى المناصب في حياته، كما قال ابن العماد: "وصار تلامذته أئمة وشيوخاً في حياته"[٥].

وقد ذكرت كتب التراجم عدداً كبيرا منهم:

١ـــ عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي أبونصر الشافعي النحوي صاحب كتاب طبقات الشافعية الكبرى توفي سنة٧٢١هـــ[٦].

٢ـــ عبد الله بن محمد بن عسكر شرف الدين أبومحمد القيرواني الأصولي النحوي، توفي سنة ٧٣٩ هـــ[٧].

٣ـــ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القيسي السفاقسي المالكي برهان الدين أبو إسحاق النحوي، توفي سنة ٧٤٢ هـــ[٨].

---

(١)ينظر: معجم المؤلفين: ٩١٢/٣ .

(٢)ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ١١٣ .

(٣)ينظر: معجم المؤلفين: ٧٩٤/١ .

(٤)ينظر: معجم المؤلفين: ٥٧٣/٢ .

(٥)ينظر: شذرات الذهب: ٣٢٥/٦ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٤٨٥/٣ .

(٧)ينظر: الدرر الكامنة: ٤٠٤/٢ .

(٨)ينظر: بغية الوعاة: ٣٥٩/١ .

٤ــ الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، بدرالدين المعروف بابن أم قاسم، النحوي اللغوي، توفي سنة ٧٤٥هـــ[١].

٥ــ أحمد بن عبد القادر بن أحمد مكتوم بن أحمد بن محمد القيسي، تاج الدين، أبو محمد الفقيه الحنفي النحوي، توفي سنة: ٧٥٠هـــ[٢].

٦ــ أحمد بن يوسف بن عبد الدائم محمد الحلبي، شهاب الدين المعروف بالسمين بهاء الدين المقرئ النحوي، توفي سنة٧٥٦هـــ[٣] .

٧ ــ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي، الفقيه، المحدث، اللغوي النحوي، توفي سنة٧٦١هـــ[٤].

٨ــ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الشافعي، الفقيه، النحوي، توفي سنة٧٦٤ هـــ[٥].

٩ــ خليل بن أبيك الصفدي، صلاح الدين، الأديب، الكاتب، المؤرخ، الشاعر، توفي سنة ٧٦٤ هـــ[٦] .

١٠ــ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد عقيل القرشي الهاشميّ العقيليّ الهمداني المصري، بهاء الدين، الشافعي، قاضي القضاة النحوي، توفي سنة ٧٦٩ هـــ[٧].

-آثاره العلمية:

امتاز أبوحيّان بسعة علمه واطلاعه على كثير من علوم عصره، فهو نحوي ولغوي ومفسر وأديب ومقرئ، وكان من ثمار ذلك كثرة مؤلفاته في التفسير والنحو والصرف واللغة والقراءات والحديث والفقه والنقد والشعر واللغات الأخرى مثل الفارسية والتركية والحبشية وغير ذلك.

---

(١)ينظر: بغية الوعاة: ٤٣٦/١ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢٧٩/١ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٣٣٩/١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٦١/٢ ، ٦٢ .

(٥)ينظر: الدرر الكامنة: ٤٨٩/٢ .

(٦)ينظر: الأعلام: ٣١٥/٢ .

(٧)ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٤٤ ، ٤٥ .

وذكر ابن حجر العسقلاني أن كتبه تزيد على الخمسين[١]، وقال الرُّعَيْني: "وتصانيف أبي حيّان تزيد على خمسين ما بين طويل و قصير"[٢].

ولا أطيل الكلام في ذلك وإنما أذكر هنا قائمة لهذه الكتب– على وجه الإيجاز–معتمدا على كتب النحاة والتراجم التي ذكرت هذه المؤلفات[٣].

وهي ما بين مطبوع[٤]ومخطوط[٥]منها الموجود في خزائن الكتب والمخطوطات، ومنها المفقود:

– ومن أهم مؤلفاته النحوية والصرفية على وجه العموم:

١–ارتشاف الضرب من لسان العرب، حققه أولا الدكتور مصطفى النماس ثم حققه الدكتور رجب عثمان محمد، وقدّم له الدكتور رمضان عبد التواب .

٢–المبدع في التصريف، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب، نشر عن طريق دار العروبة، الكويت .

٣ –تذكرة النحاة، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، طبع مؤسسة الرسالة .

٤ –النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحميد الفتلي، طبع مؤسسة الرسالة

وله شروح وتلخيصات لكتب ابن عصفور فلقد عاش أبوحيّان ملازما لكتب ابن عصفور ولا سيّما كتابه(الممتع)الذي كان لا يفارقه وقد لخصه في كتاب سمّاه:

---

(١)ينظر: الدرر الكامنة: ٥/ ٧٥ .

(٢)ينظر: نفح الطيب: ٢/ ٥٦٣ .

(٣)ينظر: الوافي بالوفيات: ٥ /٢٨٠،٢٨١، وبغية الوعاة: ١/ ٢٤٢ ، ٢٤٣، والأعلام: ٧/ ١٥٢، ومعجم المؤلفين : ١٣٠/١٢ ، والوافي بالوفيات: ٢/٢٨٠، ٢٨١، ونفح الطيب: ٢/٥٥٢ ، ٥٥٣ ، و ارتشاف الضرب(المقدمة): ١/ ٣٢– ٣٥، و تذكرة النحاة(المقدمة): ١٩–٢٢.

(٤)ينظر كتبه المطبوعة في: بغية الوعاة: ١/٢٤٣،٢٤٢، وكشف الظنون: ٢٢٦/١، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٢٩/٣، وشذرات الذهب: ٣٢٦/٦، والوافي بالوفيات: ٥/٢٨٠،٢٨١، ومعجم المؤلفين: ٧٨٥/٣، وارتشاف الضرب(المقدمة): ١/٣٢–٣٥، وتذكرة النحاة(المقدمة): ١٩–٢١، والمبدع في التصريف(المقدمة)٢٥،٢٦،والبحر المحيط(المقدمة): ١/٤٠، ٤٤ .

(٥) ينظر كتبه المخطوطة في: بغية الوعاة: ١/ ٢٤٢ ، ٢٤٣، والوافي بالوفيات: ٥/٢٨٠،٢٨١، وشذرات الذهب: ٣٢٦/٦، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٧٨٥ ، و هدية العارفين(أسماء المؤلفين وآثار المنصفين)من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ: ١٥٢/٦، ١٥٣، ونفح الطيب: ٥٥٢/٢، ٥٥٣ ، وارتشاف الضرب(المقدمة): ١/ ٣٢–٣٥ ، والمبدع(المقدمة): ٢٥، ٢٦، و البحرالمحيط(المقدمة): ١/ ٤٠–٤٥ .

المبدع الملخص من الممتع، قام بتحقيقه الدكتور مصطفى أحمد النماس، عام(١٤٠٣هـ)، الناشر مكتبة الأزهر.

ولخّص(المقرب)في كتاب سماه:

تقريب المقرب في النحو، قام بتحقيقه محمد جاسم الدليمي، طبع في بيروت، كما حققه عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مطبعة دار المسيرة، ببيروت .

و اختصر(شرح الجمل الكبير) في كتاب سمّاه:

الموفور من شرح ابن عصفور، وقد ألفه بعد شرحه الموسوم بـ(تقريب المقرب).

و له منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، وقد نشر بتحقيق الأستاذ سدني جليزر، بالولايات المتحدة الأمريكية .

و له على التسهيل:

التذييل والتكميل في شرح التسهيل، طبعت منه عدة أجزاء، بتحقيق حسن هنداوي، سنة(١٤١٨هـ)، والكتاب تزيد أجزاؤه على العشرين. وقد حقق على شكل رسائل للدكتوراه في جامعة الأزهر بكلية اللغة العربية .

و التخييل الملخّص من التسهيل.

و التكميل لكتاب التسهيل .

وله في اللغة:

الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء، وطبع مع رسالة باسم(الفرق بين الضاد والظاء)لمحمد نشوان الحميري .

وفي غير العربية له:

الإدراك في لسان الأتراك، طبع في الأستانة، ١٣٠٩هـ .

نور الغبش في لسان الحبش: والكتاب في اللغة الحبشية، وهو من كتبه المفقودة .

وله ديوان، طبع بمطبعة العاني،١٩٦٩م .

وله في التفسير: البحر المحيط، طبع عدة طبعات، أمّا الطبعة التي بين يدي فحققها الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ونشرت عن طريق دار الكتب العلمية، بيروت .

والنّهر الماد من البحر المحيط، حققه الدكتور عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت .

وفي التاريخ: تحفة الندس في نحاة الأندلس ومجاني الهصر في آداب و تواريخ أهل العصر .

وفي القراءات: عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي: وهذا الكتاب منظومة في القراءات بهذا الاسم و الحلل الحالية في أسانيد القراءات العالية .

وفي الحديث والفقه: الأنور الأجلى في اختصار المحلى والوهاج في اختصار المنهاج .

وله أرجوزة في علمي البديع والبيان سماها:خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان.

وله كتب أخرى .

- وفاته:

توفي أبوحيّان–رحمه الله–عن عمر زاد على تسعين عاما، وكانت وفاته بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة في يوم السبت-بعد العصر– ودفن بمقبرة الصوفية، و صلي عليه صلاة الغائب بالجامع الأموي بدمشق في شهر ربيع الآخر.

وقد اختلف في سنة وفاته فقيل: سنة ٧٤٣ أو٧٤٤ وقيل: سنة ٧٥٣، والراجح الذي عليه معظم المؤرخين أنه توفي سنة ٧٤٥هـ[1].

(١)ينظر: البداية والنهاية: ١٧/ ٤٧٣ ، والدرر الكامنة :٥ /٧٦ ،وبغية الوعاة: ١/ ٢٤٣، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٣/٤٣،والوافي بالوفيات:٥/٢٨١، وهدية العارفين: ٦/١٥٢، و المبدع في التصريف(المقدمة): ٢٢، والبحر المحيط: ١/٥٨ .

ثانيا: كتاب ارتشاف الضَّرَبْ:

أ – قيمته العلمية وعلّة تأليفه:

مع أن كتاب ارتشاف الضرب مستخلص من كتابه التذييل والتكميل في شرح التسهيل، إلاّ أنّه يعدّ من المطولات، وقد ألفه أبوحيّان في آخرة من عمره كما ذكر في مفتتح الكتاب، إذ ذكر أنّه نفض عليه بقية كتبه، واستدرك ما أغفله من فوائد؛ ليمتاز هذا الكتاب عن التذييل و التكميل بما أودعه فيه من زوائد، كما أفصح عن غرضه من اختزال التذييل في هذا الكتاب الذي سماه(ارتشاف الضرب)بقوله:

" رأيت أن أجرّد أحكامه عارية إلاّ في النادر من الاستدلال و التعليل، وحاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل؛ إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التّطلّب والتسآل، ونفضت عليه بقية كتبي لأستدرك ما أغفلته من فوائد؛ وليكون هذا المجرد مختصا عن ذلك بزوائده، وقرّبت ما كان منه قاصيا، وذلّلت ما كان عاصيا، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر، لا تحتاج إلى إعمال فكر، ولا إكداد نظر"[(١)].

وقد وفق أبوحيّان في ما يصبو إليه، فجاء كتابه بديعا في عرضه، غنيا في مادته، وأسلوبه بسيط متناول، تتبع فيه جلّ مسائله العريقة، واستوعب الكثير من أقوال العلماء، وناقش خلافاتهم، ذلك فضلا عمّا تناثر في تضاعيف الكتاب من الفوائد والزيادات والتقييدات التي لم يجر لها ذكر في كتبه الأخرى كما وعد، ولم يغفل أبوحيّان المظاهر الاستدلالية على تنوعها، ففيه الحجج النقلية، والحجج العقلية، وقد أكثر من استجلاب النصوص الفصيحة من شعر ونثر،كما يزخر كتابه بألوان من لغات العرب ولهجاتهم، ويعد الارتشاف من أوسع كتب النحو من حيث غزارة مادته العلمية وجمع أقوال النحاة الذين سبقوه في المسألة الواحدة وسرد الخلافات بين النحويين حول المسألة الواحدة فهو يعد مرجعا في ذلك، ولا تخلو مسائله من العلل التي توضح الفكرة بعيدة عن المنطق والفلسفة.

---

(١)ارتشاف الضرب(المقدمة): ١/٤ .

ولهذا قال السيوطي فيه وفي التذييل و التكميل: "ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع نفع الله تعالى به "[١] .

وتقول الأستاذة خديجة الحديثي: " إنّ أبا حيّان قد استعمل في عرض موضوعات هذا الكتاب(ارتشاف الضرب)طريقة أدبية شائقة بابتعاده عن ذكر العلل والخلافات التي لا فائدة فيها ولا طائل تحتها، وتجنبه مصطلحات الفلاسفة والمتكلمين في التحديد والتوضيح والتعليل"[٢].

وعند التأمل في كتب أبي حيان نجد أنه يؤلف كتابا مطولا، ثم يختصره بتجريده من بعض العلل وآراء العلماء فيه، فكما فعل ذلك عندما ألف كتاب الارتشاف والذي يعد مختصرا للتذييل والتكميل، فعل ذلك عندما ألف كتاب(النهر المادّ) والذي يعد مختصرا للبحر المحيط، وسبب تأليفه أن أبا حيّان وجد في تفسيره الكبير صعوبة فأراد أن يسهّله على الناشئين فألف هذا التفسير الصغير يقول: "لّما صنّفت كتابي الكبير المُسَمَّى بالبحر المحيط في علم التفسير، عجزَ عن قَطْعِه لطولِه السابحُ، وتَفَلَّتَ له عن اقتناصِه البارحُ منه والسانح، فأجريتُ منه نهراً تجري عُيونُه، وتلقي فيه بأبكاره عُونُه "[٣].

ولهذا السبب نفسه ألف كتاب ارتشاف الضرب.

---

(١)بغية الوعاة: ٢٤٢/١ .

(٢)أبوحيّان النحوي، لخديجة الحديثي، وزارة الأعلام العراقية، بغداد، ١٩٦٦م: ٣٧٨ .

(٣)النهر الماد من البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ: ٦/١ ، ويراجع: أبوحيّان الأندلسي منهجه التفسيري: ١١٩ .

ب – منهج أبي حيان في الارتشاف:

استطاع أبوحيّان أن يقدم لنا تلك المسائل الصرفية، والحقائق العلمية في كتابه، بأسلوب يتسم في أغلب أحواله بالبساطة والدقة، فكان يعتمد على الموازنة الدقيقة بين آراء النحاة والصرفيين،ثم يختار أكثرها استعمالا وأصحها نقلا،أي أنه يأخذ بالنقل والرواية ثم بالاستقراء والتحليل.

ورسم لنا في كتابه المنهج الذي التزمه وسار علي نهجه، ومنهجه في كتابه منهج شامل إذ لا يقتصر على الجمع والنقل عن القدماء[١]، ففي جمع الأبنية يستوعب آراء العلماء الذين سبقوه في القضية مع المناقشة والتحليل لكلامهم، والترجيح لبعض آرائهم مع عرض رأيه في الموضوع، ومن أمثلة ذلك عندما تحدث عن زيادة الميم يقول: " وإن وقعت غير أول، فالأصالة إلا في ألفاظ تحفظ فحشوا في الاسم نحو: دُلَامِص ودُمَالِص و دُلَمِص ودُمَلِص على مذهب الخليل، وزعم أبوالحسن، والمازني، أَنّ مِيمَهُنَّ أصلية، وقُمَارِص قال الفارسي:من القَرْص" ثمّ قال: "وهِرْمَاس في قول الأصمعي، ولم يذكر سيبويه هِرْمَاسا ولا قَمَارِصا في زيادة الميم "[٢]، وأحيانا يرد كلام السابقين ويستدرك كلاما جديدا، نحو رده زيادة اللام في اسم الإشارة إذ قال عنه: "وليس بجيد" وعلل ذلك بقوله:"لأنّها ليست في بنية الكلمة "[٣].

وقد بدأ أبوحيّان الكتاب بالحديث عن مخارج الحروف حيث قسمها إلى ستة عشر مخرجا وأوصافها مع ذكر آراء النحاة السابقين فيها، كحروف الإصمات عند الخليل[٤]، وكون التكرير صفة ذاتية للراء عند سيبويه[٥]، وكون الهمزة حرف علة عند الفارسي[٦] ، وكون التكرير صفة بين الشدة والرّخاوة عند الصيمري[٧]، وكذلك آراء المتأخرين و المعاصرين له .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب(المقدمة): ١/٤٠ ، ٤٢ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ١٩٨ .

(٣)المصدر السابق: ١/٢٢١ .

(٤)المصدر السابق: ١/٢١ .

(٥)المصدر السابق: ١/١٩ .

(٦)المصدر السابق .

(٧)المصدر السابق: ١/١٩ .

كما تحدث أبوحيّان عن أبنية الأسماء والأفعال في بداية كتابه، وقد تفرد أبوحيّان عن غيره بذكر جميع الأبنية مع الاستقصاء والحصر لها، كما كان يشير إلى اللغات المختلفة في الكلمة الواحدة، ثم يرجح أحد الأوجه، كقوله عن أصالة النون وزيادتها في كلمة (نرجس) يقول: "ونـــون نرجس بفتحها أو كسرها عندي أصلية"(١).

واهتم أبوحيان بذكر المصادر والكتب التي استقى منها مادة كتابه العلمية من كتب متخصصة وغير متخصصة، مثل: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، والغرة لابن الدهان، وكتب التفسير و معاني القرآن، مثل الكشاف للزمخشري، والمشكل لمكي بن أبي طالب، ومعاني القرآن للزجاج، وكما نقل لنا في الكتاب مادة علمية غزيرة من كتب مفقودة لم تصل إلينا مثل: كتاب البسيط لمحمد بن ضياء الدين بن العلج، والإفصاح لابن هشام الخضراوي، وكتاب الأوسط للأخفش، وغير ذلك.

وجاء ترتيبه لموضوعات كتابه الارتشاف وتبويبها، بعد خبرة عميقة في اللغة، وإحاطة تامة بقواعدها وأحكامها، يظهر هذا في دقة عرضه، وسهولة الترتيب، فهو يحصر موضوعات الباب الواحد، ويجمع بين المتجانس منها، بحيث يبدو ما تضمنته هذه الأبواب من معلومات وحقائق قريبة من الدارسين، فنجده قد تحدث عن أحكام الكلم العربية في حالة الإفراد وبدأ بالقسم الأول وهوالمسمى بعلم التصريف، ثم تحدث عن الجملة وأحكام الكلمة حال التركيب.

وهكذا نرى أنّ أبا حيّان ينهج نهجا علميا دقيقا في عرض موضوعات كتابه و تبويبها، تمشيا مع منهجه في التيسير، ودقة التصنيف، بحيث تبدو الحقائق والأحكام الصرفية قريبة من المتعلمين .

ويهتم أبوحيان بذكر آراء العلماء الذين سبقوه بداية من عبد الله بن أبي إسحاق مرورا بالخليل وسيبويه والأخفش والمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني و ابن الدهان وابن عصفور وابن مالك، وكذلك الذين عاصروه بالنقد والتحليل والمناقشة والترجيح والموازنة.

---

(١) ارتشاف الضرب: ١/ ٢٠٣ .

كما يتسم الكتاب بغزارة الشواهد القرآنية، وكذلك الأحاديث الشريفة، و أبو حيان لـه موقف من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف سنبينه لاحقا، كما يتسم بكثرة الشـواهد الشعرية وتعددها وتنوعها في المسألة الواحدة، ويعج الكتاب –أيضا- بألوان مـن لغـات العرب في ظواهر مختلفة مع النص على المشهور منها، وترتيبها من حيث الفصاحة في مراتب كإكثاره من لغة الحجاز[١]و غيرها من اللغات[٢]، وذكر بعضا من أمثلة العرب في كتابه[٣]، مما جعل كتابه موسوعة في الشواهد، كما يلحظ على شواهده الشعرية أنّ هناك شـواهد لم ينسبها لقائليها، وقد يجتزئ ما يريد من البيت، بل خرج عن زمن الاحتجاج للاستئناس، ومما يلفت انتباه قارئ الارتشاف كثرة عرض القراءات وتوجيهها وذكر الأوجه الإعرابيـة فيها.

وقد أسهب في عرض الخلافات بين النحاة في المسائل النحوية والتصـريفية، والخـلاف النحوي والصرفي سمة ظاهرة للعيان، يقف عليها المتصفح لكتاب(الارتشاف) .

وفي عرض الخلاف الصرفي شهادة لأبي حيّان بإحاطتـه بجوانـب المسـألة وتعمّقـة، وقدرته على إدارة دّفة النقاش، علما بأنّه نقل هذا الخلاف بأمانة دون تحيز لفـريق دون الآخر .

ويبدو أن السمة البارزة لمنهج أبي حيّان في هذا الكتاب هي الإطالة والإطنـاب، وذلـك لحرصه على الإلمام بموضوع الكتاب و إفادة القراء، فأطال في التفصيل والتفسير وعـرض آراء العلماء و أقوالهم في كل مسألة من المسائل النحوية والتصريفية، ومن ثم كان مرجعا ثرّا للباحثين والدارسين .

وقد كان أبوحيّان مهتما بالاطلاع على اللغات الأخرى، فنجد صدى ذلك في كتابه (جلاء الغبش عن لسان الحبش)، كما نجد شيئا من ذلـك في كتابـه الارتشـاف، نحـو ما نجده في قوله: "فلا يبنى من(جَلَسَ) اسما على وزن (جِنْلَق) وهو الشختور بالتركي"[٤]،

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٩٣، ٢/ ٥٢٨ ، ٢/٦٧٠ .

(٢)ينظر مثلا المصدر السابق: ٢ /٥٥٦ ،٢ / ٥٥٨ ، ٢/ ٦٦٣ ،٢/ ٦٧٠ .

(٣)المصدر السابق: ١/٤٠٠ .

(٤)المصدر السابق: ١/٢٣٧ .

و قوله: "فلا يبنى من(ضَرَبَ)اَسْمًا على وزن دَيْكَج وهو المهماز بالتركي"[١].

ونرى أنّ أبا حيّان لم يهتم كثيرا بالحدود و التعريفات، وأعتقد أنّ هذه النظرة صحيحة ؛ لأنه ما دام معنى التعريف و تصور الموضوع واضحا في أكثر الأبواب الصرفية، فلا ضرورة تدعو إلى الإسهاب فيما يدخل تحت التعريف أو يخرج عنه .

أمّا عن مصطلحات أبي حيان في كتابه الارتشاف فكان دوره مقصورا على ما شاع من هذه المصطلحات وعمّ استعماله، وأحيانا يفسر بعض المصطلحات التي تحتاج بنظره إلى تفسير من ذلك (الإخفاء) إذ قال: "و يعنى بالإخفاء اختلاس الحركة "[٢].

وتكمن شخصية أبي حيّان في الجمع بين الآراء بطريقة طريفة، وكذلك الاستدراك على سابقيه ومعاصريه .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٣٧ .

(٢)المصدر السابق: ١/٣٣٩ .

ج – مصادر الكتاب:

من أبرز ما يمتاز به كتاب(ارتشاف الضرب) غزارة المادة العلمية، واستقصاء الأوجه الواردة في المسألة، وتتبع كل ما قيل فيها، مع نسبة الأقوال و المذاهب إلى أصحابها في معظم المواضع، وهذا يدل على أنّ أبا حيّان رجع إلى مصادر متعددة، حيث نلحظ أنّه اعتمد على كتب شيوخه وسابقيه و معاصريه كثيرا.

ناهيك عن أنّ أبا حيّان من أولئك النحاة النابهين ذوي الثقافة الواسعة، والمستفيدين من آراء العلماء الأجلاء، فهو قد أخذ آراءهم وناقشها، ووقف منها موقف الناقد الحصيف حينا، وموقف الناقل حينا آخر، يتجلى كل ذلك من نقله عن مختلف الآثار التي خلفها السلف، وفي قمّتها كتاب سيبويه الذي كان من أهم المصادر التي اعتمد عليها حيث يبدو ذلك واضحا، ولا غرابة في هذا، فالكتاب ينبوع ثر العطاء، ولست أرى حاجة للتدليل على مدى اعتماد أبي حيان على كتاب سيبويه.

و استمد أبو حيان –رحمه الله– مادة كتابه من مصادر كثيرة متنوعة منها:

أولا :الأعلام :

فقد بلغ عدد الأعلام الذين نقل عنهم نحو(ثلاث مائة واثنين وخمسين علما)من أعلام النحاة والصرفيين واللغويين، كما نقل عن مدارس متنوعة دون أن يميل إلى مدرسة دون الأخرى ومن العلماء ما يأتي:

١- أعلام البصرة ومنهم: الخليل[١]، وسيبويه[٢]، وأبوالحسن الأخفش[٣]، والمازني[٤]، والجرمي[٥]، المبرد[٦]، وابن السراج[٧]، وأبو سعيد السيرافي[٨]، والرماني[٩]، وابن

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ /٦٥٣ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٨١، ٣١١ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٨٧، ٢/٤٩١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٥٩ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/٦١٤ .

(٦)ينظر: المصدر السابق .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٧٨ ، ١/٢٩٢ ، ٢/٤٩٦ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٩٩ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/٦١٨ .

درستويه[١].

٢- أما أعلام الكوفة فمنهم: الكسائي[٢]، والفراء[٣]، وأبو عمرو الشيباني[٤]، وهشام الضرير[٥]، وأبوالعباس أحمد بن يحيى بن ثعلب[٦]، ومعاذ بن مسلم الهراء[٧]، والرؤاسي[٨].

٣- وعن أعلام المدرسة البغدادية منهم: ابن كيسان[٩]، و الفارسي[١٠]، وابن جني[١١]، والزمخشري[١٢].

٣- ومن أعلام المدرسة الأندلسية: ابن مالك[١٣]، وابن عصفور[١٤]، وابن هشام الخضراوي[١٥]، وابن السيد البطليوسي[١٦]، وابن الباذش[١٧]، وابن خروف[١٨]، وابن الطراوة[١٩].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٤٤ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٨٦، ٢٨٩، ٢/ ٥٥٨ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١ /٢٤٧، ٢٩٠، ٢/٥٥٨ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/٣٠٠ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥٥٧ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٩٠،٢٣٢، ١٩٠، ٣٦٥،٤٠٠ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٣/١٢٦٢ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/٧٠٦، ٧٢١ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/٤٩٦ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٤٠ ، ٢٦٨، ٢٩٢، ٣١٠ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٤٤، ٢٨٤ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٤٩ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٧٦، ٢٩١، ١ /٢٩٣ .

(١٤)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٣٣، ٢/٥١٦ .

(١٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥٣١ .

(١٦)ينظر: المصدر السابق: ١/٣١١ .

(١٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥٤٧ .

(١٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥٤١ .

(١٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/٦١٤ .

كما أكثر أيضا النقل عن المتأخرين:

كابن الدهان[١]، وابن الخشاب[٢]، وأبي القاسم بن جودي[٣]، وأبي بكر بن ميمون[٤]، وأبي علي الدينوري[٥]، وخالد بن كلثوم[٦]،وأبي مزاحم الخاقاني[٧]، وأحمد بن يحيى[٨]، وأبي العباس بن الحاج[٩]، والمهاباذي[١٠]، وأبي سليمان السعدي[١١]، وأبي الحجاج يوسف بن معزوز[١٢].

ولم يتوقف نقل أبي حيّان على النحويين أو الصرفيين فقط بل نقل عن رواة اللغة كالأصمعي[١٣]، وعن علماء التفسير كابـــن كثير[١٤]، ومكي بن أبي طالب[١٥] .

وذكر بعض القرّاء و منهم: حمزة[١٦]، و ورش[١٧] .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٢٩/٢ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٣٠١/١ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٣٧٩/١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٣٥٠/١ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢٤٩/١ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢٤٠/١ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٥٣٣/٢ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٥٣٢/٢ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٤٩١/٢ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ٦١٦/٢ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ٦٤٨/٢ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ٦٧١/٢ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ٥٠٧/٢ .

(١٤)ينظر: المصدر السابق: ٢٦١/١ .

(١٥)ينظر: المصدر السابق: ١٩/١ .

(١٦)ينظر: المصدر السابق: ٥٣٨/٢ .

(١٧)ينظر: المصدر السابق: ٥٢٩/٢ .

ونستنتج مما سبق أنّ أبا حيّان نقل علوما متنوعة و لم يــكتف بعلمي النحو والصرف فقط.

ثانيا: الكتب والمصادر:

ومن خلال التتبع والاستقراء في كتاب(الارتشاف) يتبيّن أنّه اعتمد على جملة من المصادر والكتب تزيد على مائة و أربعة وثلاثين كتابا .

ومن الكتب التي أكثر من النقل منها مع التصريح بها ما يأتي:

كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي[١]، والكتاب لسيبويه[٢]، والأوسط للأخفش[٣]، وحواشي مبرمان[٤]، والإيضاح لأبي علي الفارسي[٥]،والإنصاف لابي البركات ابن الأنباري[٦]، والجمل للزجاجي[٧]، ومقدمة طاهرالقزويني[٨]، والترشيح لخطاب الماردي[٩]، والطير التام لأبي حاتم السجستاني[١٠]، والمخصــص لابن سيدة[١١]، وكتاب التصــريف لأبي العلاء المعــري[١٢]، والمهــذب في النحــو لابن كيسان[١٣]، والغــرة لابــن الدهان[١٤]، والبسيط لابــن أبي الربيع[١٥]،

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٧٨ ، ٥٠٦/٢ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٣٢٥/١ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٣٩٤/١ ، ٤٠٣ ، ٥٠٨/٢ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١ / ٥٨٦ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٣٤٥/١ ، ٦٦٢/٢ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٧ ، ٢٦٣/١ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٥١٦/٢ .

(٨)ينظر: المصدر السابق : ٦١٦/٢ .

(٩)ينظر: المصدر السابق : ٢٦٠/١ ، ١/ ٢٦٢ ، ٥٥٢/٢ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ٤٨٢/٢ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ٣٧٩/١ ، ٤٢٨/١ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ٣١٥/١ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٦٨ .

(١٤)ينظر: المصدر السابق: ٣٥٤/١، ٣٩٤، ٥١٦/٢، ٥٢٨، ٦٦٢ .

(١٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٤٩٣ ، ٥٥٥ .

والشـــرح المنسوب للصفار[١]، والممتع لابن عصفور[٢]، والتسهيل[٣]، وشرح الكافية الشافية لابن مالك[٤]، والمستوفى لأبي سعد علي بن مسعود الفرخان[٥]، وكتاب بغية الآمل لابن طلحة[٦]، والإفصاح بفوائد الإيضاح لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي[٧]، وإسفار الفصيح للهروي[٨]، والإغفال للفارسي[٩]، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي[١٠]، والتوطئة لأبي على الشلوبين[١١]، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي[١٢]، والمقتضب للمبرد[١٣]، والمقرب لابن عصفور[١٤]،وضرائر الشعر لابن عصفور[١٥]، والتمام لابن جني[١٦]، والصحاح للجوهري[١٧]، والمحكم لابن سيدة[١٨]، ودرة الغواص للحريري[١٩]، والبديـــع للغزني[٢٠]، والنهاية لابن الخباز[٢١]،، وشرح كتاب سيبويه للخشني[٢٢]، والانتخاب لابن

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٨ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٤٨ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٦٧، ٢/٦٥٢،٥٠١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٢/٦٤٩، ٦٥٢ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥٤٩ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥٦٠ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥٤٧ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٣/١٢٢٢ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٢٣ ، ٢/ ٨٣٥ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٣٣٠ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٠٠٦ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٢٧٧ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٤٢١ ، ٤/ ٢٠٥٨ .

(١٤)ينظر: المصدر السابق: ٤/ ١٤٧٠ .

(١٥)ينظر: المصدر السابق: ٤/ ٢٤٣٢ .

(١٦)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١١٠٦ .

(١٧)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٢٢٩ .

(١٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/١١٥٩ ، ٤/٢٠٨٠ .

(١٩)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٣٩٥ .

(٢٠)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٨٠ ، ٢/ ٥٣٥ .

(٢١)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٧١٨ .

(٢٢)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٢١٠ .

هشام الخضراوي[١]، ونـــوادر أبي زيـــد الأنصاري[٢]، والحقائق لابن كيسان[٣]، ونقع الغلل لأبي بكر محمد بن ميمون[٤]، والمحلى لأبي غانم المصري[٥]، وصحيح البخاري[٦]، ونظم الفرائد وحصر الشرائد للمهلبي[٧]، والمقرب لابن هشام الفهري[٨].

على أنّ هناك كتبا أخرى استقى أبوحيّان منها مادة وفيرة، منها كتب القراءات،ككتاب الحجة لأبي علي الفارسي[٩]، وكتاب السبعة لابن مجاهد[١٠] وغيرهما .

ومنها كتب مختصة بالشعر، ككتاب الشعر لأبي علي الفارسي[١١]، وكتب مختصة بالتراجم والطبقات،ككتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام[١٢]وغيرها.

وقد أشار أبوحيّان في كتابه(ارتشاف الضرب)لبعض كتبه التي ألفها قبل الارتشاف، فمن ذلك: جلاء الغبش عن لسان الحبش[١٣].

فكما تنوعت مصادره من الأعلام كذلك تنوعت مصادره من الكتب وهذا يدل على سعة اطلاع أبي حيّان الأندلسي .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٧٩ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٠٠٤ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٤/ ٢١٦١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٤/ ٢١٠٠ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٤/ ٢٠٥٠ ، ٢١٤٨ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٤/ ١٦٥٥ ، ١٧٠٩ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٧٧٧ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٤/ ١٦٥٩ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٤/ ١٩٦٨ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٦٧ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١١٥٠ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١٢٤٢ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ٢٢٤/١ .

ثالثا:العلة التصريفية ونشأتها :

١ – تعريف العلة :

المعنى اللغوي:

قال الخليل: " العِلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه"[١] .

والعِلة(بكسر العين): المرض[٢]، قال ابن الأعرابي: "عَلَّ الرَّجلُ يَعِلُّ من المرض"[٣]، وتأتي بمعنى جاع وضجر، والعالة: الظليم[٤]،أي تدل على الضَّعف بوجه عام من كبر أو مرض[٥].

وتأتي العَلة (بفتح العين) بمعنى: الجوع والحزن[٦].

وهذا علة لهذا،أي سبب[٧]، وهو الأقرب .

والعَلَلْ: الشربة الثانية في سقي الإبل، فتأتي بمعنى تكرُّرٌ أو تكرير[٨].

كما يطلق–على الحديث– المعلّل؛ لأن العلة قد عاقته وشغلته فلم يعد صالحا للعمل[٩].

---

(١)مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، دار إحياء التراث العربي، تحقيق محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصيلان، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـــ: ٦٢٥ .

(٢)ينظر: المصدر السابق ، ولسان العرب، لابن منظور، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـــ، الطبعة الأولى، مادة(علّ): ٤١٢/٦ .

(٣)ينظر: لسان العرب مادة(علّ): ٤٠٩/٦ .

(٤)ينظر: مجمل اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق محمد طعمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى،١٤٢٦ هـــ(علّ): ٦١٠/٣، والمعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار عمران، الطبعة الثالثة، مصر: ٤٦٦/١ ، اللسان (علل): ١١/ ٥٥٨ .

(٥)مقاييس اللغة: ٦٢٥ .

(٦)ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيدة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـــ: ١٢٤/١ .

(٧)ينظر: المصادر السابق.

(٨)مقاييس اللغة: ٦٢٥ .

(٩)العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للدار قطني، تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى: ٣٦/١ .

المعنى الاصطلاحي:

أمّا المعنى الاصطلاحي فقد عرفها الجرجاني بقوله:"هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجا مؤثرا فيه"(١).

"والتعليل في عمومه بيان علة الشيء، وتقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر،ويطلق على ما يستدل فيه من العلة على المعلول"(٢).

فالعلة هي التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه، وهي السبب الذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكما، وتحقق في المقيس أيضا فألحق به فأخذ حكمه(٣).

ومن وجه آخر يراد بها:"تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصِرْف"(٤).

ومن خلال التعريف السابق يتضح لنا أنّ التعليل بمثابة تفسير للقواعد النحوية والصرفية، ويهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها، كما يهدف إلى خدمة هذه القواعد وتأكيد صحتها.

و"قيل هي اسم لكل صفة توجب أمرا ما إيجابا ضروريا، والعلة لا تفارق المعلول البتة، ككون النار علة الإحراق"(٥).

---

(١)التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، بيروت ،١٩٦٩م: ١٩٩ .

(٢)نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين،لحسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان،٢٠٠٠ م: ٢٩ .

(٣)ينظر: أصول التفكير النحوي، لعلي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧ م : ١٠٨ .

(٤)أصول النحو العربي، لمحمد خير حلواني، جامعة تشرين اللاذقية: ١٠٨ .

(٥)أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، لمحمد عيد، عالم الكتب، القاهرة،١٤١٠ هـ: ٥٨ .

والملحـــوظ من خلال التعاريف السابقة نجد أن الصـــرفيين والنحاة لم يضعوا حدا واضحا للعلة فكما ترى تجدهم مرة يذكرونها على أنها ركن أسيس مـــن أركان القياس؛ لأنها عندهم تجمع بين المقيس والمقيس عليه، وفي نظرة أخرى نجـــد أن بعضهم يستعمـــلها في تحليـــل وتفسير بعـــض الظواهر الصـــوتية أو الصـــرفية أو النحـــوية ويظـــهر هـــذا واضحـــا جليـــا في صفات الحروف وفي النبـــر والتنغيـــم وفي أبـــواب الزيـــادة والإسنـــاد والإعـــلال و الإبدال والإمالة والإدغام في أبواب النحو جمعاء .

٢ – نشأة التعليل وتطوره والتأليف فيه:

إنّ تاريخ العلّة النّحويّة والصرفية ملازم لتاريخ النّحو والصرف والتأليف فيهما، وتطورهما مرتبط بتطوّرها، ولذلك أرجعت بدايات التعليل الأولى إلى بدايات النحو والصرف، وارتباط اللغة العربية بالإسلام الذي جاء للناس كافة، وضرورة استنباط قواعد كلية وجزئية للغة العربية[١].

وظاهرة التعليل في النحو العربي قديمة قدم النحو، فقد قيل عن ابن أبي إسحاق(ت١١٧هـ)[٢]: "إنّه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[٣]، وقال أبوالبركات الأنباري فيه إنه: "أول من علل النحو"[٤]،ومن المؤكد أن شرح العلل والإفصاح عنها مرحلة متأخرة في تاريخ التعليل الصرفي؛ ذلك أن شرح الشيء لا يتأتى إلا بعد أن يستقرّ ذلك الشيء على صورة واضحة المعالم، ولاشك أن معرفة الحضرمي الواسعة بلغات العرب كانت عونا له على إطلاق أحكامه وتعليلاته النحوية و الصرفية .

وكان أبو عمرو بن العلاء مولعا بالقياس كأستاذه-ابن أبي إسحاق—(١٥٤هـ)، فقد: "كان ابن أبي إسحاق أشد قياسا، وأبوعمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتهم و غريبها "[٥].

ومن ذلك ما حكاه الزبيدي في(الطبقات) عن ابن أبي سعد أنه قال: "قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال:لا، فقلت:كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟

---

(١)ينظر: مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ: ١٩، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، لمحمد الطنطاوي، تحقيق سعيد محمد اللحام، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤٢٦ هـ: ٩ ،١٠، والمدارس النحوية، لخديجة الحديثي، دار الأمل، أربد، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢ هـ: ٤٠-٤٩ .

(٢)طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمودمحمد شاكر، دار المدني، مصر، القاهرة : ١/ ١٤ .

(٣)المصدر السابق .

(٤)نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار نهضة مصر،ومطبعة المدني، الفجّالة، القاهرة، ومطبعة المدني: ١٨ .

(٥)في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧ هـ : ٨٣ .

قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"[١] .

واستمرت هذه الحالة حتى نضجت العلة النحوية والصرفية عند الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ)وكثرت واتسع نطاقها نتيجة لنضج الحركة العلمية التي واكبت تطور البحث النحوي عند العرب.

ولقد بنى الخليل تعليلاته على الحس العربي الذي يؤثر الخفة وينفر من الثقل، وللفراهيدي عقل نافذ وعلم بأساليب العرب لا يضاهيه فيه أحد، ودليل ذلك كتابه (العين) وتأليفه علم العروض .

واتخذ الصرفيون والنحاة العلة منذ أبي الأسود الدؤلي حتى عهد الخليل بمفهومها التعليمي البسيط الذي يراد منه معرفة كلام العرب .

وتُعَلِمُنَا طرائق العرب في النطق والتعبير دون أن تثقل كاهل النحو العربي بشيء خارج عن طبيعته-على عكس العلل الثواني والثوالث- ولذلك فهي علل بسيطة يمكن تبنيها في صنع نحوٍ ميسَّرٍ[٢].

وأخذ سيبويه(ت١٨٠هـ) تلميذ الخليل مفهوم العلة من شيخه وأستاذه وكان كثيرا ما يعلل للأحكام النحوية والتصريفية حتى اكتملت العلة في كتاب سيبويه، وقد أصابها شيء من التطور نتيجة لتطور الحركة العلمية عند العرب بمظهرها الفكري والديني واللغوي والأدبي، يقول الدكتور شوقي ضيف في ذلك: " تكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة "[٣]، وكان اتساعه أكثر ما يكون في التعليل للقضايا الصرفية كبابي القلب والإعلال[٤]، وكان حظ سيبويه عظيما في بقاء كتابه وخلوده، فلقد وضع غيره ممن قبله ومن في عصره كتبا في العربية كثيرة ولكنها ضاعت جميعا ولم يبق إلاّ

(١) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م: ٣١ .

(٢)الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٨م: ٦٤ .

(٣)المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٩٢ م، الطبعة السادسة: ٨٢ .

(٤)ينظر: المصدر السابق : ٨٧ .

كتاب سيبويه وكان كتابه أول بحث جامع للعلل النحوية والصرفية[١] .

وكان أول كتاب بعد كتاب سيبويه تعرض للعلة في موضوعاته كتاب (التصريف) لأبي عثمان المازني (٢٤٧هـ) وقد تناول عددا من العلل[٢].

وللتعليل أثر في منزلة العلماء؛ فيفضل أحدهما على الآخر ومن هذا تقدم علي بن المبارك الأحمر الكوفي(ت١٩٤هـ)على الفراء(ت٢٠٧هـ)بسبب تقدمه في علل النحو والصرف[٣]، "وكان متقّدما على الفراء في حياة الكسائي؛ لجودة قريحته وتقدّمه في علل النحو ومقاييس التصريف"[٤].

ويوصف محمد بن قادم صاحب الفراء (ت٢٥١هـ)بأنه"حسن النظر في علل النحو"[٥].

ورافق تميز جماعة من النحويين والصرفيين بالتعليل في ظهور مؤلفات عمادها التعليل، منها:

- كتاب(القياس في النحو) ليونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)[٦].

-وكتاب(العلل في النحو)لمحمد بن المستنير أبوعلي النحوي المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ) وهو مفقود[٧].

- وكتاب(المقاييس في النحو)لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٠هـ)[٨] .

- وكتاب (علل النحو) لبكر بن محمد المازني (ت٢٤٩هـ)[٩].

-وكتاب(اختلاف النحويين)لأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب(ت٢٩١هـ)[١٠].

---

(١)الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتور مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان:١٢٩.

(٢)ينظر: المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ: ١/ ٢٥٤ .

(٣)نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٩٧ .

(٤)المصدر السابق .

(٥)المصدر السابق: ١١٨ .

(٦)ينظر: تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، تحقيق السيد يعقوب بكر، دار المعارف، مصر: ١٣٠/٢ .

(٧)ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي:٧٠، وبغية الوعاة: ١/ ٢١٠ ،٢١١ ، و إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٢٢٠/٣ .

(٨)ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٤٩٨ .

(٩)بغية الوعاة: ٣٩٣/١ .

(١٠)بغية الوعاة: ١/ ٣٣٦ .

- وكتاب(العلل في النحو) لهارون بن الحائك الضرير(ت٣٠٠ هـ)[١] .

-وكتاب(علل النحو)[٢]و(المختار في علل النحو)[٣]لابن كيسان محمد بن أحمدبن إبراهيم (ت٢٩٩هـ) .

ومن خلال مراجعة هذه المؤلفات نجد أن التعليل أصبح منطلقا من منطلقات التأليف في النحو العربي، يسلكه النحاة والصرفيون سواء البصريّ منهم أم الكوفيّ .

ومن ذلك ظهرت محاولات تنظيريّة في التعليل بدأت بتصنيف أبي بكر بن السرّاج فقد جعل علل النحويين على ضربين: "ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول به منصوب. وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعا؟ والمفعول به منصوبا؟ ولِمَ إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة"[٤].

تلاه الزجاجي بتقسيم للعلل تقسيما لم يعهد عند من سبقه، فقد جعلها تعليمية، وقياسية، وجدلية، إذ قال: "أقول أولا: إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق. وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، وعلل قياسية، وعلل جدليّة نظرية "[٥].

---

(١)بغية الوعاة: ٢٦٧/٢ .

(٢)المصدر السابق: ٣١/١ .

(٣)إنباه الرواة على أنباه النحاة: ٥٨/٣ .

(٤)الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ: ٣٥/١ .

(٥)الإيضاح في علل النحو: ٦٤ .

وعدّ بعض النحويين شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافيّ(ت٣٦٨هـ) مصدرا للعلل النحوية حتى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري؛ لأنه شرح علل الكتاب، وأضاف إليها علل اللاحقين، غير ما استنبطه هو من العلل، مناقشا ومرجحا(١).

ويعد شرحه للكتاب منجما من مناجم العلة النحوية والصرفية مع اختلافها وشمولها أبواب النحو والصرف، وطرح هذه العلل بأسلوب عقلي ومنطقي منظم؛ ولذلك قال : "والنحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو، ولكنه مفهوم باللغة "(٢).

ويعتمد السيرافي قواعد النحو الكلية للوصول إلى تعليل أحكام مسائل جزئية، ومن أمثلة ذلك عنده، قال: "لم عاقبت الإضافة التنوين؟ فالجواب في ذلك أن التنوين إنما دخل عندنا؛ للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، ومتى أضيف الاسم أخرجته الإضافة إلى حكم المنصرف، فزال المعنى الذي له دخل للفرق"(٣).

وعُرف عن أبي الحسن علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤هـ)ولعه بالمنطق، فقد كان يمزج النحو به، ويكثر من التعليلات، نحو ما ذكره في باب النسب إلى الممدود فيقول: "وإلى بهراء: بهراوي، وبهراني؟و هل علّة الواو مؤاخاتها للهمزة في أنها حرف علّة لا يثقل بها الاسم ثقله بالحروف المتضاعفة؟"(٤)، فلا تخلو فكرة من أفكاره من طرح سؤال تعليلي تعليمي يوضح الغرض منها.

وقد حذّر أبوحيّان من علل الرّمانّي فقال: "إياكم وتعاليل الرمّاني والورّاق ونظرائهما وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة"(٥) .

---

(١)ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين: ٥٨ .

(٢)ينظر: الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة: ١/١١٥.

(٣)شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ: ١/ ٤٦ ، ٤٧ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٤٩ .

(٥)منهج السالك: ٢٢٩ .

وتظهر شخصية الرّمانّي في التعليل في تتبع العلة وتصنيفها فقد صنّفها إلى أصناف منها: العلة الموجبة، والعلة المجوزة[١]، وغيرهما .

وقد خضعت العلة النحوية والصرفية-برأيي-في القرنين الثالث والرابع الهجريين لتأثير بعض الاتجاهات الثقافية المختلفة،كالفلسفة والمنطق، فظهرت الصبغة الفلسفية واضحة في العلة عند النحاة والصرفيين، وتأثرت بعلوم الدين، كعلم الكلام، والجدل، وعلم أصول الفقه وممن تأثر بها أبوعلي الفارسي الذي كان يكثر من التعليل النحوي والصرفي، وقد نما التعليل وترعرع واستوى على سوقه وآتى ثماره على يدي أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وكان يذكر من العلل ما يحضره في الحال، ثم يعاود النظر فيما أجاب، فمن ذلك ما روي عن أبي علي الفارسي: "أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى، بماذا انتصب ؟فقال له أبوعلي: انتصب؛ لأن التقدير أستثني زيدا، فقال له عضد الدولة: هلا قدرت امتنع فرفعت زيدا، فقال له أبوعلي: هذا الجواب الذي ذكرت لك ميداني، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح، إن شاء الله تعالى"[٢].

وكما قال أبو علي الفارسي: "لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية أحب إلى من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية"[٣].

وتظهر العلة واضحة بألوانها وضوابطها عند أبي الفتح عثمان بن جني في الخصائص، فقد قسّم العلل من حيث الجواز والوجوب إلى علل موجبة وعلل مجوّزة، قال: "اعلم أنّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها،كنصب الفضلة،أوما شابهه في لفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجرّ المضاف إليه، وغير ذلك، فعلل هذه الدّاعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب، وضرب آخر يسمّى علّة، وإنّما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب"[٤].

---

(١)شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني، تحقيق رمضان أحمد، مطبعة التضامن، ١٤٠٨هـ: ٥٦/١ ، ٢٤٢/١

(٢)ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:البصريين والكوفيين،لأبي البركات الأنباري، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م : ٢٢٨/١

(٣)دراسات في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت: ١٥٩

(٤)الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ٢٠٠٦م: ١٦٤/١ .

وهذه القسمة للعلة إلى علل موجبة ومجوّزة، قسمة فقهية، ذلك أنّ ابن جني أول من رأى وضع أصول النحو على أصول علم الفقه والكلام، إذ قال: "فقد ثبت بذلك تأخّر علل النحويين عن علل المتكلمين، وإن تقدّمت علل المتفقهين.[١]

وسار على هذا الضرب أبو البركات ابن الأنباري الذي خص في كتابيه(الإغراب في جدل الإعراب) و(لمع الأدلة) إذ تحدث عن ملامح العلة وضوابطها وشروطها وألوانها[٢]، ثم أفاد من ذلك في كتابه(أسرار العربية)فقد وظّف العلة في إيضاح الفاسد من المذاهب والرؤى بالعلة إذ قال فيه: "وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب و التطويل، وسهلّته على المتعلم غاية التسهيل"[٣] وعني في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب)بتقوية العلة النحوية ضد جهات نقضها وتضعيفها ، وهي: فساد الاعتبار، أو فساد الوضع، أو معارضة العلة للعلة، أو احتياجاتها للتخصيص، أو معارضة القياس لها، أو منع العلة وغيرها[٤].

وذكر في كتابه(لمع الأدلة)"أنّ العلة النحوية كالعلة العقلية، ولا خلاف أنّ الاطراد وعدم التخصيص شرط في العلة العقلية فكذلك شرط في العلة النحوية "[٥].

فأصبح في النحو والصرف خليط من العلل، فيه علل نحوية وصرفية،وعلل كلامية، وعلل فقهية؛ لأن الاتجاهات والمنطلقات الفكرية مختلفة، ففيهم الفقهاء كالسيرافي وابن الأنباري، وفيهم المتكلمون كالرّماني وعبد القاهر الجرجاني، وكثير منهم من المعتزلة كأبي علي الفارسي، وفيهم فقهاء أهل الظاهر كابن مضاء الأندلسي[٦].

وقد ظهر التعليل التعليمي عند بعض النحاة والصرفيين في تأليف النحو والصرف بأبوابها وأحكامها وبيان التعاليل التي تقوم على توضيح حدّ الباب وعلله، ثم شرح أحكامه

---

(١)الخصائص: ١/١٤٥

(٢)ينظر: الإغراب في جدل الإعراب:٥٤، ٦٢ ، ولمع الأدلة، لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر: ٨١ .

(٣)أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار الأفاق العربية، دمشق: ٤ .

(٤)ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٥٤ ، ٦٢ .

(٥)لمع الأدلة لابن الأنباري: ٨١ .

(٦)نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ٧٨ .

عللها،وبيان كل وجه ممكن، وبيان المستعمل من المهمل في الكلام العربي، ومن أمثلة ذلك كتاب(اللباب في علل البناء والإعراب)لأبي البقاء العكبري(٦١٦هـ)، إذ قيل فيه وفي مؤلفه: "فالتعليل غاية المؤلّف الأولى من تأليفه الكتاب، وبالتعليل ينتظم البناء والإعراب، وإذا كان كلام العرب على اختلاف أقسامه إمّا مبنيا وإما معربا فكل شيء عند الشيخ معلول بعلة أو بضع علل "[١].

وقد أكثر بعض النحاة والصرفيين من العلل، فأصبح التعليل هدف النحويّ، كابن يعيش إذ يريد أن "يتبع كل حكم في المفصل حججه و علله "[٢] .

وساعد على الإكثار من العلل تميز مجموعة من النحاة بالتعليل لظواهر خاصة، فقد أفرد الحسن بن عبد الرحمن الخضراوي(ت٦٤٤هـ)كتابا لعلل الحركات سماه(الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب)[٣].

ووصف أبوحيّان الحسين بن بدر بن إياز(ت٦٨١هـ) بأنه(أبو تعاليل)[٤].

ومنهم من يأخذ العلل ويرويها كما هي تقريبا كالسيوطي(٩١١هـ) فقد نقل علل من سبقه في كتبه، كـ(الاقتراح)ونقل كثيرا من علل ابن جني في خصائصه[٥].

أمّا عن أهم الدراسات الحديثة التي تناولت العلة النحوية والصرفية فمنها:

١- أرّخ الدكتور مازن المبارك للعلّة النّحويّة في نشأتها وتطوّرها حتى القرن العاشر للهجرة في كتابه(النحو العربيّ:العلّة النّحويّة: نشأتها وتطورها)، ورأى أنّ تاريخ العلّة

---

(١)اللباب في علل البناء والإعراب" المقدمة"، لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ: ١/ ٣٣ .

(٢)شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة: ٢/١ .

(٣)بغية الوعاة: ٤٣١/١ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٤٤٨ .

(٥)الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي ،تحقيق أحمد الحمصي ومحمد القاسم، جروس برس، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م : ٨١، ١١٢.

النّحويّة ملازم لتاريخ النّحو و التأليف فيه، وأنّ تطوّر النّحو مرتبط بتطوّرها[١].

٢– كما أفرد الدكتور علي أبو المكارم في كتابه (أصول التّفكير النّحوي) بابا لدراسة التعليل بيّن فيه ارتباط نشأة التّعليل ببواعث وظروف عربيّة إسلامية معا، دون تأثير خارجي غير عربي[٢]،وكذلك "بيّن أنّ نشأة التعليل النحوي كانت متأخرة عن التقعيد، وكان التعليل – في بدايته– يقتصر على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها"[٣].

٣– وذكر في كتابه(تقويم الفكر النحوي) " أن العلة النحوية تكاد تكون مجرد مبرر يسوغ للمتعلمين قواعد البحث ويساعدهم على تفهمه واستيعابه، دون أن يكون لها تأثير في صياغة هذه القواعد"[٤]، ونقل عن السيوطي في كتابه(الاقتراح)مسالك العلة وكذلك أنواعها وقوادحها.

ولعلّ أقرب وصف يمكن وسم دراسة الدّكتور علي أبوالمكارم لظاهرة التعليل النحوي به أنها دراسة تنظيرية ونقديّة لنظرية التعليل النّحوي والصرفي في كتاب(الاقتراح) للسيّوطي.

٤–وعدّ الدكتور محمد خير الحلواني العلّة النّحويّة من ضروب الاستدلال في كتابه (أصول النحو العربي)، فدرسها من غير إضافة جديدة تذكر على ما ذكره السيّوطي في أصوله، وإنما هي دراسة تنظيرية لما في الاقتراح[٥].

٥– ودرس سعيد الأفغاني نشأة العلة وتطورها في كتابه(في أصول النحو)[٦]، ثم تحدث عن أنواع العلة وبعض أحكامها[٧] .

٦– دراسة الدكتور حسن خميس الملخ في كتابه (نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء

---

(١)النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٤م: ٦ .

(٢)أصول التفكير النحوي: ١٥٠ .

(٣)المصدر السابق: ١٥١ .

(٤)تقويم الفكر النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٥ م : ٢٢٧ .

(٥)أصول النحو العربي لمحمد خير الحلواني: ١٠٨، ١١٩ .

(٦)في أصول النحو، لأبي سعيد الأفغاني: ٧٩ .

(٧)المصدر السابق: ١١١ .

والمحدثين) حيث تتبع فيه نشأة العلة وتطورها،وموقف القدماء و المحدثين منها[١].

وهذه الدراسات تخطو الخطوة الضرورية الأولى في دراسة العلة النحوية، وتعين على رسم معالمها واستيضاح مسائلها.

وهدفت بعض الدراسات إلى إبراز علة من علل النحو،واستقصاء مسائلها، وتبويبها، وترتيبها منها:

أ- بعض دراسات الدكتور عبد الفتاح الحموز مثل(ظاهرة التعويض في العربية)و(ظاهرة كثرة الاستعمال ومسائلها في العربية)و(مواضع اللبس في العربية وأمن اللبس)وغيرها، ففي كتاب(ظاهرة التعويض في العربية)، تناول التعويض الذي يدور في فلك الحركة والحروف، وكذلك في فلك الاسم، والفعل، والحرف[٢].

ب- دراسة الدكتور إبراهيم جميل إبراهيم في كتابه (ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي) وبين فيه المقصود بالمشاكلة وجود مماثلة أو مطابقة بين الأصوات أو الصيغ أو التراكيب، مما ينتج عنه تغيير الصوت أو الصيغة أو التركيب[٣].

ومن خلال استعراض الدراسات الآنف ذكرها نستنتج ما يأتي:

١- كانت هذه الدراسات المتنوعة روافد أساسية مدّت التعليل وغيره بأفكار استضاء بها في مختلف مراحله .

٢- ومن خلال استعراض الكتب التي ذكرت العلة-أرى-أنّه لا يوجد نحوي أو صرفي رفض التعليل جملة وتفصيلا؛ إذ دأب النحاة والصرفيون على الأخذ بالتعليل،كل منهم يأخذ

---

(١)ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين: ٣٥ .

(٢)ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من مسائل، للدكتور عبد الفتاح أحمد حموز، دار عمار، عمان، الطبعة الأولى ،١٤٠٧ هـ: ٤ .

(٣)ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي، للدكتور إبراهيم جميل إبراهيم، مكتبة المتنبي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ: ٣.

منه ما يرتضيه حسب فهمه وإدراكه، وهم ليسوا سواء في الغوص على العلل، فمنهم من ينشط للتعليل ويجعل العلة النحوية ضالته يلتقطها أنّى وجدها كالخليل، والمبرد، والرماني، وابن جني، ومنهم من يأخذ العلل ويرويها كما هي تقريبا كالسيوطي، ومنهم من لا ينشط للتعليل إلا بقدر إقامة الدليل على صحة الحكم النحوي كأبي العباس ثعلب[1] .

(١)ينظر: إنباه الرواة: ١/١٧٩ .

الفصل الأول:

موقف أبي حيان من الأصول الصرفية:

المبحث الأول: السماع .

المبحث الثاني: القياس .

المبحث الثالث: الإجماع .

المبحث الرابع: استصحاب الحال

المبحث الأول:

السمـــــاع

ويقصد بالسماع لغةً: الإصغاء[١]، وأصل الفعل سَمِعَ سَمْعا، ويقصد به تارةً الأذن، وتارة فِعْلها كالسماعِ، وتارة الفهم، وتارة الطاعة وغير ذلك[٢].

وأما في الاصطلاح فقد تنّوعت أنظار النحاة والصرفيين حوله، فابن الأنباري ذكر أنّه:" الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[٣]، وقد خرج بتعريفه هذا: ما جاء في كلام غير العرب كالمولدين، وما شذّ في كلامهم .

كما عرّفه الجرجاني بـــ"ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها"[٤]، بل يتعلق بالسماع من أهل اللسان العربي ويتوقف عليه .

في حين اعتبر السيوطي المسموع:"ما يثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه—صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أوكافر"[٥].

وعند يحيى الشاوي يراد به: "الكلام الذي اتفق على فصاحته،ككلام الله، ونبيه -حيث تُحُقِقَ أَنَّه كلامُهُ صلى الله عليه وسلم—ولم يحتج المحققون بالحديث؛ لجوازِ نقله بالمعنى، أو جوازِ لحنِ ناقله ممن ليس بفصيحٍ"[٦].

---

(١)ينظر: لسان العرب، مادة (سمع): ٦٨١/٤، ٦٨٢، والقاموس المحيط، لمجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي، دار دار الجيل، بيروت: ٤٣/٣، والمعجم الوسيط: ٤٦٦/١، والصحاح، لأبي نصر إسماعيل الجوهري الفارابي، بحواشي عبد الله بن بري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـــ: ٣/ ١٠٢٤، وأساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود واعتنى به أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت، لبنان: ٢٢٠ .

(٢)ينظر: المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الراغب الأصفهاني، تحقيق وائل أحمد عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة: ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٣)الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥ ، و لمع الأدلة: ٨١ .

(٤)التعريفات: ١٩٤ .

(٥)الاقتراح: ٣٦ .

(٦)ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، للشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري، تحقيق الدكتور عبد الرزاق بن عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق، الرمادي: ٤٧ .

ويلحظ المتأمل في التعريفات السابقة أن السيوطي ويحيى الشاوي يكادان يتفقان في تعريف السماع تعريفا مغايرا لابن الأنباري، فابن الأنباري عرّف السماع باعتبار وصوله إلينا، فاشترط عروبة الكلام، وصحة النقل، والخروج عن حد القلة إلى حد الكثرة أي التواتر.

أما السيوطي، ويحيى الشاوي، فقد عرّفا السماع بالنظر إلى مصادره، ثمّ تابعا ابن الأنباري فيما بحثه بعد ذلك .

السماع هو الأصل الأول في بناء القواعد النحوية والصرفية، وكل أصول الصنعة الأخرى تتكئ عليه؛ لذا لم يجد العلماء الأوائل الذين عنوا بتقعيد اللغة بدا من الارتحال إلى البادية ومعايشة الأعراب، وأخذ المادة اللغوية من أفواههم،كالخليل، والكسائي عندما أخذا من بوادي نجد والحجاز وتهامة، وتوجها إلى تلك البقاع؛ ليأخذا اللغة من منابعها(١).

ويعده أبوحيّان الأصل الأول والمقدم على غيره من أصول الصنعة النحوية والصرفية، فالمسموع عنده حُجَّة، وعليه يُتَكأ في إثبات قواعده كلّما توفّرت فيه ضوابط وشروط النقل الصحيح والمقدار المعتبر، فإذا كان كذلك فهو المقدم إذا اجتمع مع القياس، بل يرد بعض الآراء إن لم يكن هناك نقل يؤيدها، ويرجح عليها أقوال آخرين، نحو ما نجده في قوله: "وإذا صغّرت(إبراهيم وإسماعيل)تقول فيهما: بُرَيْه وسُمَيْع اتفاقا، وإن وقع الخلاف في تصغيرهما غير الترخيم، فقال المبرد:أُبَيْرِه وأُسَيْمِع،إذ الهمزة عنده محكوم بأصالتها، وقال سيبويه:بُرَيْهِيم، وسُمَيْعِيل؛ إذ الهمزة عنده زائدة، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب"(٢).

ففي النص السابق نجد أنّ أبا حيّان رجّح ما عليه سيبويه على المبرد لوجود السماع عنده؛ حيث قال: "وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد، وغيره من العرب"

---

(١)ينظر: بغية الوعاة:٢/ ١٣٧، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ: ١٣١.

(٢)ارتشاف الضرب: ١/ ٤٠٠ ، وينظر: الكتاب،لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى: ٣/ ٤٤٦ ، و الأصول في النحو لابن السراج: ٣/ ٦١ .

ونحوٌ منه توقفه في قبول ما ذهب إليه ابن مالك من أن المترادفين إذا جمعهما أصل واحد يجوز أن يستغني أحدهما بتصغير الآخر، إذ قال: "فينبغي التوقف فيه حتى ينقله أئمة العربية المستقرئون للسان العربي"(١).

ومن مظاهر احترامه المسموع الوارد عن العرب اعتراضه على المبرد حين لم يرتض ما نقل عن بعض القبائل من معاملة المثنى معاملة المقصور بإلزامه الألف في كل الأحوال وإعرابه بحركات مقدرة ووصف أبو حيّان هذا بأنه مكابرة لا تليق بعالم (٢).

وقد لا يكون المسموع على درجة من الصحة أو الوثوق به؛ لذا يرده، نحو ما نجده في قول الزمخشري عن أهل مكة في(تَعَالي)من أنّ أصلها بكسر اللام للمرأة، ووردت في شعر أبي فراس الحمداني، والوجه فتح اللام(٣)، وردّه أبوحيّان بقوله: إنه"لا حجة فيه؛ لأنه لا يستشهد بكلام المولدين"(٤).

وفي باب الجموع يأخذ أبوحيّان فيما هو مطرد بشرط عدم مخالفته للمسموع فيه، فمن أبنية جموع القلة(أَفْعُل)يطرد في جمع الاسم الثلاثي المعتل اللام نحو:" دَلْو، وأَدْلٍ، وظَبْي وأَظْبٍ، إلا إن جمعته العرب على غير ذلك، فَيتبعُ المسموع "(٥).

كما ردّ بعض الجموع لعدم السماع كجمع(اللَّذَيَّا)حيث قال: "ولم ينقل عن العرب شيء يستند إليه في جمع اللَّذَيَّا"(٦).

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٣٩١ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٥٥٨ ، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ: ١/٤١ .

(٣)الكشاف، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار أحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ: ١/ ٥٥٨ .

(٤)البحر المحيط: ٣/ ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/٤٠٩ .

(٦)المصدر السابق: ١/ ٣٩٣ .

ويتوقف أبوحيّان عن الأخذ بأقوال النحاة؛ لعدم ثبوت سماع يستند إليه، نحو: رده على المازني زعمه أنّ تصغير اللّاتِي: اللَّتَيَّا، واللائي: اللَّيَيَّا؛ لعدم ورود سماع فيهما [١].

مما سبق يتضح لنا جليّا في الارتشاف موقف أبي حيّان من السماع الذي اعتمده في تقريراته النحوية والتصريفية، وجعله من أدوات الترجيح، فهو بأنواعه مدار الحكم عنده، يعتمد عليه في الأخذ، أو الرد، أو الترجيح، أو التضعيف .

ومن هذا _أيضا_ ما ورد في كتبه الأخرى من قبول لما جاءت به العرب وإن خالف السائد العام في نظائره، كما في قبوله زيادة التاء في بعض الألفاظ كزيادة التاء في: تمثال، وتبيانٍ، وتلقاءٍ، وتضرابٍ، وتهواءٍ، وتمساحٍ[٢].

وكحذف حرف الجر في قوله تعالى:﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[٣]فلا يحذف حرف الجر من هذا الباب إلا بالسماع[٤].

وإذا تعارض السماع والقياس قدّم أبوحيّان السماع، وأخّر القياس، كما ذكر في باب التصغير في عدم جواز تصغير اللاّئي، ولااللاّى،واللاّتي،ولااللّواتي وعلةذلك الاستغناء بجمع(اللّتَيَّا)يقول: "وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدّى فيه مورد السماع "[٥] .

وخلاصة ما سبق أن أبا حيان اعتمد في السماع على الأخذ أو الرد أو الترجيح أو التضعيف، وأنه لا يختلف عن غيره ممن تقدموه أو عاصروه في هذا فغالبا يقدم المسموع إذا لم يتهيّأ للقياس ما يرجّحه ويعضده، أما إذا خالف المسموع نظائره مما جرى على القياس، وكان من القلة بمكان بحيث لا يعدّ قاعدة فلا ترجيح، فيقبل المسموع على هيئته التي سمع

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٤ .

(٢)المبدع في التصريف، لأبي حيّان النحوي الأندلسي، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ: ١٣٥ .

(٣)سورة الأعراف، الآية: ١٥٥ .

(٤)تذكرة النحاة، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ: ٢٣٨ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/٣٩٤ .

عليها وينعته بالشذوذ، أو الندرة، أو القلة، ويبقى القياس مقدما، أمّا إذا كان السماع تتوافر فيه ضوابط وشروط النقل الصحيح والمقدار المعتبر واجتمع مع القياس، فإنه يغلب جانب السماع على القياس .

مصادر السماع:

المصدر الأول: القرآن الكريم و قراءاته:

إنّ القرآن الكريم هو عماد الأدلة النقلية جميعها، وقد نزع النحاة والصرفيون إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم، على اختلاف نزعاتهم واتجاهاتهم. فهم مجمعون على أنه أفصح ما نطقت به العرب، وأوثقه نقلا، قال تعالى:﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾[1].

و قالوا عنه:"إنّ كل رواياته فصيحة، حتى الشاذ منها، ولو أنه لا يقاس عليها"[2].

وقال ابن جني عن احتجاجه للشواذ: "غرضنا أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه"[3].

---

(١)سورة فصلت، آية : ٤٢ .

(٢)ينظر: فصول في فقه اللغة، لرمضان عبد التواب، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة: ٩٧.

(٣)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٤١٥هـ: ١/ ٣٢،٣٣ .

وقال الفراء: "والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[١]، حيث توفر لكتاب الله ما لا يتوفر لغيره اهتماما و ضبطا وحفظا وعملا، إذ هو أوثق مصدر نقل إلينا.

وفي ضوء التتبع لكتب أبي حيّان يتضح ليّ أنّه-رحمه الله- قد سار على نهج العلماء السابقين، فاهتمّ بالشواهد القرآنية واعتمد عليها في تعليلاته النحوية والتصريفية، بل كان يحمل الشاهد القرآني على أحسن الوجوه المحتملة التي تخدم المعنى إذ قال: "وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها من التكلف وأسوغها في لسان العرب، ولسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أن كلام الله من أفصح كلام فكذلك ينبغي إعرابه أن يحمل على أفصح الوجوه"[٢].

ولعل من مظاهر اهتمام أبي حيّان بالقرآن الكريم تأليفه كتاب(البحرالمحيط) الذي يُعَدُّ قمة كتب التفسير التي عنيت بالنحو وتوسعت في الإعراب، ورواية القراءات وتوجيهها، والاحتجاج لها والدفاع عنها، وذلك لأمرين:

إمامة مؤلفه في النحو والصرف وبلوغه فيهما مبلغا منقطع النظير، إلى جانب إمامته في القراءات بتلقيه لها عن أئمتها تلقيا واسعا في الأندلس والمغرب ومصر، ولذا تراه في كتبه يكثر من إيراد القراءات القرآنية متواترها وشاذها محتجا لها مبينا وجوهها في علم العربية، وطرقها من حيث الرواية[٣]،كما قال في المقدمة: "حاشدا فيها القراءات شاذها ومستعملها، ذاكرا توجيه ذلك في علم العربية "[٤].

---

(١)معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد النجار، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ، دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٤/١ .

(٢)البحر المحيط: ١٥٩/١ .

(٣)النحو وكتب التفسير، الدكتور إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، الطبعة الثالثة: ٩٠٦/٢ .

(٤)البحر المحيط: ٦٠/١ .

ولعل من مظاهر اهتمامه بالقرآن-أيضا- اختلافه مع الزمخشري تبعا للخلاف في العقيدة كما في البحر المحيط وغيره؛ لأن تخريج الزمخشري للمسائل النحوية يمتاز بالإغراق في التأويل والتقدير يبلغ به –أحيانا– حد التكلف والتعسف، فيجيز في الكلام ما لا يجوز ويحمله على وجه لا دليل في الكلام عليه، ففي قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[1] لم يرتض الزمخشري حمل هذه الآية على ما يقتضيه ظاهر الآية والقاعدة النحوية من أن لفظ الجلالة هنا هو المفعول به، وتأويل الآية على إقحام لفظ الجلالة وزيادته، والمعنى عنده: يخادعون الذين آمنوا[2]، وهذا التأويل لا يخفى فساده .

ويأخذ أبوحيّان على من لا يقدم النّص القرآني على غيره مثل قوله: "فانظر–يا أخي–إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى، يجعلون ما عرفوه من القياس أصلا والقرآن العظيم فرعا !حاشا العلماء المقتدى بهم من أئمة اللغة والإعراب من ذلك"[3].

وقدّم من اللغات ما كان القرآن عليه كما في همز واو(وجوه) قال: "واتفقوا على أنّ همز (وجوه) أحسن وأكثر، ولا يصحّ هذا الاتفاق؛ لأن لغة القرآن الواو من غير إبدال"[4]، فقد أيّد عدم الهمز لأنه لغة القرآن .

---

(١)سورة البقرة، آية: ٩ .

(٢)الكشاف: ١/٩٥ ، ٩٦ ، وينظر: البحر المحيط: ١/١٨٠ ، ١٨١ .

(٣)البحر المحيط: ١/٨٤ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/٢٥٨ .

أمّا عن كتاب الارتشاف موضوع دراستنا فالقراءات السبع فيه كلها حجة وهي متواترة لا يمكن وقوع الغلط فيها[١]، ومما يدل على احترامه للقراءات-صراحة-قوله: "والذي نذهب إليه أنّ ما صحت الرواية به من إثبات القرّاء وَجَبَ المصيرُ إليه، وإن خالفَ أقوال البصريين ورواياتهم"[٢].

ومن اعتنائه بالقراءات ما استدل به في فصل التقاء الهمزتين والذي يوجب فيه تحقيق الهمزتين دون إبدال[٣]، ويوضح هذا استشهاده فيما قرئ[٤]في قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾[٥]بهمزتين محققتين، فأوجب قبولها وإن كان القياس الإبدال، من باب تفضيله السماع على القياس .

(١)ينظر: ارتشاف الضرب(المقدمة): ١/٤٨، وينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، لعبده الراجحي، دار المعرفة، ١٩٩٨م: ٨٦ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢/ ٧١٤ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٢٦٧ .

(٤)قرأ ابن عامر بهمزتين محققتين، وقرأ الباقون بهمزة، وبعدها ياء مكسورة كسرا خفيفا أي بالإبدال ياء . ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطيّ(البنا)، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحديثة، القاهرة،١٤٣٠هـ: ٢/ ٢٩٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، دار الحدبث، القاهرة، ١٤٣٠هـ: ٢/٧٧ .

(٥)سورة السجدة، آية: ٢٤ .

والقراءة عنده حجة إذا كانت متواترة[١]وإن خالفت أقيسة البصريين وغيرهم، فلسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط، والقراءات لا تجيء فقط على ما علمه البصريون ونقلوه أيضا[٢]ولذلك يقول: "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة"[٣]-.

ونرى أنه يدافع عن القُرَّاء ولا يقبل تخطئة النحاة لهم، ومن ذلك ردّه على المبرد والنحاس لرفضهما قراءة سعيد بن جبير-رضي الله عنه-[٤] قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ ﴾[٥]، بنصب(عبادا)خبرا لـــ(إنّ)النافية بأنها مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية، وأنها لغة، وهي لغة أهل العالية من الحجازيين، "والصحيح أنّ إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم "[٦].

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٤٩ .

(٢)البحر المحيط: ٤/٢٧١ .

(٣)المصدر السابق، وينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، لعبده الراجحي: ٨٧ .

(٤)قرأ بذلك ابن جبير. ينظر: البحر المحيط: ٤/٤٤٠، و معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة: ١/ ٤١٢ .

(٥)سورة الأعراف، آية: ١٩٤.

(٦)البحر المحيط: ٤/٤٤٠ .

كما استشهد بالقراءة ؛ لأنّ القراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها، ولا يُغَلّط قارئيها،إنما ينعتها فقط بالشذوذ،كقراءة من قرأ[١]:﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِٱلْكِتَٰبِ﴾[٢]، بالهمزة شاذة، في قوله: "يلوون" .

ومن مظاهر اهتمامه بالقراءات التماس التوجيه لها نحو قراءة الأعمش[٣]:﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[٤] "قال: وقرأ الأعمش بحذفها-أي النون-وخرّج ذلك على وجهين أحدهما أنها حذفت تخفيفا...، والثاني أنّ حذفها لأجل الإضافة إلى(أحد) وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور"[٥]، فَيَبْحَثُ عن وجه في العربية لهذه القراءة .

---

(١)قرأ مجاهد وابن كثير بواو واحدة، ووجهت على أنّ الأصل(يلوون) ثم أبدلت الواو همزة ثم نقلت حركتها إلى الساكن قبلها وحذفت ثم نقلت الضمة إلى اللام، على أصل التخفيف المستعمل في كلام العرب. ينظر: البحر المحيط: ٥٢٧/٢، والكشاف: ٤٠٤/١، ومشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق ياسين محمد السوّاس، دار المأمون للتراث، دمشق: ٥٧ ، ومختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، مؤسسة الريان، بيروت،١٤٣٠هـ: ٢١ .

(٢)سورة آل عمران، آية: ٧٨ .

(٣)قرأ الجمهور بإثباتها، والأعمش بحذفها. ينظر: البحر المحيط: ٥٠١/١، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٧٩/١ ، و الكشاف: ١٩٩/١ .

(٤)سورة البقرة، آية ١٠٢ .

(٥)البحر المحيط: ٥٠١/١ "بتصرف" .

وقد اهتمّ أبوحيّان بالقراءات المتواترة كما اهتم بغيرها، ومن أمثلة هذا قوله: "فأمّا(فِعُل) فمفقود، ومن قرأ[١]﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾[٢]بكسر الحاء وضم الباء فمتأول قراءته"[٣]والمطرد ضم الحاء والباء .

وكان يستأنس بالقراءات ويرى ضرورة الأخذ بها وإن كانت نادرة؛ لأن القراءة سنة متبعة عن النبي-صلى الله عليه وسلم-، ومن هذا ما ذكره في فصل إبدال الهمزة الساكنة حين قال: "تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة تجانس الحركة كآدم، وآمن، وأومن، وإيمان، أصله:أأدم، وأأمن، وأؤمن، و إإمان، وندر قراءة من قرأ[٤]في الابتداء:﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾[٥]"[٦] بهمزة مضمومة، بعدها واو ساكنة في(أُوْتُمِن).

---

(١)قرأ بذلك أبو مالك وذكرها ابن عطية عن الحسن، ينظر: البحر المحيط: ٨/ ١٣٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ: ٦/ ١٨٤ .

(٢)سورة الذاريات، آية: ٧ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٤ .

(٤)قرأ ابن محيصن بالإدغام، قال ابن خالويه: جعل التشديد عوضا من الهمزة. ينظر: البحر المحيط: ٣٧٢/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٢٨/١ ، ومختصر في شواذ القرآن: ١٨ .

(٥)سورة البقرة، آية: ٢٨٣ .

(٦)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٧ .

ومما استشهد به على وجود وزن مشترك بين الاسم والصفة، وزن (فِعْلَى) على قراءة ابن كثير(ضِئْزَى)[١]من قوله تعالى:﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾[٢]، فقد جعلها على وزن(فِعْلَى)وأن الألف فيها زيدت للإلحاق مما يدل على وجود(فِعْلَى)في الصفات والأسماء[٣]، وذكر الثمانيني بأنه مصدر وصف به[٤].

ومما سبق تبيّن-ليّ-أن القراءات عنده حجّة إذا كانت متواترة، ولم يكن أبوحيّان ممن يحتج بالقراءة الشاذة أو يحفل بها أو يدافع عنها، وإنما يذكرها لردها، أو يخرجها إذا كانت لا تخالف النظائر من باب استظهار ثقافته النحوية أو التصريفية أو قد يخرجها؛ عندما لا تعدم شيئا من ضوابط صحة القراءة .

وكان يوجه القراءة الشاذة إيمانا منه بأنها جارية على سنن العربية، وإن لم يتهيأ لها القدر الكافي من صحة السند ولكنه لا يحتج بها .

---

(١)قرأ بذلك ابن كثير، ينظر: البحر المحيط: ١٦٠/٨، والحجة لأبي عبد الله الحسين بن أحمد ابن خالويه، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ: ٢١٩، و الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد الأنصاري، تحقيق أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ: ٤٦٥، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، خرّج آياته زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ: ٢٨٣/٢، و الدر المصون: ٦/ ٢٠٩ .

(٢)سورة النجم، آية: ٢٢ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١٩١/١، و ينظر: الكتاب: ٣٦٤/٤، و معاني القرآن للفراء: ٩٨/٣، ٩٩ .

(٤)شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ: ٥٣٦ .

المصدر الثاني: الحديث الشريف:

تعد قضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من القضايا المهمة التي دار حولها نقاش وخلاف، إذ ذكر بعض الدارسين[١]أنّ النحويين والصرفيين الأوائل لم يحتجوا بالحديث الشريف، ورأى بعضهم الآخر أن نسبة عدم الاحتجاج إلى هؤلاء فيها نظر؛ لأن الرجوع إلى كتبهم يثبت أنهم قد احتجوا به[٢]، ولعل الدكتورة خديجة الحديثي أحسنت الحديث في ذلك؛ حيث ذكرت سلسلة لأسماء النحويين الذين احتجوا به منذ عصر أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد، وأثبتت احتجاج هؤلاء النحويين مع إيراد شواهد من مؤلفاتهم-إن كانت لهم مؤلفات—أو مما روي عنهم في كتب تلاميذهم الذين نقلوا آراءهم[٣].

(١)ينظر: الاقتراح: ٤٠، ٤١، وخزانة الأدب:١/ ٩ ،١٠ ،١١ ،١٢، وفي أصول النحو: ٤٥،٤٦، والمدارس النحوية لشوقي ضيف: ١٩، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف لخديجة الحديثي،دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م: ١٨،٢٠،٣٦، وخصائص مذهب الأندلس النحوي: ١٨٩ .

(٢)ينظر على سبيل المثال:الكتاب:١/٧٤،٣٢٧ ،٢/٣٢، ٣٩٣، ٣/٢٦٨، ٤/١١٦، والمقتضب، لأبي العبّاس محمد بن يزيد المبرد،تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب: ٢/٢١٧،١٨٤،٣/٢٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزّجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ: ٧٥ .

(٣)ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤٣ وما بعدها .

هذا، وقد انقسم النحاة إلى ثلاث طوائف حول الاستشهاد بالحديث الشريف:

الأولى: أجازت الاحتجاج به، وعلى رأسها الإمام السهيلي(ت٥٨١)[١]، وابن خروف(ت٦٠٩)[٢]، وابن مالك(ت٦٧٢)[٣]، ورضي الدين الأستراباذي(ت٦٨٦)[٤]، والمالقي(٧٠٢)[٥]، والمرادي(ت٧٤٩)[٦]، وابن هشام الأنصاري(ت٧٦١)[٧]، والبغدادي(ت١٠٩٣)[٨]وغيرهم.

الثانية: منعت الاحتجاج به مطلقاً وعلى رأسها أبوحّيان النحوي[٩]، وشيخه أبوالحسن بن

---

(١)ينظر: نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معّوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ: ٣٢٨ .

(٢)ينظر: شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق سلوى محمد عرب، ١٤١٩ هـ، جامعة أم القرى :١/ ٤٥٤ ،٤٩٢،٢ / ٥٧٩ .

(٣)ينظر: الاقتراح: ٤٢ ، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٧هـ: ١٠/١، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٢ و ٢٣٩ وما بعدها .

(٤)ينظر: شرح الكافية، للرضي، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية: ٣٩/١ .

(٥)ينظر:رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية في دمشق : ٩٦، ٢٩٠، ٢٩١ ، ٣٥٩، ٣٦٢ .

(٦)ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ: ٣٥ ، ٤١ ، ٢٠٧ ، ٥٦٥ .

(٧)ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ: ٢/ ٥٣٠ .

(٨)ينظر: خزانة الأدب: ١/ ٩ ، ١٤ .

(٩)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٤٩ .

الضائع(ت٦٨٠هـ)[١].

ومانعو الاحتجاج بالحديث يعترفون بأن الرسول-ﷺ-أفصح العرب لسانا، وأبرعهم بيانا، ولا ينازعون في أن أسانيد الأحاديث أقوى من أسانيد الأشعار، وإنما استندوا في المنع إلى أن الأحاديث تروى بالمعنى[٢].

وكان لأبي حيّان موقف من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كما نقله بعض الأصوليين، وهو موقف الرافض لذلك، وحجته أن المروي إنما روي بالمعنى، وليس هو لفظ حديث النبي- ﷺ-نفسه، ولم يرتض من ابن مالك كثرة احتجاجه بالحديث النبوي الشريف، وعاب عليه ذلك قال: " قال ابن مالك: وقد تلحق أفعل التفضيل نون الوقاية، واستدل(لما)[٣]روي في الحديث "غير الدجال أخوفني عليكم"[٤] على عادته في إثبات

(١)ينظر: الاقتراح: ٤٣ ، وخزانة الأدب: ١/١٠ .

(٢)ينظر: الاقتراح: ٤٢ .

(٣)لعلها: بما .

(٤)ذكره ابن ماجة في سننه: ٢/ ١٣٥٦، حديث رقم (٤٠٧٥) في كتاب الفتن، في باب"فتنة الدجال وخروج عيسى ابن مريم و خروج يأجوج و مأجوج"، في حديث مطول منه موطن الاستشهاد: "غير الدجال أخوفني عليكم إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه دونكم ... إلخ ".

القواعد بما روي في الحديث"[١].

وقوله عنه في موضع آخر: "قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"[٢].

وبيّن أبوحيّان سبب منعه الاحتجاج بالحديث في قوله: "إنما ترك العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم أنّ ذلك لفظ الرسول-ﷺ-إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى[٣]، فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه-ﷺ- لم تُقَل بتلك الألفاظ جميعها، ... فتعلم يقينا أنه-ﷺ-لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا تجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل أنّه قال لفظا مرادفا ... .

الأمر الآخر: أنّه وقع اللحن كثيرا في ما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، فوقع اللحن في كلامهم و هم لا يعلمون ذلك"[٤]، ومنه قوله لابن مالك: "يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم، ووقع فيه روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ

---

(١)ينظر: الاقتراح: ٤٠ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٤١ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٤٢ .

(٤)ينظر: المصدر السابق .

الرسول-ﷺ-"[١].

إلاّ أنني وجدته يحتج بالحديث في مواطن عدة في الارتشاف[٢]، وغيره من كتبه[٣]، وقد بلغت في الارتشاف ثمانية وثلاثين حديثا، غير ما رواه من آثار لبعض الخلفاء،كأقوال الخلفاء الراشدين وغيرهم، فأربعة لعمر بن الخطاب[٤]، وثلاثة لابن عباس[٥]، واثنان للحارث بن عبّاد[٦].وواحدٌ لكل من أبي بكر الصديق[٧]، وعثمان بن عفان[٨]، وعلي بن

(١)ينظر: الاقتراح: ٤٢ .

(٢)ينظر: ارتشاف الضرب:١/٤٤٥، ٢/٩٢٥، ٩٣٥، ٣/١١٠٠، ٤/١٧١٨، ١٧٢٦، ١٧٧١ .

(٣)ينظر:تذكره النحاة لأبي حيان: ١٧، ٥٠، ٤٨٨، ٥١٣، ٦٦٦، ٦٩٩، والنهر الماد من البحر المحيط: ١/٢٤٠، ٣٥٦، ٦١٥، ٢/ ٥٩، ٢٠١، ٣٠١، ٤٩٨ ، ٣/٧٢، ١٣٥، ٣٦٤، ٤/ ٣١٥، ٤٧٩، ٥/١٩١، ٢٨٠ .

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٢١١، ٢٢١٣ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٥/١٢٢٨، ١٥٣١، ٢٣٦٩ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٤/٢٠٤٧، ٢٠٥١ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٤/١٧٩٢ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/٩٣٥ .

أبي طالب[١]، وعبد الله بن مسعود[٢]، وعروة بن الزبير[٣] -رضي الله عنهم- وغيرهم ولعل كثرة هـذه الاستدلالات بالحديث عنده تجعلني أشك في أنه كان من المانعين و إلاّ فلم استشـهد بهـذا العدد .

وقد ذكرت خديجة الحديثي بأنّ الأحاديث التي استشهد بها أبوحيّان في كتابه الارتشاف و غيره ذكرها إمّا لمجرد التمثيل والتوضيح أو أنّه بنى عليها أحكاما و قواعد جديدة[٤].

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٧١ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٣/١٥٣٦ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٤/١٧٧١ .

(٤)ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٣١٩ وما بعدها .

ومما احتج له بالحديث في الارتشاف في زيادة الياء يقول: وفَيْعُل[١]في الحديث:(أَقْدُم حَيْزُم)[٢]، علما بأنه لم يذكر إلا هذا الحديث مثالا على الميزان السابق، مما يجعلنا نحكم بأنّ أبا حيّان بنى ذلك على هذا الحديث ابتداءً[٣]، ونحو من ذلك ما نجده في احتجاجه بأحاديث أخرى.

الثالثة: طائفة اختارت التوسط، فأجازت الاحتجاج بما ثبت أنّه من لفظه -ﷺ- كالشاطبي(ت٧٩٠)[٤]،والسيوطي(ت٩١١) حيث قال: " وأمّا كلامه -ﷺ- فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة -أيضا-"[٥].

---

(١)ارتشاف الضرب: ٥٦/١ .

(٢)ذكره أبو حيان على أنه حديث و بالرجوع إلى كتب الحديث الصحاح لم أجد تخريجا له فيها ووجدت صاحب الروض الأنف قد ذكره في كتابه: ٧٧/٣ في شهود الملائكة وقعة بدر وعزاه إلى قائله ولم يعزه إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم-، وذكره ابن منظور في لسانه، مادة(حزم): ٣/ ١٥٧ .

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٥٠/٢ ، ٩٦٦/٢ .

(٤)ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ: ١٢/١ ، ١٥ ، ٢٩ .

(٥)الاقتراح: ٤٠ .

ويبدأ الاحتجاج بالحديث على نطاق واسع في القرنين السادس والسابع الهجريين حيث خطا الخطوة الأولى الإمام الزمخشري ثم استفاض من بعده ابن مالك، إذ جعل من ظواهر الحديث النبوي مادة يتعقب بها القدماء، ويظهر ذلك جليّا في كتابه(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)[١].

وذكر السيوطي أن أغلب النحاة السابقين مانعون للاحتجاج بالحديث حيث قال: "على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي ابن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس"[٢].

و لم أقف على نص لأحد من الأوائل يمنع الاحتجاج بالحديث، وإنما هم مقلون[٣]؛ ومن يراجع آثارهم سيجد صدى لأحاديث متفرقة نحو ما نجده عند سيبويه، إلاّ أنه لم يذكره على أنه حديث، بل على أنه كلام لبعض العرب[٤]، وسبب ذلك –والله أعلم –شدة دقة سيبويه وتحّريه بغية عدم الوقوع في الانتحال أو الخطأ، وقد ذكر محمود فجال قولا لطيفا في ذلك إذ قال: " ولو شاء أن يرفع قولا إلى رسول الله-ﷺ-كما فعل من جاء بعده لرفع

(١)حققه محمد عبد الباقي، ونشرته دار العروبة، القاهرة .

(٢)الاقتراح: ٤٠،٤١ .

(٣)ذكر هذا الأستاذ أحمد راتب النفاخ في كتابه: فهرس شواهد سيبويه، دار الإرشاد ودار الأمانة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ: ٧ .

(٤)ينظر: الكتاب: ١/ ١٤١، ٣٤٩ ، ٣٨٢ ، ٢/ ٤٧ ، ١٧٦ ، ٢٠٩ .

ما قاله:"ما من أيام أحبّ إلى الله- ﷻ- فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة"[١]؛ لأن هذا المعنى لا يعرف إلا عن طريق المشرّع الحكيم- ﷻ-"[٢]، وكذلك استشهد بالحديث: الفراء[٣]، وابن السراج[٤]، والنحاس[٥]، وابن القوطية[٦]، وأبوعلي الفارسي[٧]، والزجاجي[٨]، وابن جني[٩]، وابن الحاجب[١٠]، وأبوبكر محمد بن حسن

---

(١)الحديث ذكره ابن ماجة في سننه: ١/٥٥٠، ٥٥١، في كتاب الصيام، باب العشر، وله روايات متعددة منها ما رواه ابن عباس: " ما من أيام العمل الصالح فيها أحبّ إلى الله من هذه الأيام، يعني العشرة ... إلخ الحديث ".
ورواية أبي هريرة: " ما من أيام الدنيا أيام، أحب إلى الله سبحانه أن يتعبد له فيها من أيام العشر ... إلخ الحديث".

(٢)ارتكاز الفكر النحوي على الحديث و الأثر في كتاب سيبويه، للدكتور محمود فجال، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ: ٧٠ .

(٣)ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٨٨، ٩٥، ١١٥، ٣٣٦، ٤٠٠،ومشكل إعراب القرآن ومعانيه للفراء: ٢/ ٧٤٧ ، ٧٤٨، ٧٦٠ .

(٤)ينظر: الأصول:١/١٣١، ٤٠١ ، ٢/٤٤ ، ١٧٤ ، ٣/ ١٥٩ .

(٥)ينظر: معاني القرآن: ٢/ ١١٨٤، ١١٩٦ ، ١٢٠٢ .

(٦)ينظر: الأفعال، لابن قوطية، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ: ٢٥٢ .

(٧)ينظر: كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ: ١٠٣ ،٤١٣،١٨٩،١٤٨، ٤٢٤، والمسائل الحلبيات:٣٠٤،٢٧٦،٩٩،٦٤،٣٠،٢٣،١٩، والمسائل الشيرازية: ١/٥٥ ،١٣٠، ١٣٥، ١٣٧ ، ٣٦٧، ٢/٥٦٩ .

(٨)ينظر:مجالس العلماء،لأبي القاسمالزجاجي،تحقيق عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعةالثانية،١٤٢٠هـ: ١١٨،١٣٥،١٣٧، ١٥٢، ١٨٢، ٢٢٩ .

(٩)ينظر: الخصائص: ١/٣٩، ٨٧، ٢٥٠ .

(١٠)ينظر: الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي،عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية،بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ: ٦٨، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٥، ١٩٩، ١٩٤ .

الزبيدي[١]،وابن معط [٢]، وابن خالويه[٣]، والبطليوسي[٤]، وابن الخشاب[٥] ، والسهيلي [٦]، وابن عصفور [٧] ، وغيرهم .

ثم إن القضية لم تثر إلا حين أجاز ابن مالك الاستشهاد بالحديث مطلقا وتبعه ابن هشام ، وقد تصدى لذلك المانعون للاستشهادبالحديث الشريف ، وكان على رأس هؤلاء المانعين ـــ كما سبق ـــ ابن الضائع وتلميذه أبو حيان الأندلسي [٨].

---

(١)ينظر: لحن العوام، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ: ٧٤، ٩٣، ١٥٠، ١٦٢، ٢٨٣، ٣٠٨

(٢)ينظر : الفصول الخمسون ، لابن معطي ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، دار عيسى الباني الحلبي وشركاه :٢٢٢

(٣)ينظر: ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ: ١٩٢، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ: ١/ ٢٦٩ ،٢٧٣.

(٤)ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لعبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ: ١٠٨، ١٨٨ ، ٢٦٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٧٨

(٥)ينظر: المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن الخشّاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ: ٩١،١٦٥،٣٤.

(٦)ينظر: أمالي السهيلي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الأندلسي،تحقيق محمد البنا، الطبعة الأولى،١٣٩٠هـ: ٥٣،٦٥، ٧٧، ٧٨، ٩٩، ١٠٠، ١١٠، ١٢٧، ١٢٨ .

(٧)ينظر: المقرب لابن عصفور،تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله جبوري، الطبعة الأولى،١٣٩١هـ: ١/١٧٨، ٢٤٣ ،٣٠٣، والممتع لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م : ١٧٢ .

(٨)ينظر: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، لمحمد سالم الصالح، دارالسلام،القاهرة،الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ: ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

الأصل الثالث : كلام العرب :

أولا : النثر :

تعد أقوال العرب وأمثالهم أحد روافد السماع بعد القرآن الكريم ، فشأنه في ذلك شأن أشعارهم وأرجازهم ، وإن كانت الشواهد الشعرية أوفر نصيبا ، ويحتج منها بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بسلامة لغتهم ؛ وشرط سلامة اللسان ونقاوة لغته كان القيد الأهم في جمع اللغة واستقراء الأحكام منها ؛ لذا وضعت ضوابط دقيقة زمانية ومكانية يحتكمون إليها في ضبط المسموع والتأكد من صحته وسلامته ، وكان أهل البصرة أشد معيارية في هذا الأصل ، فقد حددوا القبائل التي يمكن أن يأخذ منها [١] متخذين من التوغل في البداوة والبعد عن مجاورة الحواضر شرطا في قبول لغة القوم ، وكما حدد البصريون القبائل التي يحتج بكلامها ، كذلك حددوا الزمن الذي ينتهي به الاحتجاج من فصحاء الحواضر ، وأما بالنسبة للبادية فإن منتصف القرن الرابع أوربعه الأخير هو زمن الاحتجاج بكلام أبنائها [٢] .

---

(١)ينظر : الاقتراح : ٤٤، ٤٥ ، والصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقبق أحمد حسن بسج ،دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ : ٣٢ ، ٣٣ ، وفي أصول النحو : ٥٩ ، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو :٤٨ ، وأصول النحو العربي لمحمد خير حلواني : ٤٥ ، ودراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، للمختار أحمد ديرة دار قتيبة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ : ١٥٦

(٢)ينظر : في اصول النحو : ٢٠ ، وأصول النحو العربي لمحمد خير حلواني : ٦٠ ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، مهدي المخزومي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٧هـ : ٣٣٥.

أمّا أهل الكوفة فكانوا أكثر توسطا من أهل البصرة، فقد أخذوا عن قبائل تجنب البصريون الأخذ عنها، كما توسعوا في شرط الزمان، وبرر ذلك الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) أنّ احتجاج الكوفيين بكلام القبائل التي لم يحتج بكلامها البصريون لا يقدح في مناهجهم في تلقي اللغة، ولا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون أنهم كانوا يترخَّصُون كل الترخُّص في قبول اللهجات واللغات أيّا كانت، إنما وثقوا بأولئك ورأوا لغاتهم تمثل فصيحا من اللغات لا يصح إغفاله، وخاصة بعد ما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع المتواترة.[١]

والمتأمل في كتب النحاة والصرفيين يجد أنّها تحتفظ بطائفة من أقوال العرب لدعم ما يقرونه من قواعد، أو تأييد ما يختارونه، أو يستفيدون منها في نقص حجج الخصم.[٢]

وعلى هذا المنهج سار أبوحيّان في مؤلفاته فاستشهد بجملة من أقوال العرب وأمثالهم، ولكنه لم يبن قواعده على اللغات الضعيفة، ويعتبر لغة الحجاز أفصح اللغات، وأنّ ما جاء عن الحجازيين خارج عن حد الشذوذ(٣)، لذا أكثر من النقل عنهم(٤)، وأما اللغات الأخرى فإننا لم نجد له تصريحا بتفضيل إحداها على الأخرى، وإنما كان يأخذ بلغات كل القبائل ويعتبرها من المسموع في الارتشاف، و لم يضعف أي لغة(٥)،بل يبين –أحيانا– اللغة المشهورة من غيرها(٦)، بل إنه ينكر على من أنكر شيئا من لغات العرب(٧).

---

(١)مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ٣٣١، ٣٣٢

(٢)ينظر على سبيل المثال : المقتضب : ١/١٠٨ ، ٢/١٤٥ ، ٣٢٣، ٣/٤ ، ٢١٥ ، ٧٢ ، ٧٠ ، ١٥/ ١٦٩ ، ٢٦١والأفعال من الفرطية : ٢٥٤ ، والمسائل العسكرية : ١١٣ ، ٢٢٧ ، ١٥٢ ، ١٤٦ ، وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ ٣٦٣ ، ٣٦٩ ، ٥٥٥ ، ٥٠٩ ، ٥٦٣ ، ٩١٢، ٢/ ١٢٠

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٦ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٨٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٩ ، ٢/ ٦٢٦ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٨٢ ، ٢٤٩ ، ٢٩٢ ، ٣٠٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٥٠ ، ٤٠٣ ، ٢/٥٢٨ ، ٥٥٧ ، ٥٧٨ ، ٥٩٥ ، ٦٧٠ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ١/٤٢٠ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٥٨ .

كما كان يحرص على انتقاء المسموع، وتحرّي صحته وسلامته من شوائب اللكنة والعجمة؛ لذا كان يأخذ عمن كانوا يأخذون منه من القبائل الموغلة في البداوة التي تحصنت بالصحراء وابتعدت عن مخالطة الحواضر ومجاورة العجم؛ لذا عاب على ابن مالك عدم تحريه في النقل وعدم دقته في نقل المسموع، فقد توسع ابن مالك ونقل عن قبائل لم تكن ضمن دائرة من يوثق بسلامة لغتهم، كلخم، وقضاعة، وخزاعة[١]، يقول في ابن مالك:"حيث عني في كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة، وقضاعة، وغيرهم" وقال: "ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن"[٢].

كما كان يستشهد بعموم كلام العرب، كحكم الصرفيين على شذوذ همز المد إذا كان عينا وصّح في المفرد، نحو: همز منائر، ومصائب شبّهوها بصحائف[٣]، قال أبوحيّان: "وسمع التصحيح فقيل: مصاوب على القياس"[٤]، واحتج لهذا بكلام العرب في قوله: "وهو قول أكثر العرب"[٥].

ومن أمثلة اعتماد أبي حيّان على كلام العرب قوله في أبنية جموع القلة:"يطّرد (أَفْعُل)في جمع الاسم الثلاثي المعتل اللام نحو: دَلْو، وأَدْلٍ، وظَبْي، وأَظْبٍ، إلا إن جمعته العرب على غير ذلك، فَيُتَّبَعُ المسموع"[٦]، وغير هذا من الأمثال وأقوال العرب التي أكثر منها أبوحيّان في كتابه الارتشاف كأمثلة على القواعد التصريفية[٧].

---

(١)ينظر: الاقتراح : ٤٥ .

(٢)ينظر: المصدر السابق .

(٣)ارتشاف الضرب: ٢٦١/١ .

(٤)المصدر السابق .

(٥)المصدر السابق .

(٦)المصدر السابق: ٤٠٩/١ .

(٧)ينظر على سبيل المثال: المصدر السابق: ٤٠٠/١، ٣٢٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ١٥٤، ٦٥٩/٢، ٧٢٠، ٦٦٠، ٩٤٤، ٩٩٤ .

أمّا منهجه في عزو اللغة إلى أصحابها من عدمه فقد ينسبها إلى أصحابها أحيانا كاستشهاده بلغة الحجاز وغيرهم في ضم أول المضارع الرباعي نحو: يُدَحْرَجُ ويُعَقْرَبُ ويُكْرَمُ، إلا من الثلاثي الذي على وزن فَعَل، ومضارعه يَفْعَل-بفتح العين-أو أوله تاء معتادة،أو همزة وصل فالحجاز، تفتح نحو: تَعْلَم، وتَنْشَأ، ... وغيرهم من العرب: قيس وتميم وربيعة ومن جاورهم يكسر إلا في الياء، فيفتح، إلا في بعض كلب فيكسر فيها، وفي غيرها من الثلاثة، فإن كان مثل(وَجِلَ)مما هو مكسور العين، وفاؤه واو، فمضارعه على(يَفْعَل)-بفتح العين-وهي لغة قريش، وكنانة، فأهل الكسر مختلفون، فمنهم من يكسر مطلقا وهي لغة تميم ... ومنهم من يكسر إلا في الياء فيفتح"[(١)].

ونحو من ذلك عندما تحدّث عن أسباب الإمالة ذكر أنّ أهل الحجاز، وكثيرا من العرب لا يميلون الياء، وأنّ أهل الحجاز يميلون الكسرة فنسب هذه اللغة إلى أهل الحجاز[(٢)].

وقد لا ينسبها إلى أصحابها ويكتفي بقوله: "بعض العرب، ومن العرب ..."، ومن هذا: "والتزم معظم العرب النقل في فروع الرؤية، والرؤيا، والرأي غير مصدر رأيته أي أصبت رئته فجميع هذا جاء مهموزا لا حذف ولا نقل"[(٣)]، وقد يذكر اللغة دون أي عزو قال: "وهَلُمَّنّ في في لغة من جعلها فعلاً "[(٤)]، يريد دخول نون التوكيد على(هَلُمَّ) .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ١٨٢ "بتصرف" .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٥٢٨ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٢٧٥ .

(٤)المصدر السابق:٢/ ٦٥٣، "وذهب جمع من النحاة إلى جعلها اسم فعل أمر واسم الفعل لا يسند إلى الضمائر" .

ثانيا: النظم أوالشعر:

الشعر هو المنبع الذي استقى منه النحويون والصرفيون على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم، وذلك لما يتميز به الشعر عن غيره من كلام العرب، كما أشار إلى ذلك الحيدرة اليمني حين قال: "وأما ما الشعر في نفسه؟ فهو الدرجة العليا من الكلام كله بعد الكلام الإلهي، والكلام النبوي. فهما فوق كل ذي فوق لبلاغتهما وشرف المتكلم بهما، وما سوى هذين الكلامين من كلام العرب فيكون على مرتبتين: علياهما النظم؛ لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية، وسفلاهما النثر، لتعرّيه من الوزن والتقفية"(١).

وقد سار علماء البلدين—البصرة والكوفة— في الاحتجاج بالشعر لبناء قواعد العربية على المنهج الذي انتهجوه في الاحتجاج بالنثر من كلام العرب-كما سبق- فعلماء البصرة اشترطوا للاحتجاج بالشعر تلك الشروط التي اشترطوها للاحتجاج بالنثر، فحددوا الزمان والمكان(٢).

وللشعر القدح المعلَّى عند أبي حيّان، فقد استشهد بما يربو على ألف وأربعمائة واثنين وسبعين بيتا(٣).

و لم يلتزم أبوحيّان طريقة واحدة في إيراد الأبيات المستشهد بها، فقد كان في معظم الأحيان يذكر البيت كاملا، ومن ذلك:

ما نقله عن سيبويه لابن مقبل(٤):

إلّا الإِفَادَة فاستلَوتْ رَكَائِبُنا عِنْدَ الجَبَابِير بالبأسَاءِ والنّعَمِ

---

(١)كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدكتور هادي عطية، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ: ٦٢٧ .

(٢)ينظر: أصول النحو العربي لمحمد خير حلواني: ٣٨ ،٤١ ، ومدرسة الكوفة: ٣٣٥ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٥٣ .

(٤)من البسيط، وهو لتميم بن أُبَي بن مقبل في ديوانه: ١٩٥، وذُكِرَ في: الكتاب: ٣٣٢/٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ٢٧٥/٢، وسر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ: ١١٣/١، والمنصف: ٢٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش:١٤/١٠، وتذكرة النحاة: ٣٢٩، وارتشاف الضرب: ٤٠٧/١، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، لإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ: ٩٣٦/٢ .

وقد يكتفي بذكر الأراجيز أو شطر من الشاهد- الصدر أو العجز- كقوله[١]:

فَإِنَّهُ أَهْــلٌ لِأَنْ يُؤَكْــرَما

أو يكتفي بقطعة من الشاهد كقوله[٢]:

تَقَضِّى البَازِي ... ...

وقوله[٣]:

... ... **بوقاتٌ**

وفي عزو الشواهد إلى قائليها . قد يذكر اسم قائل البيت وقد لا يذكره، وشواهدهما كثيرة . وأحيانا يعزو البيت إلى شاعر قبيلة من غير ذكر اسمه نحو قوله وهو يتحدث عن فــتح واو عورات عند هذيل بن مدركة قال شاعرهم[٤]:

أَخُــو بَيَــضات ... ...

بفتح ياء (بَيَضَات) .

---

(١)من الرجز المشطور، منسوب لأبي حيّان الفقعسي في: شرح التصريح: ٧٥١/٢، وبلا نسبة في: المقتضب: ٩٨/٢ ، والأصول: ١١٥/٣، والإنصاف: ٣٠/١،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٥٦/١، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٣٩،وارتشاف الضرب: ٢٤٢/١، والأشموني، تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث: ٥٨١/٤، والدرر اللوامع: ٦/ ٣١٩، وخزانة الأدب: ٣١٦/٢، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ٣/ ١٢٥٣ .

(٢)من الرجز، وهو منسوب للعجاج في ديوانه: ٥٢، وهو في: الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هــ: ٢٨١ ، وأدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت: ٣٧٦، والكامل، للمبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هــ: ٤٧/٣، ومعاني القرآن للزجاج: ٥/ ٢٥٤، والممتع: ٢٤٨ ، والمقرب: ١٧٠/٢، والتبصرة والتذكرة: ٢/ ٨٣٤، والدرر اللوامع: ٦/ ٢٢٨، وارتشاف الضرب: ٣١٢/١ ، ونزهة الطرف: ١٦٥ .

(٣)من الطويل، وهو للمتنبي في ديوانه: ٢٢٩، وذُكِرَ في: شرح الجمل للزجاجي: ١/ ١٤٩، والمقرب: ٥١/٢ ، الدرر اللوامع: ١/ ٨٥، و ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٨٩، ومعجم الشواهد، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هــ: ٣٧١ .

(٤)من البسيط، وهو منسوب لشاعر من هذيل في: التبصرة والتذكرة للصّيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هــ: ٦٤٩/٢، والدرر اللوامع: ٨٥/١، وبلانسبة في: الخصائص: ٣/ ١٨٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٢٣/٢، وارتشاف الضرب: ٢/ ٥٩٢، والأشموني: ٢١٨/٤، ومعجم الشواهد العربية: ١٠٦ .

ومن مظاهر اهتمامه بالشواهد الشعرية أنه –أحيانا– يذكر أكثر من شاهد للمسألة الواحدة، كما ذكر في اطراد"حذف همزة(أَفْعَل)من مضارعه، واسم فاعله، واسم مفعوله تقول: يُكْرِم، ومُكْرِم، ومُكْرَم وأصله: يُؤَكْرَم، وثبت في الضرورة"[١]، وذكر عدة شواهد في المسألة نفسها منها قوله[٢]:

... ... مِنْ كِسَاءِ مُؤَرْنَبِ

وقال–أيضا–[٣] في المسألة نفسها:

وَ صَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَين

وعرضه في ذلك تأكيد اطراد المسألة، وقد يكتفي بالشاهد الواحد في المسألة الواحدة إذا لم تحتج إلى ذلك، وهذا الغالب عنده .

وقد يحتج بالشعر لمسألة لغوية، نحو ما نجده في احتجاجه لسماع(بنو نعش) في(بنات نعش)وعدّ ذلك من قبيل الضرورة . قال: "... وجاء في الشعر:

... ... إذا ما بَنُو نَعشٍ دَنَوْا فَتَصَوّبُوا[٤].

وهذه ضرورة، والقياس بنات نعش"[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب: ١/ ٢٤١.

(٢) من الطويل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها: ٥٦، وهو منسوب لها في: الكتاب: ٢٨٠/٤، وفي هامش شرح الشافية: ١٣٩/١، وبلا نسبة في: أدب الكتاب: ٤٩٣،والمقتضب: ٩٦/٢،وارتشاف الضرب: ٢٤٣/١، وشرح أبيات كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق محمد الرّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ : ٢٨٥/٢، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ١٢٦/١ .

(٣)من السريع، لخطام المجاشعي في: الكتاب:٣٢/١ و٤٠٨،والخصائص: ٣٦٨/٢ ، والمنصف: ١٨٤/٢، والفصول الخمسون، لابن معط، تحقيق محمود محمد الطناحي: ٢١٨، والتبصرة والتذكرة: ٧٥١/٢،والدرر اللوامع، للأمين الشنقيطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة،١٤٢١هـ: ١١٨/١،وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٥٦/١ ، والنكت للأعلم الشنتمري، تحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب،١٤٢٠هـ: ٢٤١/١، والجنى الداني: ٧٩، ٨١ .

(٤)هذا عجز بيت من الطويل وصدره: شَرِبْتُ بها والدّيك يَدْعُو صَبَاحَه، ونسب إلى النابغة الجعديّ، وهو في ديوانه: ٢٥، وينظر: الكتاب: ٤٧/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني،تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق: ٢٠٠/١، وشرح أبيات كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٠٢/١، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٥٣، وتذكرة النحاة:٣٧٠، وارتشاف الضرب: ٥٩٧/٢، ومعجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون: ٤٤ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٥٩٧/٢ .

ومما يدل على سعة اطلاعه على الشواهد الشعرية قوله: في نسب(حانويّ)بأنه شاذ، والوجه الحاني قال: "ولم يسمع هذا إلاّ في بيت واحد[١]، وهو قول أبي الحسن"[٢]، فعلل أبوحيّان ذلك بالقلة .

أمّا عن الضرورة الشعرية فالظاهر عند أبي حيّان أنه يعد ذلك من قبيل الترخص الذي يغتفر في الشعر من غير أن يكون ملزما للشاعر موافقا بذلك ابن جني[٣]، وابن عصفور[٤]، فهو بذلك يخالف من يرى أن الضرورة إنما تعد ضرورة إذا كانت مما ليس للشاعر عنه مندوحة[٥].

وقد بوّب أبوحيّان للضرائر[٦]، وعدد مظاهرها ومنه على سبيل المثال:

إثبات همزة(أفعل) في مضارعه، وجعل منه قول الشاعر[٧]:

فَإِنَّهُ أَهْـلٌ لِأَنْ يُؤَكْـرَما

و مثل دخول نون التوكيد على اسم الفاعل، كما في قول الشاعر[٨]:

أَقَائِـلَنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُـودا

وقد لاحظت—من معايشتي للارتشاف-أنّ الشعراء الذين احتج بهم فيه قد تنوعت طبقاتهم؛ ترى فيهم كثيرا من شعراء الطبقة الأولى[٩]، ومن بينهم شعراء المعلقات كقول امرئ القيس في إبدال اللام ألفا[١٠]:

---

(١)يريد: **فَكَيـفَ لنا بالشُّرب إنْ لم تَكُنْ لنا دَوَانِيـقُ عنـد الحانَـويّ ولا نَقْد**

من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه: ١٤٧ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٦٠٥/٢ .

(٣)ينظر: الخصائص: ٤٠٦/٢ .

(٤)ينظر: المقرب: ٢٠٢/٢ .

(٥)ينظر: الكتاب: ٣٢/١ .

(٦)ارتشاف الضرب: ٢٣٧٧/٥ .

(٧)سبق ذكره في ص ٨١ من هذا البحث .

(٨)من الرجز، لرؤبة في: الخزانة: ٤٢٠/١١، وبلا نسبة في: الخصائص: ١٣٦/١، وهمع الهوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ: ٤٠٢/٤، والارتشاف: ٦٦٠/٢، والمساعد: ٦٧٠/٢، والدرر اللوامع: ١٦٧/٥ .

(٩)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥٣ ، ٤/ ٢١١٠ .

(١٠)من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه: ٣٢ ، و هو في ارتشاف الضرب: ١/ ٣١٤ .

... ... **تَنْسَلِي**

قالوا: أصله"تَنْسَلِل"[١].

كما كان يستشهد بشعر المخضرمين[٢]، والإسلاميين[٣]، أمّا شعر المولدين كأبي تمام والبحتري وما بعدهما؛ فكان ذكره له على سبيل الاستئناس والتوضيح وللدلالة على استغراق البحث، نحو ما نجده في تعقيبه على قولهم[٤]:

خطيئةُ ليلةٍ تمضي ولمّا يُوَرّقْنِي خيالٌ مِنْ سُعَاد

وغيره من الأبيات[٥].

فهو يفرق بين ما يحتج به و ما لا يحتج به نحو قوله: "ولا يحضرني شاهد في شيء من ذلك، إلا أنّى رأيت في شعر أبي تمام بيتا، والظاهر الوثوق بقوله: وإن كنّا لا نستشهد به "[٦]، وقال في موضع آخر: "ولا أدري أهو مصنوع أم لا"[٧].

وتبين لي من خلال هذه الدراسة أنه اعتمد في بناء قواعده وتعليلاته على المثال والشاهد الشعري أكثر من اعتماده على نصوص القرآن، إذ ذكر أكثر من واحد و ثمانين وألف شاهد من القرآن الكريم، وأكثر من سبعة وستين وأربعمائة وألف شاهد من الشعر.

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٣١٤ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٣/ ١١٧٨ ، ٥/ ٢٣٧٣ ، ٢٤٥٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٤٤ ، ٢/ ٧٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٩ ، ٩٥٧ .

(٤)من الوافر، للبحتري في ديوانه: ٦٨ ، وهو في ارتشاف الضرب: ١١٥٠/٣ .

(٥)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٣٩ ، ١١٥٠/٣، ٥/ ٢٣٠٦ ،٢٤٤٥ .

(٦)المصدر السابق: ٢٣٠٥/٥ .

(٧)المصدر السابق: ١٦٧٨/٣ .

المبحث الثاني:

القيـــاس .

القياس في اللغة من: قاس الشيء يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه وقيّسه: إذا قدّر شيئا على مثال شيء آخر، والمقياس: المقدار، يقال: قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما[١].

أمّا في الاصطلاح فقد اختلفت تعريفات العلماء فيه فعرّفه ابن برهان(ت٤٥٦هـ) بـ" أن تحكم للثاني بما حكمت به للأول؛ لاشتراكهما في العلة التي اقتضتك ذلك في الأول "[٢].

كما عرفه ابن الأنباري بـ"حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[٣].

و عند الجرجاني هو:"إلحاق ما لم يرد فيه نصّ على حكمه في الحكم لاشتراكهما في علّة ذلك الحكم"[٤] .

وعند السيوطي: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه "[٥].

و هو عنده أربعة أقسام:

١-حمل فرع على أصل ٢- حمل أصل على فرع ٣- حمل نظير على نظير ٤- حمل ضد على ضد .

وهذه الحدود كلها متقاربة تشترك في أن المنقول يعتبر قاعدة ثم يقاس على تلك القاعدة، فالمقيس عليه حكمه ثابت، أمّا المقيس فهو المحتاج إلى الحكم .

---

(١)ينظر: اللسان، مادة(قيس): ٥٦٠/٧، والمعجم الوسيط: ٨٠٠/٢ ، ١٨٧/٦ .

(٢)شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ: ٦٥ .

(٣)لمع الأدلة: ٩٣ .

(٤)التعريفات للجرجاني: ٢٦٢ .

(٥)الاقتراح: ٧٠ .

وقد مر القياس بين العلماء بمراحل وفهوم متنوعة وتعزى لبناته الأولى إلى ابن أبي إسحاق الحضرمي، فقد قيل: "إنّه أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"[١] .

قال ابن سلام: "قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا؟ قال: نعم قلت له "هل يقول أحد (الصويق)يعني (السويق) قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا !!عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"[٢].

وقد قابل ابن سلام بين ابن أبي إسحاق في إعلائه من شأن القياس وأبي عمرو بن العلاء في سعة علمه بكلام العرب، قال: "وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها"[٣]

وأما الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)"فقد كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"[٤].

وعن الخليل أخذ سيبويه الأقيسة التي أقام عليها صرح النحو والصرف في كتابه، وهذه الأقيسة هي التي درج عليها النحاة والصرفيون منذ ذلك الوقت حتى عصرنا الحاضر[٥].

---

(١)طبقات فحول الشعراء: ١٤/١ .

(٢)المصدر السابق: ١٥/١ .

(٣)المصدر السابق: ١٤/١ .

(٤)نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٤٥ ، ٤٦ .

(٥)مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة لحسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ: ٢٤٨، ومنهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، للدكتور محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م: ٢٠٩،٢١٠.

أهمية القياس:

تتضح أهمية القياس من قول ابن الأنباري: "اعلمْ أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حده : "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحدُ من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة"[١].

وعلى القياس يتكىء علم النحو والتصريف، وهو كذلك عند أبي حيّان، فالنحو عنده: "علم مؤصّل بمقاييس كلام العرب المُعَرِّفَة أحكام أجزاء ائتلاف منها"[٢].

وعن قيمة القياس في علم النحو قال محمد الخضر حسين: "لولا المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها، فيقع في نقيصة العي والفهاهة، ويكثر من الإشارات التي تخرج به عن حسن السمت والرزانة، ويرتكب التشابه محاولا بها إفادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق ومظهرا من مظاهر البلاغة"[٣].

فالبصريون لا يقيسون إلا على ما يتوفر فيه شرطان أساسيان هما:

الأول: أن يكون المقيس عليه جاريا على ألسنة الفصحاء، المعتد بهم، الذين بقيت سلائقهم سالمة من الفساد.

الثاني: شيوع ذلك المقيس عليه، وكثرته التي يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة[٤].

كذلك القياس عند الكوفيين، ولا فرق بينهما إلا في المنهج، فالبصريون لم يقيسوا إلا على الكثير المطرد، والكوفيون توسعوا فقاسوا على القليل، وربما النادر .

---

(١)لمع الأدلة: ٩٥ .

(٢)تقريب المقرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ: ٤١ .

(٣)دراسات في العربية وتاريخها، لمحمد الخضر حسين: ٢٥ ،، وللاستزادة من أهمية القياس ينظر: الإيضاح في علل النحو:٤١ ، والمقرب: ٤٥/١ ، والاقتراح: ٧٠ ، و في أصول النحو لسعيد الأفغاني: ٧٨ .

(٤)ينظر: المدارس النحوية لشوقي ضيف: ١٦١ .

وإذا راعينا الكم وجدنا الكوفيين أكثر قياسا؛ لأنهم قاسوا على المطرد والنادر، أما إذا راعينا الكيف فالبصريون أقيس؛ لأنهم وضعوا ضوابط يحكمونها، فلا يقيسون إلا على الشائع الكثير[١].

وذكر القاضي الجرجاني بأنّ: "لأهل الكوفة فيه رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين، ... غير أنهم لا يبلغون بها مرتبة الإهمال للقواعد العامة"[٢].

وقد اعتمد أبوحيّان على القياس على الكثير لنسج الأحكام النحوية والتصريفية، وبيَّن أن القياس لا يكون إلّا على أدلة كثيرة وشواهد عديدة يمكن أن يقوم القياس عليها، فالقليل والنادر لا يجوز القياس عليه، كما لا يجوز القياس على ما لم يرد به سماع، كما قال: "ولا يبنى إلا على الكثير المعروف في كلام العرب، لا النادر الشاذ الذي لم يأت إلا في الشعر"[٣].

وليست الكثرة شرطا كافيا للقياس، بل مدار القياس عند أبي حيّان على ما يقرره السماع، فهو المعّول عليه، وكل قياس يؤدي إلى تراكيب لم يرد بها سماع عن العرب، فهو مردود عنده .

ومن أمثلة اعتداده بالقياس واحتكامه إليه الإبدال والإدغام في عين(سيّد)و(ميّت)من قبيل المقيس ورده على ابن مالك حين جعل ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه[٤].

كما جعل(فُعُول) مقيسا في جمع ما كان على وزن (فَعْل) نحو: (كَعْب)فالقياس(كُعُوب)[٥].

---

(١)ينظر: نشأة النحو: ٩٧ ، ٩٨، وتاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٤هـ: ١/ ٣٨٧ .

(٢)الوساطة بين المتنبي وخصومه، للقاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت: ٣٧٦ "بتصرف" .

(٣)منهج السالك: ٦٥ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٢٤٥/١ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٧٥/٢ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/ ٤٦٩،٤٧٠ .

ونحوٌ منه أنّ المسّمى به المنقول إذا أُريد جمعه، فينظر فيه، فإن كان له جموع قبل التسمية به، أي تجاذبته تلك الجموع لم يستقرّ له جمعٌ، بل اضطربت فيه وتعددت، فإنه يتوقف عند المقيس منها ويتبع كـ(أَعْزَل)أُتّبِع فيه(عُزْل)، وإن كانت كلها شاذة فيختار أيّ منها نحو: عُزَّل وعُزَّال وأَعْزَال[١].

وإلى القياس احتكم–أيضا– في جمعه(زُرّق)على(زُرَارِق)في الصفات[٢].

فالرجل– إذن–يقدم السماع على القياس، ولكنه يأخذ–أيضا– بالقياس ولا يلغيه، ولكن بضوابط، إذ لا يقيس غالبا إلاّ على ما كثر فيه السماع وإن قاس على القليل ولكن بقلة، وإذا كان أبوحيّان لا يجيز القياس غالبا على القليل والنادر فمن باب أولى أنه لا يجيز القياس على ما لم يرد به سماع، إذ كيف يعتمد القياس أصلا من أصول النحو دون السماع، وهو قاعدته التي يبنى عليها .

ومما سبق نرى أن منزلة القياس عند أبي حيّان تأتي في الرتبة بعد منزلة السماع، ويقوي هذا ما ذكره في جموع الكثرة وما يأتي منها على وزن(فُعُل)وينقاس على فُعَال نحو: قُرَاد وقُرُد، قال: "وقيل: هو مقيس، والصحيح قَصْرُهُ على السماع"[٣].

ومنه ما ذكره في عدم تصغير اللائي، ولا اللّاى، واللاتي،ولا اللواتي إذ قال: "وتصغيرُ هذه الأسماء لا يقتضيه قياسٌ، فينبغي أن لا يتعدَّى فيه مورد السماعِ"[٤].

ونرى أنّ أبا حيان لا يرى بأسا في القياس إذا انعدم السماع كما ذكرت هذا عنه الدكتورة منى إلياس في كتابها(القياس في النحو)حيث قالت: "إلا أنّ أبا حيّان لا يرى بأسا إذا ما انعدم السماع، ولا سيما في المسائل الصرفية أن يقيس على الأكثر، وشاهد ذلك قوله في مصدر(فعل)المتعدي"[٥].

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢٤٥/١، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٧٥/٢ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٧١/١ .

(٣)المصدر السابق: ٤٢٥/١ .

(٤)المصدر السابق: ٣٩٤/١ .

(٥)القياس في النحو، منى إلياس، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ: ١٦٤ .

المبحث الثالث:

الإجمـــــــاع .

يأتي الإجماع في اللغة على معنيين:

أحدهما: العزم: تقول "جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه: عزم عليه"[١]قال تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُواْ كَيۡدَكُمۡ﴾[٢] قال الفراء في هذه الآية: "الإجماع: الإحكام والعزيمة على الشيء، تقول: "أجمعت الخروج وعلى الخروج"[٣].

الثاني: الاتفاق[٤].

ويجمع الأصوليون على الإجماع بأنّه: "إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة"، ولا يكون الإجماع حجة إلاّ بشرط ألاّ يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا؛ لأنّه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كلّ الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة[٥].

أما حول جواز مخالفة الإجماع من عدمه، فقد اختلف النحاة حول ذلك، فسيبويه" أول من استخدم الإجماع في أصوله، ويعني به ما اتفق عليه النحويون قبله. ولكنه غالبا ما يقرنه بإجماع العرب على الظاهر"[٦].

وابن الحاجب يرى عدم مخالفة إجماع أهل العربية وأنّه مقطوع به في تفاصيل العربية[٧]، ووافقه ابن الخشاب[٨].

---

(١)ينظر: لسان العرب(مادة جمع): ٢/ ٢٠٣، والقاموس المحيط: ٣/١٥ ، والمعجم الوسيط: ١/١٤١ .

(٢)سورة طه، آية: ٦٤ .

(٣)معاني القرآن للفراء : ٢/١٨٥ .

(٤)ينظر: القاموس المحيط(مادة جمع): ٣/١٥، والمعجم الوسيط: ١/١٤١ .

(٥)ينظر: الاقتراح: ٦٦، ويراجع: الإجماع في الدراسات النحوية ،لحسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ: ١٩، وفي أدلة النحو للدكتورة عفاف حسانين، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م: ٢٦٧ .

(٦)أصول النحو العربي لمحمد خير حلواني: ١٢٧ .

(٧)الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١/٣٥٩ .

(٨)المرتجل: ٢٧٠،٢٧١ .

وأجاز ابن جني مخالفة الإجماع أحيانا، يقول: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنّما يكـــون حُجّة إذا أعطاك خصمُك يدَه ألّا يخالف المنصوص. والمقيسَ على النّصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حُجّة عليه"(١).

ونقل ابن جني ما ذكره أبوعثمان المازني من أنّ على المتعلم الاقتداء بالعـــالم المتقـــدم، والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن احتاج لذلك(٢).

وبنحو من ذلك قال ابن مضاء: "إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم ..."(٣).

وأبوحيّان من الصرفيين الذين أخذوا بالإجماع أصلا من أصول الصرف، ومن الأدلة المعتبرة وإن لَمْ يرقَ إلى مرتبة السماعِ والقياسِ، ولا تجوز مخالفته إلا إن خالف المنصوص قال: "واتفقوا على أنّ همز(وجوه)أحسن وأكثر، ولا يصحّ هذا الاتفاق؛ لأن لغة القرآن الكريم الواو من غير إبدال"(٤).

ومن أمثلة الإجماع ما ذكره في معرض حديثه عن الوقف، يقول:"وأمّا النون الخفيفة بعد فتحة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدالها ألفا"(٥). أي أنّ نون التوكيد الخفيفة في حالة الوقف تبدل ألفا مثل قوله تعالى:﴿ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ﴾(٦).

وكذا ما ذكره في باب الإعراب بأن النون تنوب عن الضمة في المضارع من الأمثلة الخمسة يقول: "أنه لا خلاف بين النحويين في أن النون علامة إعراب لا حرف إعراب، والنون في آخره مكسورة بعد ألف"(٧) .

---

(١)الخصائص: ١/١٨٩ .

(٢)ينظر رأي المازني في المصدر السابق: ١/١٩١ .

(٣)الرد على النحاة: ٨٢ ، وينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٣٠٦ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٥٨ .

(٥)المصدر السابق: ٢/ ٨٠١ .

(٦)سورة العلق، آية: ١٥ .

(٧)ارتشاف الضرب: ٢/٨٤٤ .

وما ذكره كذلك في باب التصغير حين تحدث عن تصغير الاسم المبني في نحو: "اللذيّا واللتيّا" بفتح لامهما و قد تضم يقول: "أجمع النحويون على فتح اللام في اللّتيّا"[١].

وحينما تكلم عن بنية(أَفْعَلَ)في التعجب ذكر أن العرب مجمعون على فك التشديد حين صوغه من الثلاثي المشدد يقول: "وإن كان أفعل للتعجب فالعرب مجمعون على الفك نحو: أشدد بحمرة زيد، وأقلل به"[٢] من شدّ ، وقلّ " .

وكذا حينما تحدث عن الوصف العامل عمل الفعل ذكر إجماعا صريحا في قوله: "وإن كان مشتقا رافعا ضمير الأول و تقدم ما ظاهره التعليق به من حيث المعنى، نحو: كان زيد هو بالجارية الكفيل، فإن أردت أن يكون الجارية في صلة الكفيل، لم تجز بإجماع رفعت الكفيل أو نصبت[٣].

وفي معرض حديثه عن الجمع السالم المؤنث ذهب إلى أن العرب اتفقت على رأيٍ في الاسم الذي عينه حرف علة بفتحه بعد رده إلى أصله، يقول: "واتفقت العرب على عِيَرَات -بفتح الياء- ... والعرب كلهم تقول: عِيَرَات جمع عير بالفتح انتهى"[٤] .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٣ ، "و ذهب الأخفش إلى ضم اللام" .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٧٢٥ .

(٣)المصدر السابق: ٢/ ٩٥٤ .

(٤)المصدر السابق: ٢/ ٥٩٢ "بتصرف" .

المبحث الرابع:

استصـــحاب الحـــال .

وهو من أدلة الصرف المعتبرة إذا لم يوجد دليل آخر عند معظم الأصوليين كابن الأنباري[١]، والسيوطي[٢]، ويحيى الشاوي[٣]، أما ابن جني فلم يذكره .

والاستصحاب لغة: طلب المصاحبة والمرافقة، وكلّ ما لازم شيئا فقد استصحبه[٤].

والمراد به اصطلاحا عند الصرفيين: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[٥].

واستصحاب الحال لا يجوز الاعتراض به على الدليل الصحيح؛ إذ هو أضعف الأدلة، و قد نصّ أبو البركات الأنباري على ذلك في قوله: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"[٦].

ويرى أبو حيّان –رحمه الله– أن بقاء الشيء على أصله أولى، إلا إن دلّ سماع على نقله من ذلك الأصل فيؤخذ به، فإن لم يرد سماع بذلك، توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه، فمما استدل به على الأصل (أن الأفعال لا تحقر) على عدم جواز (ما أُحَيْسِنَ زيدًا) قياسا وإنما هو شاذ، إلا إذا دلّ على تعظيم الحسن مع دلالته على تصغير سنّ صاحبه[٧]، وقال سيبويه: "سألت الخليل عن قول العرب:(ما أمَيْلِحَهُ) فقال: لم ينبغ أن يكون في القياس؛ لأنّ الفعل لا يحقّر، وإنّما تحقّر الأسماء؛ لأنها توصَف بما يعظم و يَهُون، والأفعال لا توصَف فكرهوا أنْ تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياءَ كثيرة، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يَعنون الذي تَصفه بالمُلْح كأنك قلت: (مُلَيِّحٌ) شبهوه بالشيء الذي تلفظ به "[٨] .

---

(١)لمع الأدلة: ١٤١ .

(٢)الاقتراح: ١١٣ .

(٣)ارتقاء السيادة في علم أصول النحو: ٩٧ .

(٤)ينظر: المعجم الوسيط: ٥٢٦/١، ومعجم مقاييس اللغة: ٥٦٣ .

(٥)ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦، وفي أدلة النحو للدكتورة عفاف حسانين: ٢٧٨ .

(٦)لمع الأدلة: ١٤٢ .

(٧)ارتشاف الضرب:١/ ٣٥٤ .

(٨)الكتاب: ٣/ ٤٧٨ .

ومما استدّل به على استصحاب الأصل قوله في كلامه عن التقاء الساكنين: "وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر، و أصل حركة غير التقائهما الفتح ولا يعدل عنها إلاّ لإتباع نحو: مُذُ"(١).

فهو إذن يرى أنّ الأصل يستصحب دائما ولا يعدل عنه إلاّ لسبب كالإتباع.

ومن أمثلة اعتباره الأصل-أيضا- والاعتماد عليه ما نقله عن أبي الفتح في جمع المؤنث السالم حيث يقول: "ظَبْيَات أسهلُ من رَفْضَات لاعتلال اللام، ورَفْضَات أسهل من ثَمْرَات؛ لأنّ المصدر يشبه الصفة فإذا قيل امرأةٌ كَلْبَة؛ ففي جمعها الفتح اعتبارا بالأصل، والتسكين اعتبارا بالعارض"(٢).

ومن الملحوظ أنّ أبا حيان لم يكثر من استصحاب الحال لأنه من أضعف الأدلة في الأصول الصرفية كما ذكر هذا ابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة و لهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"(٣)

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٧٣ .

(٢)المصدر السابق: ٢/٥٩٥ .

(٣)لمع الأدلة: ١٤٢ .

الفصل الثاني:

منهج أبي حيان في تناول العلة الصرفية وقوادحها في الارتشاف .

المبحث الأول: استقصاء العلل الصرفية.

المبحث الثاني: ترك التعليل الصرفي في بعض المواضع .

المبحث الثالث: موقف أبي حيّان من علل السابقين .

المبحث الرابع: قوادح العلة الصرفية عند أبي حيّان .

المبحث الأول:

استقصاء العلل:

وظّف أبوحيّان أنواع العلل التي أشار إليها من سبقه من العلماء في كتابه (ارتشاف الضرب)، فأورد كثيرا منها، متنقلا بين علل تعليمية وعلل قياسية مستوعبا ومستقصيا .

فإن ظن أنّ للمسألة علة واحدة اكتفى بها، وإن تعددت عددها في المسألة الواحدة، فمما ذكر فيه علة واحدة قوله: "وإذا ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان، و لم يُعْرَفْ هل تقلب العربُ ألفه ياءً أو لا في التصغير؟ حُمِل على باب غَضْبَان، و عُثْمَان؛ لأنَّهُ الأكثر"(١)، فقد علل بالحمل على الأكثر.

ونحوٌ منه ما ذكره عن ابن الحاج في تعليله مجيء مصدر(فَعَل)على(فِعَال)فيما كان معتل اللام بالفرار من الثقل في(فُعُول)نحو: دَنَا دُنُوا، فيفرون إلى(فِعَال)نحو: بَنَى بِنَاء(٢).

وقد لا يكتفي أبوحيّان بالعلة الواحدة فيسترسل بذكر ما يعتور البنية من علل أخرى نحو ما ذكره عن الزجاج فيما جاء في النسب لعَرْقُوَة إذ قال فيه: عَرْقَوِيّ، قال: "لأنه يقلب الواو ياءً؛ لأنها طرف، ويكسر ما قبلها ثم تبدل من الكسرة فتحة للتخفيف، فتقلب الياء ألفا ثمّ تقلب واوا"(٣).

ونحوٌ منه تعليله شذوذ(افْعَلَّ)مطاوعا للفعل(ارْعَوَيْتُهُ)، إذ قيل فيه: ارْعَوَى، بقوله: "لاعتلال في اللام، وكونه لغير لون أو عيب "(٤).

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٦٢ .

(٢)المصدر السابق: ٢/٤٩١ .

(٣)المصدر السابق: ٢/٦١٠ ، ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/ ٤٦ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/ ١٧٧ .

وقد يستأنس بعلل غيره، مثل ما ذكره في باب النسب ناقلا عن مبرمان في سؤاله المبرد حيث قال: "هل يجوز أن يُحْذَفَ من(مُحَيِّيّ)ياء لاجتماع الياءات قال: لا؛ لأن(مُحَيِّيّ)جاء على(فُعَلة)، واللام تَعْتَلّ كما تَعْتَل في الفعل قال الاختيار عندي(مُحَيِّيّ)لأني لا أجمع حذفا بعد حذفٍ. ومن قال مُحَوِيّ يجب عليه(مُهَيْمِيّ)، وهذا هو الذي ذكره سيبويه، انتهى"[١].

وقد تتعدد الأقوال في المسألة الواحدة وكل قول يتكئ على علة تغاير ما عليه القول الآخر مما يترتب عليه تنوع في العلل أثناء عرضه للمسألة، كما في باب جموع الكثرة فيما كان على وزن(فُعَلَة)نحو: " قَاضٍ وقُضَاة، وهو عند الجمهور على وزن(فُعَلَة)، والفراء يقول أصله(فُعَّل)بتضعيف العين، والهاء فيه عوض مما ذهب من التضعيف، وقيل وزنه (فَعَلَة)-بفتح الفاء- ضُمَّت فرقا بين المعتل الآخر والصحيح"[٢]، وسيبويه أشار إلى مجيء هذا على(فُعَلَة)-بضم الفاء-[٣]، فتباينت العلل بين الصرفيين تبعا لتباين الأوزان .

ونحوٌ منه قول سيبويه في حذف ألف(اللَّذيَّا)"حين ثنوَّا حذفا للتخفيف، وللفرق بين تثنية غير المتمكن، والمتمكن، فالحذف ليس لالتقاء الساكنين، والأخفش يُقَدِّرُها ثم يحذفها لالتقاء الساكنين "[٤]، وقد عرض ذلك أبو حيّان و لم يبّين اختياره من هذه العلل الصرفية المتعددة .

وقد يذكر الآراء في المسألة ثم يعلل لاختياره أحدها من ذلك تصغير(الكنية)، فمذهب الفراء تصغير الثاني فتقول: أَبُوبُكَيْر، وأُمّ بُكَيْر، سواءٌ أكانت للعاقل أم غيره، ومذهب البصريين تصغير الأول: أُبَيُّ بَكْرٍ، وأُمَيْمَة بكر، فرجح أبوحيان رأي البصريين وعلل ذلك يقول: "لأن الأول هو الذي يُجْمَعُ، ويثنى ويوصف، وإن لم يكونا كنيتين، فلا خلاف أَنَّهُ لا يصغر إلا الأول "[٥].

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/٦٠٥ ، ٦٠٦ ، وينظر: الكتاب: ٣/ ٣٧١ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/٤٤١ ، و ينظر رأي الفراء في شرح الشافية للرضي: ٢/ ١٥٦ .

(٣)ينظر: الكتاب: ٣/ ٦٣١ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٣ ، و ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٨٨ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٩ ، وينظر رأي الفراء في شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٧٣ .

ومن هذا –أيضا– ما ذكر في تصغير(قَطَوْطَى، وعَفَرْنَى)فقيل: قُطَيْطِى وعُفَيْرِن. حذفت الواو من(قَطَوْطَى)؛ لأنها زائدة وسطا و الألف من(عَفَرْنَى)لأنها زائدة طرفا و الأطراف محل التغيير فحدث هنا تغيران هما حذف الحرف الزائد، ثم زيادة حرف التصغير كما يجوز في عَفَرْنَى: عُفَيْر؛ لأن الزيادة فيه للإلحاق.

أما المبرد فقد جعل تصغير قَطَوْطَى على(قُطَيْط)؛لأنه من وزن(فَعَلْعَل)لا(فَعَوْعَل)عنده كما جعل قُطَيْط قياسا وقد ذكر أبوحيّان هذا في الارتشاف[١] .

وقد تكون العلة عبارة عن تفسير وتوضيح للظاهرة الصرفية كما في تصغير (يمانٍ وشآمٍ) يقول أبوحيّان: "يُمَيْنِي وشُؤَيْمِي تحذف الألف، وتزيد ياء النسبة؛ لأن الصيغة كانت تَدُلُّ على النسب، فَلَمَّا حَدَثَ التَّصْغير، وأَزَالَ تلك الصيغة رَدَدْتَ ياءَ النسب "[٢].

وقد ذكر أبوحيّان بعضا من التمارين التعليمية في كتابه يستند إليها في علل تبرهن للتحويرات أو التبديلات التي تطرأ على بنية الكلمة فيها، نحو ما ذكره في قوله: "لو بنيت من الهمزة مثل(قِمَطْر)لقلت: (إِأَأْأٌ)تبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها و الرابعة ياء فتقول(إِيَأْيٌ)، وهل يجوز إبدال الثالثة ألفا ؟ فتقول:(إِيَاى)كإبدالها في(كاس)فيه نظر؛ لأنّ الإبدال يؤدي إلى اعتلال معظم الكلمة"[٣].

ويرد أبوحيّان الرأي معللا له نحو ما ذكره في إبدال الهمزة هاء يقول: " و(تدرأ)و(تدره) أصلان جاءت التصاريف عليهما قاله ابن عصفور، والأَوْلَى جعل الهمزة أصلا؛ لِفَقْد الهاء في بعض التصاريف "[٤].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، وينظر: الكتاب: ٤٢٩/٣، وينظر رأي المبرد في شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٥٣.

(٢)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٨٦ .

(٣)المصدر السابق: ٢٧٠/١ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٢٦٣، ٢٦٤ "بتصرف" .

ونحو منه رده لما ذكره ابن عصفور في باب المقصور معللا له يقول: "وذكر ابن عصفور في المقصور كل فعل آخره حرف علة قبله فتحة نحو: أعطى و رمى، ومحققو النحو لا يسمون شيئا من الأفعال والحروف مقصورا؛ لأن المقصور هو الذي يوجد من جنسه ممدود، وذلك فيهما مفقود لا يقال رمى و رماء، و لا مَا و مَاء "[1].

ومن تلك التعليلات التي ذكرها أبوحيّان وهي ترد كذلك عند سالفيه :

١ – التشبيه ٢- الثقل ٣-الخفة ٤–التعويض ٥-الحمل ٦- المشاكلة ٧-الأمن من اللبس٨– المجانسة٩- الاستغناء ١٠- الإلحاق ١١– الفرق ١٢- القرب والمجاورة ١٣-التحليل١٤-الخفاء والإبهام ١٥-الإجحاف بالكلمة ١٦- الإشعار ١٧-التقاء الساكنين ١٨– التقابل وغيرها .

وقد تقدم أن أبا حيّان ممن لا ينشطون كثيرا للعلل، بل يدعو إلى اطراحها، لذا أجده قلل منها في كتابه ارتشاف الضرب، ويكتفي كثيرا بذكر الحكم مجردا، وعندما يذكر العلة يذكرها على سبيل توضيح المسألة أو إظهار وجه الحكمة فيها .

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥١٦ ، ٥١٧ ، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٣٦٢ .

المبحث الثاني:

ترك التعليل الصرفي في بعض المواضع:

قد يترك أبوحيّان التعليل في مواطن يستحسن فيها ذلك فيما أرى، نحو ما نجده في اعتراضه على مجيء (فُعَلَاء) جمعا لفعيل بمعنى(مُفْعِل)وصفا لمذكر عاقل نحو: سَمِيع وسُمَعَاء، إذ قال: "وهذا فيه نظر"[١]وأرسله بلا تعليل .

وهذا ما أخذه على نفسه في كتابه الارتشاف الذي اختصر فيه كثيرا من أحكام وعلل التذييل والتكميل، يقول الدكتور مازن المبارك: "وقد أخذ على نفسه فيه أن يبسطه ولا يثقل كاهله بالتعليل، وأن يجمع فيه أحكام التسهيل عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل"[٢].

وقد يرجح من غير أن يؤيد هذا الترجيح بعلة تكشف عن ذلك، نحو ما نجده في ترجيح النسب إلى(أُنَاس)أن ينسب إليه على لفظه فيقال:(أُنَاسِي)، وأنّ أُناسا جمع نسب إلى مفرده فقال: إِنْسَانِيّ، وذكر سيبويه أن النسب إلى أُنَاسٍ: إِنْسَانِي، وأُنَاسِيٌّ،وهو أجود القولين[٣] ورجح الأول .

ومن مظاهر ترك التعليل عند أبي حيّان أنّه يعرض لمسائل صرفية وما تحمله من أحكام دون تعليل مع أن الصرفيين السابقين عللوا لها نحو ما ذكره من امتناع الإدغام في أوزان يؤدي الإدغام فيها إلى إلباس المعنى بين المفرد والجمع أو بين كلمة وأخرى مثل: (طَلَل) و(دِرَر) و(دُرَر)و(شُلُل)[٤]، وممن علل لها الرضي في قوله: القياس أن يدغم ما هو على فَعَلٍ كـــ(شَرَر)، وقَصَص و عَدَد لموازنته الفعل، لكنه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل وكان مثل هذا الاسم في غاية الخفة ترك الإدغام كما في(طَلَل)،و(دُرَر).كما أنه لو أدغم فَعَل -مفتوح العين- مع خفته لالتبس بفَعْل -ساكن العين- فيكثر الالتباس، ففك لأمن اللبس

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٤٤٣ .

(٢)النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، لمازن المبارك: ١٢٩ .

(٣)ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٣٠ ، وينظر: الكتاب: ٣/ ٣٧٩ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٤٠ .

هنا[١].

ونحوٌ منه ما ذكره عند تصغير الثنائي وضعا من أن أصحابه يجعلون لامه حرف علة واوا أو ياء، وقيل: ياء فتقول: عُنَيٌ في تصغير (عَنْ) مسمى به و لم يعلل لذلك[٢]، بينما النحويون و الصرفيون قبله قد عللوا لهذا بأن اللام أكثر ما تحذف من الأسماء الثلاثية، وحكموا على تلك اللام المحذوفة بأنها ياء أو واو لأنهما أكثر ما يحذف من اللامات[٣].

وكذا ما ذكره في تصغير(سَنَة)يقول: سُنَيَّةَ وسُنَيْهَة باعتبار تقدير المحذوف في(سَنَة)وهي اللام و لم يعلل لهذا –أيضا–[٤]، مع أن النحويين والصرفيين قبله عللوا لذلك بأن (سنة) يتجاذبها أصلان: الواو والهاء فمن قال سنوات، يقول: سُنَيَّة والأصل سَنَوَة، ومن قال مُسَانَهَة بالهاء يقول: سُنَيْهَة والأصل عنده سَنَهَة[٥].

ومما ترك التعليل فيه في باب الإبدال من تاء الافتعال الإبدال في نحو: اضطجع[٦]، إذ إن الأصل: اضتجع فأبدلت التاء طاء؛ لأن التاء مهموسة لا إطباق فيها، وهذه الحروف مجهورة مطبقة؛ فاختاروا حرفا مستعليا من مخرج التاء، وهو الطاء، فجعلوه مكان التاء؛ لأنه مناسب للتاء في المخرج والصاد والضاد والظاء في الإطباق[٧].

ومثل هذا–أيضا– قوله في باب التصغير:"ولا تصغر الحروف ولا الأفعال، إلا فعل التعجب الذي على وزن(أفعل)في مذهب سيبويه، فإنه يطرد تصغيره، وقد منع قوم اطراده"[٨].

---

(١)شرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٤٢ ، وينظر: الممتع: ٤١٠ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٦٣ .

(٣)ينظر: الأصول لابن السراج: ٣/ ٥٥ ، ٥٦ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٦٣ .

(٥)ينظر: الكتاب: ٤٥٢/٣، والمقتضب: ٢٤١/٢، والأصول لابن السراج: ٥٥/٣، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٢١٧ .

(٦)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٢٩ .

(٧)ينظر: الأصول لابن السراج: ٣/ ٥٥ ، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ٢٢٦ .

(٨)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٥٤ .

ويلاحظ أن أباحيّان لم يصرح بعلة عدم تصغير الحروف و لا الأفعال إلا فعل التعجب، مع أن النحويين والصرفيين قبله عللوا لذلك، قال سيبويه: "لأنّ الفعل لا يحقر، وإنما تحقّر الأسماء؛ لأنّها توصف بما يعظم ويهـــون، والأفعال لا توصف"(١)، وكذلك ابن عصفور وغيرهما(٢) .

وقد نصّ أبوحيّان على ترك العلل التي ليست لها فائدة عملية ولا تؤثر في معنى الكلام في أكثر من موطن في كتبه؛ ومنها قوله: "... النحويون مولعون بكثرة التعليل، ولوكانوا يضعون مكان التعاليل أحكاما نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع، وكثيرا ما نطـــالع أوراقا في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات وردّ بعضهم على بعض في ذلك "(٣).

ونستنتج من هذا أنه دعا إلى التقليل من التعليل في بعض المواطن و عدم التغلغل فيها لكنه مع ذلك جمع عللا في المسائل التصريفية التي تناولها في كتابه الارتشاف؛ لتوضيح فكرته دون تعمق، و لم يقف أمام هذه العلل وقفة موافق دائما ولا رافض لها دائما بل ردها في بعض المواطن ، ووافقها في مواطن أخر، وهذا ما سأذكره في الفصل الآتي .

فهجوم أبي حيّان إذًا هجوم نظري بحت، فالتعليل ينتشر في صفحات كتابه انتشارا بيّنا، حتى ليمكن القول إنه لا يستطيع منها فكاكا؛ ومرجع ذلك أن تيار التعليل والاتجاه إليه كان من القوة و الثبات بحيث لا يستطيع أبوحيّان ولا غيره أن يتصدى له أو يستغني عنه، بل ربما علل أبوحيّان الحكم الصرفي المقرّر بأكثر من علة .

ولنا أن نعلل اعتراض أبي حيّان على العلل والتعليل أنّ أساس نظره للصرف نظرة تعليمية فقط، فلا ينظر لغير ذلك مطلقا؛ ولذلك ينبذ العلل المنطقية والفلسفية وغيرها .

---

(١)الكتاب: ٣/ ٤٧٨ .

(٢)ينظر: المقرب: ٢/ ٨٢ .

(٣)منهج السالك: ٢٣٠ .

المبحث الثالث:

موقف أبي حيّان من علل السابقين .

إذا نظرنا إلى موقف أبي حيان من العلة بوجه عام وبخاصة علل السابقين فإننا نجد أنه لم يكترث بها كثيرا وإنما يذكر ما تردّد كثيرا عند سالفيه، وأحيانا ما لا يكثر تردده عند سالفيه، أو يخالفهم بعدم الذكر، وليس أدل على ذلك من اختصاره لكتابه(التذييل والتكميل في شرح التسهيل)في كتاب آخر له، نال شهرة كبيرة هو: (ارتشاف الضرب)وذلك بهدف تيسير الكتاب الأول، كي لا يثقل كاهله بالتعليل.

ومما يفسر ما سبق أن بعض شيوخه من أهل المغرب كانوا يقولون: "إياكم وتعاليل الرّماني، والوّراق، ونظرائهما، وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة، والعلل القاصرة، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة، ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر، ولا إكداد بصيرة، ولا حثّ قريحة "[١] .

وقد وصف أبوحيّان بعض العلل بأنّها سخيفة، إذ قال: "ولم أر أحدا من المتقدمين نبه على إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء القرطبي صاحب كتاب(المشرق في النحو)فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة، و زَرَى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك"[٢].

وبواعث إطراح العلل عند أبي حيان تكمن في الآتي:

أولا: أن علم العربية كعلم اللغة من الوضعيات لا يحتاج فيه إلى تعليل[٣]، ومما يؤكد هذا اعتراض أبي حيّان على علة جمع(إوَزّة وحَرَّة)وذكر أنها من تطويل النحاة، واستبدل ذلك بقوله: "وملخص ما حوّموا عليه أنّ العرب لم يجمعوا هذا الجمع إلا عوضا من شيء نقص حقيقة، وطلب التعليل في مثل هذه الأشياء لا يُحَصِّلُ طائلا، ولا يوقف من ذلك على ما يَثْلَجُ به الصدر، وإنما تلك خيالات وَسواسية، وضياع وقت في غير حاصل"[٤].

---

(١)منهج السالك: ٢٢٩ .

(٢)المصدر السابق: ٢٣١ .

(٣)المصدر السابق : ٢٣٠ .

(٤)التذييل والتكميل: ٣٢٨/١ .

ثانيا: ثقافته في اللغات غير العربية كالحبشية والفارسية، فقد وجد أنّها تخلو من التعاليل والأقيسة؛ فأراد أن يكون الدرس العربي كذلك، إذ قال: "ولقد أطلعت على جملة من الألسن،كلسان الترك، ولسان الفرس، ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتبا في لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت من غرائب، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا يحتاج إلى تعليل أصلا، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة"[١].

ثالثا: الإغراق في بعض العلل إلى حد الفلسفة وذلك مما يمقت عند الأندلسيين فقد نقل في كتبه أنه لم يكن يتجاسر أحد في الأندلس في عصره أن ينطق(بلفظ المنطق)[٢] .

وقد اختلف موقف أبي حيان من تعليلات السابقين فهو مع عنايته بها وكثرة نقله إياها يختلف موقفه منها تأييدا و رفضا وسكوتا .

فقد ينقل رأي عالم قبله ناسبا إليه باسمه أو دون ذكر اسمه، ثم يؤيده أو يرفضه أو يسكت عنه مع صياغته بعبارات تدل على القبول و التأييد أو الرفض و التفنيد .

١- و مما يدل على الرفض والتفنيد لعلل السابقين:

ما ذكره في رأي المهاباذي في أن كسر سين(سِمْ)-لغة في اسم- للدلالة على أن المحذوف منها الياء .

كما نقل رأي غيره من أنّ ذلك لغة في(سِمْ)ولكن الكسر راجع إلى أنّه مشتق من السمو لا للدلالة على الياء المحذوفة .

وكلا القولين حكاه بقوله:(زعم)مما يدل على أنه غير موافق على شيء منهما، أو على الأقل شاك[٣].

---

(١)منهج السالك: ٢٣٠،٢٣١ .

(٢)البحر المحيط: ١٥١،١٥٢/٥ .

(٣)ارتشاف الضرب: ٢٥١، ٢٥٠/١ .

ونحوٌ منه رده على ابن جني وابن عصفور في دعواهما أن فاء الكلمة في نحو(حِوْرِيت) و(صِوْلِيت) وقد ردّ أبو حيان هذا حيث جعل الفاء أصلها الفتح قائلا : "وفَعْلِيت صَوْلِت وكون الفاء أصلها الكسر دعوى" فلم يحدث أي تغيير صرفي هنا يحوج إلى تعليل(١).

ورد قول بعضهم بأن(سُقُفا)–بضم القاف–جمع(سَقِيْف)؛ لأنه لا نظير له في جمع التكسير على هذا الوزن فحمل على ما له نظير وعلل لرده هذا بأنه ليس صحيحا وبأنه قد نقل: سَحْل وسُحْل–بإسكان الحاء–(٢).

واشترط أبوحيّان شرطا للعلة أن تكون موافقة للسماع، واعترض على العلل التي تخالف السماع، يقول: "والتعليل إنما ينبغي أن يُسْلَكَ بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعوّل منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه"(٣).

وكذا ما ذكره تعليقا على نص المازني في تصغيره المبنيات من أن تصغير اللَّاتِي: اللَّتَيَّا، واللائي: اللَّيَيَّا، إذ قال:"والصحيح أنَّه لايجوز تصغيرُ اللَّائِي،ولا اللَّاي، واللّاتِي، ولا اللوَاتِي"(4) ثمّ علل ذلك بالاستغناءً بجمع اللتَّيَا، وهذا مذهب سيبويه، ثمّ يبين هذا بقوله: "وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي ألّا يتعدّى فيه مورد السماع"(5

(١)ارتشاف الضرب: ١/٨٥ ، وينظر: الممتع: ٩١ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/ ٤٢٣ .

(٣)منهج السالك: ٢٢٩ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٤ .

(٥)المصدر السابق .

وينفر أبوحيان من التعليل غير الواضح، نحو ما نجده في اعتراضه على تعليلـــيهم عـــدم حذف الياء الثانية في(أيِّم)عند النسبة إليه، إذ يقال فيه: (أيِّميّ)، فقد عللوا ذلك بعدم بقاء ما يدل عليها . قال: "وليس بتعليل واضـــح. ولـــو عُلِّل بالإلباس بالنسبة إلى(أَيْم) لكان تعليلا حسنا"[١].

كما ذكر أبوحيّان أن ألف الإلحاق لا تكون إلاّ آخرا، نحو: علقى و ذكر أن ابن عصفور وابن مالك ذكرا أنها في(عَلْقَى)مبدلة من ياء لقول ابن عصفور: "لكن لّما تحرّكت الياء وقبلها فتحة قلبت ألفا"[٢]، ورده ابن هشام بأن ألف الإلحاق لا تكون مبدلة.

وذكر أبوحيّان أن الألف إذا جاءت حشوا فليست للإلحاق، كما في: تغافل، وإن ذهب إلى ذلك الزمخشري وابن عصفور .

وقد يردّ مذهبا ما ويؤيد ذلك بعلة، نحو ما نقله عن ابن مالك من أن(لَجَبَات)جمع لَجْبَة –بسكون الجيم–وأنّه التزم في جمعه(فَعَلَات)كما غلب في(رَبْعة)الساكنةالباء(رَبَعَات)بفتحها، فقد رده بقوله: "والذي أذهب إليه أنّه استغني بجمع(لَجَبَة ورَبَعَة)المفتوحي العين عن جمع (لَجْبَة و رَبْعَة)الساكنيها "[٣].

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/٦١١ ، ٦١٢ .

(٢)الممتع: ٣٨٠ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/٢٣٣ .

(٤)المصدر السابق: ٢/ ٥٩٣ .

وردّ -أيضا- القول بزيادة اللام في اسم الإشارة بقوله: "وليس بجيد"وعلل ذلك بقولـــه: "لأنّها ليست في بنية الكلمة "[١] .

كما ردّ القول بزيادة السين بعد كاف المؤنث في مثل: أَكْرَمْتُكِس، بقوله: "وليس بجيـــد" وعلل بقوله: "لأنّها لم تزد في بنية الكلمة "[٢] .

وكذلك تضعيفه لقياس الأخفش الأوسط وذلك من خلال تخطئته حين جعل الإعلال والإبدال في مثل: خطايا، ومرايا، وقضايا، ومنايا، قياسا على هَرَاوَى، وجعل هذا القياس ضعيفا؛ لأنه قاس على لفظة واحدة مسموعة يقول: "وقالوا في جمع(هراوى) مما صحت لامه، وهي واو(هراوى) ... فإن اعتلت كـــ(مطية)أو كانت ياء كهدية أو همزة كخطيئة، أبدلت ياء قالوا: خطايا و مطايا و هدايا ... وقالوا في مرآة مراءٍ على القياس و مرايا عاملوا الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع وقياس الأخفش على(هَـــرَاوَى)ضعيف إذ لم يسمع الإ هذه اللفظة، ولو ذهب ذاهب إلى أن هذه كلها فَعَالَى لكان مذهبا"[٣].

فقد اعترض على بعض مذاهب مَنْ قبله وبعض عللهم، ثمّ ذكر رأيه، و لم تكن مهمته نقل آراء من سبقه.

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٢١ .

(٢)المصدر السابق: ١/٢١٧ ، و ينظر: فصول في فقه العربية: ١٤١ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٣ .

(٦)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٣ "بتصرف" ، وينظر رأي الأخفش في شفاء العليل: ١٠٨٤/٣ .

٢- و كما كان له إنكار لبعض العلل كان له كذلك تأييد وقبول لعلل أخرى .

ومن تأييده وقبوله ما نقله عمن قبله في باب الألف الممدودة أن من أوزانها (فُعَيْلِيَاء)نحو:مُزَيْقِيَاء وزاد ابن القطاع المُطَيْطِياء[١]، ثمّ قال: "ولم يذكره التصريفيون؛ لأنه على هيئة المصغر فلا يثبت بناء"[٢] فعَرْضُ أبي حيان لرأي التصريفيين دون رد أو اعتراض يعد تأييدا .

وكذلك نقل ما حُكِيَ عن سيبويه بأن التنوين خص به المنصرف دون غيره، و علل سيبويه ذلك بعلة الخفة التي هي الغاية وراء كل مسألة صرفية، دون اعتراض أو رفض، وهذا يعد تأييدا له[٣].

وكذا ما ذكره في الحركة التي قبل النون في قوله: (هَلْ تَخْرُجَنْ)فقد عرض لقولين في المسألة نسبهما إلى أصحابهما وصحبهما بعلة، فذهب قوم إلى أنها حركة بناء، وقوم إلى أنها حركة عارضة جاءت لالتقاء الساكنين نسبه الزجاج إلى سيبويه،ولم يعترض على ذلك أبوحيان[٤].

---

(١)أبنية الأسماء والأفعال و المصادر لابن القطاع: ٤٢ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٦٥٠/٢ .

(٣)المصدر السابق: ٦٦٧/٢ .

(٤)المصدر السابق: ٦٦٢/٢ ، وينظر: الكتاب: ٥١٩/٣ .

٣- وكما فند عللا و اعترض عليها. وأيد عللا وقبلها، كان له كذلك موقف ثالث و هو الترجيح لقول دون الآخر .

فمن ذلك ترجيحه لابن مالك في إثباته بناء(فَعْلَلَاء) و(فَعْنَالاء)نحو: بَرْنَاسَاء قال: "وهو الصحيح لقولهم في معناه: بَرَاسَاء"(١)، مشيرا إلى علة الحمل على المعنى في ترجيحه وذلك من قوله: "لقولهم في معناه".

ومما نقله في هذا ما ذكره عن ابن برهان في موضوع الفتحة التي قبل نون التوكيد، فنرى أنه ذكر آراء في حركة ما قبل نون التوكيد ناسبا كل رأي إلى صاحبه، ثم صحح قولا دون الآخر،والتصحيح يعد ترجيحا لهذا الرأي، يقول: "فتحة ما قبل نون التوكيد في مثل: هل تَضْرِبَنّ عند سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، فتحة بناء، وقيل فتحة التقاء الساكنين، وهو مقتضى قول السيرافي، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، والصحيح القول الأول بدليل هل تَضْرِبَنّ، و لم يلتق ساكنان، انتهى "(٢).

(١)ارتشاف الضرب: ٦٤٨/٢ .

(٢)المصدر السابق: ٦٦٢/٢ .

المبحث الرابع :

القوادح في التعليل عند أبي حيّان .

تعدّ القوادح في التعليل الصرفي من أهم العناصر التي يعني بها من يتعاطى العلة؛ لأنها الدليل الحقيقي على قوة التعليل أو ضعفه .

وهذا عرض لأهم القوادح التي تناولها النحاة و الصرفيون مصحوبة بنتائج عرضها على تعليلات أبي حيّان ومنها:

١– عدم التأثير الذي عرّفه السيوطي بقوله: "هو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه"(١).

ولا يمكن أن يقدح بعدم التأثير في معظم تعليلات أبي حيّان؛ لأنها في غالبها مؤثرة في الحكم الصرفي، إلا في بعض المواطن التي تناقلها كثير من الصرفيين، ونذكر منها: "إذا اكتنفت ألف الجمع واوان، ووليت الثانية الطّرف، وجب قلبها همزة نحو: أوائل، وحوائل ...، فلو اكتنفها ياءان، أو ياء، و واو فكذلك نحو: عيائل، وخيائر، وسيائد، وصوائد في جمع عيّل، وخيّر، وسيّد، وصائدة ... فإن لم يل الحرف الطرف، فالتصحيح نحو: عواوير، وطواويس جمع عوّار، وطاووس ..."(٢).

في هذا النص يذكر أبوحيّان علة قلب الواو همزة باستجماع هذه الشروط للتخفيف ثم يذكر أنه إذا قدح قادح في شيء من هذه الشروط فاختل الوصف الكامل للعلة وجب تصحيح الكلمة بعد إجراء التعليل لوجود القادح المانع من ذلك، كوجود الياء الفاصلة بينهما لفظا في العواوير أو تقديرا في العواور كما ورد في قول الشاعر(٣):

وَكَحَّــلَ العَيْنَــيْنِ بالعَــوارِ

أي: العواوير، فحذفت الياء تخفيفا، وعند ابن جني ضرورةً(٤).

---

(١)الاقتراح: ١٠٣ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٥٩ ، ٢٦٠ "بتصرف" .

(٣)من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه: ٣٩٩، وهو غير منسوب في: الكتاب: ٤/٣٧٠ ، والخصائص:١ /١٩٥ ، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: ٤٢٦ ، والممتع: ٢٢٥ ، ومعجم الشواهد العربية: ٦٢٢ ، وقد نسب لجندل الطهوي في: شرح المفصل"التخمير": ٤/ ٤١١ ، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ٦٩٦ .

(٤)ينظر: التصريف الملوكي: ٦٨ .

٢- كذلك من القوادح: فساد الاعتبار، وعرّفه ابن الأنباري بأنه: "أن يستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب"[١].

فالنص والإجماع لا يقاومهما القياس؛ لأن القياس لا يستعمل إلا عند عدم وجود النص أو الإجماع فلا يكون رافعا لهما .

ومما يمكن أن يمثل به عند أبي حيّان هنا: إذا كانت المدة عينا أو صحت في المفرد لم تهمز في الجمع نحو:معاون، ومعايش، ومثاوب، ومطايب،جمع:(معونة،ومعيشة،ومثوبة،ومطيبة)،وما سوى ذلك شاذ نحو: معائش، ومنائر، ومصائب، و علل ذلك أبوحيّان بعلة التشبيه بصحائف،إلاّ في كلمة واحدة شذّت فيها العرب،وهي(مصيبة)قالوا في جمعها(مصائب)فهمزوا العين؛ لأنهم جعلوها على وزن فعيلة وما كان على فعيلة يجمع على فعائل[٢].

ولكن القياس هنا خالف قول العرب، ونقل أبوحيان هذا عن الأخفش أن ذلك رديء، إذ القياس(مصاوب)وعلل ذلك الرضي بعلة التشبيه إذ شبهوا الياء في مصيبة بالياء الزائدة في(صحيفة)، فلما قالوا: صحيفة وصحائف، قالوا: مصيبة ومصائب[٣]، وهذا ما ذكره بعض الصرفيين[٤].

فالقادح هنا هو التصحيح في مصاوب مع علة التشبيه الشاملة لهذه الكلمات التي حرف العلة فيها أصلي.

٤- كذلك من القوادح المطالبة بتصحيح العلة ويقصد به: منع كون الوصف المعلل به علة[٥]، نحو ما نقله أبوحيّان عن الفرخان في كتابه المستوفى في النسب إلى:كُتَيِّب، وغُلَيِّم، وأُسَيِّد، وأُبَيِّض، تقول:كُتَيْبِيّ، وغُلَيْمِيّ، وأُسَيْدِيّ، وأُبَيْضّي، بحذف الياء المتحركة بعد فك الإدغام في الياء المشددة وحذف المتحركة وإبقاء الساكنة و إدغامها في ياء التصغير. بعد تحريك الساكنة

---

(١)الإغراب في جدل الإعراب : ٥٤ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢٦١/١ .

(٣)المصدر السابق، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣٤ .

(٤)ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، و المنصف: ١/ ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣٤ .

(٥)ينظر: التعليل النحوي عند أبي علي الفارسي في كتبه النحوية: ٣٦٩ .

بالكسر لوقوعها بعد ياء التصغير وقد اجتمع شرط الإدغام بكون الأول ساكنا والثاني متحركا؛ وعلل ذلك لئلا تلتقي الياءان والكسرة، أمّا في أَيّم فتقول: أَيّميّ؛ فلا تحذف الياء، وعلل ذلك بعلة الإجحاف؛ لأنك لوحذفت الياء المتحركة،لم يبق ما يدل عليها، واعترض ذلك أبوحيّان بقوله: "وليس بتعليل واضح"[١]، ثمّ طالب بتصحيح العلة بقوله: "ولو عللّ بالإلباس بالنسب إلى أيم، لكان تعليلا حسنا"[٢].

وسبب طلبه تصحيح العلة أنهم شبهوا ما كانت الياء المشددة فيه ثالثة بما كانت فيه الياء المشددة ثانية .

ونحوٌ منه جمع(مِرْآة)على:مَرَاءٍ على القياس، و(مَرَايَا) عاملوا الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع، وضعّف أبوحيّان قياس الأخفش على(هَرَاوَى)إذ صحت لامه، وهي الواو، يقول: "وقالوا في جمع(هراوة) مما صحت لامه، وهي واو(هراوى) ... فإن اعتلت كـــ(مطية)أو كانت ياء كهدية أو همزة كخطيئة، أبدلت ياء قالوا: خطايا و مطايا و هدايا ... وقالوا في مرآة مراءٍ على القياس و مرايا عاملوا الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع وقياس الأخفش على(هَـــرَاوَى)ضعيف إذ لم يسمع الإ هذه اللفظة، ولو ذهب ذاهب إلى أن هذه كلها فَعَالَى لكان مذهبا"[٣]ثم حاول أن يصحح ذلك أبوحيّان في قوله: "ولو ذهب ذاهب إلى أنّ وزن هذه كلها فَعَالَى لكان مذهبا".

٤-من القوادح: النقض، وعرّفه ابن الأنباري بأنه: "وجود العلة ولا حكم، على مذهب من لا يرى تخصيص العلة"[٤]، واختلف الصرفيون فيه ونقل ابن الأنباري أنّ الأكثرين اشترطوا الطرد في العلة، كأن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع، ومثّل لذلك برفع كل ما أسند إليه الفعل في كل موضع لوجود علة الإسناد، ونصب كل مفعـــول وقـــع فضله

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٢ .

(٢)المصدر السابق .

(٣)المصدر السابق:١/٢٦٣ "بتصرف" ، وينظر رأي الأخفش في شفاء العليل: ٣/١٠٨٤ .

(٤)الإغراب في جدل الإعراب: ٦٠ .

لوجود علة وقوع الفعل عليه[١].

وبعضهم لم يشترط الطرد في العلة، فيجوز أن يدخلها التخصيص؛ لأنها دليل على الحكم بجعل جاعل، فصارت بمنزلة الاسم العام، فكما يجوز تخصيص الاسم العام فكذلك ما كان في معناه، وكما يجوز التمسك بالعموم المخصوص فكذلك بالعلة المخصوصة[٢].

ومما يؤيد هذا ما ذكره ابن جني أن معظم الصرفيين يذهبون إلى جواز تخصيص العلة الصرفية، "ولو تكلّف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا، وإن كان على غير قياس، ومستثقلا؛ ألا تراك لو تكلفت تصحيح فاء (ميزان) و(ميعاد) لقدرت على ذلك، فقلت: مِوْزان ومِوْعاد، وكذلك لو آثرت تصحيح فاء(مُوْسِر) و(مُوْقِن) لقدرت على ذلك فقلت: مُيْسِر، ومُيْقِن"[٣].

أمّا تعليلات أبي حيّان فتتصف بالاطراد، وعدم اللجوء إلى التخصيص، فلم أقف على علة صرفية في كتابه الارتشاف تتصف بالتخصيص، و إنما هي مطردة كاطراد قوله: "من مطرد الحذف،حذف فاء مضارع مكسور العين واويّها كـــ(يعد)أو مقيس الكسر فيهماكـــ(يضع)، و(يدع)، وحمل عليه(يذر) أو غير مقيس كـــ(يسع)، و(يطأ)"[٤].

٥- من القوادح التي ذكرها الصرفيون: تخلف العكس، وعرّفه السيوطي بأنه: "انتفاء الحكم عند عدم العلة، كعدم رفع الفاعل لعدم إسناد الفعل إليه لفظا، أو تقديرا، وعدم نصب المفعول، لعدم وقوع الفعل عليه لفظا، أو تقديرا"[٥].

وتخلف العكس مبني على النقض السابق؛ لأن اطراد العلة يؤدي إلى انعكاسه، بحكم قوتها وتأثيرها في الحكم، وتلازمها معه .

---

(١)الإغراب في جدل الإعراب: ٦٠ .

(٢)المصدر السابق .

(٣)الخصائص: ١/ ١٤٥ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٣٩ .

(٥)الاقتراح: ١٠٣ .

وثبت في الفقرة الماضية أن العلة مطردة عند أبي حيان، وهي إلى جانب اطرادها منعكسة، فلا يمكن القدح فيها بتخلف العكس .

لذا فإني أرى أنّ تخلف العكس لا يمكن الاعتراض به على تعليلات أبي حيان الصرفية، بناء على أنها مطردة مؤثرة في الحكم .

وبمراجعة ما ذكرته عن قوادحه لعلل السابقين نجد أنه لم يبسطها كل البسط، ولم يجعل يده فيها مغلولة، وإنما ساوى بين الصنفين.

وهذا ما استطعت جمعه من قوادح العلل الصرفية في كتاب الارتشاف .

الفصل الثالث:

منهج أبي حيّان في تنويع العلل الصرفية .

المبحث الأول: مستويات العلة الصرفية عند أبي حيّان .

المبحث الثاني: أنواع العلل من حيث صنوفها .

المبحث الثالث:أنواع العلل من حيث الوجوب و الجواز .

المبحث الرابع: أنواع العلل من حيث البساطة و التركيب .

المبحث الأول:

مستويات العلة الصرفية عند أبي حيّان:

إذا أردنا أن ننظر إلى مستويات العلة عند أبي حيّان نجد أنها تنقسم إلى: تعليلات تعليمية، وقياسية، وجدلية، وفيه نرى ما إذا كان يقف به التعليل عند بيان ظاهرة من مسألة صرفية، يحاول أن يسهلها على المتعلمين، أو أنه يتوغل في هذا الظاهر الجلي؛ ليستخرج تعليلات يقاس عليها ؟ أويتوغل أكثر؛ ليصل إلى الباطن الخفي؛ ليزيد التعليل ثراء، والدليل قوة ؟ فهذا ما سأجيب عنه في هذا المبحث.

ولعل ابن السراج يُعدُّ أول من أومأ إلى تفاوت مستويات التعليل، فمنها ما يقف عند الظاهر ولا يعدو الوصف ويتسم بالبساطة ويسر التناول، ومنها ما يجاوز فيه الظاهر إلى الكشف عن الأسرار المؤدية إلى تلك الظاهرة من خلال انقسامات في السؤالات قد لا تنتهي، والغرض من هذا تَلَمُّس حكم العرب في رسم أصول لغتها.

يقول ابن السراج: "اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا ؟ولِمَ إذا تحركت الياء والواو، وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا ؟وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"(١).

ومن مفهوم كلام ابن السراج نرى أنّ ما يعتل به للعربية نوعان: نوع يطفو على السطح، فيكتفي بذكر الظاهر. ونوع آخر يغوص إلى أبعد من ذلك؛ ليستخرج مراد العرب من تلك الأحكام، فيظهر للناس حكمتهم في لغتهم، وفائدة ذلك إظهار فضل العربية على غيرها من الألسنة .

ولعل هذا التقسيم هو الذي هيّأ للزجاجي أن يقسم التعليلات إلى: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية، بناء على ما فهمه من كلام ابن السراج.

---

(١)الأصول في النحو لابن السراج:١/ ٣٥ .

يقول الزجاجي: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"[١].

وقد أنكر ابن جني ما سماه ابن السراج بعلة العلة؛ لأن العلة لا تكون معلولة، ورأى أنها لا تعدو أن تكون شرحا للعلة الأولى، يقول: "باب في العلة وعلة العلة، ذكر أبو بكر في أول(أصوله)هذا، ومثّل منه برفع الفاعل، قال: فإذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فإذا قيل: و لِمَ صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة، وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أن هذا الذي سمّاه علة العلة إنما هو تجّوز في اللفظ. فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة؛ ألا ترى أنه إذا قيل له: فلِمَ ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع (زيد) من قولنا: قام زيد، إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: إنما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل، وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله، أي: إسناد الفعل إليه، نعم ولو شاء لماطله فقال له: و لم صار المسند إليه الفعل مرفوعا؟ فكان جوابه أن يقول: إنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى، وكان يجيب على ما رتّبه أبوبكر، أن تكون هنا علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة "[٢] .

الظاهر من هذا النص أنّ ابن جني قد اتكأ فيه على المتكلمين الذين يرفضون القول بعلة العلة، وقد أشار إلى هذا عندما قال: "فالعلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة "[٣] .

كما نلحظ أنّ ابن جني أوجب على رأي ابن السراج أن يكون هناك علة، وعلة العلة، وعلة علة العلة، وهذا ما فعله الزجاجي بطريقة أخرى، تناسب المسائل النحوية والتصريفية .

---

(١)الإيضاح في علل النحو: ٦٤، وينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، للدكتور علي مزهر الياسري: ٣٩٢

(٢)الخصائص: ١/ ١٧٣ .

(٣)المصدر السابق: ١/١٧٤ .

أولا : العلل التعليمية :

يمكننا أن نُعَرِّف العلل التعليمية بما عرّفها به الزجاجي من أنها "التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب"[١].

وبناء على هذا التعريف يمكن أن توصف بأنها علل تعليمية، فهي علل يتعلّم بها كلام العرب؛ لتعليم الناشئة وغير العرب.

ومثّل النحاة لهذا بـــ: (إنّ زيدا قائم)، فإن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بإنّ: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وكذلك قام زيد.إن قيل: لم رفعتم زيدا ؟ قلنا؛ لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه[٢].

وأغلب علل أبي حيان علل تعليمية و لم يكن هدفه منها منازلة الخصم ومقارعته بالحجة تتبعها حجة، وإنما كان الهدف منها تقريب المعاني للفهم .

ومن العلل التعليمية عند أبي حيان: ما ذكره في الأبنية من أن(يُفْعُول)نحو: يُسْرُوع-بضم الياء-؛ ضمت الياء إتباعا لضمة الراء[٣]، فهو هنا يصف ما جرى من تحوير في بنية الكلمة لغرض تعليمي يريد به ترسيخ القاعدة في ذهن المتلقي.

ونحوٌ منه(طاغوت)، فقد ذكر أن أصله(طاغيوت) وأن الياء حذفت فيه وعوّض عنها بالتاء، والغرض من هذا إيضاح المحذوف والزائد وبيان أثر كلٍّ منهما في الأداء الإجرائي في الكلمة لتنبيه المتلقي وتمكينه من تبيين الظاهرة[٤].

---

(١)الإيضاح في علل النحو: ٦٤ .

(٢)المصدر السابق .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٩٧ ، وينظر: الكتاب: ٤/ ٢٦٥، ٢٦٦ ، و أدب الكاتب لابن قتيبة: ٤٧٥ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/ ١١٢ .

وكذا من تعليلاته التعليمية ما ذكره في أبنية الأسماء من أنّ زَنْمَرْدة[١] على وزن (فَعْلَلْلة) ولا يجوز إدغام النون حينئذ؛ لأن الكلمة خماسية، فيُلْبِسُ بـــ(فَعَّلة)[٢]، والغرض من عدم جواز إدغام النون في هذا الوزن خوف الالتباس بوزن آخر هو فَعَّلة، وحذر اللبس علة لكثير من الأحكام الصرفية .

ونحوٌ منه إبدال الألف ياء؛ لوقوعها إثر كسرة في مثل(مَحَارِيب)[٣]، والعلة هنا واضحة إذ قلبت ألف محراب في الجمع ياء لعلة كسر ما قبلها طلبا للتجانس الصوتي بين الكسرة والياء .

وقد انطبعت علل أبي حيّان التعليمية في أغلبها بالاختصار والوضوح والمباشرة .

---

(١)زَنْمَرْدة: امرأة يشبه خلْقُها خلق الرجل، فارسي معرب، وروي بِزِنْمِرْدة، بكسر الزاي مع الميم، ويروى بِزمَّرْدة، بحذف النون. ينظر: اللسان مادة (كندش): ٧/٧٣٨ ، ٧٣٩ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/١٤٠،١٤١ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٢٧٨ .

ثانيا: العلل القياسية:

*** تعريفها:**

عرّف الزجاجي العلل القياسية بقوله: "هي العـــلة الجامعة بين مقيسٍ و مقيسٍ عليه"[١].

و مُثِّلَ لها بنصب زيد بإنّ، في مثل: إنّ زيدا قائم، فيُسْأَل لم وجب نصب(إنّ)الاسم؟ فالجواب في ذلك أن تقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحُملت عليه فأُعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك[٢].

ويمثل هذه العلة عند أبي حيّان: ما ذكره من أنه" أجاز الكوفيون تصغير ما له منها نظير في الآحاد كـــ(رُغْفَان)صغّروه على(رُغَيْفَان) كـــ(عُثَيْمَان) "[٣]، فنجد أن أبا حيّان يعلل هنا تصغير جمع التكسير مباشرة دون رده إلى مفرده. كما هو الحكم في تصغير الجموع، بكون هذا الجمع وأمثاله لها نظير في أوزان المفردات، فتصغيره على لفظه حملا على عثمان.

ومن العلل القياسية عنده ما ذكره من عدم جواز أن يصغر ما يدل في أصل لفظه على القلة نحو(قليل)[٤]، فهو مشبه للمصغّر لدلالته على القلة فهو كالمصغَّر لا يصغَّر.

ومن أمثلة العلل القياسية عنده: تسهيل الهمزة إلى واو ثم قلب الواو ياء و إدغامها في الياء في قولهم: (رُيّا) فالأصل: "رُؤْيَا سهلوا الهمزة فصار:(رُويا) فشبّهوه(بِطُوبى)فكما قالوا: طِيْبَى قالوا: رِيّا بإدغام الواو في الياء"[٥].

---

(١)الإيضاح في علل النحو: ٦٤ .

(٢)ينظر: المصدر السابق .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٥٣ .

(٤)المصدر السابق .

(٥)المصدر السابق: ١/ ٢٨٢ .

فعلة قلب الواو المسهلة همزة إلى ياء في هذه الكلمة هي تشبيهها بالواو الأصلية في طيبـــى الذي أصله(طوبى)؛ لأن المشبه يأخذ حكم المشبه به.

وعلى هذا النحو تجري العلل التصريفية القياسية عند أبي حيّان في ارتشاف الضرب. مع اتصافٍ بالإيجاز والمباشرة والوضوح .

ثالثا: العلل الجدلية النظرية:

هي: " العلل التي يجاب بها عن أسئلة احتمالية حول قضية نحوية "[١]أو صرفية .

ومُثّال لذلك بما يأتي بعد العلة القياسية من أسئلة تتعلق بعمل(إن)وأخواتها، فيقال مثلا: من أي جهة شابهت هذه الأحرف الأفعال، أو أيَّ نوع أشبهت؟ الماضي أم المضارع أم الأمر؟ وهل شبهت بفعل يحدث بالحال، أو بالذي يحدث متراخيا أو الذي ينقضي بلا مهلة؟ و لماذا بفعل تقدم منصوبه على مرفوعه عكس الترتيب المعتاد الذي هو الأصل ؟ فالإجابة عن هذه الأسئلة الاحتمالية وأمثالها هي المقصود بالعلل الجدلية[٢].

ويمكن وصف العلل الجدلية بأنها علل فلسفية الغرض منها التوغل في تفسير الظواهر وتتبع كل صور الإجراء المتلاحقة التي طرأت عليها، وتبيّن أسرارها والكشف عن خفاياها، وهذا ما لا يؤيده المناخ السائد حينئذٍ في أوساط الأندلسيين الذين عرف عن بعضهم دعواهم إلى إطراح العلل أو التخفيف منها، وربما عاد ذلك إلى أمرين:

أولهما: تأثرهم بالمناخ الفكري المعادي للفلسفة في الأندلس وذلك خلال القرنين السادس والسابع الهجريين .

ثانيهما: رغبتهم في مقارعة الشرق بشيء جديد، والخروج عن دائرة تقليد أهل المشرق. وإن كان في الأندلس نحاة وصرفيون لم يخرجوا عن موقف الجمهور من التعليل كابن خروف، وابن عصفور، وابن مالك وغيرهم[٣].

---

(١)الإيضاح في علل النحو: ٦٥ .

(٢)ينظر: المصدر السابق .

(٣)ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ٢٠٩ .

وبمعاودة النظر في كتاب الارتشاف تبيَّن لي أنه لم يُعْنَ بذكر علل الجدل، بل قصر تعليله على العلل التعليمية والقياسية التي يغلب فيها طابع المباشرة والوضوح. أمّا العلة الجدلية فلم يلجأ إليها قط مبلغ اطلاعي .

وهذه النتيجة مهمة في البحث؛ لأنها تدل على إعراض أبي حيان عن العلل الفلسفية المنطقية الجدلية أو ما يعرف بالعلل الثوالث عند الصرفيين .

ولعل السبب في هذا الإعراض عن استخدام تلك العلل الجدلية مع وجودها في كتب الصرفيين قبله يرجع إلى ما تتعرض له تلك العلل من هجوم عنيف خصوصا في الأندلس عصر أبي حيان وما قبله.

وقد بيّن الأندلسيون عموما أن هذا النوع من التعليل لاجدوى من ورائه بل هو مضر بالصرف ومسيرته التعليمية، ومضيعة للوقت والجهد، فلا يجوز اللجوء إليه بل لابد من اطراحه اطراحا كاملا والإعراض عنه .

المبحث الثاني:

مستويات العلة من حيث صنوفها:

تنوّعت العلل من حيث الحامل عليها أو صنوفها عند أبي حيان تنوعا ملموسا، منها ما أفاده ممن سبقه من النحويين والصرفيين، ومنها ما كان من ثقافته الواسعة في علم الكلام نحو ما سأبينه-إن شاء الله-في هذا المبحث من مسائل معللة .

وتدور العلة عند أبي حيان حول الخفة والثقل؛ فهما ظاهرتان متضادتان، إلا أنهما كوجهي العملة الواحدة، وهما مرتبطتان بطبيعة اللغة، وعليهما تتكىء العلل التصريفية في أغلب أحوالها، فهما من العلل التي"بمعرفتها تحصل لنا معرفة النطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر"[١].

وما أميل إليه في الخفة والثقل ما نقله السيوطي عن العكبري أن الخفيف مـــن الكلمات، ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ماكثر ذلك فيه، فخفة الاسم أن يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة[٢].

وتنقسم العلل عند أبي حيان إلى:

١ – علة التخفيف:

ترد هذه العلة كثيرا عند النحويين[٣]وخصوصا في مسائل التصريف، ويحملون عليها كثيرا من التحويرات والتبديلات التي طرأت أو قد تطرأ على بعض الكلمات، ويفسرون بها كثيرا من الإجراءات، نحو ما نجده في التخلص من الساكنين، والإدغام، والقلب، والإبدال، وحذف أحد المضعفين، وتسكين المتحرك، وحذف بعض الأصوات من الكلمات عندما تطول .

وهذه العلة حاضرة عند أبي حيّان في الارتشاف في كثير من مثانيه، وبها فسّر كثيرا من إجراءات التحوير والتبديل في البنية، ونجد شيئا من ذلك في هذا النص الذي فسّر فيه إبدال الهمزة حرفا من جنس الحركة التي قبلها "وإن تحركت الهمزة فإما أن يكون ما قبلها متحركا، أو ساكنا، إن كان متحركا، واختلفا في الحركة نحو جُؤَن، وسُئِل، وسَئِم، ولَؤُم، ومِئَر، ويَسْتَهْزِئُون، أو اتفقا نحو: سَأَل، ومُؤُون جمع مائة، ومِئِين، جاز تخفيفا، بإبدالها واوا

---

(١)الرد على النحاة: ١٣١ .

(٢)الأشباه والنظائر: ١/١٧٥ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/١٧٥ ، ٣٤٣ ، والاقتراح نقلا عن الدنيوري: ٨٣ .

في نحو: جُوَن، وياء في نحو:مِيَر، وتسهيلها بجعلها بينها وبين الحرف الذي هو محرك بحركتها في البواقي"[١]، وبها-أيضا-فسر الصرفيون هذه المسألة[٢].

وكذا ما ذكره أبوحيّان من تقليل الثقل في نحو:(صُيَّم)، وعدم القلب هو الوجه فإن بعدت الواو من الطرف لم تقلب، نحو:(صُوَّام) وشذ(صُيَّام، وقُيَّام) فإن كان فُعَّل مفردا أو جمعا معتل اللام لم تقلب نحو: حُوَّل، وشُوَّى جمع شاوٍ[٣].

ونحو منه ما ذكره من أن الهمزة الساكنة بعد غير همزة يجوز تخفيفها بإبدالها مدة من جنس حركة ما قبلها كانت فاء نحو: "يَامَن، ويُومن، ويِيْبِى في: يَأْمَنُ، ويُؤمِن، ويئْبِى، من كلمة كهذا، ... أو عينا نحو: كَاس، وبِير، وبُوس، في كَأْس، وبِئْر، وبُؤْس، أو لاما نحو: بَدَات، ولم أَقْرا، وبُدَيتُ، ولم أُقْرِى، ووَضُوْتُ، ولم أَوْضَا في: بَدَأْتُ، وأَقْرَأُ، وبُدِئْتُ، وأُقْرِىء، ووَضُؤْت، وأَوْضَأ"[٤].

ومما نلمح فيه علة التخفيف ما ذكره أبوحيّان نقلا عن الفارسي من الإمالة في نحو: خاف وطاب مما فيه حرف الاستعلاء المانع من الإمالة، وعلل ذلك بطلب الكسرة في نحو: خِفْت وطِبْت[٥]؛ فلم يمنع حرف الاستعلاء من الإمالة في هذا الموطن مع أنه من أهم موانعها طلبا للخفة بالكسرة عند إسناد الفعل إلى ضمير الرفع المتحرك.

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٧١ .

(٢)ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٣، ومعاني القرآن للفراء: ١/٤٧ ، والمقتضب: ١/١٥٧،١٥٦، والممتع:٢٤٠ .

(٣)ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٩٣ ، وينظر: الكتاب: ٣/ ٤٨٨ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/٢٧٠ "بتصرف" .

(٥)المصدر السابق: ٢/٥٣١ ، وينظر: التكملة: ٥٤٣ .

ومما يلزم إبداله للخفة ما ذكره أبوحيان في باب (الإبدال) بقوله: " ويلزم البدل إذا وقعت الألف المبدلة من الهمزة الساكنة ردفا نحو: كـــاس مع ناس، وبير مع مُنِير، وبُـــوس مَـــعَ مَلْبُوس"[١].

ونحوٌ من هذا ما ذكره في باب(الإبدال)من قلب الضمة كســـرةً نحـــو(مَرْمِـــيٌّ) وأصـــلها (مَرْمُوي)، وعلل أبوحيان ذلك بقوله: " لتصح الياء "؛ لأن الكسرة تناسب الياء، والغرض من هذا التخفيف[٢].

ومماعزاه أبوحيّان إلى سيبويه من الحذف للتخفيف ما ذكره في حذف ألف(اللّذّيا)عند التثنية تخفيفا، وللفـــرق بين تثنية غير المتمكن والمتمكن، فالحذف ليـــس لالتقـــاء الســـاكنين عنـــد سيبويه[٣].

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٧٠ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٢٨٤ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٣٩٣ ، والكتاب: ٤٨٨/٣ .

٢ –علة الاستثقال:

الثقل من المسائل المهمة وخصوصا في المسائل الصرفية؛ لأنه الباعث في معظم ما يطرأ من تبدلات في البنى .

وقد أشار إليه بعض الصرفيين[١]وهذه العلة ظاهرة عند أبي حيّان في توجيه كثير من الظواهر اللغوية، كالحذف، والإدغام، والإبدال، أوتغيير الحركة، أو العدول عن القياس، أو العدول من صيغة ثقيلة إلى أخرى أخف، ومما استدعى فيه الثقل تخفيفا توالي الأمثال في النونات، أو توالي الحركات، ونحو منه التقاء المتماثلين، والخروج من كسر إلى ضم، ويتم التخلص من الثقل الناتج عن ذلك، في هذا ونحوه بالحذف أو الإدغام أو الإبدال أو القلب وغير ذلك ففي(يوعد)قال أبو حيّان: "من مطرد الحذف، حذف فاء مضارع مكسور العين واويّها كـــ(يعد)"، أمّا إذا كانت الفاء مفتوحة أو مضمومة فلا حذف؛ لعدم الثقل، وكذا في(يوجل ويينع وييسر)؛لأن الياء لم تقع بين عدوتيها فقد جاءت الفتحة في أولها والفتحة أخف من الكسرة [٢].

وفي(رَدَدَ) و(سِفَفَ) و(لُبَبَ) قال أبوحيّان: "وفي (فِعْل) فالإدغام كانت حركة الثاني فتحة كـــرَدَّ، أو كسرة(كـــسِفَّ) أو ضمة كـــ(لُـــبَّ)"[٣]، فإدغام المتماثلين فرارا من الثقل، وإلى هذا وما قبله أشار ابن عصفور قائلا في منع الإدغام في نحو(تتذكّر):"لأنك إذا استثقلت اجتماع المثلين حذفت الثاني فقلت تذكّر؛لأنه زائد وليس في حذفه لبس. وإن كان الثاني أصليا فإن شئت أدغمت–وذلك بتسكين الأوّل... وإن شئت أظهرت"[٤].

---

(١)ينظر: الأشباه والنظائر: ١/١٧٥ ، والاقتراح: ٨٣ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٣٩ ، ٢٤١ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٣٣٨ .

(٤)الممتع: ٤٠٦ "بتصريف" .

فمما سبق نجد أنه يتم الفرار من الثقل إما عن طريق الحذف كما في(وعد)، أو الإدغام كما في(ردّ).

ونحوٌ منه ما ذكره أبوحيّان من أن في(فُعْلَى)مذهبين أحدهما ذكره أهل الحجاز أن ما كان منه صفة محضة أو صفة جارية مجرى الاسم تقلب واوه ياء كالقُصْيَا والدُّنْيَا والعُلْيَا، وتبقى الياء إن كانت اللام ياء كـــ(رُمْيَا)من الرمي[١]، وعلل أبوحيّان هذا بأنهم يقلبون الواو ياء مع بقاء ضم الفاء استثقالا للضمة والواو يقول: "ويقلبون الواو ياء؛ لأنهم يستثقلون الضمة والواو"[٢].

وكذا ما ذكره أبوحيّان من تقليل الثقل في نحو: (صُيَّم)، وعدم القلب هو الوجه فإن بعدت الواو من الطرف لم تقلب، نحو: (صُوَّام) وشذ(صُيَّام، وقُيَّام)فإن كان فُعَّل مفردا أو جمعا معتل اللام لم تقلب نحو: حُوَّل، وشُوَّى جمع شاوٍ[٣].

ومن مظاهر الاستثقال اجتماع المتماثلين في أول الكلمة مما يؤدي إلى قلب الأول كما في أولى–أنثى أول–وأواصل فالأصل(وولى) و(وواصل)قلبت الواو الأولى همزة فرارا من الاستثقال الذي أوجده اجتماع المتماثلين إذ قال أبوحيان: "ولا يجوز همزهما معا"[٤]، وقد ألمح سيبويه لعلة الثقل في هذا الموطن إذ قال: "وإذا التقت الواوان أولا أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك، لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مطردا، إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل،لم يجعلوا في الواوين إلا البدل؛ لأنهما أثقل من الـــواو والضمة"[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب:١/٢٩٣، ٢٩٤ " وعند تميم يجرونها كالمصادر فتقلب لامها إذا كانت ياء واوا مع فتح الفاء فيقولون في فَعْلَى من الدنو: دَنْوَى كشَرْوَى".

(٢)المصدر السابق: ١/٢٩٣ .

(٣)المصدر السابق: ١/٢٨٦ .

(٤)المصدر السابق: ١/٢٥٦ .

(٥)الكتاب: ٤/ ٣٣٣

ومما يمثل علة الثقل إبدال الحرف بحرف يجانس الحركة، فمن ذلك: إبدال الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة مَدَّةً تجانس الحركة: كآدَمَ، وآمَنَ أصله: أَأْدَم، وأَأْمَنَ، فأبدلت الهمزة الساكنة مدة تجانس حركة الهمزة المتحركة وهي الفتحة وذكر أبوحيّان علة ذلك وهي استثقال الهمزتين[١].

ومن هذا –أيضا– ما ذكره في النسب إلى رَايَة: رَائِي، ورَاوِيٌّ، ورَايِيٌّ، فقد ألمح أبوحيّان إلى أن اجتماع الياءات تورث ثقلا، قال: "فمن أبدل فرّ من اجتماع الياءات"[٢].

كما يكون الثقل في اجتماع الأمثال –كما مثّلت–يكون في اجتماع المتجانسين كأن يجتمع في الكلمة الضاد و الطاء فيكون الإبدال فرارا من الثقل؛ لأن الإبدال أخف من سابقه ومثاله(مُطّجِع)و(مُضَّجِع)بإبدال الطاء ضادا وإدغامها في الضاد إذ الأصل(مُضْطَجَع)[٣]. فأوجبوا الإبدال فرارا من الثقل الذي يكون في اجتماع المتجانسين يقول أبوحيان: "وقد استثقل بعضهم اجتماع الضاد والطاء، فأبدل من الضاد لاما "[٤].

كما أنّ الفرار من الثقل يؤدي إلى تغيير حركة الكلمة ومن هذا ما ذكره أبوحيّان في أبنية المصادر من أنّ: لَيَّان يروى بكسر اللام وفتحها، والفتح أولى تجنبا للثقل الناتج عن توالي الكسر واليائين[٥].

وقد يعدل عن القياس المألوف جنوحا إلى الخفة؛ نحو ما نجده في تثنيتهم(عشواء) و(لأواء)، إذ قيل فيهما:عشواءان،ولأواءان،والقياس يقضي بقلب الهمزة واوا، كما قيل في (صحراء)صحراوان وهذا يترتب عليه وقوع الألف بين واوين وهو ثقيل. فترك القياس لأجل ذلك [١].

---

(١)ارتشاف الضرب:١/٢٦٧، ويراجع: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، للدكتور عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ:٤٨٠ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/٢٥٩.

(٣)المصدر السابق: ١/٣١١

(٤)المصدر السابق .

(٥)المصدر السابق: ٢/٤٨٣ .

وقد يعدل العرب عن صيغة ثقيلة إلى أخرى طلبا للخفة من الاستثقال الذي يحسون به في الصيغة الأولى. وهذا أحد الأمور التي يترتب عليها الثقل في الكلمة. وقد ركز أبوحيّان على ذلك في الارتشاف، ومن ذلك ما نقله أبوحيان عن ابن الحاج من استثقال أوزان بعض المصادر مثل: "غابت الشمس غيوبا "لأنه من فعل معتل العين يقل في مصدره هذا الوزن؛ لأن العرب يستشعرون ثقلا في مثل هذا فيفرون منه إلى أوزان أخرى أخف مثل(فَعْل)في نحو: صام صَوْما، وفِعَال من نحو: قام قِيَاما ونحو ذلك[٢].

وعلى هذا النحو تستمر علة الثقل عند أبي حيّان باعثا ملحا إلى الجنوح إلى الخفّة في كثير من البنى الصرفية .

٣- علة العوض أوالتعويض:

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٢ .

(٢)المصدر السابق: ٢/٤٩١ .

عرّف النحويون العوض بتعاريف متباينة منها تعريف الشيخ خالد الأزهري يقول: " وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا، فخرج بقيد المكان العوض، فإنه قد يكون في غير مكان المعوّض منه كـ(تاء عدة)، وهمزة(ابن)"[١].

وهي من العلل التي ذكرها كثير من الصرفيين كالسيوطي نقلا عن الدينوري[٢]، وغيره من الصرفيين[٣].

والتعويض أو العوض مما يرد كثيرا في توجيه مسائل العربية وبخاصة فيما يتعلق بالبنية، وقد يكون العوض في مكان المعوض عنه أو في غير مكانه، وقد شرح ذلك أبوحيّان حين قال: "قد يكون التعويض مكان المعوض كما قالوا: يا أَبَتِ، فالتاء عوض من ياء المتكلم، وقد يكون العوض في الآخر من محذوف كان في الأوّل كعِدَة و زِنَة، وعكسه كاسمٍ واستٍ، لّما حذفوا من آخره لام الكلمة عوّضوا في أوّله همزة الوصل"[٤].

والقاعدة في التعويض أنه لا يجتمع المعوض والمعوض عنه كما ذكر أبوحيّان في كتابه الارتشاف بأن التاء جاءت في(المهالبة) عوضا من ياء النسب فلا يجتمعان، كما في قولهم: المهلّبيّون[٥].

ومن نماذج ذلك—أيضا- عند أبي حيّان أن (طاغُوت) في أحد أقوالٍ على زنة(فاعُول) دون التاء وإنما جيء بالتاء هنا عوضا عن الياء المحذوفة [٦] .

---

(١)شرح التصريح على التوضيح: ٦٨٩/٢ ، ويراجع: ظاهرة التعويض في العربية: ٨ .

(٢)ينظر: الاقتراح: ٨٣ ، والأشباه والنظائر: ١٤٧/١، ١٤٨ .

(٣)ينظر: الخصائص: ٢٦٥/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١٠ .

(٤)ينظر :الأشباه والنظائر: ١٤٤/١ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٦٣٩/٢ .

(٦)المصدر السابق:١١٢/١ "وقيل على وزن(فاعلوت)،أصله طاغَيُوت،وقيل وزنه (فَلْعُوت)،على القلب من طغى" .

ومنه –أيضا- أن التاء في نحو:(عِدَة)ونحوها جاءت عوضا من الواو المحذوفة من (وعد)[١].

ومن التعويض-أيضا- ما ذكره من أن الميم في(فم) عوض مما نقص من(فوه) وقد اختلفوا في ذلك، فمنهم من قال بأنها عوض من الواو، والهاء محذوفة وقيل: بل هي عوض من الواو والهاء معا[٢] .

فإذا رأى أبوحيّان بأن الخفة لا يلزم وجودها استغني عنها نحو ما ذكره نقلا عن ابن الأنباري في باب(التصغير)من أنه يجيز حذف ألف التأنيث الممدودة مما كانت فيه خامسة أوسادسة إذا أريد التصغير والتعويض عنها بتاء، نحو ما نجده في تصغير: بَاقِلَاء و بَرْنَسَاء، إذ يقال فيها: بُوَيْقِلَة، وبُرَيْنِسَة، و لم يرتض ذلك أبوحيّان مبقيا على ألف التأنيث الممدودة، من غير حذف ولا تعويض[٣].

ومنه ما ذكره أبوحيّان في باب(التصغير)من أنك إذا سميت مؤنثا بـ(بِنْتٍ)، أو (أُخْتٍ) عند التصغير تحذف التاء وتعوض منها بتاء التأنيث فتقول: بُنَيَّة، وأُخَيَّة[٤].

ومن هذا –أيضا- ما ذكره في جمع ما زاد على أربعة أحرف جمع تكسير كـ(مُنْطَلِق) و(فُدَوْكس) فقد نبّه إلى جواز التعويض عمّا حذف بالياء في التكسير، فيقال: مَطَالِيق، وفَدَاكِيس[٥].

ونحوٌ منه ما ذكره في الباب نفسه من أنهم قد يعوضون بهاء التأنيث من الألف الخامسة عند التكسير في نحو: حَبَنْطَى، وعَفَرْنَى، إذ يقال في تكسيرهما: حَبَانِيط وحَبَانِطَة، وعَفَارِين وعَفَارِنَة[٦].

---

(١)ارتشاف الضرب:١/٢٤٠، ويراجع: أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن، للدكتور محمد يسرى زعير، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٧٨م: ١٢٦ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/٣٣٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/٣٨١ .

(٤)المصدر السابق: ١/٣٨١ ، وينظر رأي ابن الأنباري في شرح الأشموني: ٤/٣٠٤،٣٠٣ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/٤٦٤ .

(٦)المصدر السابق .

ومن التعويض-أيضا- أنه عند النسب إلى اليمن و الشام،تقول: "يَمَنِيّ وشامِيّ، على اللفظ ثم حذفوا إحدى ياءي النسب، وزادوا ألفا قبل اللام عوضا منها، وصار منقوصا فقالوا: اليَمَانِي والشَّآمي، ورجل يَمَانٍ وشَآمٍ، ورأيت رجلا يَمَانيًّا وشَآمِيًّا "[١] .

وذكر أبوحيّان أن من التعويض ما اجتمع فيه القلب والإبدال ويتوفر هذا في قولهم: (أَيْنُق)ففيها قلب وإبدال؛ لأن فيها قولين منهما حذف الواو والتعويض عنها بالياء، فوزنها(أَيْفُل)، وقيل فيها قلب ثم إبدال ثم قلب فصار: (أَنْقُو)ثم (أَنْقُي)ثم(أَيْنُق)[٢]، يعني أنه أبدل العين ياء ثم أحدث قلبا مكانيا بتقديم العين على الفاء فصار(أنيق)على وزن أعفل أمّا بالقول بالحذف والتعويض فالأصل: أنوق ثم حذف الواو فصارت: أنق، ثم عوض الياء عن الواو المحذوفة فصارت أنيق على وزن(أفيل) ثم أحدث قلبا مكانيا بتقديم الياء(المعوض بها)عن العين المحذوفة مكان الفاء فصارت: (أنيق) على وزن(أيفل). وحكى ابن السكيت رواية عن بعض طيء أنه أَوْنُق[٣].

وكذا ما تناقله كثير من النحويين والصرفيين في باب(الإعلال) من أن هاء التأنيث في الأكثر في مثل: إقامة، واستقامة، وإبانة، واستبانة جاءت للتعويض كما ذكر هذا أبوحيّان في الارتشاف[٤].

وما ذكره في(باب التاء)من أن التاء في(تَـزْكِيَة)عوض من مدة التفعيل المحذوفة في المصدر[٥].

ونحوٌ منه التاء في(لِـدَة)إذ هي عوض من فاء الكلمة المحذوفة، وفي (ثُـبَة) عوض من لامها المحذوفة إذ الأصل (ولد) و(ثبو)[٦] .

---

(١)ارتشاف الضرب: ٦٣٤/٢، ٦٣٥ .

(٢)المصدر السابق: ٣٣٥/١ "والقول الآخر: أنّ وزنها(أَعْفُل)، وكان الأصل في(أنيق): (أنوق)"فاستثقلوا الضمة على الواو فقدموا عين الفعل إلى موضع الفاء من الفعل فأبدلوا من الواو ياء؛ لأنها أخف من الواو فاختاروا الأخف لكثرة (أينق)في كلامهم ".

(٣)إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعةالأولى: ١٤٤/١ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٣٠٨/١ ، ٦٤٠/٢ .

(٥)المصدر السابق: ٦٤٠/٢ .

(٦)المصدر السابق: ٦٤٠/٢ .

٤- علة الشبه:

وتسمى علة المشابهة أوالمضارعة، وهي كثيرة الدوران في كتب النحو والصرف ومما جاء منها في الارتشاف ما ذكره في باب(أبنية الأسماء) من أن منها(فُعْلَى)؛ نحو:(دُنْيا)، وألفها للتأنيث، وهي ممنوعة من الصرف، ونقل ابن الأعرابي(دُنْيًا)مصروفا. قال أبوحيّان:" شبهوه بِفُعْلَل"[١].

وفي(الإبدال)قال:"أمّا(رُيَّا)/فالأصل/فيها:(رُؤْيَا)،سهلوا/الهمزة/فصار:(رُويا)/فشبّهوه/(بِطُوبى) [٢] فكما قالوا:/(طِيبى)/قالوا:/(رِيَّا)[٣] والشبه لفظيّ .

وكذا ما ذكره في جمع الاسم غير المضعف ولا المعتل بالألف والتاء إذا كان ساكن العين، فقد ذكر أنه يلتزم فتح العين، ثم نقل عن ابن مالك أنه يعدل من الفتح إلى السكون، لتشبيه الاسم بالصفة في نحو: (أَهْلٌ)و(أَهْلَات)-بالفتح أشهر-فعلة الشبه بالصفة هي التي حملت ابن مالك على أن يجيز السكون، وقد تسكن (فَعْلَات) المصدر(كحَسْرَات) تشبيها بالصفة؛ لأنه قد يوصف به، فنلحظ هنا أنه قد جعل التسكين في جمع ما كان على وزن(فَعْل)على(فَعْلَات)و(فَعَلَات)تشبيها بما يكون في الصفة ويظهر هذا جليّا في قوله: "وقد تسكن فَعَلَات المصدر كحَسْرَات تشبيها بالصفة"[٤]قال أبوالفتح: (ظَبْيَات) أسهل من (رَفْضَات)؛ لاعتلال اللام، و(رَفَضَات) أسهل من(ثَمَرَات)؛ لأن المصدر يشبه الصفة[٥].

ومن هذا ما ذكره أبوحيّان عن الصرفيين في باب(الإبـــدال)من أن (أَسْطَاع) يروى بوصل الهمزة، وفتح حرف المضارعة وحذفت منه التاء، وأستاع، والتاء بدل من الطاء، وليست ألفها محذوفة، إنما المحذوف التاء، وبقطع الهمزة، وضم حرف المضارعة، فالسين زائدة، وأصله أَطْوَعَ،وكذا استاع التاء بدل من الطاء، هذا مذهب سيبويه والبصريين ومذهب الكوفيين أن أصله اسْتَطَاع وقطعت همزته، وضم حرف المضارعة تشبيها

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٦٧ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٢٨٢ .

(٣)ينظر: الكتاب: ٣٦٨/٤ ، والمقتضب: ١٧٦/١، وشرح الشافية للرضي: ١٤٠/٣ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٥٩٥/٢ .

(٥)المصدر السابق .

بـــ(أَفْـــَعل)[١].

وقد يأخذ غير العاقل حكم العاقل تشبيها به نحو ما ذكره في جمع صفات ما لا يعقل بالواو والنون تشبيها بالعاقل يقول: "وقد جمعت صفات بالواو والنون لما لايعقل تشبيها بالعاقل)[٢]كقوله تعالى: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٣].

ومن علة الشبه ما ذكره أبوحيان في جواز جمع الاسم المصغّر جمع مذكر سالما يقول: "وإذا صَغّرُوا الاسم، وكان مُكَبَّرَه لا يجمع بالواو والنون نحو: رجل، وغلام، جاز أن تجمع المصغر بهما فتقول: رُجَيْلُون وغُلَيَّمُون "[٤]؛ لأن التصغير يشبه الوصف والصفة تجمع بالواو والنون.

ومن الشبه-أيضا-إمالة الألف غير المنقلبة عن الياء تشبيها لها بالألف المنقلبة عنها ســـواء كانت للإلحاق كما في(علقى)، أو للتأنيث كما في(رضوى)، و(سكرى)[٥].

---

(١)المصدر السابق: ٢١٨/١ ، وللاستزادة ينظر: الكتاب: ٢٥/١ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٥٧٥/٢ .

(٣)سورة يوسف، آية: ٤ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٥٧٥/٢ .

(٥)المصدر السابق: ٥٣٢/٢ .

٥- علة أمن اللبس:

إذا نظرنا إلى أمن اللبس نجد أن الصرفيين يلجأون إليه كثيرا لئلا تلتبس صيغة ذات دلالة بصيغة ذات دلالة أخرى فلابد من التفريق بين الصيغتين لإزالة هذا اللبس.

يقول الدكتور أحمد قدور: "أمن اللبس جانب من جوانب تخصيص الدلالة؛ لأن الدلالات العامة قد توقع في سوء الفهم، مما يترتب على ذلك أمن اللبس"(١).

وفي كتاب الارتشاف نجد أبا حيّان ذكر هذه العلة في مواطن متعددة، منها ما ذكره في باب(أبنية الأسماء)من أنّه لا يجوز إدغام النون في الميم في (زَنْمَرْدَة)؛ لأن الكلمة خماسية، والإدغام يؤدي إلى اللبس بـــ(فَعَّلة)أي بالرباعي(٢)، فعدم جواز الإدغام هنا سببه أمن اللبس.

وما ذكره في قلب الواو ياء لرفع اللبس في: أَعْيَاد جمع (عيد)،ولم يقولوا(أَعْوَاد)؛ لئلا يلتبس بجمع(عود)، وكذا في أَرْيَاح جمع(رِيْح)، ولم يقولوا(أَرْوَاح)لئلا يلتبس بجمع (روح)(٣).

وأصبحت علة أمن اللبس ضابطا لبعض قواعد اللغة العربية عند أبي حيّان وغيره في كثير من المسائل الصرفية ومن هذا ما ذكره في باب (الإدغام)من أنه يجب الإظهار في (قُوْوِل)لإلباسه لو أدغم(بِفُعِّل)فإن لم يلبس جاز(٤)، نحو قوله تعالى: ﴿وَرِءْيًا﴾(٥)فيجوز الإدغام فتقول:(وَرِيّا)، أو تفك فتقول: (وَرِيْيًا)؛ لعدم اللبس(٦).

---

(١)مبادئ اللسانيات، للدكتورأحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـــ: ٣٣١ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/١٤١،١٤٠ .

(٣)المصدرالسابق: ١/٢٨٦ .

(٤)المصدر السابق: ١/٣٣٧ .

(٥)سورة مريم، آية: ٧ .

(٦)ارتشاف الضرب: ١/٣٣٧ .

ونحو ما ذكره في باب(الإدغام)من أنه إذا اجتمع في الكلمة حرفان متقاربان، وألبس الإدغام، فالإظهارنحو: (أَنْمُلَة)و(صِنْوَان) إذ لا يجوز فيهما إلاّ الإظهار؛ لوجود اللبس في الإدغام، بخلاف: (انْمَحَى)، و(اهْرَنْمَع)، فيجوز فيها-أيضا-: (امَّحَى)، و(اهْرَمَّع)؛ لعدم اللبس في وجه الإدغام وإن كان الإظهار أولى للابتعاد عن اللبس[١] .

ومن الملحوظ أنّ ظاهرة(التخيير)في اللغة مبنية على أَمْنِ اللبس، فإن أُمِنَ اللبسُ فلك الوجهان، وإن خيف الالتباس التزم بوجه واحد، مثل ما ذكره من أن بعضهم يجيز في النسب إلى المركب المزجي أن يكتفي بالنسب إلى الجزء الأول مع حذف الجزء الثاني فتقول في بَعْلَبَك: بَعْلِيّ، وبعضهم يجيز ذلك في الثاني مع الاكتفاء به، وذلك بشرط أمن اللبس فتقول: بَكّيّ[٢]، وأما إذا خيف الالتباس ينسب إلى الجزأين فيقال:(رَامِيَّة هُرْمُزِيَّة)[٣]، وتقول: (بَعْلِيٌّ بَكِّيٌّ)[٤]، ونقل أبوحيّان ذلك عن أبي الحسن الأخفش في بَلال أَبَاذ: (بَلَالِي أَبَاذِيٌّ)، فظاهرة التخيير إن أمن اللبس، وإن خيف الالتباس التزم بوجه واحد دون الآخر .

وما ذكره في النسب إلى المركب الإضافي إذا تعرّف الأول بالثاني ينسب إلى الثاني إذا لم يكن ثمة لبس، نحو: بَكْرِيّ، في: أبي بكر، أمّا إذا كان ثمة لبس فينسب إلى الثاني، نحو: مَنَافِيٌّ، في: عبد مناف، وإذا كان المضاف علما، والمضاف إليه من تمامه، فالباب النسب إلى الأول، وذلك قولك في عبد القيس: عَبْدِيٌّ[٥]وشرط هذا عدم اللبس.

---

(١)ارتشاف الضرب: ٣٤٨/١ .

(٢)شفاء العليل: ١٠١٧/٣ .

(٣)وذلك من قول الشاعر في بحر الطويل:

تَزَوَّجْتُهـــا رامِيَّـــةً هُرْمُزِيَّـــةً بِفَضْلِ الذي أَعْطَى الأميرُ من الرِّزقِ

نسبة إلى"رَامَهُرْمُز". وهو بلا نسبة .ينظر: المقرب: ٥٨/٢ ، و شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)لابن عصفور: ٣١٢/٢ ، و ارتشاف الضرب: ٦٠١/٢ ، و شرح الأشموني: ٣٣٠/٤ ، و معجم شواهد العربية: ٣٢٣ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٦٠١/٢ .

(٥)المصدر السابق: ٦٠٢/٢ .

ومما اعتُلَّ له بأمن اللبس تصحيح الواو والياء المتحركتين إذا وقعتا عينا لاسم مختوم بزيادة تخرجه عن صورة الفعل، نحو: الجَوَلَان، والسّيَلَان[١]؛ فعلة تصحيح الواو في الأولى والياء في الثانية عدم الالتباس بالفعل؛ لأن زيادة الألف والنون خاصة بالاسم دون الفعل[٢].

ونحو منه ما ذكره في باب(التثنية)من أنه يجوز حذف نون المثنى في الكلام و في الضرورة نحو قوله: (قام الزيدا)، إلا إن أدى ذلك إلى لبس فلا يجوز حذفها نحو: هَذَان، وهَاتَان فلا يجوز قام هَذَا وأنت تريد: هَذَان[٣]؛ للبس المثنى بالمفرد .

كما يحرص أبوحيان—كغيره- على الابتعاد عن الخفاء والإبهام ما أمكن نحو ما ذكره في(باب الإبدال)من قوله: "وربما جعلت الياء واوا لـــزوال الخفاء نحو: "أَوْفَـــع الغلام في أَيْفَـــع "[٤].

ومما يمكن أن يمثل به لهذه العلة-أيضا- قوله: في تصغير(عَدَوِىَّ): (عُدَيِّىّ)-بأربع ياءات- لا يجيء الحذف؛ وعلل ذلك أبوحيّان أنك إذا حذفت الياء لصار تصغيرا بلا تصغير[٥]، فاللبس هو الذي منع حذف الياء من الكلمة، مع اجتماع أربع ياءات في كلمة واحدة. والقاعدة تقتضي حذف بعض الياءات ولكن الحذف يجعل الكلمة المصغرة مثل المكبرة، فيكون هناك لبس في الكلمة .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٩٨ .

(٢)شرح الشافية للرضي: ٣/١٠٠ ، ١٠١ .

(٣)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥٧ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٢٨٦ .

(٥)المصدر السابق: ١/٣٩٥ .

٦- علة الحمل:

الحمل هو: قياس أمر على آخر وتحميله حكمه، وهو طريق يسلكه النحاة والصرفيون لتعليل وتفسير الظواهر النحوية والصرفية، التي لا تنتظمها قواعد أصلية تنسب إليها .

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- علة الحمل على اللفظ:

من العلل التي اعتنى بها أبوحيّان في كتابه (الارتشاف)، ويقصد بها: أن تخلع على بنية ما ما لأخرى من أحكام حملا عليها .

وإذا رجعنا إلى كتابه نجد أنه قد ذكرها في مواضع متعددة، منها ما ذكره في باب (محال الحذف) من أن الواو حذفت في(يذر) وهو مما لم يسمع له ماض حملا على(يضع)و(يدع)إذ حذفت فيهما الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة في الأصل، وفتحت عين(يضع)؛ لأجل حرف الحلق[١].

وما ذكره أبوحيان في باب(جموع الكثرة)من أنّ صيغة(فُعَلَاء)تأتي جمعا(لفَعِيْل) وصفا لمذكر عاقل بمعنى (مُفَاعِل) مثل: جَلِيْس وجُلَسَاء، وحمل عليها خَلِيْفَة وخُلَفَاء[٢]؛ لوجود تاء التأنيث في المفرد بخلاف(جَلِيْس)، وذهب بعض الصرفيين إلى أنّ: خُلَفَاء جمع خَلِيف، وخَلَائِف جمع خَلِيفَة، كما في قوله تعالى:﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ خَلَـٰٓئِفَ﴾[٣]، ومن ذهب إلى هذا؛ لكي يفرق بين خُلَفَاء/وخَلَائِف.بخلاف من ذهب إلى الرأي الأول فجعل(خُلَفَـاء)جمعـا لخليفة وخَلِيف[٤]،

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٣٩ .

(٢)المصدر السابق: ١/٤٤٣ .

(٣)سورة يونس، آية : ٧٣ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/٤٤٤ .

كما في قوله تعالى:﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ﴾[١]؛ لكي يحمل المفردين على جمع واحد-وهذا ما يمثل علة الحمل على اللفظ- .

ومما اعتلّ له بالحمل عند أبي حيّان ما ذكره في جموع الكثرة من أنّ ما كان على وزن فعيل يكون جمعه على فُعَلَاء نحو(خَلِيف)و(خُلَفَاء) وحمل عليه ما كان على(فُعَال) يكون جمعه-أيضا- على(فُعَلاء)نحو: شُجَاع وشُجَعَاء، وبُعَاد و بُعَدَاء وكذلك(فَاعِل)على(فُعَلاء)،كصَالِح وصُلَحَاء، وجَاهِل وجُهَلَاء، وجمع(فعيل)بمعنى(مفعول)كأسيروأسراء[٢].

و في إبدال التاء من فاء الافتعال في نحو: اتّعد، واتّسر، ذكر أبوحيّان أن الإبدال إنما هو من الياء؛ لأنّ الواو لا تثبت مع الكسرة في(اتَّعَدَ)وذلك في الماضي والمصدر فقط، وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول عليهما فقيل: يَتَّعِد، ومُتِّعِد، ومُتَّعَد، اتعادا، وقيل: يَتَّسِر، ومُتَّسِر، ومُتَّسَر، اتسارا[٣] .

وكذا ما ذكره في باب(جموع الكثرة) نقلا عن الأصمعي من أنّ صفة العاقل المذكر التي على زنة (فاعل)تجمع على(فواعل)حملا على الاسم الذي على زنة(فاعل)نحو: هالك وهوالك، وفارس وفوارس، وشاهد وشواهد[٤]. وذكر المبرد أنه الأصل وذكر عللا لطيفة في ذلك فقال: "وقد قالوا: فارس وفوارس؛ لأن هذا لا يكون من نعوت النساء. فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل، وقد قالوا: هالك وهوالك؛ لأنه مثل مستعمل. والأمثال

---

(١)سورة النمل، آية: ٦٢ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/٤٤٤ .

(٣)المصدر السابق: ١/٣٠٩ .

(٤)المصدر السابق: ١/٤٥١ .

تجري على لفظ واحد، فلذلك وقع هذا على أصله "[١].

ويلحظ أن بعض أمثلة الحمل على اللفظ يكون فيها –أيضا– الاشتراك في المعنى وهذا أمر إضافي لا يخرجها عن علة الحمل على اللفظ إلى علة الحمل على المعنى؛ لأن الأساس هنا هو الاشتراك في الوزن الصرفي وهو أمر لفظي .

ب – علة الحمل على المعنى:

لم يكن لأبي حيّان السبق في هذه العلة بل طالعنا ابن فارس في مصنفه(الصاحبي)بباب يسمى(باب الحمل)[٢]، بين فيه حقيقة وجود الظاهرة، بشواهد شعرية، وأمثلة من محكم التنـــزيل، وأخرى مصنوعة، أما ابن جني فقد عقد بابا وسماه بـــ(باب الحمل على المعنى)[٣]يقول فيه: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ"[٤]، وقال –أيضا–: " والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا "[٥].

ويظهر أثر الحمل على المعنى عند أبي حيّان في بعض المسائل الصرفية، ومما يمكن حمله على هذا ما عدّه من تصغير الفعل شذوذا في قوله: ماأُحَيْسِن زيدا.فقد صغر الفعل(أُحَيْسِن)على غير قياس؛لأن الأفعال لا تصغر،إلا أنها حملت على معنى الوصف و ذلك في قول أبي حيّان: "ففيه تعظيم الحسن مع دلالته على تصغير سنّ صاحبه"[٦].

---

(١)المقتضب: ٢/ ٢١٩ .

(٢)ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ١٩٥ .

(٣)الخصائص: ٢/٤١١ .

(٤)المصدر السابق: ٢/٤٢٠ .

(٥)المصدر السابق: ٢/ ٤٢٣ .

(٦)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٥٤ .

وما ذكره أبوحيّان في باب(جموع الكثرة)من أنّ(فَعْلَى)يأتي منه ما كان على(فَعِيل)بمعنى مَفْعُول نحو: قَتِيل وقَتْلَى، وصَرِيع وصَرْعَى، وجَرِيح وجَرْحَى، وأَسِير وأَسْرَى ويُحْمَل عليه ما دلّ على المعنى نفسه وكان على وزن(فَعِيل)نحو: مَرِيض ومَرْضى[١]، وقد نقل سيبويه عن الخليل سبب هذا الحمل في قوله: "لأن ذلك أمرٌ يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلمّا كان المعنى معنى المفعول كسّروه على هذا المعنى"[٢].

ومع ما ذكره ابن جني من أن الحمل على المعنى واسع جدا في العربية لم أجد لأبي حيان في ارتشاف الضرب في مسائله الصرفية إلا هذين المثالين وما عداهما فمحتمل أو التعليل غير بين؛ فاستبعدته .

ج- الحمل على النظير:

ومعناه عند الصرفيين: إجراء الشيء مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما،كحمل (ما) النافية على (ليس) في العمل لمشابهتها لها في كونها لنفي زمان الحال[٣].

وقال الرماني: "النظير: هو الشبيه بما له مثل معناه، وإن كان من غير جنسه، كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى من لزوم الفاعل، وفي الاشتقاق من المصدر..."[٤].

وقد يستدل بالحمل على النظير في الحكم على الزيادة أو الأصالة في الحروف،نحو ما نجده في اللام الثانية في(شَمْلَل)بأنها تضعيف وليست زائدة وعلة هذا الحكم فيما قال أبوحيّان: " لكثرة نظائرها كما في قَرْدَد"[٥] .

وكذا ما ذكره أبوحيان فيما يحتمل فيه التضعيف أوالزيادة كالنون المشددة في هِجَنَّف، فتحتمل الزيادة لكثرة النظير في نحو: سَفَنّج وعَجَنّس، مما النون فيهما مشددة زائدة[٦].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٤٤٢ .

(٢)الكتاب: ٣/ ٦٤٨ .

(٣)محيط المحيط، مادة (حمل)، بطرس البستاني، بيروت، ١٩٨٧م .

(٤)الحدود، للرماني، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، ١٩٨٩م : ٤١ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٢٢٨/١ .

(٦)المصدر السابق .

ومن مظاهر الحمل على قلة النظير عند أبي حيّان نحو: (غَوْغَاء)غير المصروفة إذ حملت على(سَلِسَ)[١]،وهو قليل؛ لظهور مانع الصرف فيه، وعليه فوزنه (فَعْلَاء)، و لم يرفض حمله على الرباعي المضعف-وهو الكثير-ليكون كـــ(قَمْقَام)لخلوه من العلة المانعة للصرف[٢].

ومن مظاهر الحمل على النظير عند أبي حيّان الحكم بأصالة الهمزة في: إمَّعَة؛ وإن جاء بعدها مضعّف؛ لأن القول بزيادتها يفضي إلى ما ليس له نظير، إذ يكون وزنها(إِفْعَلة)، وهذا لم يـــأت في الصفات[٣].

ومنه ما ذكره أبوحيّان من أن الكوفيين يجيزون تصغير(رُغْفَان)وإن كان جمع كثرة حملا على نظيره من الآحاد كـــ(عُثْمَان)، إذ قالوا: رُغَيْفَان، كما قالوا: عُثَيْمَان[٤].

ومما يمثل به لهذه العلة ما ذكره من أنّ تصغير جمع القلة يكون على قياس نظائره المفردة إذ يقال في "أَكْلُب: أُكَيْلِب، وفي صِبْيَة: صُبَيَّة "[٥].

وكذا ما ذكره في الجمع من أنه يحمل ما ليس له نظير في الجمع على ما قاربه في الوزن، نحو:ضُرْبُب، وهو لا نظير له في الأسماء فإنه يجمع جَمْع ما قاربه في الوزن فقلت: ضَرَابِب،كبُرْثُن وبَرَاثِن، أو بأُقْتَل مضارع مبني للمفعول، وهو لا نظير له في أوزان الأسماء قلت: أَقَاتِل كما قلت في: أَفْكَل: أَفَاكِل[٦].

---

(١)أي مما فاؤه ولامه من جنس واحد، وذلك قليل جدا،ومعنى سلس أي لين سهل. ينظر: لسان العرب مادة(سلس): ٦٤٣/٤ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢٣١/١ .

(٣)المصدر السابق: ٢٣٢/١ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٣٥٣ .

(٥)المصدر السابق: ٣٨٢/١ .

(٦)المصدر السابق: ٤٦٩/١ .

ومن مظاهر العلة ما ذكره أبوحيّان"وإن قلّ نظير أحد المِثْلَيْنِ، أوكثر حمل على النظير كقِثَّاء، إن كان(فِعْلَاء)، فهو قليل، أو(فِعَّالا)كان كثيرا، فيحمل على أنّ أحد المضعفين زائد، والهمزة منقلبة عن أصل"[1] .

وظاهر مما ذكر في هذا الجزء من الحمل أن جميع مسائل الحمل على النظير هي من باب الحمل على اللفظ، مما يدل على أن الحمل على النظير مفهوم عام يشمل الحمل كله .

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٣٠ .

٧- علة المجانسة:

المجانسة والتجانس نوع من الانسجام مالت إليه العرب في كلامها، وقد أومأ إليه أبوحيّان في توجيهه لبعض القضايا اللغوية والنحوية والتصريفية، ومما يمثل هذا التجانس ما ذكره أبوحيّان في باب(الإبدال)من أنّ الألف تبدل واوا لوقوعها إثرضمة؛ لأن الضمة تجانس الواوكـــ(ضُوَيْرِب و بُوَيع)[١]، والهدف من هذا كما هو الهدف من كل علة التخفيف إذ يسير اللسان من مجرى واحد .

وكذا إبدال الألف ياء لوقوعها إثر كسرة كـــ(مَحَارِيب)، أو ياء تصغير كـــ(غُزَيِّل)، كذلك إذا وقعت متطرفة إثر كسرة كـــ(الغَازِي)[٢]والأصل: الغازو، وكل من الكسرة وياء التصغير تجانس الياء لذا قلبت الألف هنا ياء لعلة المجانسة المؤدية إلى الخفة .

وكذلك ما ذكره أبوحيّان في باب(الإبدال)فيما كان على وزن(فُعْلَى)يائي العين، إذا كان صفة قلبت الضمة كسرة لتصح الياء؛ لأن الكسرة تجانس الياء نحو: امرأة حِيْكَى، وإذا كان اسما قلبت الياء واوا لضمـــة ما قبلها؛ لأن الضمـــة تجانس الواو نحو: الطُّوْبَى، والكُوْسَى[٣].

ومثله في باب(الإبدال)إذ ذهبوا إلى أن البدل في(اتَّعَدَ)إنما هو من الياء؛ وعللوا ذلك بعدم التجانس وذلك في قوله: "لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في(اتِّعَاد)وفي(اتِّعَدَ)"[٤]، وإن كان الأصل هنا أن فاء الافتعال الواو وليست الياء، ولكن انصرف الصرفيون عن ذلك بحثا عن المجانسة التي تؤدي إلى الخفة .

ومن أمثلة هذه العلة ما ذكره أبوحيّان من أن الفعل إذا كان مضعفا واتصلت به نون التوكيد لا يفك التضعيف تقول: رُدَّنَّ، لا تقول: ارْدُدَنّ، أما إذا كان آخر الفعل واو الجماعة، أو ياء المخاطبة فيتوقف حذفهما على وجود المجانسة من عدمه، إن كان ما قبلهما من الحركة غير مجانس لهما ثبتت الواو والياء، وحركت الواو بالضم نحو: اخْشَوُنَّ زيدا،

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٨٠ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٢٧٨ .

(٣)المصدر السابق: ١/٢٨١ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٣٠٩ .

والياء بالكسرة نحو: اخْشَينَّ بكرا[١]، وإن وجد التجانس حذفت الواو ويشعر لها بالضمة، وكذلك الياء ويشعر لها بالكسرة نحو: لَتُخْرِجُنَّ يارجال، ولَتُخْرِجِنَّ [٢].

فالملحوظ مما سبق أنّ علة ثبوت الواو فيما قبل نون التوكيد في(اخْشَوُنَّ)، وحذفها في(لَتُخْرِجُنَّ) هي وجود المجانسة في الثانية .

وكذا ما ذكره في باب(الإبدال)من أنّ الصرفيين جوزوا الخروج عن الأصل بحثا عن التجانس الذي يؤدي إلى التخفيف و هو الغاية وراء كل مسألة صرفية، فمن ذلك الياء إن بعدت عن الطرف إبدلت واوا لأن ما قبلها مضمومٌ والضم يناسب الواو كما في قوله: "عاطَتِ الناقةُ تَعِيْطُ عُوطَطًا "والأصل(عِيطَط)بالياء[٣] .

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٦٣ .

(٢)المصدر السابق .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٢٨١ ، والمعنى: "لم تحمل سِنين من غير عُقْرٍ". ينظر: لسان العرب مادة (عيط): ٥٤٧/٦ .

٨- علة الاستغناء:

اهتم العلماء بعلة الاستغناء منذ بداية تدوينهم للعلوم ومن هذا ما جاء في الكتاب: "لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"[١].وقال:" وربّما استغنوا بمِفْعِلةٍ عن غيرها"[٢].

وقد عقد ابن جني لها بابا في(الخصائص) بعنوان(في الاستغناء بالشيء عن الشيء)[٣]، ونص السيوطي على أن باب الاستغناء باب واسع، فكثير ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ[٤].

وقد استعمل الصرفيون علة الاستغناء كالرماني[٥]، والرضي[٦]وغيرهم .

ونقف عند أبي حيّان فنجد أنه قد استخدم هذه العلة في مواضع متعددة من الارتشاف، ففي باب(التصغير)نقل عن ابن مالك: "أنه يطرد الاستغناء بتصغير أحد المترادفين إن جمعهما أصل واحد مثال ذلك: جَلِيْس بمعنى مُجَالِس قال: فيجوز في تصغير جَلِيس: مُجَيْلِس، وفي تصغير مُجَالِس: جُلَيْس"[٧]، وليس لهذا الجواز سبب إلا الاستغناء بأحد اللفظين عن الآخر في التصغير .

وفي الباب نفسه ذكر علة الاستغناء كالاستغناء عن ياء النسب ببناء اسم على وزن (فَعِل) من المنسوب إليه قالوا: رجل طَعِم، ولَبِس، وعَمِل، ونَهِر[٨].

وكذا ما نقله أبوحيّان عن ابن هشام الخضراوي في باب(جمع التكسير)أنهم"استغنوا بصِبْيَة و غِلْمَة عن أَصْبِيَة و أَغْلِمَة"[٩].

---

(١)الكتاب: ٣/ ١٥٨ .

(٢)المصدرالسابق: ٨٩/٤ .

(٣)الخصائص: ١/ ٢٦٦ .

(٤)ينظر: الأشباه والنظائر: ٦٠/١ .

(٥)ينظر: شرح كتاب سيبويه للرّمّاني: ٢٦٠/١، ٢٦١ .

(٦)ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/ ٨٨ ، ٨٩ .

(٧)ارتشاف الضرب: ٣٩١/١ .

(٨)المصدر السابق: ٢/ ٦٣٤ .

(٩)المصدر السابق: ٣٩١/١ .

ومنه ما ذكره أبوحيّان في الباب نفسه–أيضا–من أنهم استغنوا بجمع(بارّ)عن جمع (برّ)، فقالوا في جمع برّ: بررة[١].

وكذا ما ذكره في باب(جمع التكسير)إذ يقول: "وقد يستغنى بجمع القليل عن جمع الكثير، وهما مستعملان نحو:قوله تعالى:﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٢]"وهوجَمْعُ قُرْء"وقد جمع في القلة على(أَقْرَاء)فاستغنى بقُرُوءٍ عنه"[٣]، وهذا التمثيل للاستغناء كثير في كتب النحاة[٤].

وما ذكره أبوحيّان من أنه "قد يستغنى عن التكسير في بعض صفات المذكر العاقل بالتصحيح قالوا: حُلْوُون، وجُدُّون، ونَدُسُون، فهذه لم تكسر"[٥]، وعن توجيه هذا الاستغناء قال سيبويه: "إنه لم يكسر على ما كسرته عليه اسما، لقلته في الأسماء؛ ولأنه لم يتمكن في الأسماء للتكسير كـــ(فَعَل)، فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو و النون تركوا التكسير وجمعوه بالواو و النون "[٦].

ونلمح من كلام سيبويه إشارة إلى أن الاستغناء سببه قلة المستغني عنه في كلام العرب. و لم يشر أبوحيان إلى ذلك استغناء بنقل نص سيبويه .

ومما يمثل هذه العلة ما ذكره في باب(جمع التكسير)وذلك في جمع(حَاجَة) على(حَوَائِج)، وسمع حَائِجَة، فجاز أن يكون(حَوَائِج)جمعا لها استغنى به عن جمع(حَاجَة)على هذا الوزن، بل ذكر أبوحيّان أنهم قالوا:"حَاجَة وحَاج"[٧].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٤٤١ .

(٢)سورة البقرة، آية: ٢٢٨ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٤٠٦ .

(٤)ينظر: الكتاب: ٣/٥٧٥، ومعاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى،١٤٠٠هـــ: ١/١٧٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٩٣ ، وأسرار النحو، لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بـــ(بابن كمال باشا)، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـــ: ٢١٧ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/ ٤٠٨ .

(٦)الكتاب: ٣/٦٣٠ .

(٧)ارتشاف الضرب: ١/٤٥٠ .

وكذا ما ذكره أبوحيّان في الاستغناء بجمعٍ عن جمعٍ آخر في نحو ما ذكره ابن مالك عن ابن سيده في الباب نفسه-أيضـــا-أن الأكثر استغناؤهم بجمع (أَقْـــلَام) عن الجمع (قِـــلَام)[١].

ومن مظاهر العلة ما ذكره أبوحيّان من زعمٍ لابن مالك أَنّ(لَجَبَات) جمع (لجَبْةَ) الساكنة الجيم، وأنه غلب في رَبْعة الساكنة الباء(رَبَعات)بفتحها[٢]، وقال أبوحيان: "والذي أذهب إليه أنه اسْتُغْنِي بجمع (لَجَبَة ورَبَعَة) المفتوحي العين عن جمع (لَجْبَة وَرَبْعَة) الساكنيها"[٣]، ويرى المبرد أنّ(لَجْبَةٌ ورَبْعَةٌ) يجوز في جمعها التسكين؛ لأنَّهما صفتان، والفتح لأنهما اسْتُعْملا استعمال الأسماء؛ وهذا من باب تفريق الاسم عن الصفة [٤]، وذكر ابن مالك أنّ كلام المبرد يكون على القياس [٥].

ونحو ما ذكره أبوحيّان في جمع (حَكِيم وحَفِيظ) قالوا: حُكَّام وحُفَّاظ، ويجوز أن يكونا جمعا لـــ(حَاكِم وحَافِظ)؛ استغني بهما عن جمع (حَكِيم وحَفِيظ)[٦] .

---

(١)ارتشاف الضرب: ٤٣٠/١ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤/٢، والمحكم لابن سيدة: ١٦٩/٦ .

(٢)ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨١/٢ .

(٣)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٩٣ .

(٤)المصدر السابق: ٥٩٤/٢ ، وينظر: المقتضب: ٢/ ١٩٠ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٥٩٤/٢ .

(٦)المصدر السابق: ٤٤٠/١ .

وإذا انتقلنا إلى باب المثنى نجد أنّه ذكر العــلة ومن هذا ما يتمثل باستغنائهم عن تثنية(سَوَاء)بتثنية(سيّ)فقــالوا: سيَّــان–على أشهــر اللغات–ولم يقــولوا: سَوَاءَان[1].

(١)ارتشاف الضرب: ٥٦٠/٢ ، وينظر الخلاف في المسألة في شرح الكافية الشافية: ١٧٦/٢ .

٩- علة الإجحاف:

الإجحاف تعبير لطيف درج عليه النحاة في تفسيرهم أو تعليلهم لبعض الظواهر اللغوية بوجه عام النحوية أو الصرفية أو الصوتية. مؤداه أن اللغة عادلة في طبيعتها وتميل إلى أن تتصف بالعدل في كافة تصاريفها، وتآليفها .

ومن هذا ما ذكره أبوحيّان في بناء الهمزة على مثال: (قِمَطْر) إذ يقال: (إِأَأْأٌ) ثم تبدل الهمزة الثانية ياء من جنس حركة الهمزة الأولى، وتقلب الرابعة كذلك ياء لتطرفها فيقال: (إِيَأْيٌ)، ثم تساءل أبوحيّان عن إبدال الهمزة الثالثة ألفا ليقال: (إِيَاى)، وتحفظ الكلمة بعد هذا على ما هي عليه؛ لأن كثرة التغيير يؤدي إلى الإجحاف في إعلال الكلمة[١].

هذا ما رأيته قد استدل به أبوحيّان في كتابه ارتشاف الضرب في مسائله الصرفية لعلة الإجحاف .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٧٠ .

١٠- علة التقاء الساكنين:

لقد اهتمّ أبوحيّان بالتقاء الساكنين، وافـــرد له بابا في كتابه(ارتشـــاف الضـــرب)[١]. ومما يمثل هذه العلة عنده ما جاء على وزن(فِنَّعِل): كصِنَّبِر، فالكسر لالتقاء الساكنين في الوقف كما ذكره أبوحيّان[٢]، وذكر هذا قبله ابن عصفور إذ يقول: "وهذا يجوز أن يكون لمّا سكن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين "[٣]، ويرى بعض الصرفيين أن الكسر في الباء لسكونها وسكون الراء، وهـــذا ضعيف؛ لأن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحـــدة حرك الثاني منهـــما[٤].

وكذلك عند صوغ المصدر من(أفعل)الأجوف فإنه يلتقي ساكنان ألف المصدر وعين الفعل كما في نحو(أقام)، و(استقام)إذ يقال في مصدرهما:(إقامة)و(استقامة)والأصل:(إقوام)، و(استقوام) فتحذف ألف المصدر عند الخليل وسيبويه؛ لأنها زائدة[٥]، والتي قبلها أصلية، فكانت الزيادة أولى بالحذف، ويرى الأخفش أن المحذوف هو عين الكلمة[٦]؛ لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول، أوحرك لالتقاء الســـاكنين .

وهذا الحذف نظيره حذف واو(مفعول)في(مقول)و(مبيع)؛ فالذاهب لالتقاء الساكنين واو(مفعول)[٧]عند الخليل وسيبويه، وقال الخليل: إذا قلت(مبيوع)فألقيت حركة الياء على الباء وسكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو(مفعول)فاجتمع ساكنان؛ فحذفت واومفعول، وكانت أولى بالحذف؛ لأنها زائدة، ولم تحذف الياء؛ لأنها عين الفعل، وكذا (مقول)، الواو الباقية عين الفعل، والمحذوفة واو مفعول .

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٧١٧ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٧٣ .

(٣)ينظر: الممتع: ٥٧ .

(٤)ينظر: الخصائص: ٣/٢٠٠ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٦)ينظر رأي الأخفش في المصدر السابق: ١/ ٣٠٨ ، وشرح الشافية للرضي: ٣/ ١٥١ .

(٧)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

وقد تتعذر الإمالة لالتقاء الساكنين كما في قوله تعالى:﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ﴾[١]، لم تمل هنا لذهاب موجب الإمالة بسبب التقاء الساكنين[٢].

وما ذكره أبوحيان نقلا عن(الغرة لابن الدهان)في باب(نون التوكيد)من أن الفتحة التي تكون قبل نون التوكيد في مثل:(هل تَضْرِبَنَّ)تكون عند بعض الصرفيين فتحة بناء، ويرى البعض أنها عرضت للتخلص من التقاء الساكنين وهذا الرأي يمثل علة إلتقاء الساكنين[٣].

ونحوٌ منه في الباب نفسه أنك إذا وقفت على النون الخفيفة الواقعة بعد ألف التثنية نحو: اضْرِبَانْ، أو بعد الألف التي بعد نون الإناث نحو: اضْرِبْنَانْ –على مذهب يونس– تبدل من النون ألفا؛ وتمد بمقدار ألفين فيلتقي ألفان تقديرا فتحذف الأولى لالتقاء الساكنين فتقول: اضْرِبا واضْرِبْنا"[٤]، وعقب أبوحيان على هذا بقوله: "ونعتقد أن الألف فيهما هي المبدلة من نون التوكيد لا ألف الضمير في(اضربان)، ولا الألف الفاصلة في(اضربنان)[٥].

ومن الملحوظ من النص السابق أن نون التوكيد قلبت ألف على القول الأول، وحذفت على القول الثاني، وعلة هذا كله إلتقاء الساكنين .

وكذا ما نقله عن سيبويه في الباب نفسه من أنه إذا وليت النونُ الخفيفةُ ألفا، وجاء بعد النون ساكنٌ كما في(اضربان الغلام)، فالقياس(اضْرِبَ الغلامَ)، بحذف النون لالتقاء الساكنين، والألف لالتقائها مع الساكن الذي حذفت له النون، فيصير في اللفظ بغير ألف[٦] .

---

(١)سورة الأنعام، آية: ٧٧ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٩ .

(٣)المصدر السابق: ٢/٦٦٢.

(٤)المصدر السابق: ٢/٦٦٥، ٦٦٦ .

(٥)المصدر السابق: ٢/٦٦٥ .

(٦)المصدر السابق ، وينظر: الكتاب: ٣/ ٥٢٧ ، ٥٢٨ .

ونحوٌ منه ما ذكره في باب نوني التوكيد من أن نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيت ساكنا مطلقا نحو: (اضْرِبُوا الرجل)، وندر حذفها لغير ساكن[١].

ومما عزاه أبوحيـــّان للأخفش الأوســـط من الحذف لالتقاء الساكنين ما ذكره في حذف ألف (اللّذيـــّا)عنـــد التثنـــية[٢] .

(١)ارتشاف الضرب: ٢/٦٦٤ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٣٩٣ .

١١ – علة الفرق:

علة الفرق من الأشياء التي اهتم بها الصرفيون في عللهم، وقد اهتم بها أبوحيّان مستخدما إياها في رفع ما يمكن أن يحدث من التباس أو تشابه، وقد ذكرها السيوطي في اقتراحه[١].

ومن أمثلتها في الارتشاف ما ذكره في(الإبدال)في جمع(ثور)قيل ثِوَرَة بتصحيح العين، وهو القياس، وقيل في جمعه-أيضا-ثِيَرة بالإعلال، وهو شاذ. وقد نقل أبوحيان أقوالا في توجيه ذلك[٢]، منها مانقله عن المبِّرد من أنهم جمعوا الثور من الحيوان على(ثِيَرة)بالإعلال للفرق بينه وبين جمع(الثور)وهو القطعة من الأقط، فقد جمعوه على القياس فقالوا: ثِوَرَة وذكر هذا أغلب الصرفيين[٣]، فعلة الفرق هنا فسرت ترك القياس في ثِيَرة .

ومنه ما نقله عن الفراء في باب(جموع الكثرة)من أنهم :"ربما قالوا: عُوُن كـــ(رُسُل)فرقوا بين جمعي العَانة والعَوَان"[٤]، فعُوُن جمع عَانة، وعِيَان جمع العَوَان والأصل: عِوَان. وقعت الواو عينا لجمع مكسورا ما قبلها وبعدها ألف الجمع زائدة فقلبت ياء .

وكذا ما ذكره نقلا عن عمرو بن عظيمة في قراءة[٥]﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾[٦]بالإبدال والتسهيل، من أن إثبات ألف الوصل في نحو ذلك خطأ، وإنما هذه المدة ألف زائدة، وليست بدلا من همزة، وإنما زيدت للفرق بين الاستفهام والخبر[٧].

---

(١)الاقتراح: ٨٣ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢٧٨/١ .

(٣)ينظر أمثلة العلة في: التكملة: ٤١١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣١٧/٤، والمقرب: ١١٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٩/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٨٧/٢، والمساعد: ١٢٥/٤، وحاشية الصبان، لمحمد علي الصبان، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دارالكتب العلمية، بيروت، الطبعةالأولى، ١٤١٧هـــ: ٤٢٧/٤، والكناش في النحو والتصريف، لأبي الفداء، تحقـــيق جـــودة مبروك محمد، مكتبة الأدب، القاهرة، الطبعة الثانية،١٤٢٦هـــ: ٢٧٥/٢ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٤٢٥/١ .

(٥)اتفقوا على تسهيل (آلذاكرين)، واختلفوا في كيفيته فالجمهور كما تقدم على إبدال همزة الوصل الواقعة بعد همز الاستفهام ألفا خالصة مع إشباع المد للساكنين للكل وهو المختار. ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١/ ٥٥٣ .

(٦)سورة الأنعام، آية: ١٤٣ .

(٧)ارتشاف الضرب: ٥٤٨/٢ .

ومن علة الفرق كذلك دخول تاء الوحدة على بعض الكلمات للتفريق بين المفرد والجمع الجنسي،نحو: دُرَّة ودُرّ، وتَمْرَة وتَمْر، وكذلك للفرق بين وصف المؤنث من وصف المذكر نحو: ضَارِبَة وضَارِب[١]، وللفرق بين الاسم والصفة نحو:رَمِيَّةٌ و رَمِيٌّ، وشاة ذَبِيْحَة، وشاة ذَبِيح[٢]، وللفرق بين المذكر والمؤنث في العدد نحو: ثلاثةُ رِجَال، وثلاثُ جَوَارٍ[٣]، وللفرق بين الواحد والجمع في الصفات نحو: حَمَّار، وحَمَّارة، وبَغَّال، وبَغَّالة[٤].

ونقل أبوحيّان عن العرب أن التاء تدل على الجنس نحو: كَمْء للواحد، وكَمْأَة للجنس وغيرها[٥].

ومن هذا ما ذكره أبوحيان في النسب إلى(دهر)يقول: "كما فرقوا في النسبة إلى الرجل القديم الدَّهْر قالوا: دُهْرِيّ، وإلى من كان من بني دَهْر من بني عامر دَهْرِيّ، ذلك بضم الدال، وهذا بفتحها لا غير"[٦].

ومن الفرق تصغيرهم(عُلْوِيّ) على: (عُلَيويّ)ولا تقلب الواو ياء وتدغم في الياء ليمتاز عن تصغير(علي)إذ يقال فيه: عُلَيّي فعدم الإدغام في(عُلَيْويّ)للفرق[٧].

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٧ .

(٢)المصدر السابق: ٢/٦٣٨ .

(٣)المصدر السابق .

(٤)المصدر السابق: ٢/٦٣٧، ٦٣٨ .

(٥)المصدر السابق: ٢/٦٣٧ ، و ينظر: المساعد: ٣/ ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٢٤ .

(٦)ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٠ .

(٧)المصدر السابق: ١/ ٣٨٦ .

١٢ – علة مراعاة الأصل:

والمراد بها بقاء اللفظ على الأصل مع وجود مقتضيات التحول عنه؛ وهي من العلل التي أومأ لها الصرفيون ومنهم السيوطي في اقتراحه[١]، والأصل هو المعتبر عند أبي حيّان وقد اعتمد عليه في توجيه كثير من المسائل الصرفية نحو اعتراضه على أنّ الهاء تزاد في الوقف، إذ قال: "وليس بجيد"، ثم علل اعتراضه هذا بمراعاة أصل الكلمة إذ قال: "لأنّها لم تزد في بنية الكلمة"[٢].

ومن هذا–أيضا– ما نقله أبوحيّان عن ابن جني في باب(جمع المؤنث السالم) إذ يقول: "فإذا قيل امرأة كَلْبَة؛ ففي جمعها الفتح اعتبارا بالأصل، والتسكين اعتبارا بالعارض انتهى"[٣].

وكذا ما ذكره في باب(محال الحذف)من بقاء(يُؤَكْرَم) و(مُؤَرْنَب)على الأصل مع وجود مقتضيات التغيير إذ قال أبوحيان: "ومن مطـــرد الحذف حذف همزة(أَفْعَل)من مضارعه، واسم فاعله، واسم مفعوله تقول: يُكْرِمُ، ومُكْرِمُ، ومُكْرَمُ وأَصْلُه: يُؤَكْرَم، وثبت في الضرورة"[٤]، فلا علة لهما إلاّ البقاء على الأصل تنبيها عليه .

ونحو منه التصحيح في استحوذ، واستنوق، وغيرهما مع أن القياس قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكنها بقيت على الأصل دون إعلال، ونقل أبوحيّان عن الجوهري بأن تصحيح هذه الأشياء لغة صحيحة فصيحة[٥]، وليس لذلك علة إلاّ البقاء على الأصل والتنبيه عليه .

---

(١)ينظر: الاقتراح: ٨٣ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢١٨/١ .

(٣)المصدر السابق: ٥٩٥/٢ .

(٤)المصدر السابق: ٢٤١/١ .

(٥)المصدر السابق: ٣٠٩/١ .

١٣ – علة كثرة الاستعمال:

أما علة كثرة الاستعمال فإن أباحيان كان كثيرا ما يحيل على هذه العلة ما يحدث أحيانا من تغييرات بالحذف في البنية أو التركيب، وهي من علل الترجيح إذا اختلفت آراء العلماء في مسألة على أكثر من قول يلجأ بعضهم إلى التعليل بأن ما ذهب إليه أكثر استعمالا عند العرب من غيره فترجيح هذا لا يبطل احتمال الآخر إنما يجعله مرجوحا .

والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلام العرب، فمن ذلك ما ذكره أبوحيان:" ومما حُذِفَ لكثرة الاستعمال ما كانت لامه واوا نحو: أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وابنٌ، وسنةٌ، وعضةٌ "[١] .

ونحوٌ منه–أيضا–حذف فاء الكلمة لكثرة الاستعمال يقول أبوحيّان: "وحذف الفاء من(مُرْ) و(خُذْ)و(كُلْ)، هوكثير"[٢].

وكذا ما ذكر من زعمٍ لأبي زيد بأنّ الصرفيين حذفوا ألف(ما)الموصولة إذا دخل عليها حرف الجر وذلك في قولهم:"سَلْ عَمَّ شِئْتَ"، فقد حذفوا ألفها وهي موصولة، وعلل ذلك بكثرة الاستعمال[٣].

ونحو ما ذكره أبوحيّان في باب(الإبدال)مما اجتمع فيه القلب والإبدال نحو:(أينق): فوزنها(أَعْفُل)، وكان الأصل في(أنيق): (أنوق)فاستثقل الصرفيون الضمة على الواو فقدموا عين الفعل إلى موضع الفاء من الفعل فأبدلوا من الواو ياء؛ لأنها أخف من الواو فاختاروا الأخف لكثرة(أينق)في كلامهم[٤].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٥٠ .

(٢)المصدر السابق: ١/٢٤٣ .

(٣)المصدر السابق: ١/٢٥٠ .

(٤)المصدر السابق: ١/٣٣٥ .

وكذا ما أميل لكثرة الاستعمال(الحَجَّاج) علما في الرفع والنصب، و(العَجَّاج)و(النَّاس)في الرفع والنصب-أيضا-[١]، وصّرح بذلك سيبويه في قوله: "وذلك الحجّاج إذا كان اسما لرجل؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم"[٢].

(١)ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٤، ٥٣٥ .

(٢)الكتاب: ٤/١٢٧ .

١٤ – علة الإتباع:

الإتباع يكون في توافق الحركات وانسجامها، وهو مظهر من مظاهر المناسبة، بعكس التماثل الذي يقصد به توافق وانسجام بين الحروف في مخارجها وصفاتها[١].

ومما فسر بالاتباع عند أبي حيان كسر حرف المضارعة في(يِقتّل)من(قِتّل)والأصل(اقتتل)مما أدغم فيه المتماثلان تاء الفعل وتاء(افتعل)بعد حذف الفتحة من تاء (افتعل) والتقائها ساكنة مع فاء الكلمة (القاف)وحركت القاف بالكسر لذلك. وكذلك عند صوغ المضارع واسم الفاعل واسم المفعول مما كان على وزن(فَعَّل)فحينما نصوغ هذه الأشياء من الفعل(قَتَّل)فنقول في المضارع يَقتّل واسم الفاعل(مُقَتِّل)و(مُقُتِّل)واسم المفعول(مُقَتَّل)و(مُقُتَّل) كما نلحظ أن من العرب من يقول في المضارع(يِقتِّل) بكسر حرف المضارع إتباعا لحركة الكاف لكي يسير اللسان من مجرى واحد كما يجوز في اسم الفاعل واسم المفعول أن تتبع التاء حركة القاف قبلها إتباعا ويكون هذا جائزا للخفة في النطق[٢].

ومنه ما نقله عن بعضهم في باب الأوزان(المجرد والمزيد)من قوله:"إن ضمّة الياء في(يُسْرُوع)إتباع لضمة الراء"[٣]، وذكر ذلك ابن قتيبة ودلل على ذلك بقوله: "ويقوي هذا أنه ليس في الكلام يُفْعُل"[٤].

كما مثّل لها في الجمع السالم خصوصا في المؤنث في نحو قولهم(جُمُلات)بضم الحرف الثاني إتباعا للحرف الأول وهذا كثير شائع في بني تميم وأسد والحجاز مع أن الجمع الأول فيه(جُمْلات)بتسكين الميم نظرا لحركة المفرد[٥]، وكما جاز الإتباع بضم الثاني إتباعا للأول جاز التخفيف بفتح الثاني للانتقال من الثقيل إلى الخفيف فنقول(جُمَلات)وقد صرح بهذا

---

(١)ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، لأحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، القاهرة: ١٦٣ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/٣٤٢ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٩٧ .

(٤)أدب الكاتب: ٤٧٥ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٢ /٥٩٥ .

أبوحيّان في الارتشاف[١].

وما ذكره في الباب نفسه أنه إذا كانت الفاء مكسورة مثل: هِنْد وكِسْرة، أو مضمومة مثل: غُرفة ففي عين الجمع الإسكان، ويجوز تحريكها بحركة الفاء إتباعا[٢]

وإن كان معتل اللام بالواو نحو خُطْوة ففي العين اللغات الثلاث ـــــ الفتح والضم والسكون ـــــ والضم فيه الإتباع.

وكذا ما ذكره من أن(هَلُمَّ)عند إسنادها إلي الضمير وجعلها فعلا فإن حركة ميمها يجوز فيها ثلاث لغات: ضم الميم، وفتحها، وكسرها "حكى سيبويه، فقال: منهم من يُتْبِعُ، ومنهم من يفتح، ومنهم من يكسر"[٣]، كما أنه إذا اتصل بـــ(هَلُمَّ) ضمير المؤنث فتحوا جميعا، وإذا اتصل به ضـــمير المذكر ضموا جميـــعا، وعلى هذا يكون الإتباع في حالة ضـــم الجميع .

وكذا ما ذكره في(أبنية المصادر)يقول:"(افْتَعَل)إذا كان بعد تائه حرف صحيح أُدْغِمَتْ فيه نحو:قَتَّل،وخَصَّم في اقْتَتَل واخْتَصَم، فالمستعمل في مصدره، إذا أدغم فُتِحَت فـــاؤه أوكُسِرَت، و يجوز إتباع عيـــنه كســـرة مـــا قـــبـــلها: قِتَّال، وخِصَّام"[٤]، وشذّ-قراءة- الحسن[٥]فقرأ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ ﴾[٦]،بكسر الخاء وفتح الطاء المشددة، وزعم ابن كيسان أن مصدر ما أدغم(فِعَّلَ)كقراءة الحسن .

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/٥٩٥ .

(٢)المصدر السابق: ٢/٥٩٥ ، ٥٩٦ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٣٤٥ ، وينظر: الكتاب: ٣/ ٥٣٤ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٢/٤٩٥ .

(٥)قال أبوحيان: وقرأ الحسن وقتادة بكسر الخاء والطاء مشددة، قال أبوحاتم: "ويقال: هي لغة بكر بن وائل وتميم بن مرة، وقرىء (خَطِّف) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة، ونسبها ابن خالويه إلى الحسن، وقتادة، وعيسى، وعن الحسن أيضا بالتخفيف. وأصله في هاتين القراءتين(اختطف)ففي الأول لما سكنت للإدغام والخاء ساكنة كسرت لالتقاء الساكنين فذهبت ألف الوصل وكسرت الطاء إتباعا لحركة الخاء، ينظر: البحر المحيط: ٧ /٣٣٩، والكشاف: ٤/٤٠، وإتحاف فضلاء البشر: ٢/٣٣٥ ، ومختصر في شواذ القرآن: ١٢٧ .

(٦)سورة الصافات، آية: ١٠ .

ومنه ما ذكره في جمع الاسم الثلاثي صحيح العين ساكنها نحو غُرْفة وكِسْرَة من أنه يجوز في عينه الإسكان والإتباع لحركة الفاء، فيقال: غُرْفَات، وغُرُفَات، وكِسْرَات، وكِسِرَات، ونقل الأخفش جواز فتحها، فجواز تحريك العين بحركة الفاء علته الإتباع كما هو ظاهر في نص الارتشاف[١] .

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٩٣ ، ٥٩٦ .

١٥- علة الإشعار:

هي من العلل التي ذكرها الورّاق وسماها(علة الدلالة)وقد مثّل لها بعلل نحوية[١].

ومما يمثل هذه العلة ما نقله أبوحيّان عن الزجاج في باب(نون التوكيد)في قوله (اضْرِبَن الغلام)يقول: "ينبغي أن تبدل الألف الثانية همزة ثم تسهل بين الألف والهمزة فيكون ذلك إشعارا بأنها كانت ألفا في الأصل فتقول على هذا: (اضربا الغلام)بإثبات الألف، وهمزة مسهلة، بعدها يكون ذلك دالا على إرادة النون الخفيفة "[٢]. إشعارا بأنها كانت في الأصل ألفا، إذا إثبات الألف والهمزة المسهلة علته الإشعار بأن الأصل الألف .

ونحو منه مانقله عن المهاباذي في إحدى لغات الاسم وهي:(سِم)-بكسر السين- يقول: "فزعم المهاباذي: أنه عنده من قال ذلك أنه من سما سَمِيًّا، كسرت السين ليدل على أن المحذوف ياء"[٣]. فيكون في هذا إشعار بدلالة الأصل .

كما نقل أبوحيان بأن ابن هشام الخضراوي وجّه الإمالة في(طاب) بأنه إشعار بأن الألف منقلبة عن الياء، وفي(خاف) إشعار بأن العين مكسورة[٤] .

ومن هذا نفهم أن الدلالة على الشيء والإشعار به أو الإشارة إلى علة الحكم يقصد منه شيء واحد .

---

(١)علل النحو لابن الورّاق: ٦٦ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٦٥ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٢٥١ .

(٤)المصدر السابق: ٢/ ٥٣١ ، وينظر: التكملة: ٥٤٣ .

١٦- علة المجاورة

ذكرها أبوحيان في(الارتشاف) في بـــاب(الإمالـــة)من أن من أسبابها الإمالة للإمالة، ويعنون بها مجاورة الممال كإمالة تاء اليتامى، وسين أسارى لإمالة ما بعدها، فالباعث إلى الإمالة هنا هي المجاورة ونلمح هذا من قوله: " لإمالة مابعدها " [١].

ويجب أن نعلم أن المجاورة قد تأتي فيما هو كلمة أو كالكلمة نحو: مِغْزَانا؛ لاتصال الضمير فيه، وقد تبعد المجاورة كإمالة قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى﴾[٢] لإمالة ﴿وَمَا قَلَى﴾[٣][٤]

١٧- علة التقابل:

هي من العلل التي لم يذكرها السيوطي، ذكرها أبوحيان في مؤلفه (الارتشـــاف)نحو ما ذكره في باب(أبنية المصادر)يقول: "القسم الثاني: مالم يكن عملا، ولاعلاجا واسم الفاعل منه أحد هذه الأوزان: فَعِل، وأَفْعَل، وفَعَلان، وهو يتسع اتساعا كثيرا في باب الأدواء وما أشبهها، وفي باب الجوع، والعطش، وما شابه ذلك، وما ناسبه بوجه ما، وقد يجرون أضداد هذه الأشياء مجراها"، لما بين الطـــرفين من التقابل"[٥]، وقد نقل ابن سيده عن سيبويه هذا في قوله: "وقد يقال للإنسان قليل كما يقال قصير، فقد وافق ضده وهو العظيم والطويل والقصير"[٦]، يريد أن القليل قد يستعمل على غير معنى العدد كما يستعمل القصير والحقير . ويكثر التقابل في الدلالة بين الأضداد و استعمالاتها .

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٣٥ .

(٢)سورة الضحى، آية: ١ .

(٣)سورة الضحى، آية: ٣ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٥ ، وينظر للاستزادة: شرح شافية ابن الحاجب: ٣/١٤ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩٢ .

(٦)المصدر السابق، وينظر: المخصص، لابن سيدة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ٤/١٤٩ ، والكتاب: ٤/٤٥ .

وبالنظر إلى هذه الصنوف من العلل التي استخدمها أبوحيان في كتابه وطبقها في مواضع متعددة على أمثلة مختلفة من كلام العرب نجد أن العلماء بعده لم يزيدوا عليها كثيرا و لم ينقصوا منها كذلك .

فهذا السيوطي في القرن العاشر يصنف العلل في كتابه الاقتراح فلا يغادر شيئا مما طبقه أبوحيان كما لا يزيد عليه شيئا يذكر .

وهذا دليل على استقرار التعليل عند العلماء في عهد أبي حيان، فهو مع أنه لم يقصد إلى استقصاء العلل الصرفية في كتابه لكنه استوعب الكثير منها، وهذا ما قصدت إبرازه في هذا المبحث من هذا الفصل .

المبحث الثالث:

تقسيم العلـــة من حيث الوجوب والجواز:

أولا: العلة الموجبة:

قال أبـــوالفتح: "اعلم أن أكثـــر العـــلل مبناهـــا على الإيجاب بها؛ كنصـــب الفضلة، أو ما شابهه في لفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعـــل، وجر المضاف إليه وغير ذلك"[١] .

وقد قسم ابن جني العلل إلى علل موجبة، وعلل مجوزة، وعرّف الموجبة بأنها مما" لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره"[٢] .

وأكثر العلل التصريفية تتكىء على عنصري الخفة والثقل، لذا نجدها في أغلبها موجبة ومما ما ذكره أبوحيّان من ذلك: قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها، و(ياء)لانكسار ما قبلها نحو:(ضُوَيْرِب) و(قَرَاطِيْس)[٣].

ومما نلمحه من علل موجبة ولم ينص عليه أبوحيّان ما ذكره في النسب إلى ما عينه مكسورة مثل(إِبِل)و(دُئِل)إذ تفتح عينه وجوبا لئلا يغلب الكسر على أحرف الكلمة فتقول: (إِبَلي ودُئَلي)[٤] .

ومنها قلب الياء الساكنة المفردة في غير جمع واوا لوقوعها إثر ضمة،كـــ(موقن) و(يوقن)[٥]وذلك على وجه الالزام بحثا عن الخفة التي تولدها المجانسة بين الواو و الضمة .

ومما نعده من العلل الموجبة ما ذكره أبوحيان في نحو قلب الواو ياء لرفع اللبس في نحو: (أعياد)جمع(عيد)ولم يقولوا: أعواد لئلا يلتبس في جمع عود[٦] .

---

(١)الخصائص: ١/١٦٤ .

(٢)المصدر السابق: ١/٨٨ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/٢٨٠ .

(٤)المصدر السابق: ٢/٦١٦ .

(٥)المصدر السابق: ١/٢٨٠ .

(٦)المصدر السابق: ١/٢٨٦ ، وللاستزادة ينظر: ١/ ٢٥٩، ٢٧٣، ٢٨٥ .

ثانيا: العلة المجوزة:

عرفها ابن جني بأنها: "مـــا يمكـــن تحمله إلا أنّه علـــى تجشم و استكـــراه لـــه"[١].

وقد استعملها أبوحيان في(الارتشاف)في أكثر من موطن ومن هذا ما ذكره في كراهية اجتماع ثلاث ياءات في النسب إلى(راية) لذلك يبدل بعضهم الياء همزة أو واوا يقول: "ويجوز إبدال الياء المكسورة الواقعة بين ألفٍ وياءٍ مشددة، فتقول في النسب إلى نحو: رَايَة: رَائِيّ، ورَاوِيّ، ورَابِيّ، فمن أبدل فرّ من اجتماع الياءات، ويجوز إبدال الواو المكسورة المصدرة همزة فتقول: (إشاح)في(وشاح)"[٢].

ونحوٌ منه ما ذكره في أنك إذا سميت مذكرا بـــ(بنت)، و(أخت)فعند التصغير يجوز حذف لام الكلمة دون تعويض فتقول: بُنَيّ، وأُخَيّ، أو مؤنثا حذفت وعوضّت فقلت: بُنَيّة، وأُخَيّة[٣] .

وكذا سكون الهمزة بعد غير همزة علة تجيز التخفيف بإبدال الهمزة ياء كما في: يامن، ويومن، وييى في: يأمن، ويؤمن، ويئبى من كلمة كهذا، أو كانت الهمزة عينا نحو: كاس، وبير، وبوس، في كأس، وبئر، وبؤس، أو كانت لاما نحو: بدات، ولم أقرا، وبديت في بدأت، وأقرأ، وبدئت[٤].

ونحو منه إذا تحركت الهمزة وكان ما قبلها متحرك واختلفا في الحركة نحو: "جؤن، وسئل، وسئم، ولؤم، ومئر، ويستهزئون، أو اتفقا نحو: سأل، ومؤون-جمع مائة- ومئين، جاز تخفيفها، بإبدالها واوا في نحو: جون، وياء في نحو: مير، وتسهيلها بجعلها بينها وبين الحرف الذي هو محرك بحركتها في البواقي"[٥].

---

(١)الخصائص: ١/٨٨ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/٢٥٩ .

(٣)المصدر السابق: ١/٣٨١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٧٠ .

(٥)المصدر السابق: ١/٢٧١ ، وللاستزادة ينظر: ١/٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٩ ، ٣٧٧ ، ٣٨١ ، ٣٨٦ ، ٢/ ٦١٦ .

المبحث الرابع:

أنواع العلل من حيث البساطة و التركيب:

أولا: العلل البسيطة:

وهي ما يكتفي فيها بعلة واحدة، وجاءت معظم تعليلات أبي حيّان بسيطة خالية من التركيب، لأنها في مجملها علل تعليمية بسيطة لم يكن هدفه منها منازلة الخصم، ومقارعته بالحجة تتبعها حجة، وإنما كان الهدف منها تقريب المعاني للفهم .

ومن أمثلتها عنده:

إبدال الألف واوا؛ لوقوعها إثر ضمة كـــما في(ضُوَيْرِب، وبُوَيع)[١]، كما تبدل الواو ياء؛ لوقوعها ساكنة مفردة إثر كسر كـــ(مِيْزَان)[٢].

ومثل هذا ما نقله عن الفارسي أن الإمالة في (خَافَ وطَابَ) مع الحرف المستعلى طلباً للكسرة في خِفْتُ؛ وذكر أبوحيان نقلا عن ابن هشام الخضراوي أن الأولى في"طاب" الإمالة فيه، لأن الألف في طَابَ منقلبة عن ياء، وفي(خاف) عن الواو لكن العين مكسورة، أرادوا أنْ يدلّوا على الياء في الأول والكسرة في الثاني[٣].

ومن ذلك قلـــب الواو ياء في نحو: "أغريت، واستغزيت"؛ لوقوعهـــا رابعـــة فصـــاعدا طـــرفا[٤] .

ونحوٌ منه حكم أبي حيّان على همزة(أَفْكَل)[٥] بأنها زائدة وعلل ذلك بقوله: " لكثرة ماوجدت زائدة "[٦].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٨٠ .

(٢)المصدر السابق: ١/٢٧٨ .

(٣)المصدر السابق: ٢/٥٣١، ينظر: التكملة: ٥٤٣ .

(٤)ارتشاف الضرب:١/٢٧٩، وللاستزادة ينظر:التعليقة: ٥/١٥٩، وشرح الشافية للرضي:٣/١٦٠، وأمالي المرزوقي: ٦٦ .

(٥)الأَفْكَل: الرِّعْدَةُ من البرد أو الخوف . ينظر: مقاييس اللغة (فكه): ٧٩٦ .

(٦)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦ .

وقد نقل أبوحيّان عن المازني: " أنّ الإلحاق المطرد من موضع اللام نحو: قَرْدَد، و رَمْدَد، وشَمْلَل، وفي الفعل كذلك نحو: شَمْلَل، وصَعْرَرَ، والإلحاق في غير اللام شاذ لا يقاس عليه ...، وعلى قوله: يجوز البناء على (فَعَنْلَل) من كل رباعي، أو الثلاثي، وعلى(افْعَنْلَل) لكثرة إلحاق العرب بهما "[1] .

(١)ارتشاف الضرب: ٢٣٤/١ "بتصرف" .

ثانيا: العلل المركبة:

من طبيعة العلّة الصرفية أنّها تقبل التّعدّد حسب قدرة الصرفي على الاستقصاء والاجتهاد، والواضح في الصرف العربي أنّ الصرفيين يحاولون أن يولدوا من العلة عللا .

ويشترط في تعدد وتركيب العلل عدم التناقض، فلا تنقض علة علة على مستوى المعلول الواحد إلا إذا كان ذلك على سبيل استقصاء علل الصرفيين في المسألة[١].

وجاءت العلة المركبة في تعليل أبي حيّان مقتضية وجهين متصلين، لا يحصل إلا بتركيبهما، ومن أمثلة ذلك: ما نقله أبوحيّان عن أبي إسحاق قوله: "ومن قال(مرموي)قال في عرقوة: عرقويّ"[٢]؛ لأنه يقلب الواو ياء لأنها طرف، ويكسر ما قبلها ثم تبدل من الكسرة فتحة للتخفيف، فتقلب الياء ألفا ثم تقلب واوا"[٣] .

وكذا ما ذكره أبوحيان عند بنائك من(رَمَى)مثل: (مَلَكُوت)فتقول: (رَمَيُوت): " تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفا فالتقى ساكنان، فحذفت الألف فقيل: (رَمَوْت)"[٤]، وزنه (فَعَوْت).

ونحوٌ منه ما نقله عن بعض الصرفيين أن وزن(آية): فَعُلَة أصلها: أَيُيَة كسَمُرَة: "تحركت -الياء-وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، وصحّت الياء بعدها"[٥]، "وقيل أصلها: آيِيَة، حذفت العين استثقالا لتوالي ياءين أولاهما مكسور، ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية"[٦].

---

(١)ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ١٠٤ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢ /٦١٠ .

(٣)المصدر السابق .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٢٨٨ ، وللاستزادة ينظر: الكتاب: ٤١١/٤ ، وشرح الشافية للرضي: ١٠٨/٣ و ٣٠٥ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٣٠١/١ ، "وقيل وزنها(فَعِلَة)كـ(نَبِقَة)،وقيل أصلها(أَيَاة)وهو من المقلوب على واجب القياس كـ(حياة)، ثم قلبت لامه في موضع عينه كـ(أَئْيُق). وينظر: خزانة الأدب: ٥١٨/٦ .

(٦)خزانة الأدب: ٥١٨/٦ .

وكذلك ما ذكره أبوحيان في جمع هَرَاوَة: هَرَاوَى، فأصله: هَرَائِو؛ وذلك لانقلاب الألف همزة؛ لوقوعها بعد ألف الجمع زائدة في المفرد، ثم قلبت الواو المتطرفة ياء؛ لتطرفها إثر كسر فصارت(هرائِي)، ففتحت الهمزة تخفيفا فصارت(هرائَي)، فقلبت الياء المتطرفة ألفا؛ لتحركها؛ وانفتاح ما قبلها[١]؛ فاجتمع شبه ثلاث ألفات فقلبت الثانية-الهمزة المفتوحة- واوا رجوعا للأصل فصارت هَرَاوَى.

ومنها قلب الواو المتطرفة لفظا بعد واوين ياء مثل(مَقْوِيٌّ)في(مقووو). و(غزويّ)حين نبني من(الغزو) مثل(عُصْفُور) فنقلب الواو المتطرفة ياء، ثم تجتمع الواو الساكنة والياء في كلمة واحدة فنقلب الواو الساكنة ياء، ثم ندغم الياء في الياء، ثم نقلب الضمة التي قبل الياءالمشددة كسرة لتناسب الياء بعدها[٢] .

وكذا في قلب الواو والياء ألفا، وذلك إذا تحركا، وقبلهما فتحة، واتصلت الفتحة بهما، و وقعا لاما نحو: غَزَا، ورَمَى، وعَصَى، ورَحَى، أو بإزاء لام غير متلوّة بالألف، ولا ياء مدغمة في مثلها نحو أن تبني من الغَزْوِ، والرَّمْي مثل(دِرْهَم)فتقول: رِمْيَي، وغِزْوَو، فيبدلان ألفا فتقول: رِمْيَا وغِزْوَا[٣].

ونحو منه قلب الواو والياء و الألف همزة في جمع، مثل: رسائل، وكتائب ، وعجائز، وقبائل؛ بشرط أن تكون الواو أو الياء أو الألف مدّة في الواحد، وأن تكون مزيدة، وتكون بعد الألف؛ إذ الأصل: رسالة، وكتيبة، وعجوز، وقبيلة، ثم ذكر بعض النحويين بأنه يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله، وقلبها ياء؛ لأن تخفيف الهمزة قياس ماض في هذا وشبهه، وذكر أبوحيّان نقلا عن خطاب الماردي بأن الياء لاتحرك؛ لأنه لا أصل لها في الحركة[٤] .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٣ .

(٢)المصدر السابق: ١/٢٩٠ .

(٣)المصدر السابق: ١/٢٩٥ .

(٤)المصدر السابق: ١/٢٦٠، وينظر: المساعد: ١/٢٦١ .

ومن ذلك خَطَايَا جمع(خَطِيئة)أصله(خطايئ)بإضافة ألف الجمع وحذف التاء، لأنها ليست من بنية الكلمة.فقلبت الهمزة لتطرفها أثركسرة؛لأن الهمزة المتطرفة يجب قلبها ياء فتقول:(خطايي)، ثم تقلب الياء الأولى همزة؛ لأنها مدة زائدة في المفرد وجاءت في الجمع بعد ألف مفاعل، والقاعدة كل حرف علة وقعت بعد ألف مفاعل وكانت مدة زائدة في المفرد يجب قلبها همزة فصار(خطائي)مثل: عجائز وصحائف وقلائد، ثم فتحت الهمزة تخفيفا فصارت(خطاءي)، ثم قلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وفتح ما قبلها فصارت:(خَطَاءَى)، اجتمع شبه ثلاث ألفات؛ لأن الهمزة تشبه الألف وذلك ثقيل في اللسان مستكره في السماع فقلبت الهمزة ياء تخلصا من ذلك فصار(خطايا)حدث ذلك في عدة مراحل متتالية يعود بعضها إلى بعض وفق القواعد الصرفية المتقررة حتى وصلت إلى صورتها المستعملة في الكلام[1].

كانت هذه صور من التعليل المركب عند أبي حيّان، و يمكننا أن نستنبط منها بعض خصائص التعليل المركب عنده منها: كونه رَكَّبَ بعض العلل لإبرائها من الضعف، وإبعادها من القدح، فلا تكاد تستغني عما ذكره من أركان التعليل.

واتّصفت–أيضا- معظم تعليلاته المركبة بالوضوح، والبعد عن التعقيد المفضي إلى غموض التعليل وعسر فهمه، بل تحس بأنها علة واحدة يطلب بعضها بعضا؛ ليكمل التعليل ويؤدي غرضه.

وبعد معايشتي علل أبي حيان الصرفية في مؤلفه(الارتشاف)نجد أن الكثرة في علله وتنوعها دليل على عنايته بالعلة والتعليل واتخاذ ذلك وسيلة إلى شرح المسائل الصرفية وتقعيدها دون أن يقصد علة معينة أو يكثر منها، فالعلل عنده تأتي عفوا حسب الحاجة لإثبات مسألة صرفية، أو رد على رأي، أوترجيح أحد الرأيين، أو توفيق بينهما، ونحو ذلك من الأغراض التعليمية والتفسيرية، فجاء استعمال العلة الصرفية عنده متوسطا دون مبالغة أو إعراض ودون قصد للعلة نفسها إذ هي عنده مجرد وسيلة؛ لتوضيح مسألة أو بيان حكم .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٣ .

الفصل الرابع:

مصادر أبي حيّان في الارتشاف:

المبحث الأول: العلماء .

المبحث الثاني: الكتب .

المبحث الثالث: المدارس الصرفية .

المبحـــث الأول:

العلـــــــــماء.

اعتمد أبوحيان في كتابه ارتشاف الضرب على جمهرة من جمهور الصرف جعلهم اللبنة الأساسية في وضع مؤلفه كما كان لهم أثر بارز في منهجيته، إذ اعتمدت في ترتيب العلماء على عدد المواضع التي نقلها أبوحيّان ومن هؤلاء:

١-سيبويه(ت ١٧٥هـ):

نقل عنه أبوحيان نحو(مائة وسبعة وتسعين نقلا)في المسائل الصرفية، إما بالنص، أوبالتفسير للقول، أو بتلميح، ومنها ما أخذ منه موقفا بالرد عليه، ومنها ما ذكره دون تعليق أو ترجيح .

فقد عرض لقول سيبويه في(مائة و واحد وتسعين نقلا)[١]دون تأييد أو رفض، و من هذا ما ذكره في باب أبنية الأسماء من علة الإتباع بقوله: "ومِفْعِل اسما فقط مِنْخِر، وقيل حركة الميم إتباع والأصل الفتح، وقد أجاز سيبويه الوجهين"[٢]، فقد كسرت الميم مع أن الأصل الفتح إتباعا لحركة العين .

وكذا ما نقله في باب أبنية الأسماء-أيضا- بقوله: "وذكر سيبويه حَوْمَلا في الصفات، وهو اسم موضع، وإذا كان صفة كان من الحَمْل"[٣].

وأيد ما عليه سيبويه في(أربعة مواضع)[٤]منها ما نقله عنه في تصغير(إبراهيم)و(إسماعيل) ورجّح ما عليه سيبويه لعلة السماع بقوله: "وقال سيبويه: بُرَيْهِيم، وسُمَيْعِيل؛ إذ الهمزة عنده زائدة، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد، وغيره من العرب"[٥].

وخالف أبوحيّان سيبويه في (نقلين) أحدهما ما نقله في باب(زيادة الهمزة)بقوله: "وهمزة إبراهيم وإسماعيل عند البغداديين زائدة، وقد أسقطها سيبويه في التصغير، وردّ عليه المبرد فقال: القياس: أُبَيْرِيه، وأُسَيْمِيع، وإن وقعت غير أَوَّل، و لم يكن آخرًا، فأصل، إلا إن

---

(١)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ١٣٣ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٥ ،٢٠١ ،٢١٤ ، ٢١٥ ،٢١٦ ،٢١٨ ،٢٢١ ،٢٢٢ ،٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ،٢٤٠ ، ٢٤١ ،٣٢٥ ، ٣٨٦ ، ٤٣٨ ، ٢/ ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٥٢١ ، ٦٦٧ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٥٢ ، وينظر: الكتاب: ٤/ ٢٧٣ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٥٥ ، وينظر: الكتاب: ٤/ ٢٧٤ .

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٨ ، ٥٩٨ ، ٦٣٠ .

(٥)المصدر السابق: ١/٤٠٠ ، وينظر: الكتاب: ٣/ ٤٤٦ .

دلّ دليل على الزيادة وذلك في ألفاظ يسيرة منها : شَأْمَل ، وشَمْأَل ... والصحيح أصالتها فيه "[١].

٢- الأخفش الأوسط: أبوالحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو(مائة وأربعة عشر نقلا)في المسائل الصرفية، إما بالنص، أوبالتفسير، أوبالتلميح .

وقد عرض لقول الأخفش في(مائة وثمانية مواضع)[٢]دون تأييد أو رفض ومن هذا ما نقله عنه في باب(جمع التكسير)بقوله: "قد قالوا: صَائِم، وصَوْمٌ، ونَائِم، ونَوْمٌ، وشَاهِد، وشَهْدٌ، وزَائِر، وزَوْرٌ، وأنه يصغر على لفظه ثم قال: وإن صغرت شيئا من هذا على واحده، فهو جائز على قبحه"[٣].

وكذا ما ذكره أبوحيان في حذف ألف(اللذيا)عند التثنية وتعليله ذلك بعلة التقاء الساكنين يقول: "والأخفش يقدرها ثم يحذفها لالتقاء الساكنين"[٤].

واعترض أبوحيّان على الأخفش في(ستة مواضع)[٥]فمن هذا تخطئة أبي حيان للأخفش حين جعل الإعلال والإبدال في مثل: خطايا، ومرايا، وقضايا، ومنايا، قياس على هَرَاوَى، وجعل هذا قياسا ضعيفا؛ لأنه قاس على لفظة واحدة مسموعة يقول: "وقالوا في جمع(هراوة) مما صحت لامه، وهي واو(هراوة) ... فإن اعتلت كـ(مطية)أو كانت ياء كهدية أو همزة كخطيئة، أبدلت ياء قالوا: خطايا و مطايا و هدايا ... وقالوا في مرآة مراءٍ على القياس و مرايا عاملوا الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع وقياس الأخفش على(هَرَاوَى)ضعيف إذ لم يسمع الإ هذه اللفظة، ولو ذهب ذاهب إلى أن هذه كلها فَعَالَى لكان مذهبا"[٦].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ١٩٥ "بتصرف" ، وينظر: الكتاب: ٢/ ٤٤٦ .

(٢)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٣٨ ، ٣٠٦ ، ٤٩٨/٢، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٥١ ، ٥٥٧ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٤٠٣ ، وينظر رأي الأخفش في شرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٠٣ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٣ ، وينظر رأي الأخفش في شرح شافية الرضي: ١/ ٢٨٨ .

(٥)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ١٢٦ ، ٢٢١ ، ٢٧٩ ، ٣٩٦ ، ٤٩١/٢ .

(٦)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٣ "بتصرف" ، وينظر رأي الأخفش في شفاء العليل: ١٠٨٤/٣ .

والمتأمل في كتاب الارتشاف لا يجد نقلا عن الأخفش يؤيده أو يرجحه أبوحيان .

١- ابن مالك(ت٦٧٢هـ):

نقل أبوحيّان نحو (واحد وسبعين نقلا)عن ابن مالك في مسائله الصرفية .

وقد عرض أبوحيّان لابن مالك في(تسعة وخمسين نقلا)[١]دون تأييد أو اعتراض، ومن هذا ما ذكره في باب(الإبدال)من إبدال الواو ياء من اشتراط أن تكون لاما لفعلى اسما نحو(تَقْوَى)قياسا مطردا، أمّا الاسم "طغيا" فشاذ، يقول: "وقياسه(طَغْوَى)كما قالوا في مصدر طغى طغيا، و(سَعْيَا) اسم موضع، وأمّا (رَيّا) فادعى ابن مالك شذوذه؛ لأنه عنده اسم، وقد خالف في ذلك سيبويه والنحويين، فإنه عندهم صفة "[٢].

وخالف آراء ابن مالك في (أحد عشر نقلا)[٣]ومن هذا ما ذكره في باب (جموع الكثرة) بقوله: "وأمّا (حِدَأَة)وحِدَأ فذكر ابن مالك أن(حِدَأ)جمع؛ والذي يظهر أنّه اسم جنس؛ إذ بينه و بين واحده تاء تأنيث "[٤].

وقد أيّد ما عليه ابن مالك ورجّحه في قول واحد ذكره في باب (الألف الممدودة) حيث قال :"مما جاء على فَعْلَلَاء، وفَعْنَالاء نحو: بَرْنَاسَاء ذكره ابن مالك، وهو الصحيح لقولهم في معناه: بَرَاسَاء"[٥] .

---

(١)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٩٣، ٣٠٦ ، ٤٧٤ ، ٢/٥٧٠ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٣ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٦٤٨ .

(٢)المصدر السابق: ١/٢٩٣ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٧٤ .

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ ، ٣٩١ ، ٢/ ٥٧٩ ، ٥٩٣ ، ٦١٢ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٤٢٩ ،٤٣٠ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٠٣ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٤٨ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٦٨ .

٤- الفراء (ت ٢٠٧هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو(اثنين وستين نقلا)في المسائل الصرفية .

وقد عرض أبوحيان للفراء في(ثمانية وخمسين نقلا)[١]دون تأييد أو رفض ومن هذا ما ذكره في باب جموع الكثرة في علة الفرق حيث قال: "وقال الفراء: ربما قالوا: عُوُن كرُسُل فرّقوا بين جمعي العَانة و العَوَان"[٢] .

وخالف آراء الفراء في(أربعة مواضع)[٣]منها ما ذكره في باب"جمع التكسير"أن مثل نَخْلَة ونَخْل، وتُخَمَة وتُخَم، اسم جنس يقول: "خلافا للفراء؛ إذ زعم أن بُسْرًا، وغَمَامًا، وعَمَامَةً جمع تكسير، وكذا عنده كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ، أو التزم فيه التأنيث نحو: تُخَمَة، وتُخَم"[٤].

والمتأمل في كتاب الارتشاف يجد أنه يخلو من رأيٍ للفراء يؤيده أبوحيّان أو يرجحه، إنما عرض له فقط، أوخالفه .

---

(١)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/٢٤٠ ، ٣١٧ ، ٣٥٣ ،٢/٥٠٠ ، ٥٠٥ ، ٥١٧،٥٨٣ ، ٦٦٧ .

(٢)المصدر السابق: ١/٤٢٥ ، وينظر رأي الفراء في التكملة: ٤٨٠ .

(٣)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/٤١١ ، ٤٢٨ ، ٤٤٨ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٤٠٣ ، وينظر رأي الفراء في شرح الأشموني: ٤/٢٦٧ ، ٢٦٨ .

٥-المبرد (ت ٢٨٥هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو(واحد وستين نقلا)في المسائل الصرفية .

وقد عرض للمبرد في(ثلاثة وخمسين نقلا)[١]دون تأييد أو اعتراض، ومن هذا ما ذكره في باب جمع التكسير مما يحمل علة الاستغناء بقوله: "وأَبَاطِيْل في جمع باطل، ويقول المبرد: هو جمع إِبْطَال من قولك أَبْطَل إِبْطَالا فهو تكسير المصدر؛ واستغني به عن تكسير الاسم "[٢].

وضعّف قول المبرد في(ستة مواطن)[٣]ومن هذا ما ذكره في تصغير(إبراهيم) و (إسماعيل)وجعل كلامه مرجوحا، إذ رجح عليه كلام سيبويه؛ لعلة عدم السماع في ما قاله المبرد حيث قال:" فقال المبرد: أُبَيْرِه، وأُسَيْمِع، إذ الهمزة عنده محكوم بأصالتها، وقال سيبويه: بريهيم، وسميعيل؛ إذ الهمزة عنده زائدة، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد، وغيره من العرب"[٤].

وأيضا خالفه في باب(زيادة الهمزة)وذلك إذا وقعت في أربعة أصول؛ فهي-عنده-زائدة؛ إذ يقول: "وهمزة إبراهيم، وإسماعيل عند البغداديين زائدة، وقد أسقطها سيبويه في التصغير، ورد عليه المبرد فقال: القياس: أبيريه، وأسيميع، وإن وقعت غير أول، ولم تكن آخرا، فأصل، إلا إن دل دليل على الزيادة ... والصحيح أصالتها فيه"[٥] .

---

(١)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/٢٤٠ ، ٣٥٦ ، ٣٦٨ ، ٤٣٨ ، ٤٧٤ .

(٢)المصدر السابق: ١/٤٦٧ ، وينظر رأي المبرد في التكملة: ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨ ، ٢/ ٦١٦ ، ٨٦٨ .

(٤)المصدر السابق: ١/٤٠٠ ، وينظر رأي المبرد في شرح شافية الرضي: ١/٢٦٣ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/١٩٥"بتصرف"، وينظر رأي المبرد في شرح شافية الرضي: ١/٢٦٣ .

٦- أبوعلي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو(ثمانية وأربعين نقلا)[١]في المسائل الصرفية .

وجميعها عبارة عن عرض دون تأييد أو اعتراض إلا في قولين اعترض فيهما على ماقاله أبوعلي الفارسي.

ومما ذكره دون تأييد أو اعتراض ما قاله في تصغير(أسكرجة)[٢] وما يحمل ذلك من علة التعويض حيث قال:" قال الفارسي: (أُسَيْكِرَة)بحذف الجيم، وعلى التعويض:(أُسَيْكِيَرة)، وكذا قياس التكسير إن اضطر إليه"[٣].

وكذا ما ذكره في حذف ألف(ثلاثين)عند التصغير، واحتج بقول العرب؛ حيث يقول: " وقال الفارسي: وثُلَيْثُون قول جميع العرب يعني بحذف الألف في التصغير"[٤] .

وضعّفه أبوحيان في باب(الفعل المزيد من الثلاثي الأصل)يقول: "نحو: قطعت الحبل فانقطع، وانفعل أصله في الثلاثي، ولا يكون إلا متعديا خلافا للفارسي؛ فإنه قد زعم أنه قد جاء من اللازم نحو: مُنْهَوٍ ..."[٥]، واعترض –أيضا- عليه في قول آخر[٦].

والمتأمل في كتاب الارتشاف لا يجد فيه تأييدا صريحا أو ترجيحا من أبي حيان لأبي علي الفارسي .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٤٠، ٣٩٦، ٢/ ٥٣١، ٥٧٠ .

(٢)السُكُرُّجَة-بضم السين والكاف والراء والتشديد- هي إناء صغير يؤكل فيه الشيء القليل من الأُدْمِ وهي فارسية. ينظر: مادة (سُكُرُّج) في لسان العرب: ٦/ ٣٠٧ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/٣٩٧ ، وينظر: المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنار، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ: ٣٨٠ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/٣٧٠ ، وينظر: التكملة: ٥٠٤ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/١٧٥ ، وينظر: التكملة: ٥٢٧ .

(٦)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣٧٦ .

٧-الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو(خمسة وأربعين نقلا)في المسائل الصرفية .

وقد نقل عن الخليل(أربعين نقلا)[١]دون تأييد أو رفض، ومن هذا ما ذكره في تصغير (قبائل)يقول: "الخليل يقول: قُبَيْئِل، ولك أن تعوض فتقول: قُبَيْئِيل"[٢]ونفهم من هذا علة التعويض كما ذكرت في موضعها .

وخالفه في(موطنين)[٣]منهما ما ذكره في باب (مخارج الحروف) عندما عرض لمخرج الضاد يقول: "وخلافا للخليل، في زعمه أنّها شجرية من مخرج الجيم والشين"[٤] .

وأيده في(ثلاثة مواطن)[٥]منها ما ذكره في باب(القلب) عند الكلام عن اسم الفاعل من(جاء)يقول: "فمذهب سيبويه أن أصله (جَايِىء)ثم (جَائِىء)أبدلت الأخيرة ياء فصار (جَائِى)ثم جاءٍ، ومذهب الخليل أن أصله(جَائِى)ثم قلب، فصار(جايِىء)ثم جَاءٍ، وكلا القولين حسن"[٦].

---

(١)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ٧ ،١٠ ،١١ ،٢٠ ،٤٤ ،٤٥، ١٠٨، ١٢٦ ،١٦٠ ،١٧٧ ، ١٩٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ .

(٢)المصدر السابق: ٣٩٦/١ ، وينظر رأي الخليل في الكتاب: ٣/ ٤٣٩ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٨ .

(٤)المصدر السابق: ٩/١ ، وينظر: العين: ٤١/١ .

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٨ ، ٥٦٩ .

(٦)المصدر السابق: ٣٣٥/١ ، وينظر رأي الخليل في الكتاب: ٤/ ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

٨- أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو(أربعة وثلاثين موطنا)في المسائل الصرفية .

عرض لـه في (واحد وثلاثين موطنا)[١]دون تأييد أو اعتراض ومن هذا ماذكره في باب(جمع المؤنث السالم)؛ حيث يقول: "فإن كان معتل اللام نحو: ظَبْيَة، وغُلْوة، فذكر ابن جني أنّ قوما من العرب يسكنون العين من المعتل اللام اختيارا "[٢]، وذلك عند الجمع، على سبيل الاختيار أي: الجواز .

وقد ضعّف رأيه في(ثلاثة مواطن)[٣]منها ما ذكره في باب(أبنية الأسماء)وذلك في وزن (زَيْزَفُون)يقول:"وفَيْفَعُول: زَيْزَفُون، وفاقا للسيرافي، وخلافا لابن جني؛ إذ زعم أن وزنه فَيْعَلُول"[٤] .

والمتأمل في كتاب الارتشاف لا يجد قولا لابن جنّي أيده أبوحيّان تأييدا صريحا أو رجحه ترجيحا .

---

(١)ينظر على سبيل المثال:ارتشاف الضرب: ١/ ١٤، ٢٣ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٩٢ ، ٢/ ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٧٠ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٦٥٧ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٥٩٤ ، وينظر رأي ابن جني في المساعد: ١/ ٦٩ .

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣٣٣ ، ٤٦٨ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ١١٤ ، وينظر: الخصائص: ١١٥/٣ .

٩- أبوعمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت٢٢٥هـ):

نقل عنه أبوحيّان(ثلاثين نقلا) في المسائل الصرفية .

وقد عرض لـه في(ثمانية وعشرين موطنا)[١] دون تأييد أو رفض، من هذا مـا ذكـره أبوحيان من رد الجرمي مجيء(جاء)من (فَعْلَا)في قوله: جَيْأَى وعلل ذلك بعدم السـماع إذ قال: "وقال الجرمي: هذا لا يقال؛ لأن العرب لم تقله و لم ينسبه سيبويه إلى العرب "[٢].

وضعّفه في(موطنين)[٣]منهما ما ذكره في باب(الزيادة)عندما تحدث عن أصل(تَمْـتِين) يقول: "وتَمْتِين لخيط يشد به الفسطاط والخيم، جمعه التَّمَاتِين، وزعم الجرمي، أنه مصـدر تَمْتَن"[٤] .

و لم يؤيده أو يرجح رأيه أبوحيان في أي نص في الارتشاف .

١٠- أبوعلي محمد بن الحسن الإشبيلي الزبيدي(ت ٣٨٨هـ):

نقل عنه أبو حيّان(عشرين نقلا)[٥]في المسائل الصرفية، عرضها دون تأييد أو اعتـراض، وقد ذكره أبو حيّان غالبا في باب (أبنية الأسماء والصفات الخماسية)ومن ذلـك يقـول: " فأما(جَنَعْدَل)فأثبته الزبيدي خماسيا في الصفات؛ لفقدان فَنَعْلَـل"[٦]، ويقـول-أيضـا-: "فأمّا(صِنّبر)فأثبته الزبيدي "[٧].

وخالف قوله في موطن واحد وذلك في النسب إلى(شتاء)يقول: "وفي شتاء: شَتَوِيّ خلافا للزبيدي، فإنه يزعم أن الشتاء جمع واحده شتوي فلما نسب إليه رد إلى واحـده وهـو: شتوة "[٨].

---

(١)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ١٠ ،٢، ٢٤٠، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢١٣، ٢٠٢، ١٩٠، ١٨١، ١١٠/ ٦٠١ ، ٦١٤ .

(٢)المصدر السابق: ١/٢٣٥ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/٥ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٢١٣ .

(٥)ينظر على سبيل المثال: المصدر السابق: ١/ ٥٧ ، ٦٨ ، ٨٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ٢٠٢ .

(٦)المصدر السابق: ١/١٢٥، وينظر: الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا، لمحمد الحسن الأشبيلي الزبيدي، ١٨٩٠م: ٣٦ .

(٧)ارتشاف الضرب: ١/١٢٦ ، وينظر: الاستدراك على سيبويه: ٣٥ .

(٨)ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٢، ٦٣٣، وينظر شرح الشافية للرضي: ٢/٨٢ .

و لم يؤيد أبوحيان أو يرجح ما عليه الزبيدي في كتابه الارتشاف .

١١- أبو إسحاق إبراهيم بن سري الزجاج(ت ٣١١هـ):

نقل عنه أبوحيّان(ثمانية وعشرين نقلا)[١]في المسائل الصرفية مستعرضا أقواله دون تأييد أو اعتراض .

من ذلك ما ذكره أبوحيان في جمع(مصيبة)يقول: "وحكى الزجاج عن الأخفش أن الهمزة في(مصائب) بدل من الواو التي اعتلت في(مصيبة)قال: وهذا رديء، ويلزمه أن يقول: مقائم في جمع المقام، ومعائن في جمع المعونة، انتهى "[٢].

وما ذكره في تصغير(أدؤر) يقول: "وقال أبوإسحاق: من قال:(أَدْؤُر)فهمز قال: أديئر، فهمز ليفرق بين تصغير أدور، وأَدْؤُر"[٣]، جمع دار فيجوز همز الواو إذا كانت ضمتها لازمة، ويجوز عدم همزها .

١٢- أبوالحسن علي بن مؤمن بن عصفور(ت٦٦٩هـ):

نقل عنه أبوحيّان (ثمانية وعشرين نقلا) في المسائل الصرفية .

وقد عرض لابن عصفور في(اثنين وعشرين نقلا) [٤]دون تأييد أو رفض ومن هذا ما ذكره أبوحيّان في النسب إلى:" غزوة و ظبية و غدوة و دمية" تقول: غَزَوِيٌّ، وظَبَوِيٌّ، وعَدَوِيٌّ، ودَمَوِيٌّ يقول: "وذهب قوم إلى التفرقة بين ذوات الياء، فيفتح ما قبلها ويقلبها واوا، وبين ذوات الواو فيقرها على حالها، وهو اختيار ابن عصفور"[٥].

---

(١)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٣ ، ٤٥ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢٢٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٣٢٠ ، ٣٥٧ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٢٦١ ، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٢٦٠ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٦٦ ، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/٢٧٣ .

(٤)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ١٤، ١٥ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٢٧، ٢٣٣ ، ٢/ ٥١٦ ، ٥٦٩ ، ٥٩٦ ، ٦٢٦ ، ٦٤٧ .

(٥)المصدر السابق: ٢/ ٦٢٦ ، وينظر: المقرب: ٢/ ٦٢ .

وضعّفه في (ستة مواطن)[١]منها ما ذكره في باب(أبنية المصادر)أن من المصادر ما يأتي على وزن(فَعُل)مقيسا يقول: "وأما من فَعُل فهو المصدر المقيس فيه بنص سيبويه، وجاءت منه ألفاظ كثيرة جدا، وغَلَطَ ابن عصفور، فزعم أن المقيس في فَعُل هو فُعْل نحو: قُبْح وحُسْن "[٢] .

والمتأمل في كتاب الارتشاف لا يجد فيه نصا لأبي حيان يؤيد أو يرجح ما عليه ابن عصفور.

١٣- علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي(ت١٨٩هـ):

نقل عنه أبو حيّان نحو(سبعة وعشرين نقلا)[٣]في المسائل الصرفية دون تأييد أو تضعيف أو اعتراض.

من هذا ما ذكره أبوحيّان(في جواز كسر ميم مَرْبَد)يقول: "وقال الأصمعي والكسائي: مِرْبَد الإبل بالكسر؛ لأنه يربدها أي يحبسها، وقد ربدها "[٤] .

و لم يرجح ما عليه الكسائي أو يؤيده في مؤلفه الارتشاف في مسائله الصرفية .

١٤-أبوعثمان بكر بن محمد المازني (ت٢٤٩هـ):

ومجمل الأقوال التي نقلها أبوحيان عن المازني(خمسة وعشرون قولا)، منها (واحد وعشرون نقلا)[٥]في المسائل الصرفية دون تأييد أو اعتراض.

ومن هذا ما ذكره في تصغير(انطلاق)و(افتقار)و ما في ذلك من الحمل على اللفظ يقول: "وذهب المازني إلى أنه لابد في المصغر مما فيه همزة الوصل أن يكون على مثال الأسماء فتقول في تصغير(انطلاق)و(افتقار): طُلَيْق، وفُقَيْر بالحذف، حتى يصير على مثال كُلَيْب"[٦] .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٥٧ ، ٢٣٣ ، ٢٨٣ ، ٣١٧ ، ٢/٤٩٠ .

(٢)المصدر السابق: ٢/٤٨٩ ، وينظر: المقرب: ٢/١٣٠ .

(٣)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب:١/ ١٥٧ ، ١٨٣ ، ١٩٤ ، ٢٥٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ٢/ ٥٥٧، ٥٧٠ ، ٦٦٧ .

(٤)المصدر السابق: ٢/ ٥٠٧ ، وينظر: شرح الشافية للرضي: ١/ ١٨٤ .

(٥)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٨، ٢٣٤ ،٢٥٦، ٣٦٨ ، ٣٩٤، ٣٩٨، ٢/ ٥٦٩،٥٧١، ٥٧٩ .

(٦)المصدر السابق: ١/ ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، وينظر رأي المازني في الأصول لابن السراج: ٣/ ٤٦ .

واعترض على قول المازني في(أربعة مواطن)[١]منها ما ذكره أبوحيّان في باب زيادة الميم في مثل(دُلامِص)و(دُمَالِص)يقول: "و زعم أبوالحسن، والمازني، أن مِيْمَهُنَّ أصلية "[٢] .

و لم يؤيد أو يرجح ما عليه المازني من مسائل صرفية في كتابه الارتشاف .

١٥-أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو (أربعة وعشرين نقلا) في المسائل الصرفية، منها(اثنان وعشرون)[٣] عرضها دون تأييد أو اعتراض .

من ذلك ما ذكره في باب(جمع التكسير)من أن (عُرَاعِر)[٤]اسم جمع يقول: " فقال أبو زيد: جمع جمع(عَرْعَرَة)قال الفارسي: يعني اسم الجمع "[٥].

واعترض أبوحيّان على أبي زيد في موطن واحد وذلك في حذف ألف(ما)إذا كانت متصلة بغيرها؛ معللا ذلك بكثرة الاستعمال، يقول: "و زعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقول: سَلْ عَمّ شِئْتَ، حذفوا ألفها، وهي موصولة لكثرة الاستعمال"[٦].

ورجّح أبوحيّان ما رواه أبو زيد الأنصاري في(موطن واحد)بل جعل روايته دليلا يستدل به في ترجيحه كلام سيبويه على المبرد و ذلك في تصغير(إبراهيم)و(إسماعيل)، يقول: "فقال المبرد: أُبَيْرِه، وأُسَيْمِع، إذ الهمزة عنده محكوم بأصالتها، وقال سيبويه: بُرَيْهِيم، وسُمَيْعِيل؛ إذ الهمزة عنده زائدة، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد، وغيره من العرب"[٧] .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٨٧ ، ٢٥٨ ، ٣٩٤ .

(٢)المصدر السابق: ١٩٨/١ ، وينظر رأي المازني في المنصف: ١/ ١٥١ ، ١٥٢ .

(٣)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ٤٨ ، ١٥٧ ، ٢٠٨ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ، ٣٠٠ ، ٣٠٩ ، ٣٣١ ، ٣٦٨ ، ٣٨٣ ، ٢/ ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ .

(٤)العُرَاعِر: الشريف، وقيل غير ذلك. ينظر: مادة (عرر) القاموس المحيط: ٩٠/٢ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/ ٤٨٢ ، وينظر: اللسان مادة (عرر): ١٦٨/٦ .

(٦)ارتشاف الضرب: ٢٥٠/١ ، وينظر: الهمع: ٢١٧/٢ .

(٧)ارتشاف الضرب: ٤٠٠/١ ، وينظر رأي أبي زيد في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/ ١٩٠ .

١٦- أبوسعيد الحسن بن علي السيرافي (ت٣٦٨ هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو(ثلاثة وعشرين نقلا)[١]في المسائل الصرفية دون تأييد أو اعتراض، ومن هذا ما ذكره في النسب إلى(ثقيف)يقول: "وقالوا: في ثقيف: ثقفي بحذف الياء ووافق السيرافي المبرد وقال: الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في لغة أهل الحجاز"[٢].

ونقل أبوحيان عن الغرة لابن الدهان أن كلام السيرافي مرجوح في موطن واحد، وذلك عندما تحدث عن "فتحة ما قبل نون التوكيد في مثل: هل تَضْرِبَنَّ"يقول: "وفي الغرة: فتحة ما قبل نون التوكيد في مثل: هل تَضْرِبَنّ عند سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، فتحة بناء، وقيل فتحة التقاء الساكنين، وهو مقتضى قول السيرافي، ونسبه الزجاج إلى سيبويه، والصحيح القول الأول بدليل هل تَضْرِبَنَّ، و لم يلتق ساكنان، انتهى"[٣] .

و لم يؤيد أو يرجح أبوحيان ما قاله السيرافي في كتابه الارتشاف .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب:١/ ١٦ ، ٥٢ ، ١٠٥ ، ١١٤ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢/ ٥٦٢ ، ٦٠٧ ، ٦١٥ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٦٢ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٦١٥ ، ٦١٦ ، وينظر رأي أبي سعيد السيرافي في المساعد: ٣٦٨/٣ .

(٣)ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٦٢ ، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٥٣/٤ .

١-يونس بن حبيب الضبي(ت١٨٣هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو (ثمانية عشر نقلا) [١]في المسائل الصرفية دون تأييد أو اعتراض، ومن هذا ما ذكره في تصغير(قبائل)يقول: "الخليل يقول: قُبَيْئِل، ولك أن تُعَوِّض فتقول قُبَيْئِيل، ويونس: قُبَيِّل، فعلى قول الخليل تحذف الألف التي قبل الياء، وعلى قول يونس تحذف الياء التي بين الألفين؛ لأنهما كالهمزة من قبائل"[٢].

وضعّفه في(ثلاثة مواطن)[٣]منها ما ذكره في جمع التكسير أنه يجمع ما كان على وزن(أَفْعُل)على(فِعْلَة): كنِعْمَة و أَنْعُم ويقول أبوحيان: " فزعم يونس والفراء أنه يطرد فيه أَفْعُل نحو: أَقْدُم "[٤] .

١٨-أبوعمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ):

نقل عنه أبوحيان(اثني عشر نقلا)[٥]استعرضها دون تأييد أو تضعيف؛ نحو ما ذكره في باب (الإبدال)؛ إذ يقول: "قال أبوعمرو: ولغة قضاعة تجعل مكان السين تاء تقول: أعوذ بربّ النّات ملك النّات؛ لأن مخرج السين والتاء واحد"[٦].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٢٧ ، ٢٦٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤٦٠ ، ٢/ ٥٩٧ ، ٥٩٨ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٣٩٦ ، وينظر رأي يونس في الكتاب: ٤٣٩/٣ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٦٥٨ ، ٦٦٥ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٤١١ ، وينظر رأي يونس في الكتاب: ٥٩١/٣ .

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٨٠/١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٣٧٩ ، ٢/ ٥٢٣ ، ٥٣٥ ، ٥٦٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٩ ، ٦١٨ .

(٦)المصدر السابق: ١/ ٣٢٢ ، وينظر رأي أبي عمرو في مختصر في شواذ القرآن: ١٨٣ .

١٩- أبو بكر محمد ابن السراج (ت٣١٦هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو (عشرة مواضع)[١]في المسائل الصرفية عرضها دون تأييد أو ترجيح.

ومن هذا ما ذكره في باب(الإبدال)في(الدنيا)يقول: "وقال ابن السراج: الدنيا مؤنثة مقصورة تكتب بالألف، هذه لغة الحجاز، وتميم خاصة، وبنو تميم يلحقونها، ونظائرها بالمصادر ذوات الواو ويقولون: دَنْوَى مثل: شَرْوَى"[٢] .

ومن هذا ما ذكره في تصغير(هُنْدَلِع)، إذ يقول: " في قول ابن السراج: هُنَيْدِل حذفت العين؛ لأنها آخر الكلمة، وهي عنده خماسية، وغيره يقول: هُدَيْلِع بحذف النون، ولا يثبت هذا الوزن في الأصول"[٣] .

وقد ضعفه أبوحيان في(موطنين)[٤]منهما ما ذكره في باب(جمع التكسير)من أن(فِعْلَة)من جموع القلة خالف ذلك السيرافي، وضعف هذا الخلاف أبوحيان؛ إذ يقول: "و(فِعْلَة)خلافا لابن السراج في زَعْمِهِ أَنَّهُ اسم جمع لا جمع"[٥].

٢٠- أبو سعيد عبدالملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو(عشرة مواضع)[٦]في المسائل الصرفية عرضها دون تأييد أو ترجيح أو اعتراض .

ومن هذا ما ذكره أبوحيان في باب(اسم الفاعل و اسم المفعول) و ما يحمل ذلك من علة الاستغناء يقول: "وحكى الأصمعي: أنتجت الناقة إذا استبان حملها، فهي نَتُوج، ولا يقال: مُنْتِج وهو القياس إلا أن العرب استغنت عنه بنَتُوج، انتهى"[٧].

---

(١)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/١٤١، ٢١٩ ، ٢٧٨ ، ٢/ ٥١٨ ، ٦١٨ ، ٦٤٤ ، ٦٦٢ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٢٩٣ ، وينظر: الأصول لابن السراج: ٣/٢٦٦ ، ٢٢٧ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/٣٩٥ ، وينظر: الأصول لابن السراج: ٣/ ١٨٦ .

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩٦ .

(٥)المصدر السابق: ١/٤٠٥ ، ٤٠٦ ، وينظر: الأصول لابن السراج: ٢/٤٣٢ .

(٦)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/١٤١ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ،٢٤٥ ،٣١٢ ، ٤٥١ ، ٢/ ٥٠٧ .

(٧)المصدر السابق: ٢/ ٥٠٩ ، وينظر: ليس في كلام العرب: ١١٧ .

و ردّ أبوحيان ما قاله الأصمعي في(موطن واحد)وذلك في باب(الإعلال بالحذف)في لَيِّن نقل فيه لَيْن، يقول: "وفي محفوظي أن الأصمعي حكى: أن تخفيف النوعين عن العرب، وأورد مُثُلا منها قال: إلا جَيِّدًا، فلم أسمع أحدا من العرب يخففه"(١) .

٢١- أحمد بن يحيى بن ثعلب (ت٢٩١هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو(عشرة مواطن)(٢)في المسائل الصرفية عرضها دون تأييد أو اعتراض.

ومن هذا ما ذكره في تصغير(اضطراب)يقول: "وذهب ثعلب إلى أنه يقول في اضْطِرَاب: اُضَيْرِيب، بإبقاء الهمزة وحذف الطاء؛ لأنها بدل من تاء الافتعال، والتاء زائدة"(٣).

وأيد أبوحيان ما عليه ثعلب في(موطن واحد)وذلك في باب(الإمالة)يقول: (وذلك إذا كان الإدغام في كلمتين نحو قراءة أبي عمرو(٤): ﴿ وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ رَبَّنَا ﴾(٥)، فقال النحاة من أهل البصرة لا تمال أصلا، وقال الأكثرون تمال، وهو مذهب ثعلب، وهو الصحيح)(٦).

٢٢-إسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٨هـ):

نقل عنه أبوحيان(سبعة مواطن)(٧)استعرضها جميعا إلا في موطن واحد فقد ضعّفه فيه. فمما استعرضها في باب(الإبدال)يقول: "وقال الجوهري: قضاعة يحولون الياء جيما مع العين فيقولون: هذا رَاعِجّ مَعِجّ أي راعٍ مَعِيّ"(٨).

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٤٥ .

(٢)ينظر على سبيل المثال: المصدر السابق: ١/٦٦ ، ١٩٠ ، ٢٢٣ ، ٢٩٠ ، ٤٠٠ ، ٢/ ٥٢٣ ، ٥٣٢ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ٣٦٥ .

(٤)ينظر القراءة في: البحر المحيط: ٣/ ١٤٨ ، وإتحاف فضلاء البشر: ١/ ٤٦٦ .

(٥)سورة آل عمران، آية: ١٩٣، ١٩٤ .

(٦)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٢٣ ، وينظر: شرح الشافية للرضي: ٣/٧ .

(٧)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٢٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٢/ ٤٧٨ .

(٨)المصدر السابق: ١/٣٣١ ، وينظر: الصاحبي: ٣٠ .

ومما ضعف رأيه فيه قوله: "وزعم الجوهري أن الكسر والفتح في يَوْجَل وبابه في المَفْعَل منه قياس مطرد قال: و لم يَأْتِ في وَلِيَ يَلِي وبابه إلا الكسر"[١].

٢٣-أبوالعباس أحمد بن عمار المهدوي(ت٤٤٠هـ):

نقل عنه أبو حيان(أربعة مواطن)في مسائله الصرفية، استعرض رأيه في(موطنين)[٢]؛ منهما ما ذكره في(مخرج الواو)كقوله:"وخلافا للمهدوي فيها إذ فصلها من الباء والميم وجعل لها على حدتها مخرجا وهي عنده السادس عشر مخرجا"[٣].

وخالفه في(موطنين)[٤]-أيضا- منهما ماذكره في(مخرج أقصى الحلق)يقول:"وخلافا لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي، وغيره في زعمهم أن الهمزة أول، وهي: من أول الصدر وآخر الحلق، وهي أبعد الحروف مخرجا"[٥].

٢٤-يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ):

نقل عنه أبوحيان في(أربعة مواطن)[٦]فقد عرض ذلك الشنتمري دون تأييد أو اعتراض، ومن ذلك ماذكره في "زيادة الألف" يقول: "... إلا إن قام دليل على أنها منقلبة عن أصل، فذلك وما عداها زائد نحو: شَجَوْجَى، وقَطَوْطَى، ووزنه عند سيبويه فَعَوْعَل، و لم يجز غيره السيرافي، والأعلم"[٧] .

وضعف رأيه في(موطن واحد)وذلك في باب(أبنية المصادر)عندما ذكر أن التَّفْعَال بمنزلة التَّفْعَيل، والألف عوض من الياء، وهذه المصادر بفتح التاء، يقول:" فأمّا التِّسْيَار، والتِّلْقَاء، فاسمان وضعا موضع المصدر، وزعم الأعلم، أنهما مصدران، وشذ في كسرتيهما ومعناهما التكثير"[٨].

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٠٢ ، وينظر: مادة (وجل) في الصحاح: ١٤٩٧/٤ .

(٢)ينظر: ارتشاف الضرب:٧/١ .

(٣)المصدر السابق: ١١/١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٨/١ .

(٥)المصدر السابق: ٦/١ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢٦٢/١ ، ٢/ ٥٦٩ .

(٧)المصدر السابق: ٢٠١/١ ، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٨/٣ .

(٨)ارتشاف الضرب: ٥٠٠/٢ ، وينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٣/ ١٨٣ ،١٨٤ .

وأيد أبوحيان اختيار الأعلم في(موطن واحد)وذلك في باب(جمع المذكر السالم)يقول: "وذهب الخليل، وسيبويه، إلى أن حركات الإعراب مقدرة في الألف والواو و الياء، واختاره الأعلم والسهيلي، وإليه أذهب"[١] .

٢٥- علي بن أحمد ابن سيده (ت٤٨٤هـ):

نقل عنه أبوحيان في(سبعة مواطن)[٢]في المسائل الصرفية، فقد عرضها دون تأييد أو اعتراض، ومن هذا ماذكره في النسب إلى(أريحاء)يقول: "وذكر ابن سيدة أنهم نسبوا إلى أريحاء: أَرِيحِيّ، قال: وهو من شاذ معدول النسب"[٣].

٢٦- أبوعلي عمر بن محمد بن عبد الله الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ):

نقل عنه أبوحيان(أربعة مواطن)[٤]في المسائل الصرفية، وقد عرضها دون تأييد أو اعتراض، ومن هذا ماذكره في باب(التاء)عندما ذكر أن الأصل في الأسماء المختصة بالتأنيث ألاّ تدخلها التاء نحو:(عجوز)و(عناق)، إذ مذكرهما شيخ وجدي، يقول: "وقال الأستاذ أبوعلي: هي فيهما كالتاء في نَاقَةٍ ونَعْجَةٍ لتأكيد التأنيث ولتأكيد الواحدة نحو: غُرْفَة، وظُلْمَة، ومَدِيْنَة، وعبر بعضهم عن هذا بتأنيث اللفظ إذ ليس تحته تأنيث معنى"[٥] .

وقد ضعف أبوحيان رأي الشلوبين في(موطنين)[٦]منهما ما ذكر أنه يجوز كسر الظاء من(ظِلْت)والميم من(مِسْت)، وفتحهما، ونص سيبويه على أن هذا الحذف شاذ، يقول: "و زعم الأستاذ أبوعلي: أن ذلك مطرد في أمثال هذه الأفعال من المضعف"[٧].

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، وينظر رأي الأعلم في المساعد: ١/ ٤٧ .

(٢)ينظر على سبيل المثال: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦ ، ٨٥ ، ١١٣ ، ١٣٢ ، ٢٤٢ ، ٤٠٤ .

(٣)المصدر السابق: ٢/ ٦٠٩ ، وينظر: المخصص: ١٦/ ٧٥ .

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٠١، ٢٨٢، ٤٢٦ ، ٢/٥٤٤ .

(٥)المصدر السابق: ٢/٦٣٩ ، وينظر رأي الشلوبين في المساعد: ٣/ ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٦)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٥٤١ .

(٧)المصدر السابق: ١/٢٤٧ .

وقد علق أبوحيان على قول الشلوبين في(موطن واحد)وذلك في باب(الإبدال)في قوله: " فإن كانت (فِعْلَى) مصدرا قل إقرار الياء قالوا: الطِّيْبَى مصدر طاب، والأجود القلب، فتقول: (الطُّوْبَى)، وقال الأستاذ أبوعلي: لم يجيء من هذا مقلوبا إلا(فُعْلَى)أَفْعَل لا اسما ولا صفة دونها، وهذا كله قياسٌ من النحويين جعلوه نظير(فُعْلَى)، وهو عكسه، انتهى قول الأستاذ، وكأنه لم يعتد بطُوْبَى، أولعله يذهب إلى أنه تأنيث الأَطْيَب"[١] .

٢٧- أبو الحسن علي بن محمد ابن خروف(ت٦٠٩هـ):

نقل عنه أبوحيّان نحو (ثلاثة مواضع)[٢] في المسائل الصرفية، عرضها دون تأييد أو اعتراض، منها ما ذكره في باب(مخارج الحروف)؛ يقول في مخرج الضاد الضعيفة:"وقال ابن خروف: هي المحرفة من مخرجها يمينا أو شمالا كما ذكر سيبويه"[٣].

وقد ضعف أبوحيان قول ابن خروف في(أربعة مواطن)[٤]منها ما ذكره في باب (الإمالة)يقول:"وزعم ابن خروف أن من أمال ألف(عماد)لأجل إمالة الألف قبلها، أمال ههنا ألف المحاذر لإمالة فتحة الذال"[٥].

و لم يؤيده أبوحيان أو يرجح رأيه في أي مسألة صرفية في مؤلفه(الارتشاف).

٢٨- ابن هشام الخضراوي(ت ٦٤٦هـ):

نقل عنه أبوحيان (سبعة مواطن)[٦]استعرض فيها رأي الخضراوي دون تأييد أو اعتراض، ومن هذا ما ذكره في تصغير(ظَرِبَان)يقول: "قال ابن هشام الخضراوي: وينبغي عن جمعه على ظَرَابِيّ أن يصغره على(ظُرَيْبِيْن)؛ لأن الياء بدل من النون، انتهى"[٧] .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٨٢ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٨ ، ٤٦٨ ، ٢/ ٥٥٨ .

(٣)المصدر السابق: ١/ ١٥ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٨ ، ٤٦٨ ، ٢/ ٥٤١ .

(٥)المصدر السابق: ٢/ ٥٣٩ .

(٦)ينظر على سبيل المثال: المصدر السابق: ١/ ١٥٦، ٢٣٣ ،٣٩١ ، ٢/ ٥٣١ .

(٧)المصدر السابق: ١/ ٣٦٢ .

٢٩-أبوعبيد القاسم بن سلام(ت٢٢٤هـ):

نقل عنه أبوحيان(ستة مواطن)[١]في مسائله الصرفية استعرضها دون تأييد أو تضعيف نحو ماذكره في(اسم المكان)يقول:"وقال الفراء: سمعنا المسجد، والمسكن، والمطلع، بالفتح يعني في المكان، وأجاز هو وأبوعبيد، وابن قتيبة في المشرق، وما بعده الفتح قياسا، وإن لم يسمع "[٢].

٣٠- أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل بن مبرمان (ت ٣٢٦هـ):

نقل عنه أبوحيان (ستة مواطن) [٣]ذكرها دون تأييد أو اعتراض ومن هذا ما نقله في تصغير(عِثْوَلّ)يقول:"وفي حواشي مبرمان: حذف الواو أجود وهذا قول أبي إسحاق(عُثَيْل) مثل تصغير(أُصَيْم)"[٤].

٣١- أبوعبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه(ت٣٧٠هـ):

نقل عنه أبوحيان(خمسة مواطن)[٥]في مسائله الصرفية استعرضها جميعا دون تأييد أو تضعيف، ومن هذا ماذكره في تثنية(الذي والتي)يقول:"وقال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في(اللّتَيَّا)إلا الأخفش؛ فإنه أجاز اللُّتَيَّا بالضم"[٦].

٣٢- أبوجعفر أحمد بن علي بن خلف ابن الباذش(ت٥٣٨هـ):

نقل عنه أبوحيان (خمسة مواطن)[٧] استعرضها جميعا دون تأييد أوتضعيف ومن هذا ماذكره في باب(الإبدال)من أن أصل(آل)أول يقول:" وتبعه ابن الباذش إلى أن أصله(أول)تحركت الواو وانفتح ماقبلها، فقلبت ألفا"[٨].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٧١ ، ٤٣٢ ، ٥٠٦/٢ ، ٥٦٤ ، ٦٢٩ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٥٠٣ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١٥/١ ،١٦، ٦٠٥/٢ .

(٤)المصدر السابق: ٣٥٧/١ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٤٥٢/١، ٥١١/٢ ،٥٤٠، ٥٨٦ .

(٦)المصدر السابق: ٣٩٣/١ ، ينظر رأي ابن خالويه في المساعد: ٥٢٩/٤ .

(٧)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٧٩/١ ، ٥٣٥/٢ ،٥٤٧، ٥٦٨ .

(٨)المصدر السابق: ٢٦٤/١ ، وينظر: الإقناع في القراءات السبع: ١٣٩ ، ١٤٠ .

٣٣- أبوعمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي(ت ٢٠٦هـ):

نقل عنه أبوحيّان(أربعة مواطن)[١]في مسائله الصرفية استعرضها دون تأييد أو تضعيف؛ ومن هذا ما ذكره في تصغير إنسان وبين مذهب الشيباني في ذلك يقول:" ومذهب البصريين، والشيباني أن وزنه(فِعْلَان)قال البصريون: مشتق من الإنس وقال الشيباني: مشتق من الإيناس بمعنى الإبصار"[٢].

٣٤- أبوعبد الله محمد بن زياد ابن الأعرابي(ت٢٣١هـ):

نقل عنه أبوحيّان(أربعة مواطن)[٣]في مسائله الصرفية استعرضها دون تأييد أو تضعيف منها ما ذكره في باب(أبنية الأسماء)يقول: "و روي ابن الأعرابي: دُنْيًا منونا، شبهوه بِفُعْلَل"[٤].

٣٥-عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت ٢٧٦هـ):

نقل عنه أبوحيان(أربعة مواطن)[٥]استعرضها جميعا دون تأييد أو تضعيف منها ماذكره في جمع(الاثنان لليوم)يقول: "جمعه الاثنانات كما تقول: رمضانات، وشعبانات، وأجاز ابن قتيبة الأثانين كما تقول: الدهاقين، وتكسير هذا على فعالين لاينقاس، وإنما يؤخذ سماعا عن العرب، وإلا فهو مجموع على السلامة"[٦].

٣٦-ابن دريد(ت٣٢١هـ):

نقل عنه أبوحيان(ثلاثة مواطن)[٧] في مسائله الصرفية استعرض رأيه في موطنين؛ منهما ما ذكره في باب(أبنية الأسماء)وما ذكره حول(منجنيق)يقول أبوحيان: "فَنْعَلِيل: مَنْجَنِيق وقال سيبويه: هو من الخماسي، وقال ابن دريد: هو ثلاثي وزنه: مَنْفَعِيل"[٨].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣٢٤، ٣٠٠ ، ٢/٥٥٦ .

(٢)المصدر السابق: ١/٣٩٠.

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٠٣ ، ٣١٣ ، ٣١٧ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٦٧ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٦ ، ٤٢٦ ، ٢/ ٥٠٣ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٨٩ ، وينظر: أدب الكاتب: ٨٥ .

(٧)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢١٧ .

(٨)المصدر السابق: ١/١٣٧ ، وينظر: جمهرة أشعار العرب: ١/٤٩٠ .

وضعف رأيه في(موطن واحد)في عدد مخارج الحروف؛ يقول:"خلافا لقطرب، والجرمي، وابن دريد، في زعمهم أنها أربعة عشر"[١].

٣٧- أبو محمد عبد الله بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ):

نقل عنه(أربعة أقوال)[٢]استعرضها دون تأييد أو اعتراض كما في باب(جمع التكسير) وذلك عندما تحدث عن مفرد(أصائل)يقول:"وقال ابن الخشاب: أصائل مفرده أصيل"[٣].

٣٨-أبوبكر محمد بن أحمد ابن الطاهر(ت٥٨٠هـ):

نقل عنه أبوحيان(أربعة مواطن)[٤]في مسائله الصرفية عرضها جميعا دون تأييد أو تضعيف عدا(موطن واحد)ضعفه فيه، فمما عرضه له قوله في(كلا و كلتا): "وقال أبوبكر بن طاهر، وتلميذه ابن خروف، وأبو ذر لغة قوم يجعلون(كلا)مثنى ولا يقولون (كلاهما قام)"[٥].

وضعفه في وزن(غَوْغَاء)يقول: "فوزن الممنوع من الصرف: (فَعْلَاء)، والمصروف (فَعْلَال)حروفه كلها أصول، خلافا لابن طاهر؛ إذ زعم أنه ملحق بقلقال، فهو عنده ثلاثي الأصل، وقد رجع عن هذا وقال: لا يلحق بالمضاعف شيء"[٦].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٥ ، وينظر: جمهرة أشعار العرب: ١/ ٤٩٠ .

(٢)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٧٦ ، ٣٠١ ، ٤٧٩ .

(٣)المصدر السابق: ١/٤٨٠ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٥٨ ، ٢/٥٧٠ .

(٥)المصدر السابق: ٢/ ٥٥٨ .

(٦)المصدر السابق: ١/٢٣١، ٢٣٢ .

٣٩- الحسن البصري(ت٥٨٢هـ):

نقل عنه أبوحيّان(أربعة مواطن)[١]في مسائله الصرفية مستعرضا إياها دون تأييد أو اعتراض؛ منها ما ذكره في إحدى القراءات التي ذكرها؛ يقول:"وشذ الحسن فقرأ[٢]﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ ﴾[٣] بكسر الخاء، وفتح الطاء مشددة"[٤].

٤٠- أبو زيد أحمد بن سهل البلخي(ت٣٢٢ هـ):

نقل عنه أبو حيّان(ثلاثة مواطن)[٥]في المسائل الصرفية دون تأييد أو اعتراض، ومما ذكره أبو حيان في باب التاء أن التاء تأتي للفرق بين الواحد والجمع في الصفات نحو: جمال وجمالة، ووارد وواردة، وشارب وشاربة، ومنه البصرية والكوفية وغير ذلك؛ يقول: "وزعم أبو زيد أحمد بن سهل: أن هذا مطرد في باب الجمع الذي يؤخذ من لفظ الفعل، وأورد ألفاظا كثيرة، وقال: العلة في ذلك أن كل جمع مؤنث. فصار مثال المؤنث والجمع في هذا واحدا. انتهى"[٦] .

٤١- محمد بن عمر بن القوطية(ت٣٦٧ هـ):

نقل عنه أبوحيّان(ثلاثة مواطن)في المسائل الصرفية استعرضها دون تأييد أو ترجيح .

ومن هذا ما ذكره في باب(الألف المقصورة)يقول: "وذكر ابن القوطية: شَفْصَلًّى على وزن فَعْلَلًّى منونا، وألفه للإلحاق بسَفَرْجَل"[٧].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٠٦ ، ٤٤١ ، ٢/ ٥٦٦ .

(٢)ينظر القراءة في ص١٧٤ من هذا البحث .

(٣)سورة الصافات، آية: ٧٧ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٢/ ٤٩٥ .

(٥)المصدر السابق: ١/ ٤٤٨ ، ٢/٤٩١ .

(٦)المصدر السابق: ٢/ ٦٣٨ .

(٧)المصدر السابق: ٢/ ٦٤٤ ، وينظر رأي ابن القوطية في المساعد: ٣/٣١٤ .

٤٢-أحمد بن عبد الله بن سليمان المعروف بأبي العلاء المعري(ت٤٤٩هـ):

نقل عنه أبوحيان(ثلاثة مواطن)[١]في مسائله الصرفية؛ منها ما ذكره في زيادة الميم في (مراجل)يقول: "وفي مراجل الأكثر على الأصالة، وقال أبو العلاء المعري: الميم زائدة، أو رابعة مقطوع بأصالتها فأصل نحو: مرزجوش"[٢].

٤٣- أبوالقاسم خلف بن فتح اليابري بن الجودي (ت٤٣٤ هـ):

نقل عنه أبوحيّان (ثلاثة مواطن) [٣]في المسائل الصرفية، ومن هذا ما ذكره أبوحيان في باب(أبنية المصادر)فيما كان على وزن(فَعَل)و(فَعِل)و(فَعُل)هل يؤخذ سماعا أم على القياس؟ يقول: "وقال أبو القاسم بن جودي: فَعَل وفَعِل وفَعُل إنما تؤخذ سماعا، وكذا مصادرها؛ لأنها جاءت سمة لهذه الأوزان. انتهى"[٤] .

و لم يؤيد أو يعترض أبوحيّان على رأي الجودي مطلقا في مسائله الصرفية في مؤلفه (الارتشاف).

٤٤-عيسى بن عبد العزيز الجزولي(ت ٦٠٥هـ):

نقل عنه(ثلاثة مواطن)[٥]في مسائله الصرفية استعرضها دون تأييد أو تضعيف؛ منها ما ذكره في تثنية(علباء وكساء)يقول: "وذهب الجزولي إلى أن إقرار الهمزة فيها أحسن من القلب، وهكذا نصّ عليه سيبويه، والأخفش"[٦].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٣٤٠ ، ٢/ ٦٤١ .

(٢)المصدر السابق: ١/١٩٧ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/٣٧٩ ، ٢/٥٦٩ .

(٤)المصدر السابق: ٢/٤٩١ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥٧٠ ، ٦١٨ .

(٦)المصدر السابق: ٢/٥٦١، وينظر: المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي،تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد: ٤٧ .

كما نقل عن جماعة من العلماء إذ نقل عنهم أقل من ثلاثة مواطن منهم: عيسى بن عمر الثقفي [١]،وأبو البقاء بن يعيش[٢]، وابن ولاد [٣]، وأبوجعفر أحمد بن محمد النحاس [٤]، وابن السيد البطليوسي [٥]، ولكذة الأصفهاني[٦]، وأبوالعباس أحمد بن محمد الحاج [٧]، ومحمد بن أحمد الأزهري [٨]، وأبو بكر الأنباري [٩]، والجواليقي[١٠]، وابن الخباز[١١]،وخطاب الماردي [١٢]، وابن درستويه [١٣]، وأبوالحسن محمد بن أحمد اللخمي [١٤]، وأبوبكر محمد بن الأندلسي(ت٦٠٠هـ)[١٥]، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن[١٦]، وموسى بن عبيدالله أبومزاحم الخاقاني [١٧]، وعثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب [١٨]، وأبوذر مصعب بن محمد بن مسعود الخشني[١٩]،

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٨٢ ، ٣٣٥ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٧١ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٥٧٠ ، ٥٨٠ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٤٥٠ ، ٥٦٢ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٤٣٩ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٤٩١ ، ٤٩٢ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٨١ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٤ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٤٦ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٩١ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٦٠ ، ٢/ ٦٢٢ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٤٤ ، ٢/ ٦٧٤ .

(١٤)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٥٧ .

(١٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٥٠ .

(١٦)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٤٩ .

(١٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٣٣ .

(١٨)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٩٢ .

(١٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٥٨ .

وأبـــوبكر محمـــد بن أحمد ابن الخياط [١]، وأبوالطيب عبدالواحد اللغوي[٢]، والقاسم بـــن علي الحريري [٣]، وأبوالحسن بن هيثم[٤]، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي [٥]، وإبراهيم بن سيار البلخي[٦]، وعلي بن المبارك الأحمر[٧]، والأخفش الكبير [٨]، وعبد الله بن زيد بن أبي إسحاق[٩]، والأعمش[١٠]، والأغلب العجلي[١١]، وأبوالبركات كمال الـــدين عبـــدالرحمن الأنباري [١٢]، ويوسف بن يبقى ابن يسعون[١٣]، وأبويعلى المنقري[١٤]، وعثمان بن سعيد بن ورش[١٥]، وبهاء الدين محمد بن إبراهيم ابـــن النحاس [١٦]، وأبومهدية الكلابي[١٧]، وأحمـــد بن عبد الله المهـــاباذي[١٨]، وهشـــام بن معاوية الضـــرير [١٩]، وأبو علـــي هارون بـــن زكريا الهجري[٢٠]، والحســـن بـــن علـــي الأمـــوازي[٢١]، ومحمـــد بـــن أحمـــد بـــن

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٧٩ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٤٨، ٢٦٥ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٥٦ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٩٥ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٣٨ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦١٥ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٠٦ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٢٩ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٩٢ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٦٧ ، ٥٩٢ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٤ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٤ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٤١٣ .

(١٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٢٢ .

(١٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٢٩ .

(١٦)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٩٢ .

(١٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٩٧ .

(١٨)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٥٠ ، ٢/ ٥٣٤ .

(١٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٥٧ .

(٢٠)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٢٦ .

(٢١)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٣٧ .

بطـــال[١]، ورضي الدين محمد بن جعفر البغدادي[٢]، وأبوالقاســـم عمـــر بـــن ثابـــت الثمانيني[٣]، وخالد بن كلثوم الكلبي[٤]، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف ابن الضائع[٥]، وعبد الله بن علي بن إسحاق الصميري[٦]،وأبوالفتح ناصربن عبد السيد بن علي المطرزي صدر الأفاضل[٧]، وأبوبكر عمر بن خلف بن مكي الصقلي[٨]، وقاسم بن علي بن محمد سليمان الصفار البطليوسي[٩]، وأبو عبد الله محمد بن علي بن يوسف رضي الـــدين والشافعي[١١]، وهبة الله بن علي بن محمد بن الحسن أبوالسعادات المعروف بابن الشـــجري [١٢]، وداود بن يزيد أبوسليمان السعدي[١٣]، وقعنب بن أبي قعنب العدوي أبوالسمال[١٤]، وأبوإسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي[١٥]، ومحمود بن عمر بن محمد الزمخشري [١٦]، وأبوعلي أحمد بن جعفر الدينوري[١٧]، وأبوالحسن علي بن عيسى بـــن الفـــرج[١٨]، وأبوجعفر أحمد بن محمد بن رستم الرستمي[١٩]، وأبوالحسن علي بـــــن عيســـى عبـــدالله

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٦ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٤ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٨٢ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٤٠ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٤٢٦ ، ٢/ ٥٩٦ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ١/١٩ ، ٢/ ٦١٨ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٩٢ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٨ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٣٦ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٤٧ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٠١ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٤٧٩ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٤٨ ، ٦٤٩ .

(١٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٨٢ .

(١٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٦٩ ، ٥٧٠ .

(١٦)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٣٣ ، ٢٤٩ .

(١٧)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٤٩ .

(١٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦٦٩ .

(١٩)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣١٥ ، ٢/ ٦٣٨ .

الرماني[١]، وأبوطالب أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي[٢]، وبهاء الدين طاهر بن أحمد بن محمد القزويني[٣]، وعبد الله بن كثير المطلب[٤]، ومحمد بن طلحة بن عبد الملك بن خلف الأموي[٥]، وأبوسعد علي بن مسعود الفرخان[٦]، وأبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا[٧]، وأبوعمرو بن عظيمة الأندلسي[٨]، وأبوعبد الله محمد بن مسعود الغزني[٩]، وقتبة بن مهران أبـــوعبد الرحمن الأزاذاني[١٠]، وأبوعلي إسماعيل بن القـــاسم بن عيذون[١١] .

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٤٧٤ ، ٢/ ٦١٨ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٤٣١ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٦١٦ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٤٩ ، ٢٦١ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٦٠ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٤٩ ، ٦١١ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٣ ، ٤٨٠ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٤٨ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٣٥ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٣٠ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٦٤ ، ٦٢٨ .

المبحـــث الثـــاني:

الكتـــب

اعتمد أبوحيان –أيضا–في كتابه ارتشاف الضرب على مجموعة من الكتب كانت لها اللبنة الأساسية في وضع مؤلفه، كما كان لها أثر بارز في منهجيته، ونقل منها إما بالنص، أو بالتفسير للقول، أو بتلميح، ومنها من أخذ منه موقفا بالرد عليه، ومنها ما ذكره دون تعليق أو ترجيح؛ إذ قمت بترتيبها حسب عدد المرات التي استفاد منها أبوحيان، ومن هذه الكتب:

١–الغرة لابن الدهان:

نقل عنه أبوحيّان (أحد عشر نقلا)[١]في المسائل الصرفية .

ومن هذا ما ذكره في باب الإمالة قوله: "وفي الغرة ... فإن بعدت–أي الراء– عن الألف متأخرة مكسورة ومعها المستعلى نحو: قَادِر فأقوى القولين منع الإمالة، انتهى"[٢].

٢–الأوسط للأخفش:

نقل عنه أبوحيّان(تسعة مواطن)[٣]في المسائل الصرفية .

ومنها ما ذكره في باب أبنية المصادر"من عدم جواز كسر ميم مَرْبَد"معللا لذلك؛ حيث يقول: "وقال الأخفش في الأوسط: مَرْبَد اسم لم يرد بكسر الميم معنى وكذلك مِطْبَخ؛ لأن المكان قياسه أن يكون مَطْبَخ "[٤].

٣–العين للخليل بن أحمد الفراهيدي:

نقل عنه أبوحيان(خمس مسائل صرفية)[٥]منها ماذكره في باب(أبنية الأسماء)إذ من أوزانها (افْوَنْعَل و افْعَوْلَلَ) وذكر أن هذين الوزنين أغفلهما سيبويه ثم قال أبوحيّان: " قيل لأنهما في كتاب العين، فلا يلتفت إليهما "[٦].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/١٧٦، ٣٨٣ ، ٣٩٤ ، ٢/٥١٦ ، ٥٣٧ ، ٦١٤ ، ٦٤٢ ، ٦٦٢ ، ٦٦٦ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٥٢٨ "بتصرف" .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ، ٢/ ٥٠٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ .

(٤)المصدر السابق: ٢/ ٥٠٧ .

(٥)المصدر السابق: ١/ ١٩ ، ١٤٢ ، ١٧١ ، ٢/ ٥٠٦ .

(٦) المصدر السابق: ١/ ١٧٨ ، وينظر: العين: ١/٣٢٤ ،٣/٩٦ .

٤- البسيط لابن أبي ربيع:

نقل عنه أبوحيّان (أربعة مواطن)[١] في المسائل الصرفية .

ومما ذكره أبوحيان عنه في اسم المرة من الفعل الثلاثي التام فإنه يُبْنَى على فَعْلَة نحو: ضَـرْبَة وجَلْسَة قياسا مطردا؛ إذ قال: "وفي البسيط: ليس لحوق هذه الهاء قياسا فلا يقـال فَهْمَـة ولا غَلْمَة، انتهى "[٢].

٥-حواشي مبرمان:

نقل عنه أبوحيّان (أربعة مواضع)[٣]في المسائل الصرفية .

ومن هذا ما ذكره في باب(جمع المذكر السالم) وما يصحب ذلك من علة؛ إذ يقول: " وفي حواشي مبرمان قال: سألت أبا إسحاق عن مُسْلِمَيْنِ في من قال: مُسْلِمِين، هـل يجـوز أن يجمعه بالواو والنون قال: لا؛ لأني لا أدخل علامتي جمع، ولو كان ذلك لكان مُسْـلِمَيْنِين، فكان يكون إلى ما لا نهاية له"[٤].

٦-الترشيح لخطاب الماردي:

نقل عنه أبوحيّان(أربع مسائل الصرفية)[٥] .

ومن هذا ما ذكره في باب(الإبدال)من أنه إذا كان في المفرد مدّة ثالثة أبدلت في الجمع همزة يقول: "وفي الترشيح، عجائز، وقبائل، ورسائل، بالهمزة ولا تحرك الياء؛ لأنه لا أصل لها في الحركة، وقد يجوز تخفيف الهمزة في هذا كله، وقبلها ياء، أجازه أبو إسـحاق الزجـاج، وتخفيف الهمزة قياس ماض في هذا وشبهه. انتهى"[٦].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥٥ ، ٥٦٨ ، ٥٨١ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٤٩٣ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/٣٥٧ ، ٢/ ٥٨٦ ، ٦٣٣ .

(٤)المصدر السابق: ٢/ ٥٧١ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٦٢ ، ٢/ ٥٥٢ ، ٥٨٩ .

(٦)المصدر السابق: ١/ ٢٦٠ .

٧- الكتاب لسيبويه:

نقل عنه أبوحيّان(ثلاث مسائل صرفية)[١]منها ماذكره في باب(التصغير)يقول: "ومثل هذا في كتاب سيبويه تقول في تصغير(عَدَوي):(عُدَيِّي)ولا يجيء الحذف؛ لأنك لو حذفت لصار تصغيرا بلا تصغير"[٢] .

٨- الإيضاح للفارسي:

نقل عنه أبوحيان(ثلاث مسائل صرفية)[٣]منها ماذكره في(هَلُمَّ)إذا اتصلت في ضمير رفع متحرك جاز في ميمها ثلاث لغات ذكرها الفارسي، يقول أبوحيان: "وحكى الفارسي في الإيضاح، هذه اللغات كما حكى سيبويه فقال: منهم من يتبع ومنهم من يفتح ومنهم من يكسر"[٤] .

٩-التسهيل لابن مالك:

امتدح أبوحيّان هذا الكتاب في قوله: " وأحسن ما وضع المتأخرون من المختصرات و أجمعه للأحكام تسهيل الفوائد لأبي عبد الله ..."[٥].

ونقل عنه(ثلاثة مواطن)[٦] في المسائل الصرفية .

ومن هذا ما ذكره عن الفعل المثال-المعتل الأول-في مسألة "ما فاؤه واو صحت لامه، وكان على فَعَل يَفعِل نحو: وَعَد ويَعِد فثلاثتها على مَفْعِل بكسر العين نحو مَوْعِد"، يقول: " وفي التسهيل إنّ طيئا لاتلتزم ذلك، ولم يبين حالهم في المصدر والزمان والمكان، وإن كان على(فَعِل)(يَفْعَل)،ولم تتحرك فاؤه في المضارع نحو: وَجِلَ يَوْجَل، وأكثر العرب على الكسر في(المَفْعِل)تقول: مَوْجِل كمَوْعِد، وبعضهم يفتح في المصدر، ويكسر في الزمان والمكان "[٧].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣٢٥ ، ٢/٦١٠ .

(٢)المصدر السابق: ١/٣٩٥ ، وينظر: الكتاب: ٣/ ٤٧٤ .

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣٤٧ ، ٢/ ٦٦٢ .

(٤)المصدر السابق: ١/٣٤٥ .

(٥)البحر المحيط: ١/ ٩١ .

(٦)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٧ ، ٢/ ٦٥٢ .

(٧)المصدر السابق: ٢/ ٥٠١ ، ٥٠٢ ، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٦٣٣ .

١٠- الفرخ للجرمي:

نقل عنه أبوحيان(نقلين)[١]في مسائله الصرفية منها ماذكره في باب(الإبدال)يقول: وحكى الجرمي في الفرخ: امرأة حيكى، ومن قرأ(ضيئزى)من قوله تعالى ﴿ ضِيزَىٰٓ ﴾[٢]"بالهمزة من ضأزة يدل على وجود (فِعْلَى)صفة، وألف كيصى للإلحاق"[٣].

١١-المستوفى للفرخان:

نقل عنه أبوحيّان (نقلين)[٤] في المسائل الصرفية، ومن هذا ما ذكره أبوحيّان في النسب إلى(أيم)معللا لذلك بعلة الإجحاف بالكلمة إذ يقول: " وقال أبوسعد في كتابه المستوفى: كُتَيِّب، وغُلَيِّم، وأُسَيِّد، وأُبَيِّض، وكُتَيْبِي، وغُلَيْمِي، وأُسَيْدِي، وأُبَيْضِي، بحذف الياء المتحركة، لئلا تلتقي الياءان والكسرة، وتقول في أَيِّم: أَيِّمِيٌّ؛ لأنك لو حذفت الياء المتحركة، لم يبق ما يدل عليها، انتهى"[٥]، واعترض على ذلك أبوحيّان بقوله: "وليس بتعليل واضح"[٦].

١٢- البديع لمحمد بن مسعود الغزني:

نقل عنه أبوحيان(نقلين)[٧]في مسائله الصرفية، منها ماذكره في أسباب الإمالة يقول: "كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم "الحجاج" علما في الرفع والنصب، وكذلك "العجّاج" في الرفع والنصب، نصّ عليه المهاباذي، وصاحب البديع "[٨].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٧٤ .

(٢)سورة النجم، آية: ٢٢ .

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٩١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق:٢/٥٤٩.

(٥)المصدر السابق : ٢/٦١١ ـــــــــــ ٦١٢ .

(٦)المصدر السابق .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٨٠ .

(٨)المصدر السابق: ٢/ ٥٣٤ ، ٥٣٥ .

١٣- الإنصاف للأنباري:

نقل عنه أبوحيان(موطنين)خلافيين في مسألتين صرفيتين في كتابه الارتشاف هما:

الأولى: الخلاف في وزن(صَمَحْمَح)[١].

الثانية: الخلاف في وزن(خطايا)[٢] .

١٤-الممتع لابن عصفور:

نقل عنه أبوحيان في(مسألتين صرفيتين)[٣]، منهما ماذكره في باب(الألف الممدودة)أن من أبنيتها "(فَعْنَلاء)نحو: (بَرْنَسَاء)ذكره ابن مالك وعده الزبيدي وابن القطاع وصاحب الممتع مما جاء على(فَعْلَلَاء)"[٤] .

١٥- شرح الكافية الشافية لابن مالك:

نقل عنه أبوحيّان (نقلين)[٥] في المسائل الصرفية .

ومن هذا ماذكره أبوحيّان في باب(ألفي التأنيث الممدودة و المقصورة)يقول: "وذكر ابن مالك في الشافية الكافية وفي شرحها أن فِعِلَّى من الأبنية المختصة بألف التأنيث المقصورة، وأن الممدودة الهمزة فيه للإلحاق بطرمّاح، وسنمّار"[٦].

١٦- المخصص لابن سِيْدَه:

نقل عنه أبوحيان (نقلين)[٧]في مسائله الصرفية؛ منهما ماذكره في باب(جمع الكثـــرة)ورده زعم بعض النحاة من أن(فِعْلَة)لا تأتي صفة بالتاء فاحتج أبوحيان بما ذكره ابن سِيْدَة يقـــول أبوحيان: "ففي المخصص: صِغْرَة، وكِبْرَة، وعِجْزَة، وفِرْقَة، في ألفاظ هي صـــفات هكـــذا للمفرد والمثنى والمجموع، فإن كان غير تام لم يجمع على فُعَل نحو:رِقَة أَصْلَه وُرْقَة"[٨].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٢٧ ، وينظر: الإنصاف: ٢/ ٢٩٣، ٢٩٤ .

(٢)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٣ ، وينظر: الإنصاف: ٣٠٦/٢.

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٤٩ .

(٤)المصدر السابق: ٢/ ٦٤٨ ، وينظر: الممتع: ١١١ .

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٤٩ .

(٦)المصدر السابق: ٢/ ٦٥٢ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٦٨ .

(٧)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣٧٩ .

(٨)المصدر السابق: ١/ ٤٢٨ .

وكذلك نقل نقلا واحدا من كتب أخرى في مسائله الصرفية منها: معاني القرآن للفراء[١]، والجمل للزجاجي[٢]، والإغفال لأبي علي الفارسي[٣]، والاستدراك للزبيدي[٤]، وشرح الصفّار للبطليوسي[٥]، ومقدمة طاهر القزويني[٦]، وكتاب أبي الحسن الهيثم[٧]، وكتاب الطير التام لأبي حاتم السجستاني[٨]، والمهذب في النحو لابن كيسان[٩]، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك[١٠]، والتمهيد لابن بطال[١١]، والسبعة لابن مجاهد[١٢]، والمعرب للجواليقي[١٣]، والتصريف لأبي العلاء بن المعري[١٤]، وبغية الأمل لابن أبي طلحة[١٥]، وغيرها .

وقد نقل أبوحيّان من بعض كتبه ونصّ على ذلك مثل: التذييل والتكميل[١٦]، ومنهج السالك[١٧]، والتذكرة[١٨]، وجلاء الغبش عن لسان الحبش[١٩]، والشذا في مسائل كذا[٢٠] .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٦٦٠ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥١٦ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٢/٦٢٣ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٢/٦٤٢ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/٣٣٦ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢/٦١٦.

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/٥٩٥.

(٨)ينظر: المصدر السابق: ١/٤٨٢.

(٩)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٦٨ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٦٧ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٦ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٦٧ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٩١ .

(١٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣١٥ .

(١٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٦٠ .

(١٦)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١، ١٥٢ ، ٢٧٤ ، ٢/ ٥٧٩ .

(١٧)ينظر: المصدر السابق: ٤/ ٢١١٦ .

(١٨)ينظر: المصدر السابق: ٥/ ٢٢٩٤ ، ٢٣٢٨ .

(١٩)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٤ .

(٢٠)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٧٩٦ .

المبـــحث الثـــالث:

المـــدارس الصـــرفية .

تعددت المواضع التي نقلها أبوحيان من المدارس الصرفية وبخاصة البصريون والكوفيون، وكان موقف أبي حيان من هاتين المدرستين لا يسير على سبيل واحد بل أخذ سبلا، وفيما يلي توضيح ذلك:

فقد استعرض أبوحيان في كتابه الارتشاف رأي البصريين والكوفيين معا في مسائله الصرفية في (ثلاثة و عشرين موطنا)[١]دون تأييد لأحد أو اعتراض، ومن هذا ما ذكره في باب (الألف الممدودة) أن الألف في نحو: زِيزاء عند الكوفيين للتأنيث، وعند البصريين للإلحاق[٢]. و لم يرجح أحد القولين على الآخر .

وكذا ما ذكره في باب (نون التوكيد) من أن الفعل المضارع المثبت المستقبل الواقع جواب قسم تلتزم فيه نون التوكيد و اللام معا، نحو: والله لتخرجنّ، فإذا تعاقبت إحداهما مع الأخرى فهذا شاذ عند البصريين، أما الكوفيون فجعلوه جائزا[٣]. و لم يرجح أو يختر أحد القولين .

وقد صرح بلفظ(المذهبين) في(موطن واحد)وذلك في باب (جمع التكسير) في قوله: "ويبدل من الهمزة واوا فيقول: سَوَائِل وسَوَائِم ... فإن أبدلت في(سَآئل)واوا لضمة ما قبلها فقلت: سَوَائِل، جاز على المذهبين"[٤].

وأيد البصريين في (ثلاثة مواطن)[٥]منها ما ذكره في باب (قلب الهمزة واوا) من قلب همزة (حمراء)واوا في التثنية عند البصريين، وأجاز الكوفيون القلب و الإقرار[٦]، و لم يقبل قولا ويرفض الآخر، بل أخذ يعدد في الأدلة وكأنه ارتاح لقول البصريين؛ لتعداده أدلتهم في القلب واوا دون تعقيب أو ذكر لأدلة الكوفيين .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٨ ، ٤٥ ، ١٢٤ ،١٥٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٣٠٧ ، ٣٢٠ ، ٣٥٩ ، ٥١٧/٢ ، ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٥ ، ٦٣٦ ،٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٥٣ ، ٦٥٥ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٧٠٣ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٦٤٦ ، ٦٤٧ .

(٣)المصدر السابق: ٢/ ٦٥٥ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٢٦٩ "بتصرف" .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٦٨ ، ٥٦٩ .

(٦)المصدر السابق: ٥٦١/٢ ، ٥٦٢ .

وكذا ما ذكره أبوحيّان في أوزان الكلمات وما زاد عن الثلاث كيف يوزن؟ رجح مذهب البصريين واختاره بدليل قوله: "والمعتمد في الأوزان في هذا الكتاب مذهب البصريين"[١] .

واستعرض رأي المدرسة البصرية دون المدرسة الكوفية وكذلك دون تأييد أو اعتراض في (خمسة مواطن)[٢]ومن هذا ما ذكره في تثنية(عصا)، و(رحى)إذ يرى البصريون رد الألف إلى أصلها الواو أو الياء[٣] دون أن يستعرض رأي الكوفيين .

وقد خالف أبوحيّان الكوفيين في(موطن واحد)ذكره في باب(الإبدال)يقول: "أجاز الكوفيون أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك"، ورد هذا بقوله: "وهذا مخالف لكلام العرب"[٤].

وأيد الكوفيين في(أحد عشر موطنا)[٥]منها ما ذكره في باب(التصغير)وذلك في تصغير الخماسي وجمعه جمع تكسير؛ إذ ذكر رأي الكوفيين في أنهم يجيزون حذف الحرف الذي قبل الرابع في مثل: فرزدق وخدرنق فيجيزون في الجمع فرادق، وخدانق بحذف الزاي والراء، وذهب معهم الأخفش[٦].

وكذا ما ذكره في باب(جموع الكثرة)إذ ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف الياء من مماثل مفاعيل، ولا زيادتها في مثل مفاعل إلا في الضرورة .

وأجاز الكوفيون ذلك في الكلام. وأيد أبوحيّان كلامهم بقوله: "وعليه جاء قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[٧]جمع مفتاح-لأنه يجمع على مفاتيح- ووافقهم ابن مالك والجرمي"[٨].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٩ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٠٠ ، ٥١٧ ،٥٢٣ ، ٥٦١ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٦٤ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٢٧٣ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٣٦ ، ٤٦٥ ، ٢/ ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، ٥٢٣ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ .

(٦)المصدر السابق: ١/ ٤٦٣ .

(٧)سورة الأنعام، آية: ٥٩ .

(٨)ارتشاف الضرب: ١/ ٤٦٥ .

ومن ذلك ما ذكره في حديثه عن حركة الحرف الذي قبل الواو والياء في جمع المذكر السالم، قال: " وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء مطلقا، فتقول: مُوسُون، ومُوسِين "[١].

ودعم رأيهم بأن ابن ولاد حكاه عن العرب، ويعد ذلك قبولا منه لهذا الرأي، والدعم الثاني أن ابن مالك نقل قولهم تفصيلا[٢] .

وألمح لرأي البصريين بقول سيبويه: "إن الضم خطأ فقط"[٣] .

واستعرض أبوحيّان رأي الكوفيين دون البصريين في (ثمانية مواطن)[٤]منها ما ذكره في باب(التصغير)إذ ذكر الكوفيون أنه قد يجعل بدل ياء التصغير ألفا، مثل هداهد. تصغير هدهد ودوابة، وشوابة. في تصغير دابة وشابة[٥]دون ذكر لرأي البصريين .

وكذا ذكر رأي الكوفيين في أن(صَمَحْمَحَ)وزنه فَعَلَّل، وأن أصله(صَمَحَّح)[٦].

ولم يعرض لرأي البصريين في هذه المسألة ولم يرجح أو يختر .

وفند أبوحيّان قول البصريين وذلك في باب(الإدغام)حيث يقول: "والذي نذهب إليه أن ما صحت الرواية به من أثبات القراء وجب المصير إليه، وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم وقد اِسْتَقْرَى هذا اللسان البصريون والكوفيون فوجب المصير إلى ما اِسْتَقْرَوْه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ "[٧].

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٧٩ ، ٥٨٠ .

(٢)ينظر: المصدر السابق .

(٣)ينظر: المصدر السابق ، والكتاب: ٣/ ٣٩٤ .

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٢٣ ، ٢٢٧ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٢/٥٣٧ ، ٥٦٤ ، ٥٦٩ ، ٥٨٧ .

(٥)المصدر السابق: ١/ ٣٥٤ .

(٦)المصدر السابق: ١/ ٢٢٧ .

(٧)المصدر السابق: ٢/ ٧١٤ .

كذلك استأنس برأي الكوفيين في موطن واحد وذلك في أن لفظ المفرد والمثنى و الجمع يدل على ما وضع له كقوله: "بطن الواديين"[١] وذكر أن الكوفيين يجعلون هذا قياسا وتبعهم ابن مالك[٢].

و لم يعقب أبوحيّان أو يلمح لرأي البصريين في هذا، وهل يرونه قياسا مطردا ؟ .

كذلك أحال أبوحيّان في موطن واحد إلى قول سابق وخلاف بين المدرستين و لم يذكره في المسألة وذلك بقوله: "فقد تقدّم خلاف الكوفيين والبصريين فيه "[٣].

ذكر أبوحيّان الخلاف بين علماء المدرسة الواحدة، وذلك عندما تحدث عن جمع(لحية) وإتباع الحركات فيها، فذكر خلافا بين البصريين، فمنهم من منع إتباع الحركات كـ(ابن عصفور)، ومنهم من أجاز كـ(ابن الضائع)[٤].

من خلال ما سبق نجد أنها غلبت النزعة الكوفية على أبي حيان في مسائله الصرفية، على الرغم من اشتهاره لدى الدارسين بغلبة النزعة البصرية، إذ أيد الكوفيين من خلال عرضي لموقفه من المدرستين في(إحدى عشرة)مسألة خلافية صرفية في حين أيد البصريين في(ثلاث فقط)مما يبطل هذا الزعم .

---

(١)مثال وضع المفرد موضع المثنى:

حمامة بَطْن الواديين تَرَنَّمي سَقَاك من الغُرّ الغَوَادِي مَطِيرُها

يريد(بطني الواديين) .

البيت من الطويل ونسب إلى الشماخ في ديوانه: ٤٤٠،وهو في: البحر المحيط: ٢٩١/٨ ،وارتشاف الضرب: ٥٨٢/٢ .

وموضع الجمع كقوله: **كلوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفّوا فَإِنَّ زَمَانِكم زَمَن خَمِيْصُ**

يريد(في بطونكم).

البيت من الوافر وبلا نسبة في: الكتاب:٢١٠/١،ومعاني القرآن للفراء: ١٠٢/٢، والمقتضب: ١٧٢/٢، والأصول لابن السراج: ٣١٣/١، وشرح الجمل للزجاجي: ٥٦٤/١، و الخزانة: ٥٣٧،٥٥٩/٧.

(٢)ارتشاف الضرب: ٥٨٢/٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٥٨٣/٢ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٥٩٦/٢ .

ومما يؤيد هذا–أيضا–ما قاله في البحر المحيط: " ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون "(١).

هذه النزعة وهذا الميل لم يؤثر على اختياره آراء البصريين أو الكوفيين واحترامهم وخصوصا في مجال القراءات القرآنية، بل يعتبر القياس هو ما جاءت به القراءة، وهو القائل: " ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل"(٢).

ونخلص من هذا الفصل إلى أن أباحيّان كان في تعليلاته الصرفية سلفيا ناقلا عمن سبقه ومعتمدا عليهم ومقتفيا أثرهم في الغالب الأعم، سواء أكان السابق أعلاما ذكرهم بأسمائهم أو كتبا نسب إليها الأقوال والآراء ناقلا باللفظ أو بالمعنى منها، أو مذاهب أشار إليها دون تحديد أحد من أتباعها، وبذلك تنوعت مصادره في تعليلاته إلى التنوع الذي يعود في الآخر إلى شيء واحد هو الاعتماد على السابقين في التعليل الصرفي وهذا لا ينفي جهده الكبير ومحاولته الإضافة إلى جهود السابقين بإبداء نظرات جديدة ناتجة من طول النظر في الأقوال السابقين والموازنة بينها ونقدها نقدا علميا في ضوء نصوص كلام العرب والنظر العقلي السليم حسب ما يبدو له وهذا جهد طيب فوق ما ينتظر ممن ينظر إلى القديم باحثا عن الجديد فيه قبل محاولة نقده وتهذيبه والإضافة إليه، بقصد تيسير الانتفاع به .

(١)البحر المحيط: ٣/٥٠٠ .

(٢)الاقتراح: ٨٤ .

الفصل الخامس:

موازنة بين منهج ابن مالك في التعليل الصرفي ومنهج أبي حيّان من خلال كتابيهما شرح الكافية الشافية، وارتشاف الضرب.

المبحث الأول: مصادر ابن مالك و أبي حيّان في كتابيهما .

المبحث الثاني: أنواع العلة عند ابن مالك و أبي حيّان .

المبحث الثالث:منهج ابن مالك وأبي حيّان في تناول علل من سبقهما وآرائهم .

المبحث الرابع: موقف أبي حيّان من علل ابن مالك الصرفية وآرائه .

تبرز قيمة الموازنة من تعلقها بالبحث عن مكانة التعليل الصرفي عند أبي حيّان من خلال موازنته بغيره، إذ تحاول تلمس الجهد التعليلي الذي بذله أبوحيّان موازنة بغيره .

وقد قمت باختيار ابن مالك لهذه الموازنة لأمور منها:

أولا: التقارب الزمني بينهما، فابن مالك ولد سنة(٦٠٠هـ)،وتوفي سنة(٦٧٢هـ)، وأبوحيّان ولد سنة(٦٥٤هـ)، وتوفي سنة(٧٤٥هـ)، إذ إن المؤثرات السياسية والثقافية والاجتماعية التي جمعت بينهما واحدة .

ثانيا: التقارب الفكري بينهما في أسلوب تناول الصرف، فهما وإن لم يتفقا اتفاقا كاملا اتفقا في استخدام الأسلوب العقلي في دراسة الصرف؛ لأنهما ينتسبان إلى مدرسة صرفية واحدة، وهي المدرسة الأندلسية.

ثالثا: تناولهما للتعليل الصرفي، وهو أمر مشهود لهما به .

رابعا: الصراع الذي حدث بينهما، وخصوصا من جانب أبي حيّان .

وقد رأيت بناء على ما ذكر أن تكون الموازنة في أربعة موضوعات، أرى أنها تعطي تصورا صادقا عن التعليل عندهما :

١- مصادر ابن مالك وأبي حيّان في كتابيهما .

٢ – أنواع العلل عندهما .

٣ - منهجهما في تناول علل من سبقهما وآرائهم.

٤– موقف أبي حيان من علل ابن مالك الصرفية وآرائه .

المبحث الأول:

مصادر ابن مالك و أبي حيان في كتابيهما.

مصادر ابن مالك:

أولا: الأعلام:

استمد ابن مالك تعليلاته في الغالب من المصادر النحوية والصرفية، فقد نقل عن أعلام كثر، وأكثر من نقل عنهم سيبويه، فقد نقل عنه (أربعة عشر موطنا) في المسائل الصرفية[١]، وإن خالفه في بعض المسائل[٢].

ونقل عن ابن سيده في(ستة مواطن)[٣]، وعن أبي عثمان المازني في(خمسة مواطن)[٤]، وعن الأخفش الأوسط؛ حيث نقل من أقواله وآرائه في(أربعة مواطن)[٥]، وأفاد في ثلاثة مواطن من أبي عمرو الجرمي[٦]، ويونس أفاد منه في(ثلاثة مواطن)—أيضا-[٧]، وكان لابن السراج ظهور في تعليله إذ ذكره في(ثلاثة مواطن) كذلك[٨]، وعن أبي زيد الأنصاري في(موطنين)[٩]، وابن جني في(موطنين)—أيضا-[١٠]، وكذلك الزجاج في موطنين[١١].

---

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١٦٨ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٧٠ .

(٢)ينظر:المصدر السابق: ٢/ ٢٥٥ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٠٢ ، ٢٣١ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٢٧٨ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٢٤ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢/٢١٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٩٢ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٧٦ ، ١٩٥ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢١٠ ، ٢٤٨ .

ونقل موطنا واحدا في مسائله الصرفية عن جماعة هم: عيسى بن عمر[١]، والمبرد[٢]، وأبوعبيد[٣]، والشلوبين[٤]، وابن برهان[٥]، والسيرافي[٦]، وابن القطاع[٧].

ثانيا: الكتب:

لم يصرح ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية في مسائله الصرفية باسم أي كتاب إلا كتاب(التذكرة)لأبي علي في موطن واحد[٨]، بخلاف أبي حيان فقد حشد كتابه (ارتشاف الضرب) في مسائله الصرفية أسماء كتب نحوية، وصرفية، ولغوية، وغيرها، إذ يعد كتابه موسوعة لأسماء الكتب وكذلك آراء العلماء الذين سبقوه و الذين عاصروه .

ثالثا: المدارس الصرفية:

لم يذكر ابن مالك المدارس الصرفية كما ذكرها أبوحيان بإسهاب إنما ذكرها ابن مالك موجزة على النحو الآتي:

ذكر المدرستين البصرية والكوفية معا في (موطن واحد)وذلك عندما ذكر(حَنَثِر)يقول: "ومثال فَعَلِل بفتح الفاء وكسر اللام الأولى: حَنَثِر: للخسيس الذي ينفى من متاع البيت و(جندل) للأرض ذات الحجارة. وأصل هذا النوع عند البصريين فَعَالِل وعند الكوفيين: فَعَلِيل كحمصيص، وهو اسم بقلة "[٩].

وقد عرض للكوفيين في مسائله الصرفية دون البصريين في (أربعة مواطن)أيدهم فيها عدا موطن واحد عارضهم فيه، فمما أيدهم فيه ما ذكره من أوزان الأسماء(فُعْلَل)نحو: طُحْلَب، يقول: "وهذا المثال صحيح برواية الأخفش و أهل الكوفة لكنه لم يثبت في شيء مما نقلوه

---

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٠٩/٢ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢٠٢/٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١٨٥/٢ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٧٣ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٣١ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٣١ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٨٩ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٨٧ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٤٥ ، وينظر: لسان العرب مادة (خنث): ٢٣٠/٣ ، ومادة (جندل): ٢/ ٢٢٧ .

فتح إلا والضم فيه مسموع "[١].

ومما ضعف رأيهم قوله: "وزعم الكوفيون أن فاء غيبوبة وشبهه مضمومة فكسرت؛ لتسلم الياء، ثم استثقل الانتقال من كسر إلى ضم بعده واو فجعل موضع الكسرة فتحة وحمل ذو الواو منه على ذي الياء؛ لأن ذا الياء منه كثير، وذا الواو قليل"[٢].

وقد ذكر كل منهما المدارس النحوية و الصرفية فنجد أنّ أبا حيّان اكتفى بذكر المدرسة البصرية و الكوفية، و لم يرد ذكر المدرسة البغدادية لديه سوى مرة واحدة[٣] .

أمّا المدرسة الأندلسية فلم يصرح بها أبوحيّان في مؤلفه الارتشاف، خلافا لابن مالك الذي صرح بها في موطن واحد[٤].

من خلال ما سبق نجد أنه تغلب على ابن مالك النزعة الكوفية في مسائله الصرفية في كتابه(شرح الكافية الشافية)، إذ عرض للمدرسة الكوفية أربع مرات، بينما عرض للمدرسة البصرية مرة واحدة .

رابعا: القرّاء :

لقد عرض ابن مالك لعدد من القرّاء في كتابه (شرح الكافية الشافية) في المسائل الصرفية على النحو الآتي:

- ذكر كلمة "قرّاء" على وجه العموم فقط مرة واحدة [٥].
- ذكر ابن كثير في ثلاثة مواطن[٦].

---

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٤٤ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٨٩ .

(٣)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٤٨ .

(٤)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٤٦ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٣٣ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٥ .

- ذكر كلا من:

١- حمزة [١]. ٢- نافع[٢]. ٣-عاصم[٣]. ٤- ابن عامر[٤]، مرتين .

- ذكر أبا عمرو بن العلاء في (موطن واحد)[٥] .

وبناء على ما سبق فإن كتاب ارتشاف الضرب أوسع من شرح الكافية الشافية من هذه الناحية، إذ حشد فيه آراء المدارس الصرفية المختلفة، وامتلأ الكتاب بالنقول الكثيرة من المؤلفات الصرفية الزاخرة بالتفصيلات، والتوجيهات، والتعليلات، وكثرة الشواهد الشعرية والقراءات .

وابن مالك أحد مصادر أبي حيان في كتابه الارتشاف، وقد شرح أبوحيان كتاب التسهيل لابن مالك وسماه (التذييل والتكميل) واختصره في (ارتشاف الضرب).

(١)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٣٥ ، ٢٣٧ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٣٥ ، ٢٦٨ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٣٥ ، ٢٨٩ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٣٥ ، ٢٦٨ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٢٩ .

مصادر أبي حيّان الأندلسي:

أولا: الأعلام:

استمد أبو حيّان تعليلاته في الغالب من المصادر الصرفية، فقد نقل عن أعلام عدة قيل: إنهم يربون على(مائتين)من أعلام النحو واللغة[١]، فكثيرا ما نقل من كتاب سيبويه[٢]، وأخذ عن الخليل وأكثر منه [٣]، وكذا عيسى بن عمر [٤]، ويونس[٥]، كما كان لابن السراج أثر بارز في تعليلاته[٦]، واستضاء أبوحيّان بآراء المبرد الذي أفاد منه كثيرا[٧]، ومنهم الأخفش الأوسط[٨]، الذي خالف البصريين في كثير من المسائل؛ حيث نقل أقواله وآراءه في عديد من المسائل، ونقل عن شيوخه كثيرا مثل بهاء الدين النحاس[٩]وكثيرا ما يكرر عبارة (قال بعض شيوخنا)[١٠]و(وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع)[١١]، ونقل عن أعلام البصرة مثل سيبويه، وأبي الحسن الأخفش، والخليل، وأبي عثمان المازني[١٢]، والمبرد، وأبي عمرو بن العلاء[١٣]، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وغيرهم .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب(المقدمة): ١/٣٦ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٨١ ، ٢٩٣، ٢٩٩، ٣٠٧ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٠٠، ٣٠٧ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/٣٥٥ ، ٢/ ٨٤١ ، ٨٥٧ ، ٨٧٧ ، ٨٨١ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٧ ، ٢٦٤ ، ٣٥٥ ، ٢/ ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٦٠٧ ، ٦١٥ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٤١ ، ٢١٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢/ ٥١٨ ، ٦١٨ ، ٦٤٤ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ١/١٩٥، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٣٤ ، ٢/٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٨، ٥٨٦ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٣٧ ، ٢٣٨ ،٢٦١، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٩، ٣٠٦ ، ٤٥٢، ٤٦٣ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٩٣ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٧٤ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٩٢ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ١/١٩٢ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ٢٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٦٥ ، ٢/ ٥٧١ ، ٥٧٩ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٨٠ ، ٣٢٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٥ ، ٢/ ٥٢٣ ، ٥٣٥ ، ٥٦٤ ، ٦٠٥ .

كما نقل عن أعلام الكوفة مثل الكسائي[١]،وثعلب[٢]،والفراء[٣]،ومعاذ بن مسلم الهراء[٤]. وكما اعتمد على أعلام المدرسة البغدادية، مثل الزجاجي[٥]، والفارسي[٦]، وابن جني[٧]، والعكبري[٨]، وأخيرا نقل من أعلام المدرسة الأندلسية مثل ابن مالك[٩]، وابن عصفور[١٠]، وابن خروف[١١]. كما سبق ذلك كله مفصلا في الفصل الرابع .

ثانيا : الكتب والمصادر :

اعتمد أبوحيان على مجموعة من المصادر و الكتب ذكرها بالاسم، وهي(مائة وأربعة وثلاثون كتابا)؛ نذكر منها على سبيل المثال:

١- العين للخليل[١٢].

٢-الكتاب لسيبويه [١٣].

٣- الأوسط للأخفش [١٤].

٤- الفرخ للجرمي[١٥].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ١٥٧ ، ١٨٣ ، ١٩٤ ، ٢٥٣ ، ٢/ ٥٠٠ ، ٥٠٧ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/١٩٠ ، ٢٢٣ ، ٢٩٠ ، ٣٦٥ ، ٤٠٠ ، ٢/٥٢٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢/ ٤٧٩ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٥٣، ٢٩٢ ، ٣٠٠ ،٤٤٨، ٤٢ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/٣٤٥ ، ٢/ ٥١٦ ، ٥٦٩ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ ، ٢/٤٨٢ ، ٥٢٥ ، ٥٣١ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ،٢/ ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٧٠ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/٦٢٢ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ٤٦٥ ،٢/ ٤٨٢ ،٥١١ ، ٥٥٠ ، ٥٥٦ ، ٥٦١ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢/٥١٦ ، ٥٦٩ ، ٥٩٦ ، ٦٢٦ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ١/٢٣٢ ، ٤٦٨ ، ٢/٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٥٨ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٩ ، ١٤٢ ، ١٧١ ، ١٧٨ ، ٢/ ٥٠٦ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٢٥ ، ٣٩٥ ، ٦١٠ .

(١٤)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٢٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٣ ، ٢/ ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ .

(١٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٩١ ، ٢٧٤ .

٥ - المقتضب للمبرد [١].

٦- الإغفال للفارسي[٢].

٧-المسائل البصريات والبغداديات والحلبيات والشيرازيات والعسكريات للفارسي[٣] .

٨-الإيضاح للفارسي[٤] .

٩-الإفصاح لابن هشام الخضراوي[٥].

١٠- التذييل والتكميل لأبي حيان[٦].

١١- التسهيل لابن مالك [٧].

١٢- شرح الصفار للبطليوسي[٨] .

١٣-التصريف لأبي العلاء المعري [٩].

١٤-الجمل للزجاجي[١٠] .

١٥- حواشي مبرمان على سيبويه[١١] .

١٦-المخصص لابن سيدة[١٢] .

١٧-الغرة لابن الدهان[١٣].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٤٢١ ، ٢٠٥٨ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٦٢٣ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٧٤٧ ، ٤/ ١٥٨٧ ، ١٧٧٤ ، ٥/ ٢٣٣١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١/٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٢/٦٢٢ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٥٤٧ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١ ، ١٥٢ ، ٢٧٤ ، ٢/ ٥٧٩ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٦٧ ، ٢/ ٥٠١ ، ٦٥٢ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٣٦ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣١٥ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥١٦ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٥٧ ، ٢/ ٥٧١ ، ٥٨٦ ، ٦٣٣ .

(١٢)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٣٧٩ ، ٤٢٨ ، ٢/٥٦٢ .

(١٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٧٦ ، ٣٥٤ ، ٣٨٣ ، ٣٩٤ ، ٢/ ٥١٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٧ ، ٦١٤ ، ٦٤٢ ، ٦٦٢ ، ٦٦٥ .

١٨-المهذب لابن كيسان[١] .

١٩- المقرب لابن عصفور[٢] .

٢٠- البسيط لابن أبي الربيع.

٢١- الطير التام لأبي حاتم السجستاني[٣].

٢٢-المستوفى لابن فرخان[٤]، وغيرها .

ونخلص من هذا إلى أن أباحيان كان أشمل من ابن مالك في مصادره عددا وتنوعا. وهذا أمر طبعي؛ إذ اللاحق يبني على جهد السابق، فيزيد عليه غالبا بضم جهده إلى جهد من سبقه. وهذا أمر يبدو أن أباحيّان قصده قصـــدا بالنسبة لابن مالك بخاصة والسابقين بعامة، كما سبق ذلك كله مفصلا في الفصل الرابع .

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٨ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١٤٧٠/٣ ، ٢٠٠٢/٤ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٤٨٢ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٥٤٩ ، ٦١١ .

المبحث الثاني:

أنواع العلة عند ابن مالك وأبي حيّان .

أولا: مستويات العلة الصرفية عند ابن مالك:

كثرت العلل التعليمية عند ابن مالك؛ رغبة في إيضاح القواعد الصرفية، على نحو يقربها من فهم كتابه، ومن ذلك ما ذكره في باب(تصريف الفعل غير الثلاثي)نحو قوله: "اجعل التفعلة وحده دون التفعيل مصدر(فعّل)المعتل اللام نحو: زكّى تزكية، و ولّي تولية، وسوَّى تسوية، وتركوا التفعيل في مثل هذا؛ استثقالا لتضعيف الياء المكسور ما قبلها مع وجود مندوحة عنه"(١) .

وكذلك العلل القياسية؛ لأن ابن مالك نحوي يعتمد على مدّ القياس وبيان القواعد الصرفية، على ما تقوله العرب، ومن ذلك قوله: "أمّا صوغ مثل(سه)من(ليّ) فيستلزم حذف الواو؛ لأنها نظيرة عن (سه) المحذوفة إذ أصله: سته لقولهم لعظيمها أسته"(٢) .

أما العلل الجدلية فليس لها أثر في كتابه لا لعزوف ابن مالك عن الجدل، أوكرهه له، ولكن لعدم وجود مناسبته في معظم كتابه .

ثانيا: أنواع العلة من حيث صنوفها:

تنوعت العلل من حيث صنوفها عند ابن مالك تنوعا كبيرا، منها ما أفاده ممن قبله من النحويين والصرفيين، ومنها ما أفاده من ثقافته الواسعة، ومن ذلك:

١– علة الثقل و التخفيف منه:

ومن أمثلتها ما ذكره ابن مالك في باب(الإبدال)قوله: "إذا بني (افتعال)أو شيء من تصاريفه مما فاؤه صاد، أو ضاد، أو طاء، أو ظاء، وجب إبدال التاء طاء تخفيفا؛ لأن وقوع التاء بعد هذه الأحرف مستثقل، وذلك نحو: اصطبر، واضطرم، واطعنوا، واظلموا"(٣).

ونحو ما ذكره في باب(الإعلال بالحذف)قوله: "كـ(يعد)أو تقديراكـ(يهب)ويجب حذف الواو استثقالا لها بين كسرة وياء، ثم حمل على ذي الياء أخواته، و عومل بذلك الأمر لموافقته المضارع لفظا ومعنى، ويعامل بذلك أيضا ما كسرت عين ماضيه ومضارعه لفظا

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٣١١/٢ .

(٢)المصدر السابق: ٣٠٢/٢ .

(٣)المصدر السابق: ٢/ ٢٨٦ .

كـــ(يرث)، أو تقديرا كـــ(يسع)"[١].

وكذا ما ذكره في باب(جمع التكسير) قوله: "وما استحق أن يجمع على(فُعُل)وعينه واو وجب سكونها تخفيفا، ولم يجز ضمها إلاّ في ضرورة"[٢]؛ لاستثقال هذا. وقال-أيضا- في الموطن نفسه:" واستثقل بعض التميمين والكلبيين ضمة عين(فُعْل) في المضاعف فجعلوا مكانها فتحة فقالوا (جُدَد) و(ذُلَل) بدل(جُدُد)و(ذُلُل)"[٣].

واعتمد ابن مالك كثيرا على علة التخفيف من الاستثقال في كتبه الأخرى نحو ما ذكره في (شرح التسهيل)من أن أخف الأفعال الثلاثية المفتوح العين؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وأثقلها المضموم العين؛ لأن الضمة أثقل الحركات، والمكسور العين متوسط؛ لأن الكسرة أقل ثقلا من الضمة، وأقل خفة من الفتحة، فترتب على هذا أن جعل مضموم العين ممنوع التعدي تخفيفا؛ لأن التعدي يستدعي زيادة المتعدي عليه[٤].

ومنه ما ذكره من أن(إفعال)و(استفعال) حذفت منهما المدة التي قبل اللام؛ لأن العين منهما تصير ألفا، كما تقرر من قبل فتلتقي ألفان أُولاهما المبدلة من العين والثانية المزيدة قبل اللام للمد، فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، والثانية أَوْلَى لأنها زائدة؛ ولأنها متصلة بالطرف؛ ولأن الاستثقال بها حصل. وإذا حذفت عوض منها التاء، وامتنع حذفها إلا بسماع[٥]كقوله تعالى:﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٦]، و ذكر هذا أبوحيّان في كتابه الارتشاف[٧].

وذكر ابن مالك مواطن أخرى لهذه العلة في مؤلفه(شرح الكافية الشافية)[٨].

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٢/٢٨٧ .

(٢)المصدر السابق: ٢/١٩٠ .

(٣)المصدر السابق .

(٤)شرح التسهيل: ٣/٤٣٩ .

(٥)المصدر السابق: ٢/٢٨١،٢٨٠ .

(٦)سورة النور، آية: ٣٧ .

(٧)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٣٠٨ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٢/١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ،٢٢١ ، ٢٣٩ ،٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ،٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ،٣٠٠ .

٢- علة أمن اللبس:

ومن ذلك قول ابن مالك في المسائل التعليمية: "فلو بني مثل (عنسل) من (يعمل) لقيل: عنمل. لم يجز الإدغام لئلا يلتبس بالمضاعف كـــ(شمّر) وهو اسم فرس. فلو أمن الالتباس جاز الإدغام كـــ(هنمرش) وهي العجوز المضطربة الخلق إذا قيل فيها(همّرش) جاز؛ لأنه لا يلتبس بمضاعف؛ إذ ليس في الكلام (فَعَّلِل) "[١].

ومن أمثلتها-أيضا- ما ذكره ابن مالك في همزة الوصل: "وإذا ثبت استحقاقها حركة فأولى الحركات بها الكسرة؛ لأن فتحها أو ضمها موقع في الالتباس بهمزة المتكلم؛ لأنها مضمومة في الرباعي مفتوحة في غيره"[٢].

وقد ذكر ابن مالك أكثر من موطن لهذه العلة في مؤلفه(شرح الكافية الشافية)[٣] .

٣- علة مراعاة الأصل:

ومن ذلك قوله في المسائل التعليمية: "ابنِ من(علم) مثل(مصطفى)، فتقول:(معتلم) اعتبارا بالأصل؛ لأن أصل(مصطفى)(مصتفى)فأبدلت التاء طاء؛ لتقدم الصاد عليها، وترك ذلك في الفرع لعدم السبب"[٤].

وما كثر استعماله و تصاريفه فهو الأصل عند الصرفيين، ومن ذلك ما نقله ابن مالك في قوله: "يقال: طهر الشيء بمعنى: طحره: أي أبعده. و مته الدلو بمعنى: متحها و مدهه بمعنى: مدحه "[٥] وردّ ذلك ابن مالك إذ قال:(وفيه نظر)[٦]، ثمّ علّل ذلك بقوله: " لأن بعضهم فرق بين ذي الحاء و ذي الهاء فجعل المدح في الغيبة، والمدة في الوجه"[٧]، ثمّ بيّن الأصل في قوله: "والأصح كونهما بمعنى واحد إلاّ أن المدح هو الأصل"[١]، ثمّ علل ذلك بقوله: "لأنه

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٣٠١/٢ .

(٢)المصدر السابق: ٢٦٠/٢ .

(٣)ينظر:المصدر السابق: ١٧٨/٢، ٢٦٠ ، ٢٧٧ ، ٣٠١ .

(٤)المصدر السابق: ٢٩٧/٢ .

(٥)المصدر السابق: ٢٨٧/٢ .

(٦)المصدر السابق .

(٧)المصدر السابق: ٢/ ٢٨٧ .

(١)المصدر السابق .

فائق في الاستعمال وبكثرة التصاريف، ولأن حروفه حروف الحمد مع تقاربهما في المعنى"[١].

٤– علة كثرة الاستعمال:

نحو ما ذكره ابن مالك في باب(الإعلال بالحذف)من الحذف في الأفعال الثلاثة(خذ، وكل، ومر)؛ لكثرة استعمالها فخفف بالتزام حذف الفاء وإن كان ذلك لا يقتضيه قياس[٢].

وقال–أيضا–في شرح الكافية الشافية في همزة الوصل وكونها متحركة لكي يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وأولى الحركات بها الكسر ثمّ قال: "لكنها فتحت مع حرف التعريف تخفيفا؛ لأنه كثير الاستعمال"[٣] .

٥ – علة المجانسة:

ومما يمثل هذه العلة ما ذكره ابن مالك في باب(الإمالة)من أن الألف قد تمال طلبا للتناسب كإمالة ثاني الألفين في نحو:معرايا ورأيت عمادا وكإمالة ألفي﴿وَٱلضُّحَىٰ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[٤]، ليشاكل التلفظ بهما التلفظ بما بعدهما[٥]، وذكر هذا أبوحيّان نصا[٦].

وقد ذكر ابن مالك أكثر من موطن لهذه العلة في مؤلفه(شرح الكافية الشافية)[٧].

٦– علة التقاء الساكنين:

ومن ذلك ما ذكره في باب(الإبدال)حين بيّن أن ألف صحراء مسبوقة بألف فحركت فرارا من التقاء الساكنين فانقلبت همزة؛ لأنها من مخرجها: " بالتحرك أولى؛ لأنها آخره. والأواخرة. بالتغيير أولى؛ ولأنها حرف إعراب، والحركة فيه مقدرة، والأولى لمجرد المد كألف أرطاة فلا حظ لها في الحركة "[١] .

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٢/٢٨٧ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٢٨٨ .

(٣)المصدر السابق: ٢/٢٦٠ .

(٤)سورة الضُّحى، آية:١،٢ .

(٥)شرح الكافية الشافية: ٢/٢٢٨ .

(٦)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٣٥ .

(٧)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٢٢٨، ٢٣٤ ، ٢٧٠ .

(١)المصدر السابق: ٢/٢٦١ .

وذكر العلة في أكثر من موطن في كتبه الأخرى نحو ما ذكره في كتابه(شرح التسهيل) في باب الإبدال: "وكان حق(مبيع) أن يقال فيه (مبيوع)لكنهم كرهوا انقلاب يائه واوا فأبدلت الضمة كسرة، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فقيل:(مبيع)"[١].

وقد ذكر ابن مالك أكثر من موطن لهذه العلة في مؤلفه(شرح الكافية الشافية)[٢].

٧- علة العوض:

ومن أمثلة العلة ما ذكره ابن مالك نقلا عن أبي عمرو من أنه يجوز تصغير (لغيزى) فيقال: لُغيغِيزة، فيجاء بالتاء عوضا من ألف التأنيث المقصورة إذا حذفت[٣].

وما ذكره-أيضا-من أن التاء قد يجاء بها عوضا من فاء(عدة)، أو من عين(إقامة)، وقد عوضت من مدة تفعيل في نحو(تزكية)، وعوضت-أيضا-من اللام في لغة، وقلة، ونحوهما[٤]، وأشار إلى هذا أبوحيان في الارتشاف[٥].

٨- علة الاستغناء:

ومما يمثل هذه العلة ما نقله ابن مالك عن ابن سِيْدَة في باب(جمع التكسير)من أن الأكثر في(قَلَم)أن يستغنى فيه(بأَقْلَام)عن(قِلَام)، وقد يجمع على(قِلَام)[٦]، وذكر ذلك أبوحيّان[٧] .

وكقوله في الباب نفسه:"وأما (جواد وجياد) فغيرها جار على القياس، وكأنهم استغنوا فيه بجمع (جيد)، كما استغنوا في عريان، وعراة بجمع عار، وكما استغنوا في عدو و عداة بجمع عاد"[١].

وقد ذكر ابن مالك هذه العلة في عدة مواطن في مؤلفه(شرح الكافية الشافية)[٢].

---

(١)شرح التسهيل: ٢/٢٨١ .

(٢)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٠، ٣٠٣ .

(٣)المصدر السابق: ٢/٢١١ .

(٤)المصدر السابق: ٢/١٦٤ .

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/٢٤٠ .

(٦)شرح الكافية الشافية: ٢/١٩٤ .

(٧)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/١٨١ ، وينظر: المحكم: ٦/ ١٦٩ .

(١)شرح الكافية الشافية: ٢/٢٧٢ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢/١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٩٣ ، ٢٢٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٠٣ .

٩- علة الإتباع:

من أمثلة هذا ما ذكره ابن مالك في قوله: "والضم هو المأخوذ به في نحو: اُغزِي، إتباعا للضمة المنوية قبل الياء[١].

وكذا ما ذكره في باب(النسب) من شذوذ قولهم في الصعِّق: صِعِقِيّ، بسبب غلبة الكسر على بنية الكلمة، والأصل: صَعِقي، فكسروا الفاء إتباعـــا لكسرة العين، ثم ألحقوا ياء النسب"[٢].

ونحو منه ما ذكره في همزة الوصل بأنها تفتح مع حرف التعريف تخفيفا؛ لأنه كثير الاستعمال، ومع أيمن تخلصا من الخروج من كسر إلى ضم بعده ضم ثم قال: "وبقيت مكسورة فيما سوى ذلك، ما لم يكن بعد الساكن الذي جلبت لأجله ضمة لازمة فتضم إتباعا له اُخْرُج واُنْطُلق به"[٣].

وقد ذكر ابن مالك أكثر من موطن لهذه العلة في مؤلفه(شرح الكافية الشافية)[٤].

١٠ – علة الشبه:

وكذا ما نقله عن المبرد أنّ ألف التأنيث الممدودة لا تحذف في (جُلَيِّلاء) عند التصغير؛ لأنه محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث، وحجة سيبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالألف المقصورة و اعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما[١]، وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط .

و ذكر ابن مالك أكثر من موطن لهذه العلة في مؤلفه(شرح الكافية الشافية)[٢].

---

(١)شرح التسهيل: ٤٦٦/٣ .

(٢)شرح الكافية الشافية: ٢٢١/٢ .

(٣)المصدر السابق: ٢٦٠/٢ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١٨١/٢ .

(١)المصدر السابق: ٢٠٧/٢ ، وينظر: المقتضب: ٢٦٢/٢، ٢٦٣ .

(٢)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٩/٢ .

١١ –علة الحمل، وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

أ– الحمل على اللفظ:

مما يمثل هذا ما ذكره ابن مالك في باب ما أميل على غير قياس، وإنما هو شاذ، وذلك (الحجاج)إذا كان اسما لرجل؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم"[١].

ومنه–أيضا– ما ذكره قي قوله: "إن عدم الاشتقاق أو احتمل اشتقاقين رجح ما لزم منه كثرة النظائر على غيره فمثال ما عدم العلم باشتقاقه(العِقيان)، وهو الذهب، فوزنه (فعيال) كـــ(جريال)، أو فعلان كـــ(سرحان) وفعلان أكثر نظيرا فالحمل عليه أولى"[٢].

ب – الحمل على المعنى:

ومثال هذا ما ذكره في باب(جمع الكثرة)ومن أمثلتها(فَعْلى)والقياسي منه ما كان(لفعيل) بمعنى(مفعول)دال على هُلْك أو توجع أو تشتت نحو: قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من(فعيـــل)لا بمعنى (مفعـــول)كمريض ومرضى، و(فَعِل)نحو: زمن زمنى، و(فاعل)نحو: هالك وهلكى،و(فيعل)نحو: ميت وموتى، و(أفعل)نحو: أحمق وحمقى، و(فعلان)نحو: سكران وسكرى[٣].

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٢٨، ٢٢٩ .

(٢)المصدر السابق: ٢/٢٥١ .

(٣)المصدر السابق: ٢/ ١٩٢ .

ج – علة الحمل على النظير:

و يمثل ذلك قوله: "وأما صوغ مثل (سه) من (ليّ) فيستلزم حذف الواو؛ لأنها نظيره عن (سه) المحذوفة إذ أصلها سته لقولهم للعظيمها أسته"[١] .

و قد اهتم الصرفيون بالنظير ومراعاته نحو ما ذكره ابن مالك من أن الكلمة إذا كان فيها حرف لا نظير لما هو فيه لا بتقدير أصالته ولا بتقدير زيادته حكم بزيادته؛ لأن باب الزيادة أوسع من باب التجرد، وذلك نحو: تاء(تِهبِّط)—اسم طائر– فإنها إن حكم بأصالة التاء كان الوزن(فِعِلّلاً)ولا نظير له. وإذا حكمنا بزيادة التاء كان الوزن(تِفعّلا)ولانظير له–أيضا– فيغتفر عدم النظير مع الزيادة لا مع التجرد؛ لأن صاحب الزيادة إذا عدم نظيره الموزون له فلا يعدم نظيره الموافق له في الانفراد بوزن لا اشتراك فيه. وليس المجرد كذلك. فإنه إذا عدم نظيره عدم مطلقا[٢].

وكذا ما ذكره في جمع(عقاب)في القلة على (أعقب) على القياس؛ لأنها مؤنثة، وحكى ابن سيدة أنها قد جمعت على(أعقبة)، وهو أشذ من (أشهب)في جمع (شهاب)؛ لأن لشهاب وأشهب نظائر يسيرة، كغراب وأغرب ومكان وأمكن،ولا نظير لعقاب وأعقبة"[٣].

١٢ – علة الإلحاق:

نحو هذا ما أشار إليه ابن مالك في باب(ألف التأنيث الممدودة)من أن الهمزة في (حمراء) بدل من تاء التأنيث فلا يتصرف منها شيء في تعريف لا تنكير، وأمّا ما كان على وزن (فِعْلَاء وفَعْلَاء)نحو: عِلْبَاء وقَوْبَاء منصرفان؛ لأنهما ملحقان بقِرْطَاس، وقُرْطَاس[١]، وقد أشار إليه أبوحيان في كتابه الارتشاف[٢].

وذكر ابن مالك هذه العلة في مواطن متعددة من مؤلفه(شرح الكافية الشافية)[٣].

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٢/٣٠٢ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٣)المصدر السابق: ٢/ ١٨٦ .

(١)المصدر السابق: ٢/ ١٦٨ .

(٢)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٥٢ .

(٣)ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٧٥ ، ٢١٠ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٢ ،

١٣ – علة الفرق:

من أمثلة هذا قول ابن مالك أنه: "كما أشركوا بين هاء التأنيث وياء النسب في المبالغة أشركوا بينهما في تمييز الواحد من الجمع، فحبشي وحبش، وزنجي وزنج، وتريكي وترك بمنزلة تمرة و تمر"[١]، فأتت التاء فرقا بين الواحد والجمع .

١٤– علة البُعد:

نحو ما ذكره ابن مالك في باب(الإبدال): "إنما كان(فِعَلَة)أحق بالتصحيح من(فِعَل)بحيث التزم تصحيح(فِعَلَة)وجاز في(فِعَل)الوجهان؛ لأن عين(فِعَلَة)تباعدت من الآخر بزيادة التاء، والبعد من الآخر يضعف سبب الإعلال؛ لأن الآخر ضعيف؛ ومجاورة الضعيف ضعيف"[٢].

١٥–علة المشاكلة:

نحو ما ذكره ابن مالك في باب(الإبدال)إذا كانت الواو لاما للمجموع على "مثل(مفاعل)و لم يعل في الإفراد كواو هراوة جعل موضع الهمزة المذكورة واوا فقيل: هراوى والأصل(هرائي)مثل رسائل ثم فتحت الهمزة فصارت(هراءا)ثم أبدلت الهمزة واوا فقيل (هراوي)وذلك أنهم عدلوا عن الهمزة لئلا يكون اللفظ بها بين ألفين كاللفظ بثلاث لغات متوالية. والياء والواو متساويان في الصلاحية للقيام مقامها كما استويا في قيام الهمزة مقامها، فخصت الواو بما ظهرت في واحدة كـــ(هراوى)طلبا للتشاكل وأوثرت الياء بما بقي"[١].

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٢/٢٢٤ .

(٢)المصدر السابق: ٢/٢٧٢ .

(١)المصدر السابق: ٢/٢٦٣ ، ٢٦٤ .

ثالثا: تصنيف التعليل من حيث الوجوب والجواز:

١- علة الوجوب:

من ذلك ما ذكره ابن مالك في فصل(بناء مثال من مثال)يقول: "وزن إصبع(إفــعل) و وزن أبلم(أُفْعُل)فهما فائقان الأمر بهمزة قبل الفاء فجيء في الأمر بمثلها لفظا ومحلا فلزم تقديمها على الهمزة التي هي فاء الأمر ولزم تسكينها لتساوي صاد إصبع، وباء أبلم. و وجب إبدالها ياء في مثال إصبع و واوا في مثل أبلم؛ لأنها ثانية همزتين في كلمة، وساكنة"[١] .

وبناء على ذلك يكون بعض العلل واجبة الإجراء ولا يجوز عدم إجرائها [٢] .

٢ – علة الجواز :

نحو ما ذكره ابن مالك في باب (التكسير) من أن تكسير(فرزدق) فالأَوْلَى فيه الحذف الخامس، وقيل: بل حذف ما يشبه الزائد، فكذا في حذف الجمع يأتي القولان، فعلى الأول تقول في جمع (فَرَزْدَق): (فَرَازِد)، وعلى الضعيف: (فَرَازِق)؛ لكون الدال مشبها للتاء ولا يخفى وجه قوة الأولى، وضعف الضعيف مما تقدم[٣].

وعليه فهنالك علل يجوز إجراؤها كما يجوز عدم إجرائها، وقسمة العلل من هذه الناحية ثنائية واضحة[٤].

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٩٨ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢/٢٢١ ، ٣٠٤ .

(٣)المصدر السابق: ٢/٢٠١ ، ٢٠٦ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٢/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ .

رابعا: تصنيف التعليل من حيث البساطة و التركيب:

جاءت معظم تعليلات ابن مالك-كأبي حيّان-بسيطة خالية من التركيب، لا تكلف فيها مما اصطلحوا عليها(بالعلل التعليمية)التي لم يكن هدفه منها منازلة الخصم ومقارعته بالحجة تتبعها حجة، وإنما كان الهدف منها تقريب المعاني للفهم، وأخذ ذلك من سلفه الأولين أمثال الخليل، وسيبويه، والكسائي، وغيرهم كما هو شأن أبي حيّان.

و من العلة البسيطة عند ابن مالك قوله: "ومثال يقطين من وعد: يوعيد بتصحيح الواو وإن كانت واقعة بين ياء وكسرة؛ لأنها في اسم غير جارٍ على فعل ولا شبيه به"[١].

وكذا ما ذكره في باب(الإعلال بالحذف)يقول في(يَعِد)و(يَهِب): "يجب حذف الواو استثقالا لها بين كسرة وياء"[٢] .

ومن العلل المركبة عند ابن مالك ما جاء في باب (الإعلال والإبدال)يقول: "ومثال الإعلال مع الساكن غير ألف والياء المشددة يخشون ويمحون والأصل: يخشيون، ويمحوون، فقلبت الواو و الياء ألفا لتحركهما بعد فتحة، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين"[٣] .

ونحو منه ما ذكره من أن(ارعوى): مطاوع رعوته: إذا كففته، وأصله: ارعوو، فقلبوا الواو الثانية ألفا لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها[٤] .

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٨٧ .

(٢)المصدر السابق: ٢/ ٢٨٨ .

(٣)المصدر السابق: ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٤)المصدر السابق: ٢/ ٢٤٢ .

ويتضح لنا مما سبق عرضه أنّ معظم تعليلات ابن مالك وأبي حيان بسيطة خالية من التركيب، لا تكلف فيها، وهناك تعليـــلات مركبة و لكنها قليلة بالنسبة للـــعلل البسيطة كما مثلنا.

وكثرت العلل التعليمية عند كل من ابن مالك وأبي حيان؛ رغبة منهما في إيضاح القواعد الصرفية، على نحو يقربها من فهمها، وقلّما تتعدى العلل الأوائل إلى العلل الثواني، أمّا العلل الجدلية فلا نكاد نجد لها أثرا في كتابيهما(شرح الكافية الشافية)و(ارتشاف الضرب).

وعلى هذا لم تتجاوز تعليلاتهما الخط الذي سار عليه الخليل وسيبويه و أغلب النحويين قبل القرن الرابع الهجري .

كما تنوّع التعليل حسب الافتراضات التي رأيا أن العرب كانت تلحظها،فعلّلا بالخفة، والثقل، والشبه، والحمل على النظير، والفرق، والإتباع، وأمن اللبس ،و غيرها .

وجاءت الروح المنطقية عندهما ضعيفة، واتسمت تعليلاتهما التعليمية بالوضوح، واستمداد روح العربي الأصيل الذي نطق بهذه اللغة .

وقد اقتصرت في عرض مسائل هذا المبحث على ما عند ابن مالك دون أبي حيان؛ لأن ما سبق من تصنيف العلل عنده في الفصل الثالث يغني عن التكرار، لعدم فائدة .

المبحث الثالث:

منهج ابن مالك و أبي حيان في تناول علل من سبقهما وآرائهم:

حاول أبوحيان أن يخفّف من تغلغل التّعليل في الصرف العربي في جوانب ليست لها فائدة علمية ولا أَثَرَ لها في معنى الكلام، فأخذ من المذهب الظاهري ما يتوافق مع منهجه ورغبته في تيسير الصرف وتسهيله، فجاء موقفه وسطا بين موقف ابن مضاء القرطبي، وموقف جمهور الصرفيين [١].

وسأبين موقفهما من علل السابقين من خلال جانبين هما:

أولا: مواطن الاتفاق:

١ــ من خلال مدارسة العلل عند ابن مالك وأبي حيّان نلحظ أنهما تناولا آراء السابقين، وبخاصة الخليل[٢]، وسيبويه[٣]، وأكثرا منهما، وكذا عيسى بن عمر[٤]، ويونس[٥]فنقلا منهما، وأفادا من المبرد كثيرا[٦]، وكذا الأخفش الأوسط[٧]؛كما كان للمازني[١]أثر بارز في تعليلهما حيث نقلا أقواله وآراءه وعلله في عديد من المسائل، ولابن السراج[٢] أثر بارز في تعليلهما، وكذا السيرافي[٣]، وابن سيدة[٤]. فقد نقلا عنهما كما نقلا عن صرفيي البصرة و الكوفة على السواء فلم يميلا إلى مدرسة دون الأخرى، مع أنّ ابن مالك وأبا حيّان ينتميان للمدرسة الأندلسية، ونلحظ هذا من خلال ما ذكره أبوحيّان في كتابه(ارتشاف الضرب)في باب أبنية الأسماء من أن(حَوْرِيت)و(صَوْلِيت) أصلهما(حِوْرِيت)و(صِوْلِيت)على وزن(فِعْلِيت) كعِفْرِيت عند ابن عصفور، ثم فتحت الفاء

---

(١)ينظر:فقه اللغة وخصائصها، للدكتور إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان: ١٠٢، ١٠٣، والتعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ٢٠٩ .

(٢)ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٢٢/٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٢٠٧/٢ ، ٢٠٨ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٢٠٩/٢ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٢٠١/٢ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢٠٢/٢ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٢٢٤/٢ .

(١)ينظر: المصدر السابق: ٢٣١/٢ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١٧٢/٢ ، ١٧٤ ، ١٩٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ١٩٤/٢ .

وعلة ذلك عنده التخفيف[١]، وقد ردّ أبوحيّان هذا حيث جعل الفاء أصلها الفتح قائلا: "وفَعْلِيت صَوْلِيت وكون الفاء أصلها الكسر دعوى"[٢].وقد ذكرت هذا مفصلا عند أبي حيّان في الفصل الثاني.

وعند ابن مالك فيما ذكره في باب التصغير يقول: "وتصغير قائم: قويئم، وتصغير متّعد: مُتعيعِد. هذا مذهب سيبويه، ومذهب الجرمي أن يقال في تصغير قائم: قُويِّم. ومذهب الزجاج في تصغير متعد: مويعد، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ قويِّماً يوهم أن مكبره قَويم، أو قِوام أو قَوام وقويئم لا إبهام فيه فكان أولى، وكذلك إذا قيل متعد مويعد أوهم أن مكبرة مَوْعِد أو مُوْعَد أو مُوْعِد، ومتيعد لا إبهام فيه فكان أولى"[٣].

ففي النص الأول عرض أبوحيّان الآراء في المسألة التي كان يتعرض لها ثم خالف ما كان معروضا منها؛ لعدم اقتناعه بما عللوا به، وفي النص الثاني أنّ ابن مالك جمع الآراء ناسبا كل رأي إلى صاحبه وقوى ما يراه أقوى؛ لأنه لا يؤدي إلى لبس ولا إبهام في الأصل .

٢- كما كانا يحرصان على استقصاء علل السابقين، فابن مالك يحرص على استقصاء العلل في كتابيه(شرح التسهيل) و(شرح الكافية الشافية) في نحو ما ذكره في كتابه شرح الكافية الشافية في باب جمع التكسير إذ ذكر أكثر من قول في المسألة الصرفية الواحدة وكل واحد منها يتكىء على علة إذ يقول: "همزة حُطَائِط أولى بالبقاء من الألف، لتحركها ولشبهها بحرف أصلي؛ ولأن زيادتها وسطا شاذ بخلاف الألف، ويونس يؤثر الألف بالبقاء؛ لأنها أبعد من آخر الاسم"[٤].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٨٥ .

(٢)المصدر السابق .

(٣)شرح الكافية الشافية: ٢/٢١٠ .

(٤)المصدر السابق: ٢/٢٠١ .

ومن مظاهر الاستقصاء–أيضا–عنده أنه يذكر رأي النحوي منسوبا إليه ثم يذيّله بعلة نحو ما ذكره في تصغير ما كان على(فَعَوْلَاء)فمذهب سيبويه يرى أنه يحذف واوه فيقال: جَلَوْلَاء وجَلَيْلَاء؛ لأن لألف التأنيث الممدودة شبه بتاء التأنيث وألف التأنيث واعتبار الشبهين أولى بالبقاء . أمّا المبرد فيصغرها على جُلَيِّلاء بلا حذف بل يقلب الواو ياء ويدغمها في ياء التصغير؛ لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث[١].

وكذا أبوحيّان في كتابيه: (التذييل والتكميل)، و(ارتشاف الضرب) يحرص على استقصاء العلل كما ذكرت في الفصل الثاني .

٣–كما أنهما لم يقفا موقف الموافقين دائما لعلل السابقين وآرائهم– وإن كان هذا هو الغالب– بل وقفا موقف المنصفين، يعترضان في موطن الاعتراض، نحو تخطئة أبي حيان للأخفش حين جعل الإعلال والإبدال في مثل: خطايا، ومرايا، وقضايا، ومنايا، قياس على هَرَاوَى، وجعل هذا القياس ضعيفا؛ لأنه قاس على لفظة واحدة مسموعة يقول: "وقالوا في جمع(هراوى) مما صحت لامه، وهي واو(هراوى) ... فإن اعتلت كـ(مطية)أو كانت ياء كهدية أو همزة كخطيئة، أبدلت ياء قالوا: خطايا و مطايا و هدايا ... وقالوا في مرآة مراءٍ على القياس و مرايا عاملوا الهمزة الأصلية معاملة العارضة للجمع وقياس الأخفش على(هَرَاوَى)ضعيف إذ لم يسمع الإ هذه اللفظة، ولو ذهب ذاهب إلى أن هذه كلها فَعَالَى لكان مذهبا"[٢].

وقد اعترض أبوحيان على المبرد في النسب إلى ما كان على وزن(فُعَيْل) و(فَعِيل)يقول: "وتسوية المبرِّد بين فُعَيْل وفَعِيل، ليست جيدة إذ سمع الحذف من فُعَيْل كثيرا، و لم يسمع من فَعِيل إلا في بني ثقيف فلو فرّق بينهما لكان أسعد في النظر"[٣].

ومن أمثلة اعتراض ابن مالك على السابقين تغلّيطه الزمخشري في جعله ألف(تفاعل)مزيدة للإلحاق(بتفعلل)مع اعترافه بأن ألف(فاعل)ليست للإلحاق، وألف تفاعل هي ألف فاعل[٤]، وذلك أن ألف الإلحاق لا تكون حشوا بل آخرة .

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٢٠٧/٢ ، وينظر: الكتاب: ٤٤٠/٣ ، والمقتضب: ٢٦٢/٢ ، ٢٦٣ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٦٣ "بتصرف" .

(٣)المصدر السابق: ٦١٦/٢ .

(٤)شرح الكافية الشافية: ٢٥٨/٢ ، و ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٧٣/١ .

كما غلط ابن مالك المتأخرين في نحو ما ذكره في باب (جمع التكسير) قائلا: "وفاعل وفواعل في الصفات ذكور ما لا يعقل كنجم طالع ونجوم طوالع، وجبل شامخ وجبال شوامخ. وهو مطرد، ونص على ذلك سيبويه، وغلِط كثير من المتأخرين فحكم على ذلك بالشذوذ"[١].

واعترض على هذا ابن مالك قائلا: "وإنما الشاذ جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل كفارس و فوارس[٢].

٤–ومع هذا يظهر لنا أنهما كانا من أكثر النحويين عناية بآراء البصريين وعللهم، والأخذ بها وكذا آراء الكوفيين، ولكن هذا لا يعني أنّهما كانا متعصبين لأحد المذهبين دون الآخر، ومن هذا ما نراه في رد أبي حيّان لآراء الكوفيين لعلة عدم السماع إذ يقول: "وأجاز الكوفيون،أن تقع همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك، وردّ ذلك أبوحيّان وعلل ذلك بقوله: "وهذا مخالف لكلام العرب"[٣].

كما وصف ابن مالك علل الكوفيين في بعض الأحيان بالضعف يقول: "وزعم الكوفيون أن فاء غيبوبة وشبهه مضمومة؛ فكسرت لتسلم الياء، ثم استثقل الانتقال من كسر إلى ضم بعده واو فجعل موضع الكسرة فتحة وحمل ذو الواو منه على ذي الياء؛ لأن ذا الياء منه كثير؛ وذا الواو قليل"[٤].

ومع ما سبق نجد أنّه قد لا يكون موقفهما رفضا بل عرضا لعلل بعض الصرفيين وآراء السابقين ثم يختاران ما يريدان، فمن ذلك ما ذكره أبوحيّان في باب(جمع المؤنث السالم)في أنه غلب في(رَبْعة)الساكنة الباء(رَبَعَات)بفتحها يقول:"والذي أذهب إليه أنه استغنى بجمع(لَجَبَة)و(رَبَعَة) المفتوحي العين عن جمع (لَجْبَة) و(رَبْعَة)الساكنيها"[٥].

---

(١)شرح الكافية الشافية: ١٩٨/٢ .

(٢)المصدر السابق .

(٣)ارتشاف الضرب: ٢٧٣/١ .

(٤)شرح الكافية الشافية: ٢٨٩/٢ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٥٩٣/٢ ، وينظر: المساعد: ١/ ٦٧، ٦٨ .

ويقول ابن مالك في هذا: "ولا حجة في قولهم(لَجَبَات)و(رَبَعَات)؛لأن من العرب من يقول: (لَجَبَة)و(رَبَعَة)فاستغني بجمع المفتوح العين عن جمع الساكن العين"[١]،فقد اتفقا في رأييهما . . ونحوه ما ذكره أبوحيّان في صوغ المضارع من(فَعَلَ)الماضي فإن مضارعه يكون بفتح العين أو ضمها أو سكونها" أولغتين منها، أو ثلاثة إلا من السماع، وربما لزم الضم نحو: يَدْخُل وَيَقْعُدُ، أو الكسر نحو: يَرْجِعُ، أو الفتح والضم نحو: فَرَغَ يَفْرُغُ(ويَفْرَغُ)أو جاء بالثلاث يرجح، أو غير حلقيهما، فيأتي على يَفْعِل كيَضْرِب، أو يَفْعُل كيَقْتُل، وقد يكون في الواحد نحو يَفْسُق؛ فإن أشكل، فقيل يتوقف حتى يسمع، وعند الفراء يكسر، وقال ابن جني: هو الوجه"[٢]، قال أبوحيّان: "وقال ابن عصفور: "يجوز الأمران سمعا أو لم يسمعا، والذي نختاره إن سمع وقف مع السماع، وإن لم يسمع فأشكل جاز يَفْعُل ويَفْعِل"[٣].

٥–كما قد يرجحان أو يضعفان رأي من سبقهما ويصحبان هذا بعلة، نحو ترجيح ابن مالك في تصغير(يَضَع) عند المازني(يُوَيضع) وعند سيبويه(يُضَيِّع)، ثم رجّح ابن مالك ما عند سيبويه في قوله: "وهو الصواب"، ثمّ علل ذلك بقوله: "لأن الصيغة ممكنة دون الرد فلا حاجة إليه؛ لأن(يضيع)لا يجهل معه المكبر و(يُوَضْيع) بخلاف ذلك"[٤].

ونحو ما نقله أبوحيّان عن بعض الصرفيين من أن همزة(وجوه)أحسن وأكثر، ثم ردّ أبوحيّان هذا قائلا: "ولا يصحّ هذا الاتفاق، لأنّ لغة القرآن الواو من غير إبدال"[٥] .

٥- وعلى الرغم مما سبق نجد أنهما قد اعتمدا على السماع في عرض آراء السابقين وعللهم، ومن هذا ما ذكره أبوحيّان في باب جمع التكسير في جمع:"المعتل اللام نحو: دلو، وأدل، وظبي، وأظب، إلا إن جمعته العرب على غير ذلك، فيتبع المسموع"[٦].

---

(١)شرح الكافية الشافية: ١٨٩/٢ .

(٢)ارتشاف الضرب: ١٥٨/١ ، وينظر: المنصف: ١٨٦/١ . .

(٣)ارتشاف الضرب: ١٥٨/١ ، وينظر: الممتع: ١٢١ .

(٤)شرح الكافية الشافية: ٢١٠/٢ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٥٨ .

(٦)المصدر السابق: ٤٠٩/١ .

وذكر ابن مالك في تثنية (هدى): هديان، وفي(متى): متيان مسمى بها؛ لأن العرب سلكت به سبيل ذوات الياء بإمالة ألفها، وكذا قال في(إلى)مسمى بها(إليان)؛ لأن العرب قد قلبت ألفه ياء حين أولته ضميرا، فالياء أولى من الواو[١].

ومما يقوي الرأي عندهما اتباعهما للسماع في نحو ما ذكره ابن مالك في النسب إلى المعتل بالياء، يقول:" ومذهب يونس فيه وفي ذوات الواو أن تفتح عينه ويعامل معاملة الثلاثي المقصور... فمذهبه في ذوات الياء قوي لاعتضاده بالسماع، وهو في ذوات الواو ضعيف لعدم السماع"[٢].

ومن الدواعي التي دعت ابن مالك وأبا حيّان إلى الاعتراض على آراء السابقين وعللهم عدم وجود الحجة أو الدليل-في نظرهما-فهما لا يقبلان أيّ رأي من الآراء إلا بدليل عقلي أو نقلي، وإلا فلا مكان له عندهما. ونحوٌ منه ما ذكره ابن مالك في جمع (عقاب)في القلة على (أَعْقُب)على القياس؛ لأنها مؤنثة، وحكى ابن سيدة أنها قد جمعت على (أَعْقِبة)، وقال ابن مالك: "هوأشذمن(أَشْهُب)فيجمع(شِهَاب)؛لأن(لشِهَاب)و(أَشْهُب)نظائر،ك(غُرَاب) و(أَغْرُب)، و(مَكَان) و(أَمْكُن)، ولا نظير لـ(عُقَاب) و(أَعْقُبَة) فيما أعلم"[٣].

ثانيا: مواطن الاختلاف:

١-بالنظر في مؤلف أبي حيّان ومؤلف ابن مالك نجد أنّ أباحيّان أكثر جمعا لآراء الصرفيين السابقين وعللهم، وكذلك المتأخرين، والمعاصرين، في كتابيهما(شرح الكافية الشافية) و(ارتشاف الضرب) .

٢-كما نجد أن أبا حيّان قد تميّز بمناقشة آراء الصرفيين السابقين وعللهم، واختار منها ما يراه حسب نزعته، ويعد(الارتشاف)من المصادر المهمة في جمع آراء الصرفيين الذين سبقوه وعللهم وكذلك الذين عاصروه، ومن ذلك ابن مالك .

---

(١)شرح الكافية الشافية: ١٧٥/٢ .

(٢)المصدر السابق: ٢٢٢/٢ "بتصرف" .

(٣)المصدر السابق: ١٨٦/٢ .

ومن هذا ما نقله عن ابن عصفور في تعريفه المقصور من الأفعال بأنه: كل فعل آخره حرف علة قبله فتحة نحو: أَعْطَى و رَامَي ثم ناقشه بقوله: "ومحققو النحاة لا يُسَمُّون شَيْئاً من الأفعال والحروف مقصورا"، ثم علل لهذه المناقشة بقوله: "لأن المقصور هو الذي يُوجَدُ من جِنْسِهِ ممدود وذلك فيهما مفقود لا يقال: رَمَى و رَماء و لامَا و مَاء"[١]، وهذه المناقشة هدفها تخطئة ابن عصفور في استخدامه مصطلح المقصور على ما أخره حرف علة من الأفعال .

ونحو ما ذكره أبوحيّان في باب(الإبدال) يقول: "مما كان على وزن فِعْلَى" مصدرا فقد قلَّ إقرار الياء فيه فقد قالوا: الطيى مصدر طاب، والأجود القلب، فتقول: الطُوبى ثم اعترض على أبي علي الشلوبين حين جعل هذا القلب لا يكون إلاّ في فُعْلَى بضم الفاء لا بكسرها. يقول أبوعلي الشلوبين: " لم يجيء من هذا مقلوبا إلا(فُعْلَى) وهو عكسه"[٢]، ثم يرد عليه أبوحيان قـــائلا: "وكأنه لم يعتد بطُوْبَى، أو لعلَّه يذهب إلى أنه تأنيث الأطيب"[٣].

٣- وقد يقتصر أبوحيّان على جزء من العلة قد أسهب في ذكرها السابقون نحو ما ذكره في باب الأبنية من أننا إذا بنينا من (الوعد)على مثال(يقطين)فإننا نجد أن أبا حيان لم يعلل لبقاء الواو في(يوعيد)مع أنها وقعت بين ياء وكسرة. أمّا ابن مالك فقد زاد على هذا قوله: "أتى في اسم غير جارٍ على فعل ولا شبيه بالفعل"[٤] .

لأبي حيّـــان مواقف مـــن علل ابـــن مالك سأوضحها في الفصـــل اللاحـــق-إن شاء الله-.

وهكذا نجد أبا حيّان يزيد على جهد سلفه ابن مالك في النظر إلى آراء السابقين وتعليلاتهم، من باب بناء اللاحق على جهد السابق. وهذا منهج يقوم عليه التراث كله .

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٥١٦، ٥١٧ .

(٢)المصدر السابق:٢٨٢/١ .

(٣)المصدر السابق .

(٤)المصدر السابق: ٢٤١/١ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٨٨/٢ .

المبحث الرابع:

موقف أبي حيّان من علل ابن مالك الصرفية وآرائه.

كان لأبي حيان نظير في الاهتمام بالعلة الصرفية وهو ابن مالك، صاحب التسهيل والألفية[١]، وهما من أشهرمؤلفاته .

وإذا أردنا أن نعقد موازنة بين ابن مالك وأبي حيّان في منهج كل منهما في العلة فإننا نجد أنه لما جاء أبوحيّان إلى مصر بعد رحيله عن وطنه الأندلس اعتنى بكتب ابن مالك اعتناء كبيرا، فشرح الألفية في كتاب سماه(منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)[٢] كما كان له(التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل)[٣].

وكان غرض أبي حيّان من العناية بكتب ابن مالك تيسيرها وتسهيلها؛ ليستطيع طالبو العلم أن يقفوا عليها، ويستفيدوا منها، كما كان أبوحيان ممن اعتنوا بمؤلفات ابن مالك فقد كان موافقا له وكما كان معارضا له رادّا لآرائه، وأكثر القدماء والمحدثين ينسبون رد أبي حيان لآراء ابن مالك إلى الحسد الشخصي الذي مبعثه شهرة ابن مالك النحوية والصرفية وقدرته العلمية، مع أنهما تعاصرا مدة من الزمن[٤].

وأشار المؤرخون إلى سبب عدم أخذ أبي حيان عن ابن مالك مع معاصرته هذه المدة هو أنهما لم يلتقيا خلالها، وإن عاصره نحو ثلاثين سنة[٥].

وبالنظر في التأثير والتأثر بين ابن مالك وأبي حيّان في العلل الصرفية نجد أن هذا التأثر قد أخذ عدة صور، منها النقل باللفظ وإن اختلف يسيرا وذلك نحو ما ذكره ابن مالك في علة كثرة الاستعمال من إمالة(الحَجَّاج)إذا كان اسما لرجل؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر؛ لأن الإمالة أكثر في كلامهم[٦]، وذكر هذا أبوحيّان في قوله: "كثرة الاستعمال، وذلك إمالتهم(الحَجَّاج) علما في الرفع والنصب"[٧].

---

(١)ينظر: نفح الطيب: ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٢)طبعة أضواء السلف، عام ١٩٤٧م .

(٣)طبعه دار القلم، دمشق، عام ١٤١٨هـ، وحققه الدكتور حسن هنداوي .

(٤)أبوحيان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي: ٣٢٩ .

(٥)ينظر: نفح الطيب: ٢/٢٢٢ .

(٦)شرح الكافية الشافية: ٢/٢٢٨، ٢٢٩ .

(٧)ارتشاف الضرب: ٢/٥٣٤ .

ونحو منه ما ذكره ابن مالك من أنّ العرب استغنت ببعض الصيغ عن ياء النسب يقول: "وقد يستغنى عن ياء النسب-أيضا-(بفَعِل)كقولهم رجل طَعِم ولَبِس وعَمِل"(١). و ذكر أبوحيّان هذا في قوله: "واستغنوا-أيضا-عن ياء النسب بالبناء اسما على وزن(فَعِل)من المنسوب إليه قالوا: رجل طَعِم و لَبِس وعَمِل ونَهِر"(٢).

وكذا ما ذكره ابن مالك في علة المناسبة أو التماثل من إمالة ثاني الألفين في نحو: معرايا ورأيت عمادا طلبا للتناسب، وكإمالة الألف في قوله تعالى:﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾(٣)لإمالة﴿سَجَىٰ﴾(٤)؛ليشاكل التلفظ بهما التلفظ بما بعدهما(٥)،وذكر هذا أبوحيّان في قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾(٦)؛لإمالة﴿وَمَا قَلَى﴾(٧).

فمما سبق يتضح أن أباحيّان نقل علل ابن مالك نصا و لم يضف عليها، دون الإشارة أو التلميح إلى المصدر الذي أخذ منه هذا النقل في مؤلفه الارتشاف .

وكما وافقه في بعض آرائه وعلله، خالفه وعارضه في بعضٍ آخر ومن هذا ما ذكره أبوحيّان من أن ابن مالك ذكر أن جمع(لَجْبَة)بسكون الجيم: لَجَبَات-بفتحها، يقول: "فزعم ابن مالك أن(لَجَبَات)جمع (لَجْبة) الساكنة الجيم، وأنه التزم في جمعه (فَعَلات)، وأنه غلب في(رَبْعة)الساكنة الباء(رَبَعات)بفتحها"(٨)، وعارضه أبوحيّان في هذا و أدعى أن فتح الجيم والباء في الجمع جمعا لمفرد مفتوحيها وليس ساكنيها، يقول: "والذي أذهب إليه أنه استغنى بجمع لَجَبَة ورَبَعَة المفتوحي العين عن جمع لَجْبَة ورَبعَة الساكنيها"(٩).

---

(١)شرح الكافية الشافية: ٢/٢٢٥ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢/٦٣٤ .

(٣)سورة الضّحى، آية: ١ .

(٤)سورة الضُّحى، آية: ٢ .

(٥)شرح الكافية الشافية: ٢/٢٢٨ .

(٦)سورة الضُّحى، آية:١ .

(٧)سورة الضّحى، آية: ٣ .

(٨)ارتشاف الضرب: ٢/٥٩٣، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٠٢،١٠١ .

(٩)ارتشاف الضرب: ٢/٥٩٣ .

ومن هذا ما ذكره أبوحيّان في القلب والإدغام في نحو: سَيَّد وسيِّدة يقول: "وزعم ابن مالك أنه يحفظ ذلك في(فَيْعِل، وفَيْعِلَة) نحو:سَيِّد، وسَيِّدَة"[١]، فعارضه قائلا: "وليس كما زعم، بل هو مقيس في ذوات الواو قولا واحدا، مختلف فيه في ذوات الياء"[٢]، وقد نصّ ابن عصفور على علة الاستثقال في القلب والإدغام السابق بقوله: فإذا كانت عنده من ذوات الياء أُدْغِمَت الياء في الياء، وإذا كانت من ذوات الواو قلبت الواو ياء وأُدْغِمَت الياء في الياء؛ لأنّ النطق بالواو المكسورة مستثقل، وإن شئت حذفت الياء المتحركة تخفيفا نحو: (سَيْد)[٣].

كذلك اعترض عليه في جوازه تصغير أحد المترادفين إن جمعهما أصل واحد معللا ذلك بعلة الاستغناء نحو تصغير جَلِيس: مُجَيْلِس، وفي تصغير مُجَالِس: جُلَيْس؛ لكونهما مشتقان من الجلوس، يقول أبوحيّان: "وهذا الذي ذكره لم أره لغيره، فينبغي التوقف فيه حتى ينقله أئمة العربية"[٤].

وكثيرا ما كان ينتقد تعليلات ابن مالك وَاسِمها بعدم الوضوح كقوله في باب النسب إلى(أيّم):تقول: أَيِّمِيّ؛ لأنك لو حذفت الياء المتحركة، لم يبق ما يدل عليها. ثم اعترض أبوحيّان على هذا قائلا: "وليس بتعليل واضح، ولو علّل بالإلباس بالنسب إلى(أَيْم)، لكان تعليلا حسنا"[٥].

وقد تزيد تفصيلا العلة عند ابن مالك على العلة التي علل بها أبوحيان وذلك فيما ذكره سابقا بناء(وعد) من يقطين تقول: (يَوْعِيْد)بتصحيح الواو وإن كانت واقعة بين ياء وكسرة؛ لأنها في اسم غير جارٍ على فعلٍ ولا شبيه به"[٦]، وقصر أبوحيّان هذا على قوله: ولا تحذف واوه؛ وإن وقعت بين ياء وكسرة"[١]

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/ ٢٤٥ .

(٢)المصدر السابق .

(٣)الممتع: ٢٢٢ .

(٤)ارتشاف الضرب: ٣٩١/١ ، ينظر رأي ابن مالك المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٢١/٣ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٦١٢/٢ .

(٦)شرح الكافية الشافية: ٢٨٨/٢ .

(١)ارتشاف الضرب: ٢٤١/١ .

ونلحظ من هذا أن العلة عند أبي حيّان لم تنهج منهجا واحدا بل تباينت فأحيانا يزيد ويكثر من التفصيل في العلة، وأحيانا يقتصر على الجزءِ من العلةِ .

وقد يرجحه في تعليلاته ومن هذا ما ذكره فيما جاء على(فَعْلَلاء)، (وفَعْنَالاء)نحو: بَرْنَاسَاء ذكره ابن مالك، قال أبوحيّان: "وهو الصحيح لقولهم في معناه: بَرَاسَاء"[١]، فقوله:(لقولهم في معناه) يتضمن في طياته علة الحمل على المعنى. وسرد بعد هذا موقف التصريفيين بأنهم قالوا: "إن الوزن فَعْلَالَاء، وفُعْلُلَاء مثل قُرْفُصَاء. ولم يثبته إلا ابن مالك ونقله عنه أبوحيان وحمل النص على علة التخفيف وذلك حينما عرض لما سمع فيه وذلك في قوله: "وسمع فيه ضم الفاء فيكون الفتح تخفيفا "[٢].

ولم يكتف أبوحيّان باعتراضه على علل ابن مالك بل اعترض على أدلته الصرفية نحو ما ذكره في باب نوني التوكيد من أن الفعل المضارع المنفي بـ(ما)أو(لا)، إذ أجاز جمهور النحاة وابن جني أن تتصل نونا التوكيد بالمضارع المنفي بهما، وقد أثبت ذلك ابن مالك واستشهد له بقوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ**﴾[٣].

وبقول الشاعر[٤]:

قليـــلاً به ما يَحْمَدَنَّك وارِثٌ ... ...

واعترض على هذا أبوحيان ورده بقوله: إن الآية متأولة عند الجمهور، وما استشهد به في الشعر نادر أو ضرورة[٥] .

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢/ ٦٤٨ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٨/٢ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٦٤٨/٢ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٨/٢ .

(٣)سورة الأنفال، آية: ٢٥ .

(٤)صدر بيت من الطويل وعجزه: **إذا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَما** ،ونسب إلى حاتم الطائي في ديوانه: ٨١، وفي: التصريح على التوضيح: ٣٠٤/٢، والدرر اللوامع:١٦٣/٥، وذكر بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ٦٨/٢، و ارتشاف الضرب: ٦٥٧/٢، ومعجم الشواهد العربية: ٤٢٧ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٦٥٦/٢ ، ٦٥٧ .

وامتد اعتراض أبي حيّان على مصطلحات ابن مالك في نحو ما ذكره في(حدأة وحدأ)فذكرأنّ(حدأ)جمع، وقد خالف أبوحيّان ذلك بقوله: "والذي يظهر أنّه اسم جنس؛ إذ بينه و بين واحده تاء التأنيث"(١)، ولم يكتف بالرد بل كأنه يعلل لرده قائلا: "إذ بينه وبين واحده تاء التأنيث" .

ونحو ما أورد ابن مالك—رحمه الله تعالى—في أسماء الجموع جملة مما بينه وبين المفرد تاء التأنيث، وياء النسب، واعترض هذا أبوحيّان قائلا: "وأصحابنا لا يسمون هذا النوع(اســـم جمـــع)بل يسمونه(اسم جنس)"(٢).

كما ينتقد أبوحيّان ابن مالك في عدم دقة نقله، يقول:" وفي كلام ابن مالك ما يدل على أنّ طيئا تأتي في مضارع ما لامه ياء، وليست عينه حلقية بفتح العين نحو: مَشَى يَمْشي ورَمَى يَرْمي، ويحتاج ذلك إلى صحة نقل"(٣)، وما ورد من هذا يكون شاذا عند أئمة العربية .

فإذا انتقده في مواطن عدة نجد أنه رافع من قدرة ابن مالك العلمية بانفراده بالآراء والأقوال من هذا ما ذكره في باب النسب إلى ما كان على وزن (فَعِيلة، أو فَعُولة، أو فُعَيْلَة)؛ فإن كان مضاعفا أو معتل العين صحيح اللام نحو: شَدِيدَة، وضَرُورة، وقَدِيدَة، وطَوِيلَة، وقَوُولَة، ونُوَيْرَة نسبت إليه على لفظه ".

وقال ابن مالك: "إن عدمت الشهرة نسبت إليه على لفظه"(٤) .

وقال أبوحيان: "وهذا الشرط لا نعلم أحدا ذكره غيره"(٥).

وذكر أبوحيان أن هذا الشرط لم يذكره غيره لسعة علمه وتميزه. وتكـــون العلة في هذا هي (الحمل على اللفظ)لانعدام الشهرة .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٤٣٠،٤٢٩، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٢٠٣ .

(٢)ارتشاف الضرب : ١ /٤٨٢ ، وشفاء العليل : ٣ /١٠٥١ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/١٦٠ .

(٤)ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ٣٦٦ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٢ .

بل يتتبع أبوحيّان آراء ابن مالك في مسائله الصرفية في كتبه المتنوعة و علله نحو ما ذكره في باب ألف التأنيث الممدودة يقول: "ذكر ابن مالك في الشافية الكافية وفي شرحها أنّ(فِعِلَّى) من الأبنية المختصة بألف التأنيث المقصورة وأنّ الممدودة الهمزة فيه للإلحاق بطِرِمّاح، وسِنِمّار، وذكر في التسهيل أنه من الأبنية المشتركة"(١).

فقد علل أن المشابهة في الممدود والمقصور هي إلحاقهما بالصحيح الخماسي في مثل طِرِماح وسِنِمّار وتكون العلة هي الإلحاق، ونقلها أبوحيان دون تفسير لها أو ترجيح .

ويتضح لنا مما سبق عرضه أن الخلاف بين ابن مالك وأبي حيّان يتمثّل في أنّ أباحيّان غلبت عليه النزعة البصرية كما أرخ عنه المؤرخون في أكثر المسائل، ولكن بالاستقصاء للمسائل التي عرضها أبوحيّان في كتابه الارتشاف تبين لي أنه جنح إلى الكوفيين في(إحدى عشرة)مسألة صرفية، بينما وافق البصريين في(ثلاث)مسائل صرفية فكيف نحكم بغلبة النزعة البصرية عليه!

أمّا ابن مالك فغلبت عليه النزعة الكوفية متابعا لهم في كثير من المسائل والآراء، فكل منهما أراد أن تكون الغلبة لنزعته وإن لم يلتقيا. وليس أبوحيان بالمخالف المستبد بل خالفه فيما لا يتفق مع ما ذكره أغلب الصرفيين؛ وهذا لا يدل على أن أباحيّان لم يكن ثائرا على ابن مالك بل أجله ورفعه على علمه في بعض المواطن وإن خالفه في بعض آخر .

(١)ارتشاف الضرب: ٦٥٢/٢ ، و ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٨/٢ .

ونخـــلص من هذا الفصل إلى أن أباحيّان قصد قصدا تخصيص ابن مالك بالبناء على جهده بعد قراءة هذا الجهد قراءة متأنية ببصيرة ناقدة، فكان له منه مواقف بالموافقـــة أو المخالفـــة حسب ما يبدو له من الصواب. وليس في ذلك هوى أو تعصب أو تعسف في الرد والتفنيـــد كما حاول أن يصور ذلك بعض مؤرخي الرجلين .

كـــما نخلص إلى أن جهد أبي حيّان كان في معظمه وغالبه الأعم بناء على جهد السابقين وعلى رأسهم ابن مالك الذي خصّه بتدقيق النظر إلى تراثه وتركيزه عليه في الدراسة والشرح والتعليق والنقد والرد أحيانا .

وهـــذا جهد يذكـــر لأبي حيان؛ فيشكر، كما يذكر لابن مالك من قبل جهده الكبير في التعليـــل الصـــرفي وغيره، فيشـــكر، ولاشـــك أنّ الفضـــل الأول للمتقـــدم دائـــما . والله أعلم .

الفصل السادس:

تقويم العلل الصرفية عند أبي حيّـــان.

المبحث الأول: تقويم مصادر العلل الصرفية عند أبي حيّان .

المبحث الثاني: تقويم تصنيف العلل الصرفية عند أبي حيّان .

المبحث الثالث: التقويم من حيث:

١- القوة والضعف في علله الصرفية وآرائه .

٢- مدى الوضوح في عرض علله الصرفية وآرائه .

٣- مدى الدقة في النقل والتوثيق .

المبحث الرابع: تأثر أبي حيان بعلل الصرفيين وتأثيره فيها:

١- تأثره بعلل السابقين .

٢- تأثيره على علل اللاحقين .

المبحث الخامس: تقويم احتجاج أبي حيّان بالعلل الصرفية، وموقفه من تعددها، ومن العلل القاصرة:

١- تقويم الاحتجاج بالعلل الصرفية.

٢- موقف أبي حيان من تعداد العلل .

٣- موقف أبي حيان من العلل القاصرة .

المبحث الأول:

تقويم مصادر العلل عند أبي حيّان:

النحو والصرف من العلوم التي استقت قواعدها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وقد اعتمد عليهما أبوحيّان في تكوين علله الصرفية. ومن خلال النظر في كتاب الارتشاف نجد أبا حيّان يغلب عليه كثيرا تفسير الظاهرة الصرفية وبداية تدوينها، وقد يأخذ منها حكما أو يعرضها عارية دون تعليل أو تحليل. وقد تعددت المصادر عند أبي حيّان فوصلت مصادره من الأعلام إلى(ثلاث مائة واثنين وخمسين علما)ومصادره من الكتب إلى(مائة وأربعة وثلاثين كتابا) فمنها:

المصدر الصريح بالعلة أم المتصل بكتب النحو والصرف وليس هـــذا بغريب على أبي حيّان إذ إنّ كتابه(الارتشاف)اختصار لكتابه الآخر(التذييل والتكميل)وإذا نظرنا في مصادر أبي حيّان في كتابه(الارتشاف)فإننا نجد أن أغلبها من كتب النحو والصرف .

أمّا المصادر الصرفية فقد أخذت من الصرفيين السابقين، ويعد ذلك كثيرا، والمتأمل في كتاب الارتشاف يلحظ أنّه تميز بغزارة المادة العلمية و استقصاء الأوجه الواردة في المسألة، وتتبع كل ما قيل فيها، مع نسبة الأقوال والمذاهب إلى أصحابها في معظم المواضع، وهذا يدل على أنّ أبا حيّان رجع إلى مصادر متعددة، حيث نلحظ أنه اعتمد على كتب شيوخه وسابقيه ومعاصريه—وما أكثرها- وقد يصرح تارة باسم الكتاب، وتارة يغفل ذكره و ذكر مصنفه، ولكننا نلمح ذلك من خلال إيراده المسألة، كما امتاز بالمتابعة الصريحة لآراء الصرفيين السابقين وعللهم، وقد تكون المتابعة مباشرة لرأي النحوي وعلله، وقد تكون غيـــر مباشرة، و لم يكن دوره النقل فقط بل يعقب ويحكم ويرجح ومن هذا قوله: "وحكى الزجاج عن الأخفش أنّ الهمزة في(مصائب) بدل من الواو التي اعتلت في(مصيبة)قال: وهذا رديء، ويلزمه أن يقول: مقائم في جمع المقام، ومعائن في جمع المعونة..."[1].

(١)ارتشاف الضرب: ٢٦١/١ ، وينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢٦٠/٢ .

كما نلحظ حرصه على الزيادة والتوثيق والتوضيح لما قيل قبله، نحو:

وأمّا(حدأة)و(حدأ) فذكر ابن مالك أنّ(حدأ)جمع، وقد خالف أبوحيّان هـذا بقولـه: "والذي يظهر أنّه اسم جنس؛ إذ بينه و بين واحده تاء التأنيث"(١).

كما يلحظ حرص أبي حيّان على دقة نقله المعلومة، والأخذ من المصادر الموثوق بها، فمـن ذلك تضعيفه أنّ(فَعَلَّلَانَة)نحو: قَرَعْبَلَانَة(٢)من أبنية الأسماء وعلل ذلك بقوله: "قيـل و لم تسمع إلا في كتاب العين، فلا يلتفت إليها"(٣).

ومما يميز أباحيّان(سعة علمه وإدراكه المصادر)نحو قوله: "وزاد ابن القطاع على (مُزَيْقِياء) على وزن(فُعَيْلِياء)و(المُطَيْطِياء)، وقال أبوحيّان: "و لم يذكره التصريفيون؛ لأنه على هيئة المصغر فلا يثبت بناء ..."(٤).

ومن خلال التتبع والاستقراء في كتاب(الارتشاف) نجد أن من الكتب التي أكثر من النقل منها مع التصريح بها ما يأتي:

كتاب سيبويه، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي، والإغفال للفارسي، والإيضاح للفارسي، والأصول لابن السراج، والإفصاح لابن هشام الخضراوي، والتذكرة لأبي حيان، والتسهيل لابن مالك، والتوطئة لأبي على الشلوبين، والجمل للزجاجي، وحواشي مبرمان على سيبويه، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، والغرة شرح اللمع لابن الدهان، وغيرها .

وقد ذكرت هذا مفصلا في الفصـل الرابـع .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ١/ ٤٢٩، ٤٣٠ ، وشرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٠٣

(٢)القَرَعْبَلانَةُ: دويبة صغيرة عريضة عظيمة البطن. ينظر: اللسان مادة(قرعبل): ٣٢٦/٧ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١٤٢/١ .

(٤)المصدر السابق: ٦٥٠/٢ ، وينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: ٤٢ .

وكان أبوحيّان في نقله من هذه المصادر يمتاز بالدقة في النقل ونسبة القول إلى مصدره الذي أخذ منه، ومن هذا قوله: " وفي الغرة: للراء في هذا الباب مواضع خمسة: منع الإمالة إذا كانت مفتوحة بعد ألف أو قبلها أو مضمومة نحو: راشد، ودار، ورُعَاف، وجابر، وجالبة الإمالة مكسورة كالرّكاب، والشارب، وغالبة إذا تقدمها حرف استعلاء مفتوح، وتأخرت مكسورة نحو: غارِب ومغلوبة كأن يتقدم ويتأخر نحو: فارِق، وغالبة أختها إذا اجتمعتا والراء مفتوحة والثانية مكسورة نحو: الأبرار، ومن قرَارِك، فإن بعدت عن الألف متأخرة مكسورة ومعها المستعلى نحو: قادِر فأقوى القولين منع الإمالة. انتهى"[١].

وكان يحرص على ذكر الدليل أو المصدر الواضح في مسائله الصرفية نحو ما ذكره في زيادة الميم آخرة، يقول: " ولابن عصفور خلاف في بعضها بلا دليل واضح"[٢] فأشار إلى ذلك دون ذكره لعدم توفر المصدر أو الدليل الواضح .

كما نلحظ وجود بعض كتب الأصـــول النحوية في مصادره كـــ(الأصول)لابن السراج إلا أنه أقل من الأخذ عن كتب ابن الأنباري كـــ(لمع الأدلة)وغيره من كتب الأصول وقد ينقل عن مصدر ويحكم على مؤلفه بالخطأ وعدم الصواب؛ ومن هذا ما نراه في قوله: " وقد غلط الزجاجي في الجمل، وابن الدهان في الغرة، فذكرا أشياء من المقيس المسموع"[٣].

وقد يحيل إلى كتبه التي ذكر منها: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، و التذكرة، ومنهج السالك وقد أشرت إلى هذا في التمهيد .

كما أنه يشير إلى كتب ابن مالك إجمالا دون الإفراد وذلك في نحو جَعْل الدال بعد الجيم تاء في باب(الإبدال)يقول: "قالوا: اجْدَمَعُوا في(اجْتَمَعُوا)، واجدَزّ في(اجْتَزَّ)فلا يُقَاسُ عليه، فيقال في اجْتَرَحَ اجْدَرَحَ وفي بعض تصانيف ابن مالك ما يدل على أنه لغة لبعض العرب "[٤].

كما يلحظ إطالته واستطراده وذلك عند عرض آراء البصريين والكوفيين والبغداديين وأهل الأندلس ومصر وغير ذلك .

---

(١)ارتشاف الضرب: ٥٢٨/٢ .

(٢)المصدر السابق: ٢٠٠/١ .

(٣)المصدر السابق: ٥١٦/٢ .

(٤)المصدر السابق: ٣١١/١ .

ونخلص من هذا أنه أكثر من النقل عن الأعلام والمصادر من جميع العصور إلى زمانه ومن جميع المدارس والاتجاهات النحوية .

وهذه المصادر مختلفة متنوعة شاملة لم يقيد نفسه بشيء من الأعلام والمذاهب؛ مما يدل على تحرره منها جميعا كما يدل على سعة اطلاعه، وحرصه على الأخذ من الجميع، ما وجد إلى ذلك سبيلا .

المبحث الثاني:

تقويم تصنيف العلل الصرفية عند أبي حيّان:

إذا نظرنا إلى تصنيف علل أبي حيّان الصرفية فإننا نجد من خلال العلل التي سردها في كتابه (ارتشاف الضرب)أنه لم يكن مبتدعا في أغلبها وإنما سار على نهج الصرفيين السابقين كالخليل وسيبويه والأخفش الأوسط والمبـــرد وأبي علي الفارسي وابن جني والأنباري وغيرهم .

أمّا في ذكره للعلل فإنه لم يفرد لها بابا مستقلا برأسه وإنما كان يذكر العلل الصرفية من خلال تفسير المسائل الصرفية وتحليلها نحو ما ذكره في باب(الإبدال)من أن المحذوف في (مقول)و(مبيع) عين الكلمة في قوله: "ومذهب أبي الحسن: أن المحذوفة عين الكلمة نقلت الضمة، وقلبت كسرة؛ لتصحّ الياء، فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء، وقلبت الواو ياء؛ لانكسار ماقبلها "[١].

وقد يأخذ علة السابق مصرحا بها نحو ما ذكره في باب(جمع المؤنث السالم) يقول: "وقال ابن مالك: وربما عدل من الفتح إلى السكون لشبه الصفة كقولهم: أَهْلٌ وأَهْلَات، وبالفتح أشهر"[٢].

أو يذكرها دون تصريح نحو ما ذكره في البـــاب نفسه يقول: "والذي أذهب إليه أنه اسْتُغْنِي بجمع لَجَبَة ورَبَعَة -المفتوحي العين- عن جمع لَجْبَة و رَبْعَة -الساكنيها-"[٣].

وقد عرض لهذا ابن مالك قبله في قوله: "ولا حجة في قولهم (لَجَبَات)و(رَبَعَات)؛ لأن من العرب من يقول:(لَجَبَة)و(رَبَعَة) فاستغني بجمع المفتوح العين عن جمع الساكن العين"[٤]، فقد اتفقا في رأييهما .

فهو مع أنه لم يقصد إلى استقصاء العلل الصرفية في كتابه نجد أنه قد استوعبها تقريبا من الناحية العملية كعلة الخفة، والثقل، والشبه، والاستغناء، والاتباع، والبعد، والإشعار، والدلالة على الأصل، والحمل، والتعويض وغيرها .

---

(١)ارتشاف الضرب: ٣٠٦/١ .

(٢)المصدر السابق: ٥٩٥/٢ .

(٣)المصدر السابق: ٥٩٣/٢ .

(٤)شرح الكافية الشافية: ١٨١/٢ .

وعند تأمل هذه الأصناف نجدها هي التي ذكرها الورّاق في علله النحوية، والسيوطي في اقتراحه وغيرهما من الصرفيين وهذا يدل-كما ذكرت في الفصل الثالث-على استقرار التعليل النحوي والصرفي وثباته على مر العصور.

كما يلحظ على علل أبي حيّان الصرفية أن أغلبها بسيطة، والنادر منها مركب؛ إذ هدفه منها توضيح المسألة الصرفية، كما أنّ علله تعليمية، والقليل منها قياسي، أمّا العلل الجدلية النظرية فلا وجود لها عند أبي حيّان؛ وهذا يبين موقفه من التعليل بأنواعه المختلفة ولكن صنيعه هنا من استخدام العلل التعليمية والقياسية وإعراضه عن العلل الجدلية الفلسفية يدل دلالة واضحة على موقفه من التعليل عموما، ويصور رأيه في ذلك بجلاء؛ لأنه من الصرفيين الذين ينبذون الفلسفة والمنطق.

وقد كثرت العلة عند أبي حيان من خلال عرضه للمسائل الصرفية وإن لم يكن في تنوع هذا مؤصلا لها، وإنما كنا نشم من رائحة الكلام تنوع هذه العـــلل الصرفية في كتابه.

ونخلص من هذا إلى أن أباحيّان كان في تعليلاته الصرفية سلفيا ناقلا عمن سبقه ومعتمدا عليهم ومقتفيا أثرهم في الغالب الأعم، سواء أكان السابق أعلاما ذكرهم بأسمائهم أو كتبا نسب إليها الأقوال والآراء ناقلا باللفظ أو بالمعنى منها، أو مـــذاهب أشار إليها دون تحديد أحد من أتباعها .

المبحث الثالث:

التقويم من حيث:

١- القوة والضعف في علله الصرفية وآرائه .

٢- مدى الوضوح في عرض علله الصرفية وآرائه .

٣- مدى الدقة في النقل والتوثيق .

١- القــوة والضــعف:

معايير القوة والضعف في العلة النحوية والصرفية تتمثل بكون اللغة العربية لغة ائتلافية اجتمعت فيها عدة لهجات في إطار زماني ومكاني معين، لذا اصطدم النحاة والصرفيون بنصوص تخرج عن المعيار، وكان هذا التعارض بين المعيار وبعض النصوص سببا من أسباب ظاهرة الخلاف، فالقلة، والندرة، والضرورة، والشذوذ، وتغيّر رواية الشاهد، وعدم معرفة قائله، ومعارضة الكثير المطرد علل احتج بها البصريون في منع بعض الوجوه التي أجازها الكوفيون.

وبمعاودة النظر في علل أبي حيّان في كتابه(ارتشاف الضرب)نجد بُعْد أبي حيّان عن الضعف ولا ريب في هذا إذ كانت علله محكمة الصنعة، مستقيمة التأليف، راسخة القواعد، فقد كان-يرحمه الله- لا يعلل بالواهي الضعيف، ولا بالغريب المستنكر، بل كان يعلل بالمطرد المستقيم عقلا، القريب من الأذهان .

أمّا القوادح التي عرضت لها[1] فقد كانت ثمرة جهد عقلي، بذله علماء مخلصون حريصون على أن يكون التعليل قويا صحيحا، حتى يسلم ما يبنى عليه من قياس أو استدلال، لذا كان خروج التعليل منها سالما، وهذا ما حدث عند أبي حيّان في تعليله الصرفي .

وفي الحديث عن قوة العلة وضعفها وبخاصة العلة الصرفية فلا بد من تناول السماع والقياس ومدى أثرهما في قوة العلة وضعفها؛ لأنهما الأصل في بناء القواعد الكلية لكل علم من علوم اللغة وغيرها وكان-يرحمه الله- يأخذ بالقياس ولا يلغيه، وكذلك بالسماع ولكن بضوابط معينة جعلت موقفه من الأصول الصرفية عامة والعلة خصوصا قوية لا يصيبها الوهن. مع تفضيله السماع على القياس. وكما نعلم أن العلة إذا اجتمع فيها السماع والقياس كانت أقوى مما وجد فيها أحدهما دون الآخر، من هذا ما ذكره أبوحيّان ردًّا على ابن مالك في باب الإعلال فيما حدث في(سيّد) من إعلال بالقلب والإدغام:"وزعم ابن مالك أنه يحفظ ذلك في فَيْعِل وفَيْعِلَة نحو:(سَيِّد)و(سَيِّدَة)وليس كما زعم بل هو مقيس في ذوات الواو قولا واحدا مختلف فيه في ذوات الياء"[2]

---

(١)ينظر الفصل الثاني من البحث .

(٢)ارتشاف الضرب: ١/٢٤٥ .

كما ردّ على المبرد قياسه جمع(فِعْل)على(فِعَل)المؤنث بغير تاء، نحو: هِنْد وهِنَد كقياسه (فُعَل)(فُعْلا) يقول: "والصحيح إن جاء قصرهما على السماع"[١].

ومن نماذج تقوية المسألة الصرفية وكذلك العلة عند أبي حيّان بالسماع بل يجعله أحيانا علة في نحو ما ذكره أبوحيان في باب(الإبدال)نقلا عن ابن مالك من أن الصفة في(فُعْلَى)كثير، وذكر من ذلك الطُّوْبَى، ثم ذكر أن ابن مالك في كتابه(شرح الكافية الشافية)ذكر أنه يجوز في ذلك الوجهان القلب والإقرار مع كسر فاء الكلمة مرجعا هذا كله إلى السماع يقول:" مسموعان من العرب فتقول: الطُّوبَى، والطِّيبى، والكُوسى، والكِيسى"[٢].

ونحوٌ منه رَدُّ أبي حيان جمع(اللَّذَيَّا)؛ لعدم السماع، وجمع(اللَّتَيَّا)على اللَّتَيَّات لوجود السماع يقول: "ولم ينقل عن العرب شيء يستند إليه في جمع اللَّذَيَّا، وقالوا في جمع اللَّتَيَّا: اللَّتَيَّات"[٣].

ومثل هذا ما ذكره أبوحيّان من أن ابن برهان ذكر أن الفراء ردّ تصغير(الذين)على: اللَّذيّين بالياء المفتوحة، وعلل ذلك بأنه لم يسمع[٤].

نحو ما ذكره في تصغير(عَرَضْنَى)تقول: عُرَيْضِن، ونقل أبوحيان عن المازني أنه يجوز: عُرَيْض،بحذف النون، ثم علل ذلك بالسماع يقول: "لأنّه قد سمع عِرَضْنَاه"[٥].

ونفهم من هذا أنّ أباحيّان كان يأخذ بالسماع والقياس لتقوية العلة، لكنه لم يكن يطلق القياس كما يفعل الكوفيون حيث جوزوا القياس على مثال واحد أو بيت من الشعر أو النادر أو الشاذ كما كان يجوّز القياس على ما لم يرد به سماع .

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٤٣٠ .

(٢)المصدر السابق: ١/٢٨١ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٢٧٤ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٣ .

(٤)المصدر السابق: ١/ ٣٩٤ .

(٥)المصدر السابق: ١/ ٣٦٨ .

أمّا أبوحيّان فلا يقيس إلا على ما ورد به سماع كما كان ينعى على الكوفيين قياسهم على الشاذ مما أضعف العلة عندهم، كما ذكر في جموع الكثرة قولهم في(كمأة): (كما)بإبدالها ألفا، وهو شاذ لا يطرد وقاس عليه الكوفيون[١]، فانظر إلى ضعف العلة عند هـــؤلاء، وقوة أبي حيّان في رأيه وعلته .

كما كان أبوحيّان لا يأخذ بالقياس إلاّ إذا انعدم السماع، فإن ورد في مسألة من مسائل الصرف السماع والقياس اختار السماع، يقول في معرض حديثه عن مصدر(فَعَل): أما فَعَل المتعدي فالمختار أنه إن سمع له مصدر وقف مع ذلك المسموع، وإن لم يسمع له مصدر جعلنا مصدره(فَعْلا) قياسا على الأكثر، وبعض النحويين أجاز(فَعْلا)مع المسموع، وبعضهم لم يجز(فَعْلا)وإن كان لم يسمع له مصدر فهذان المذهبان طرفا نقيض، والمختار ما تقدم من القياس عند عدم السماع وعدمه عند وجوده وقد جاء مصدر(فَعَل)المتعدي على نحو من أربعة وعشرين بناء لا يقاس على شيء منها[٢].

ومما سبق يتضح لنا أن قوة العلة تكمن في اعتمادها على السماع والقياس معا، وأن الوهن يصيبها إذا اختلت من أحد المصدرين السابقين وبخاصة السماع، ولم يكن أبوحيّان ضعيفا في القياس بل كان موقفه كموقف الصرفيين المتقدمين أو الذين عاصروه، فيهتم باتخاذ السماع أساسا لكل حكم، ولا يقيس إلا على ما كثر فيه السماع، وإذا اجتمع السماع والقياس رجح السماع، وأخذ به، ولا يأخذ برأي أحد أو مذهبه إلا إذا كان مؤيدا بالسماع وعلى هذا سار أبـــوحيّان في علله الصرفية حتى أبعدها من الوهن الذي يصيب غيره مـــن الصرفيين.

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٣٩٤ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ١/١٥٧ .

٢ – مدى الوضوح في عرض علله وآرائه:

إذا نظرنا في كتاب الارتشاف لأبي حيان فإننا نجد أن أسلوبه كان يمتاز بالوضوح والسهولة والعرض والتحليل، حتى خرج لنا بمنهج شاملٍ فريدٍ يبعد عن التراكيب المعقدة والتوجيهات البعيدة، ويختار التركيب الفصيح، وأسلوبه يميل إلى البعد عن التوجيهات والتراكيب المعقدة، فمثلا على وجه العموم يقول: "فانظر إلى هذه التوجيهات البعيدة التي لا يقدر أحد على أن يأتي لها بنظير من كلام العرب وإنما حمل على ذلك العجمة وعدم الإمعان في تراكيب لكلام العرب وحفظ أشعارها"(١)، وكذا قوله: "فانظر إلى حسن هذا الوجه السهل الواضح"(٢).

كما نلحظ اهتمامه بالتراكيب الفصيحة كما كان يراجع الرأي إذا كان يتماشى مع التركيب الفصيح وقد وصف أبوحيّان أسلوبه في مقدمة كتابه الارتشاف قائلا: " وحاوية لسلامة اللفظ، وبيان التمثيل، إذ كان الحكمُ إذا بَرَزَ في صورة المثال، أَغْنَى الناظر عن التَّطَلّب والتسآل"(٣).

وقد سار أبوحيّان في علله على طريقة سهلة واضحة حتى إننا نجد أنه يعيب على النحاة كثرة اختلافهم في المسائل النحوية والصرفية وتعصبهم لأرائهم وكثرة التعاليل عندهم حتى تطول المسألة وتتعقد، وكذلك كان يرى أنه لا كبير فائدة في التعاليل القاصرة وأن بعض التعليلات لا حاجة إليها أصلا لتعليل الأمور الوضعية .

كما عاب على النحاة كذلك ولعهم بالتعليل يقول: "النحويون مولعون بكثرة التعليل ولوكانوا يضعون مكان التعليل أحكاما نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع"(١).

---

(١)البحر المحيط: ١/١٢٣ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٢٧٦ .

(٣)ارتشاف الضرب: ١/٤ .

(١)منهج السالك: ٢٣٠ .

كما أخذ على النحويين انشغالهم بهذه التعليلات وبعدهم عن السماع الصحيح يقول في مقدمة كتابه ارتشاف الضرب: "رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلاّ في النادر من الاستدلال والتعليل، وحاوية لسلامة اللفظ، وبيان التمثيل"(١).

إن الناظر المتبصر في كتاب(ارتشاف الضرب)يجد أنّ أباحيّان كان حريصـــا على إيضاح كل ما يعالجه من العلل الصرفية وإيصالها إلى ذهن القارىء بوضوح تام، فعرض كل علة بأسلوب يمتاز بالوضوح والسهولة والبعد عن الغموض المضلل الذي قد يسبب نفرة للقارىء من كتب الصرف عامة ومن(ارتشاف الضرب)خصوصا.

ومن خلال دراستي لعلل أبي حيّان الصرفية يتبين لي أنه من أكثر الصرفيين وضوحا في عرض علله، فلا يوجد لديه أثر المنطق والفلسفة كما يوجد عند الآخرين، كابن جني، وابن الحاجب، ورضي الدين الأستراباذي، وغيرهم، وإنما يعرض العلة في ضوء الأدلة السماعية والقياسية كذلك ومن هذا ما ذكره في باب(القول في أحكام الكلم العربية)حين تحدث عن المجرد والمزيد وإثبات الصرفيين(جَعْدَل)في باب الخماسي من الصفات؛ وذلك لفقدان وزن(فَعْلَل)في كلام العرب(٢)، فقد أوجز في التعليق حين ذكر أن هذا غير موجود في كلام العرب .

كما أخذ على ابن مالك عدم الوضوح في تعليلاته كقوله: "وتقول في أَيْم: أَيِّمِيّ؛لأنك لو حذفت الياء المتحركة،لم يَبْقَ ما يدل عليها انتهى، وليس بتعليل واضح، ولوعلّل بالإلباس بالنسب إلى(أَيْمِ)، لكان تعليلا حسنا"(٣).

وبذلك يتبين حرص أبي حيان على تحقيق الوضوح ونجاحه فيه في كل ما يتناوله من العلل الصرفية، وخير دليل على ذلك–أيضا–أن كتابه الارتشاف ما هو إلا توضيح لما في(التذييل والتكميل)، وهذا الكتاب ما هو إلا توضيح لما في(تسهيل الفوائد وتوضيح المقاصد)

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٤ .

(٢)المصدر السابق: ١/١٢٥ .

(٣)المصدرالسابق: ٢/٦١٢ .

٣ – مدى الدقة في النقل والتوثيق:

من خلال رحلتي مع الارتشاف لأبي حيان–رحمه الله–تبين لي أنه قد انتفع بتراث السالفين واطلع على آراء السابقين، فنقل آراءهم التي كانت في بطون الكتب طوال سبعة قرون، فجمعها أبوحيّان وأودعها في كتابه(ارتشاف الضرب)حتى امتلأ الكتاب بمختلف النقول والآراء والعلل، وهي ثروة علمية كبيرة، وقد ساعده على ذلك ما يتمتع به من علم غزير واطلاع واسع، وبصر ثاقب، وقدرة علمية نادرة، ومن أمثلة ذلك قوله: فإنّ سيبويه لم يذكر ذلك في كتابه، وذكر ذلك بعض أصحابنا وابن الدهان"(١).

ومما يدل على دقة نقله أنّه ذكر في أبنية الأسماء قوله: "وفَعَلَّلانة: (قَرَعْبَلانَةُ)، قيل: ولم تسمع إلا في كتاب العين؛ فلا يلتفت إليها"(٢).

وكان أبوحيّان حريصا على توثيق الآراء التي ينقلها من مظانها ونسبتها إلى أصحابها، فتارة ينسب الرأي إلى عالم فأكثر، ومن أمثلة ذلك قوله: "قال سيبويه: وأمّا ناس من بني سعد، فإنّهم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف"(٣)، وقال الفراء: "من العرب من يبدلها في الوقف جيما"(٤)، وقال الجوهري:"قضاعة يحولون الياء جيما مع العين فيقولون: "هذا راعج معجّ أي: راعٍ معيّ"(٥).

وقد ينسب المسألة الصرفية إلى عدد من العلماء قبله، نحو ما ذكره في تصغير أيام الأسبوع: "في مذهب سيبويه واختاره ابن كيسان، وجوزالكوفيون والجرمي والمازني تصغيرها تقول: أُحَيْد، وثنيّان، وثليثاء ..."(٦).

---

(١)ارتشاف الضرب: ٥٢٩/٢ .

(٢)المصدر السابق: ١٤٢/١، ١٧٨/١.

(٣)المصدر السابق: ٣٣١/١ .

(٤)المصدر السابق .

(٥)المصدر السابق .

(٦)المصدر السابق: ٣٥٢/١ .

وتارة ينسب إلى كتاب دون ذكر اسم صاحبه، ومن أمثلة ذلك قوله: "وزعم صاحب الغرة: أن الألف قد تجعل علامـــــة للتصغير مكان الياء قالـــــوا: من ذلك(هداهد)تصغير (هدهد)"[١].

وتارة يذكر اسم المؤلف والكتاب معا، نحو: "وفي كتاب التصريف، لأبي العلاء المعري: "قال قوم: أن من العرب من يبدل من أول المدغم المضعف نونا، فيقولون في الحظّ: حنظ انتهى"[٢].

وتارة أخرى ينسبه إلى مدرسة من المدارس الصرفية، ومن أمثلة ذلك قوله:"وأجاز الكوفيون تصغير ما له منها نظير في الآحاد كـــ(رغفان)صغروه على(رُغَيْفَان) كـــ(عُثَيْمَان)[٣].

ومما نسبه للبصريين ما ذكره في تصغير(شيخ)إذ يجوز ضمّ ما قبل الياء وكسره عند البصريين، ومذهب الكوفيين جواز هذا، وجواز قلب الياء واوا؛ لضمة ما قبلها نحو: شُوَيْخ، وسمع في بيضة(بُوَيْضة)بالواو، وهو شاذ عند البصريين[٤].

وغالبا ينسب اللغة إلى أصحابها، ومن أمثلة ذلك قوله: "ويجوز إخلاصها في الصّاد فتقول: مزدر في(مصدر)وهي لغة كلب، وكعب، وعذرة، وبني القيس"[٥]، وهذا يدل على إلمامه بلهجات قبائل العرب.

وما يدل على حرص أبي حيان على توثيق آرائه ما ذكره في باب(الإبدال) في نحو(أَسْدَلَ): و(يُسْدِل)فيجوز في السين أن تبدل زايا محضة، وقيل أنها تشم رائحة الزاي، ولا تخلص زايا ثم علق على هذا بقوله: "والقولان مستخرجان من كتاب سيبويه على حسب اختلاف ما ثبت في الرباعية، وما ثبت عند السيرافي"[١].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٣٥٤ .

(٢)المصدر السابق: ١/٣١٥ .

(٣)المصدر السابق: ١/٣٥٣ .

(٤)المصدر السابق: ١/٣٥٩ .

(٥)المصدرالسابق : ١/٣٢٥ .

(١)المصدرالسابق .

وقد يذكر من يثبت قولا أو مثالا ومن لا يثبته كما في ما ذكره في باب الأبنية: " وفُعْلَِل: هُنْدَِلع، أثبته ابن السراج في الخماسي، ولم يذكره سيبويه"(١).

وما تقدم من أساليب أبي حيان في نسبة الآراء إلى أصحابها هو الأكثر لديه، غير أنه قد يذكر الرأي من غير نسبته إلى قائل بعينه، أو مذهب من المذاهب الصرفية المعروفة، بل يورده بصيغة العموم كأن يقول: "فجمع عند أكثر النحويين"(٢)،"وجرت عادة أكثرالنحويين"(٣)، "وذكر ذلك بعض أصحابنا"(٤)، "وقد ذكر بعض التصريفيين فيه القصر، فيكون وزنا مشتركا "(٥).

وهذا لا يضعف أمانته؛ لأنّه قد ذُكِرَ هكذا في المصادر التي رجع إليها .

(١)ارتشاف الضرب: ١٤١/١ .

(٢)المصدر السابق: ١/ ٤٠٢ .

(٣)المصدرالسابق: ٤٠٨/١ .

(٤)المصدرالسابق: ٥٢٩/١ .

(٥)المصدر السابق: ٦٤٧/٢ .

المبحث الرابع:

تأثر أبي حيان بعلل الصرفيين وتأثيره فيها:

١- تأثره بعلل السابقين .

٢- تأثيره على علل اللاحقين .

١- تأثره بالسابقين:

من الطبعي أن يخضع كل عالم للتأثر والتأثير، وليس هناك عالم مقطوع الصلة بسابقيه أو بلاحقيه، بل لابد أن يكون متواصلا معهم جميعا أو مع بعضهم .

وأبوحيّان ليس بدعا بين هؤلاء العلماء، فقد تأثر بسابقيه، وترك أثره البارز في لاحقيه، وتأثره بالعلماء السابقين بداية من الخليل وسيبويه إلى علماء عصره واضحٌ في علله؛ حيث أفاد منهم ونقل عنهم، وتبعهم في علله، وقد أشرت إلى كثير منهم عند دراسة العلل في كل مسألة، وكذلك مر الحديث عن عدد كبير منهم عند الحديث عن مصادره، وموقفه من الصرفيين، وممن تأثر بهم أبوحيّان:

١-الخليل:

تأثر أبوحيّان بالعلماء السابقين بداية من الخليل؛ حيث أفاد منه ونقل عنه، وتبعه في كثير من علله ومن تلك العلل:

أ- علة التعويض[١].

ب-علة إلتقاء الساكنين[٢].

٢-سيبويه:

اعتمد عليه أبوحيّان في تعليله، ويعتبر كتابه أول بحث جامع للعلل النحوية والتصريفية[٣]، ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيّان عنه:

أ- علة التعويض[٤].

ب-علة مراعاة الأصل[١].

ج- علة التخفيف[٢].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٠٧/١ و ٣٩٦ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٣٠٨/١ ، وينظر ص١٦٣ من البحث .

(٣)ينظر: مسائل التصريف في البحر المحيط لأبي حيان، للدكتور عبد الله بن محمد العمير، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ: ١٠٢٧/٢ .

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٠٧/١ .

(١)ينظر: المصدر السابق: ٣٤٥/١ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٣٩٣/١ ، وينظر ص١٣٦ من البحث .

د- علة السماع وعدمه[١].

هـ-علة الفرق[٢].

و-علة الإجحاف[٣].

ز- علة الثقل[٤].

ح-علة إلتقاء الساكنين[٥].

٣-الأخفش الأوسط: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ- علة التقاء الساكنين[٦].

ب- علة الخفة[٧].

ج- علة رفع اللبس[٨].

٤- الفراء: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ- علة الفرق[٩].

ب- علة رفع الإبهام[١٠].

ج- علة التعويض[١١].

د- علة الشبه[١].

هـ- علة أمن اللبس[٢].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٦٦/١ ، ٤٠٠ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٣٩٣/١ ، ٢/ ٥٢٢ ، ٥٣٨ ، ٦١٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٣٩٥/١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٣١١/١ ، وينظر ص١٣٩ من البحث .

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٠٨/١ ، ٣٠٩ ، وينظر ص١٦٣ من البحث .

(٦)ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٠٦/١ و ٣٩٣ .

(٧)ينظر: المصدر السابق .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٦٠١/٢ ، وينظر ص١٤٨ من البحث .

(٩)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٢٥/١ .

(١٠)ينظر: المصدر السابق: ٣٥٣/١ .

(١١)ينظر: المصدر السابق: ٤٤١/١ ، ٥٠٠/٢ .

(١)ينظر: المصدر السابق: ٥٣٨/٢ ، ٥٩٥ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٥٨٣/٢ .

و- علة السماع وعدمه[١].

٥- المازني: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ- علة السماع وعدمه[٢].

ب-علة الكثرة[٣].

٦- أبو زيد الأنصاري: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

علة كثرة الاستعمال[٤].

٧- الجرمي: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

علة عدم السماع[٥].

٨-المبرد: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ-علة الفرق[٦].

ب-علة الأَوْلَى[٧].

ج- علة الاستثقال[٨].

د- علة التعويض[٩].

٩ - الزجاج: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيّان عنه:

أ- علة التخفيف[١].

ب- علة الإشعار[٢].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٩٤/١ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٢٥٨/١ و ٣٦٨ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٢٣٤/١ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٣٩١/١ ، وينظر ص١٦٩ من البحث .

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٣٥/١ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٢٧٨/١ ، ٦١٦/٢ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٣٦٨/١ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٤٨٣/٢ .

(٩)ينظر: المصدر السابق: ٦٦٨/٢ .

(١)ينظر: المصدر السابق: ٦١٠/٢ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٦٦٥/٢ ، وينظر ص١٧٤ من البحث .

١٠-ابن السراج: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

علة الفرق[١].

١١- الزجاجي: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

علة التعويض[٢].

١٢- أبوسعيد السيرافي: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

علة الاستثقال[٣].

١٣-أبوعلي الفارسي: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ-علة الخفة[٤].

ب-علة التعويض[٥].

ج-علة الإلحاق[٦].

د- علة الفرق[٧].

١٤- ابن جني:

كان مغرما بالعلل يدافع عنها، ويذود عن حماها، وهو الذي قسم العلل، وحاول أن يخضع قواعد النحو والصرف جميعها إلى هذه العلل التي استوعبها ودقق فيها، وكتابه (الخصائص) سجل حافل بالعلل النحوية والتصريفية[٨]، ومن أهم العلل التي نقلها أبـــوحيّان عنـــه:

أ- علة الشبه[١].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٦٨/١ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٦٦٨/٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٥٦٢/٢ .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٥٣١/٢ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ٣٩٧/١ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٤٦١/١ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٥٣١/٢ ، وينظر ص١٦٦ من البحث .

(٨)ينظر: الخصائص: ١٧٣/١ و ٢٤٠ .

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٩٥/٢ .

ب- علة مراعاة الأصل[١].

١٥- ابن الدهان: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ- علة البُعد[٢].

ب- علة التقاء الساكنين[٣].

١٦- ابن هشام الخضراوي: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ- علة الإشعار[٤].

ب- علة الاستغناء[٥].

١٧- أبوالعباس أحمد بن الحاج: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

علة الاستثقال[٦].

١٨- ابن عصفور: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ- علة الفرق[٧].

ب- علة إلتقاء الساكنين[٨].

١٩-ابن مالك: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ- علة الاستغناء[٩].

ب- علة الشبه[١].

ج- علة أمن اللبس[٢].

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٩٥/٢ ، وينظر ص١٦٨ من البحث .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٥٢٨/٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ٦٦٢/٢ ، وينظر ص١٦٤ من البحث .

(٤)ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٣١/٢ ، وينظر ص١٧٤ من البحث .

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٩١/١ ، وينظر ص١٥٨ من البحث .

(٦)ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٩١/٢ ، وينظر ص١٤١ من البحث .

(٧)ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٢٦/٢ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٧٣/١ ، وينظر ص١٦٣ من البحث .

(٩)ينظر: ارتشاف الضرب ، وينظر ص١٥٨ من البحث .

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٠٦/١ ، ٥٩٥/٢ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٥٨٣/٢ .

د- علة التخفيف[١].

٢٠- ابن الفرخان: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

أ- علة الثقل[٢].

ب- علة الإجحاف[٣].

٢١-ابن الأعرابي: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

علة الشبه[٤].

٢٢- الزبيدي: ومن أهم العلل التي نقلها أبوحيان عنه:

علة عدم السماع[٥].

وغير ذلك من الأعلام كالسيرافي[٦]، وابن الأنباري[٧]، وابن سيدة[٨]، والمهاباذي[٩].

وقد سبق عرض هذه العلل بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا البحث .

---

(١)ينظر: ارتشاف الضرب: ٦٤٨/٢ .

(٢)ينظر: المصدر السابق: ٦١٢/٢ .

(٣)ينظر: المصدر السابق .

(٤)ينظر: المصدر السابق: ٦٧/١ .

(٥)ينظر: المصدر السابق: ١٢٥/١ .

(٦)ينظر: المصدر السابق: ٥٦٢/٢ .

(٧)ينظر: المصدر السابق: ٣٨١/١ .

(٨)ينظر: المصدر السابق: ٤٣٠/١ ، وينظر ص١٦٠ من البحث .

(٩)ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٥١/١ ، وينظر ص١٧٤ من البحث .

٢- تأثيره في الــلاحقين:

كما تأثر أبوحيان بمن قبله، فقدكان له تأثيره فيمن بعده من تلاميذ وغيرهم ممن جاء بعده، ويظهر ذلك في وقوف هؤلاء النحويين اللاحقين من آراء أبي حيان بالتأييد له أحيانا، وبالرد عليه أحيانا أخرى، أو بعرض رأيه أو الاستعانة به في الاستشهاد الصرفي، أو التعليق على مسألة صرفية، ومن أبرز العلماء الذين تأثروا به: المرادي، وابن مكتوم، والسفاقسي، والسمين الحلبي، وابن هشام المصري، وبهاء الدين السبكي، وناظر الجيش، والدماميني، وخالد الأزهري، وجلال الدين السيوطي، والأشموني، وعبد القاهر البغدادي، وغيرهم .

وتفصيل ذلك كما يأتي:

١- الحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أم القاسم (ت٧٤٩ هـــ) .

تأثــر المرادي بأبي حيان تأثرا واضحا، واهتم بآرائه اهتماما بالغا وأفاد منه في مختلف كتبه،فأكثر النقل منها في معظم مؤلفاته مثل(شرح التسهيل)و(شرح الألفية)،و(الجنى الداني)وغيرها .

وقد ذكره في الجنى الداني أكثر من(سبع عشرة مرة)[١]جميعها من المسائل النحوية.

أمّا المسائل الصرفية فكذلك لها أثر في كتابيه(توضيح المقاصد والمسالك)، و(الجنى الداني).

ومن هذا ما ذكره في باب(النسب)إلى الصعق، يقول: "صِعِقي-بكسر الفاء والعين- ثم عــلل ذلك بأنهم كســروا الفاء اتباعا لكسرة العين ثم استصحبوا ذلك بعد النــسب شذوذا، قال الشيخ أبوحيّان: فتح العين في ذلك واجب لا نعلم فيه خلافا إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من أن ذلك على سبيل الجواز"[٢].

وكذا ما ذكره في باب(جمع التكسير)في جمع(هالك)على(هوالك)وفي(طائفة) على(طوائف) على تأويل الصفة ثم نقل علة أبي حيان في ذلك في قوله: "وقال في الارتشاف: وأجاز الأصمعي أن تجمع هذه الصفة جمع الاسم بالحمل عليه"[١].

---

(١)ينظر:الجنىالداني:٤١٦،٣٩٥،٣٨٣،٣٨١،٣٧٩،٣٦٩،٢٨١،٢٥٥،٢٣٤،٤٢٣،٥٣٤،٤٩١،٤٧٢، ٥٤٣،٥٤٤، ٥٨١، ٦٠٥ .

(٢)توضيح المقاصد والمسالك: ١٤٤٩/٣، ١٤٥٠، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٦١٧ .

(١)توضيح المقاصد والمسالك: ١٤٠٢/٣،١٤٠١، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤٥١/١ .

ومما يدل على منـــزلة أبي حيّان الأندلسي عند المرادي غالبا ما يقول: "قـــال الشيـــخ أبـــوحيّان"و "قـــال شيخنا" و"قـــال الشيخ أثير الدين"[١] .

٢-شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـــ):

من مؤلفاته(الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) وقد أكثر فيه من النقل عن أبي حيّان من كتابيه(البحر المحيط)و(ارتشاف الضرب)وقد تأثر السمين الحلبي بأبي حيان تأثرا شديدا، ويرجع هذا إلى تلمذة السمين الطويلة على أبي حيان، فقد عاصره وأفاد منه، وكذلك اتخاذهما لموقف الالتزام الذي كان أبوحيان على رأسه .

وقد تبع السمين شيخه في أكثر اختياراته النحوية والصرفية وتعليلاته، وكان في متابعة شيخه يسلك إحدى هذه الطرق:

الأولى: أن يكتفي بنقل كلام شيخه دون تغيير، أو مع تغيير يسير في ألفاظه دون ذكر دليل أو تعليل .

الثانية: أن يتابع شيخه مع نقل ما استشهد به، أو التعليل بما علل به .

الثالثة: أن يصف اختيارات شيخه بأوصاف تدل على قبولها، كقوله: "ثم فسّره الشيخ بما ذكر، وهو كما قال"[٢]، وقوله: "لا مانع منه، لا من جهة المعنى، ولا من جهة الصناعة"[٣]، وإن وصفه ببعض العبارات التي تدل على الضعف نحو قوله: " وهذه العبارة أحسن من عبارة الشيخ"[٤].

نقل السمين الحلبي عن أبي حيان علة أمن اللبس والتي ذكرها أبوحيّان في قوله: "... والواو ياء لرفع لبس نحو: أعياد في جمع(عيد)، وأرياح في جمع ريح"[٥]، وكذا ما ذكره في البحر المحيط في قوله: "وفي محفوظي قديما أن الأرياح جاءت في الشعر بعض فصحاء العرب الذين يستشهد بكلامهم، كأنهم بنوه على المفرد، وإن كانت علة القلب مفقودة في الجمع كما قالوا: عيد وأعياد، وإنما ذلك من العود لكنه لما لزم البدل جعلـــــه

---

(١)ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٤٣/٣، ١٤٥٠، ويراجع: مسائل التصريف في البحر المحيط: ١٠٣٦/٢ .

(٢)الدر المصون: ٢٢٧/٣ .

(٣)ينظر: اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط: ٩٥٠/٢ ، ٩٥٩ .

(٤)الدر المصون: ٣٠٩/٣ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٢٨٦/١ .

كالحرف الأصلي"[١]، وقد ذهب السمين الحلبي إلى تأييد أبي حيّان فيما ذهب فقال بعد نقله ما ذكره أبوحيّان في البحر المحيط: "قلت: ويؤيد ما قاله الشيخ أن التزامهم الياء في الأرياح لأجل اللبس بينه وبين أرواح، جمع روح كما قالوا: التزمت الياء في أعياد فرقا بينه وبين أعواد جمع عود الحطب، ولذلك قالوا في تصغير عييد دون عويد، عللوه باللبس المذكور"[٢].

ومن تأثره بأبي حيان أنه ينقل نصه وإن كان طويلا إكبارا له وإجلالا وزيادة في إفهام المخاطب ما يريده أبوحيّان وذلك عندما أورد موطنا من مواطن قلب الواو ياء وإن كان نقله بالمعنى يقول: "فقوله: لقلة مجيئها يعني مفتوحة مفتوحا ما قبلها، وهذا الذي ذكره فيه تفصيل، وذلك أنّ الحركة قبلها: إمّا أن تكون ضمة أو كسرة أو فتحة. فإن كانت ضمة: فإمّا أن يكون ذلك في اسم أو فعل، فإن كان في فعل فهو كثير، وذلك جميع أمثلة المضارع الداخل عليها حرف نصب نحو: (لن يغزو)، والذي لحقه نون التوكيد منها نحو: (هل يغزونّ)، وكذا الأمر نحو:(اغزون)، وكذا الماضي على فعل في التعجب نحو: سرو الرجل، حتى أن ذوات الياء تُرَدُّ إلى الواو في التعجب فيقولون: (لقضو الرجل)، على ما أحكم في باب التصريف. وإن كان ذلك في اسم: فإمّا أن يكون مبنيا على هاء التأنيث فكثير أيضا نحو: عرقوة و ترقوة وقمحدوة . وإن كان قبلها فتحة فهو قليل كما ذكر الخليل، وإن كان قبلها كسرة قلبت الواو ياء نحو: الغازي والغازية، وشذّ من ذلك(أفروة)جمع فروة وهي ميلغة الكلب، و(سواسوة) وهم: المستوون في الشر، و(مقاتوة)جمع مقتو وهو السائس الخادم "[٣].

وهذا النص يحمل علة المجانسة وذلك من قوله: "وإن كان قبلها كسرة قلبت الواو ياء نحو: الغازي والغازية " وغيرها من العلل .

وقال السمين الحلبي موضحا نقله السابق بقوله: "وتلخّص من هذا أن المراد بالقليل واو مفتوحة متطرفة ما قبلها في اسم غير ملتبس بتاء التأنيث"[١].

---

(١)البحر المحيط: ٦٣٠/١ .

(٢)الدر المصون: ١/ ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

(٣)المصدر السابق: ٥٨٦/١ ، وينظر: البحر المحيط: ٢٤٦/٢ ، وارتشاف الضرب: ٢٧٩/١ .

(١)الدر المصون: ٥٨٦/١ .

٣- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري جمال الدين النحوي (ت٧٦١ هـ):

ألف ابن هشام مؤلفات كثيرة، أشهرها: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، والكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية، والتحصيل والتفصيل في شرح التذييل والتكميل.

وقد ذكر من كتب عن ابن هشام أنه كان شديد المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه، ومع ذلك لا ينكر تأثره به؛ لأنه ألف عدة كتب شرح فيها كتب أبي حيان أو ردّ عليه فيها، و منها (كتاب التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل) و(الكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية لأبي حيّان)و(فوح الشذا في مسألة كذا)؛ وكان ينقل كثيرا في كتابه مغني اللبيب من أعاريب البحر المحيط و لم يشر إليه ولو مرة واحدة، وأوضح هذا الشيخ عضيمة حيث يقول: "وأكاد أقطع بأن كل إعراب لآيات القرآن مبسوط في المغني، إنما كان من البحر المحيط.ما أخذه ابن هشام من البحر يزيد أضعافا عما نقله من الكشاف ومن العكبري، وقد صرح باسم الزمخشري في مواضع تزيد على المائة والخمسين، وباسم العكبري في خمسة وأربعين"(١).

وابن هشام وإن كان كثير الرد على أبي حيان إلا أن تأثيره به أمر لا شك فيه، وذلك لما ذكرت آنفا، ولسبب آخر استدركه محقق كتابه(شرح اللمحة البدرية)فقال: "كل ما في الأمر أن اعتراض ابن هشام على أبي حيّان مسألة طبيعية ومظهر من مظاهر التفكير الحر ... فإننا لا نستطيع أن نغفل ما لأبي حيّان من تأثير على ابن هشام وغيره من النحاة المتأخرين؛ إذ يعدّ المفتاح الأول لكل مغلق في كتب ابن مالك التي أغرم بها ابن هشام، فهو الذي دعم أصولها، وأوضح غامضها، وجسّر الناس عليها، وقد عايش ابن هشام من غير شك هذه المدرسة وتأثر بها واستفاد منها "(١).

---

(١)مقدمة دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ: ١/ ٩٠ .

(١)شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية،لابن هشام، تحقيق الدكتور هادي نهر، من منشورات جامعة المستنصرية، ١٣٩٧هـ: ١/ ١١٣ .

ومن العلل التي نقلها ابن هشام عن أبي حيّان علة الاستغناء في تثنية(سَـــوَاء)يقول: "واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء، فلم يقولوا سواءان إلا شاذا"[١]، وقال أبوحيان في ذلك: "أما سواء فأشهر اللغات أن لا يثنى فتقول: هما سواء، استغنوا بقولهم(سيّـــان). وحكى أبوزيد تثنيته فتقول: هما سواءان"[٢].

وكذا مـــا ذكره ابن هشام في جواز تصغير(أَفْـــَعل)في التعجب لشبهه بـــ(أَفْـــَعل) التفضيل يقول: "إعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل، في جواز التصغير"[٣]، ويقول أبوحيّان في هذا: "وأمّا(أَفْعَل)نحو: أحسن في التَّعَجُّب، فَأَجَازَ ابن كيسان تَصْغِيَره، ومنعه الجمهور، فإذا قلت: ما أُحَيْسِنَ زيدا، ففيه تعظيم الحسن مع دلالته على تصغير سن صاحبه، فلا يقال لكبير السِّنّ ما أُحَيْسِنَهُ ولا ما أُكَيْبِرَهُ"[٤].

(١)مغني اللبيب: ١/١٦٠ .

(٢)ارتشاف الضرب: ٢/٥٦٠ .

(٣)مغني اللبيب: ٢/٧٠٠ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/٣٥٤ .

٤- عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشيّ(ت٧٦٩هـ):

من أجل تلاميذ أبي حيّان وكان شيخه يجله ويقدره وفيه يقول:"ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"[١].

وقد تبع شيخه فيما اختاره فيما يسمى بعلة الاستعمال من زيادة الهمزة فذكر أنها تزاد لتعدية أو للكثرة أو للصيرورة أو للإعانة أو للتعريض أو لإلقاء الشيء لمعنى ما صيغ منه[٢] وذكرهذا أبوحيّان في الارتشاف في قوله: "أفعل بزيادة الهمزة تأتي للتعدية وللكثرة وللصيرورة وللإعانة وللتعريض وللسلب وإلقاء الشيء بمعنى ما وضع منه أو لجعله صاحب الشيء بوجه ما أو لبلوغ عدد أو زمان أو مكان أو موافقة ثلاثي أو إغمائه أو مطاوعة فعل"[٣]، وبهذا يكون ابن عقيل قد نقل النص كاملا دون زيادة أو نقصان في كتابه دون أن يشير إلى ذلك .

كما أنهما نقلا النص نفسه في بعض العلل وكون ابن عقيل متأخر فقد يكون تأثرٌ بأبي حيّان نحو ما نقله في علة التعويض يقول: "وقيـــل: التاء في المهالبة ونحوه، عوض عن ياء النسب، ولهذا لا يجتمعان، بل يقال: المهلبيون أو المهالبة "[٤]، وقال أبوحيّان في هذا: " وقيل: التاء في هذا النوع عوض من ياء النسب، ولذلك لا يجتمعان، وإنما يقال: المهلبيون أو المهالبة"[٥].

وكذا ما ذكره أبوحيّان في بعض مسائله الصرفية في باب(الوقف)من أن(إذن)تبدل نونها في الوقف ألفا وهو قول الجمهور، وقيل يوقف عليها بالنون، وقد ذكر ابن عقيل هذا بنصه في قوله: "... أن نون إذن فمذهب الجمهور وأُبَيّ على أنه يبدل من نونها ألفا، وذهب بعضهم إلى أنها يوقف عليها بالنون"[١].

---

(١)ينظر: الدرر الكامنة: ٢٦٧/٢ ، وشذرات الذهب: ٢١٤/٦ ، ٢١٥ .

(٢)ينظر: المساعد: ٦٠٠/٢ .

(٣)ارتشاف الضرب: ٨٣/١ .

(٤)المساعد: ٢٩٥/٣ .

(٥)ارتشاف الضرب: ٦٣٩/٢ .

(١)المصدر السابق: ٩٢٣/٢ ، وينظر: المساعد: ٣٠٥/٤ .

٥- الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري(ت ٩٠٥هـ):

يتضح تأثره بأبي حيّان من خلال اعتنائه بآرائه الصرفية ونقلها عنه من خلال الارتشاف نحو ما ذكره في زيادة النون في(عَجَنَّس)وتعارضت فيها زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلبت زيادة التضعيف؛ لأنه الأكثر، وجعل وزنه(فَعَلَّل) كـ(عَدَبَّس). وقال أبوحيَّان: والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان، ووزنه(فَعَنَّل)[١].

ونحو ما ذكره في النسب إلى جمع تصحيح المؤنث نحو(تمرات)"مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع، إن كان باقيا على جمعيته، و لم ينقل إلى العلمية، فالنسب إلى مفرده؛ لئلا يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثا، قاله أبوحيّان"[٢].

و لم يكتف الأزهري بهذا بل يوجه رأي أبي حيّان عندما يخطئه النحاة نحو ما ذكره في جمع التكسير لـ(جَذَع)وهوجُذْعَان يقول:"قال الموضح في الحواشي:هذا مثال أبي حيَّان،وهو خطأ؛ لأن جَذَع صفة لا اسم.انتهى.وهذا الاعتراض بالنظر إلى الوصف الأصلي لا باعتبار غلبة الاسمية"[٣].

٦- الحافظ جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ):

يتضح تأثره بأبي حيّان من خلال اعتنائه بآرائه، وأقواله، واعتماده على كتبه، ولاسيّما(ارتشاف الضرب)، و(التذييل والتكميل)، و(تذكرة النحاة)، وقد صرّح بذلك فقال-وهويعدّ مؤلفات أبي حيّان-: " التذييل والتكميل في شرح التسهيل، مطول الارتشاف، ومختصره مجلدان، و لم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال، وعليها اعتمدت في كتابي(جمع الجوامع)-نفع الله تعالى به-... والتذكرة في العربية أربع مجلدات كبار و قفت عليها و انتقيت منها كثيرا "[٤].

ومن خلال النظر في(همع الهوامع) للسيوطي يتبين مدى تأثره بأبي حيّان؛ إذ لا تخلو مسألة نحوية أو صرفية في هذا الكتاب إلا وقد نقل فيها السيوطي رأيا لأبي حيّان،كقوله:"إنّ تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصرف نحو: بُرَيْه وسُمَيْع في إبراهيم، وإسماعيل؛ لكونه

---

(١)شرح التصريح على التوضيح: ٦٧٥/٢ ، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٧/١ .

(٢)شرح التصريح على التوضيح: ٥٩٣/٢ ، وينظر: ارتشاف الضرب: ٦٢٩/٢ .

(٣)شرح التصريح على التوضيح: ٥٤٤/٢ .

(٤)بغية الوعاة: ٢٤٢/١، ٢٤٣ "بتصرف" .

صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير، والعجمة لاتؤثر فيما كان كذلك. نبّه عليه أبوحيّان"[١].

ومما أخذه منه في(علة التعويض)وبخاصة تعويض الياء عن المحذوف ومن هذا ما ذكره في قوله: "قال أبوحيّان: لكن باب تعويض الياء واسع جدا؛ لأنه يجوز دخولها في كل ما يحذف منه شيء غير باب لغيزى، وأما تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر، وأكثر ما يكون تعويض الهاء من يـــاء النـــسب المحذوفة كأشعثـــى وأشاعثـــة وأزرقـــى وأزارقـــة ومهلبي ومهالبة"[٢] .

وكذا في الباب نفسه يقول: " قال أبوحيّان: ...(يا أبت)فالتاء عوض من ياء المتكلم، وقد يكون العوض في الآخر من محذوف كان في الأول كعدة وزنة وعكسه كاسم واست، لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا في أوله همزة الوصل "[٣].

٧– أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني(ت٩٢٩ هـــ):

ويظهر تأثره بأبي حيـــّان من خلال شرحه لألفية ابن مالك، حيث نقل فيه عددا كبيرا من آراء أبي حيّـــان–رحمه الله– وعلله، ومن ذلك ما نقله عن أبي حيّان في علة الكثرة، إذ يقول: "عجنّس فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف، فغلب التضعيف؛ لأنه أكثر، وجعل وزنه: (فعـــلل) قال أبـــوحيّان: الذي أذهب إليه: أن النونين زائدتان، ووزنه (فعنـــل)"[٤]؛ لأنّـــه غلب علـــة التضعيف على علـــة الزيادة .

كما نقل ردّ أبي حيّان لبعض العلل كونها غير واضحة نصا دون الإشارة بأنه نقلهـــا عن أبي حيّان يقول الأشموني في باب النسب نقلا عن الصرفيين: " وتقول في(أيم): أيّمي؛ لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل: وليس بتعليل واضح. ولو علل بالالتباس بالنسب إلى(أيم) لكان حسنا "[٥]، وقال أبوحيّان في هذا: "وتقول في أَيّم: أَيِّمِيّ؛لأنك

(١)ارتشاف الضرب:١/٤٠٠ .

(٢)الأشباه والنظائر: ١/١٤٣ .

(٣)المصدر السابق: ١/١٤٤ .

(٤)ارتشاف الضرب: ١/٢٠٧ ، و ينظر: شرح الأشموني: ٤/٤٥٠ .

(٥)شرح الأشموني: ٤/٣٢٢ .

لو حذفت الياء المتحركة، لم يَبْقَ ما يدل عليها انتهى، وليس بتعليل واضح، ولوعلّل بالإلباس بالنسب إلى(أَيْمِ)، لكان تعليلا حسنا"[١].

وقد اكتفيت بذكر هؤلاء الأعلام لأنهم الأكثر تأثرا به من خلال كتابه الارتشاف وهناك علماء أخر أخذوا عنه و لم أصرح بهم لقلة المادة التي صرحوا فيها بلفظ أبي حيّان أو مـــؤلفه أو أنهم تأثروا به من خلال مؤلفاته الأخرى كالبحر المحيط والتذييل والتكميل وغيرهما.

(١)ينظر:ارتشاف الضرب: ٦١٢/٢ .

المبحث الخامس:

تقويم احتجاج أبي حيّان بالعلل الصرفية وموقفه من تعددها ومن العلل القاصرة:

١-تقويم الاحتجاج بالعلل الصرفية.

٢-موقف أبي حيان من تعداد العلل .

٣- موقف أبي حيان من العلل القاصرة .

١- تقويم الاحتجاج بالعلل الصرفية:

من الدواعي التي دعت أباحيّان إلى اعتراض آراء الآخرين وأقوالهم عدم وجود الحجة أو الدليل-في نظره-فهو لا يقبل أي رأي من الآراء إلا بدليل عقلي أونقلي، و إلا فلا مكان له عنده، ومن هذه الأدلة التعليل.

ويهدف من علله إما الرد على مخالف، أو تصحيح خطأ، أو ترجيح رأي، والعلة عنده وسيلة لتأييد رأيه أو لبيان وجهة نظره، فهي عنده وسيلة تربوية تعليمية غالبا.

وطريقة احتجاجه بالعلة الصرفية أن يذكر حكما صرفيا أو رأيا له أو لغيره في خلاف ثم يعقب ذلك بذكر العلة إثباتا أو نفيا .

ومن أمثلة أبي حيّان على ردّ الرأي الصرفي والاحتجاج بالعلة الصرفية ما ذكره في تصغير(اللاتي واللائي)يقول: "وزعم المازني أنّ تصغير اللَّاتِي: اللُّتَيَّا، واللَّائِي: اللُّيَيَّا" وردّ أبوحيّان ذلك بقوله: "والصحيح أنّه لا يجوز تصغير اللَّائِي،ولا اللَّاى، واللَّاتِي، ولا اللواتي". ثمّ احتجّ بالعلة الصرفية بقوله: " استغناء بجمع اللتيا عن ذلك"، ثمّ يقوي ذلك بقوله: " وهذا مذهب سيبويه، وتصغير هذه الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدى فيه مورد السماع"[(١)].

ومن مظاهر اهتمام أبي حيّان بالعلة والاحتجاج بها-أيضا- أنّه يذيل المسألة الصرفية بعلة تؤكد صحة ما ذهب إليه ويقرن العلة بدليل يزيد ذلك تأكيدا نحو ما ذكره في باب التصغير يقول: "وفي عَفَرْنَى بحذف أيّهما شئت تقول: عُفَيْر، وعُفَيْرن؛ لأنَّهُما زيدا للإلحاق بدليل تنوينه"[(٢)]. وقد سبق إلى هذه العلة سيبويه وبَيَّن أَنَّهما زيدتا لتلحقا الثلاثة بالخمسة[(٣)].

كما أنّه يحتج لحكمه الصرفي بعلة تقوي هذا الحكم نحو ما ذكره من زيادة السين في(أَكْرَمْتُكِس)إذ قال:"وليس بجيد؛ لأنها لم تزد في بنية الكلمة"[(٤)].

و لم يقف عند هذا بل يحتج بالعلة كاحتجاجه على زيادة الحرف وأصالته كما في أصالة

---

(١)ارتشاف الضرب: ٣٩٤/١ .

(٢)المصدر السابق: ٣٦٩/١ "الألف إذا جاءت منوَّنةً خامسةً أو رابعةً فإنها تُلحِق بناءً ببناءٍ".

(٣)الكتاب: ٤٣٨/٣ .

(٤)ارتشاف الضرب:٢١٧/١،هذه لغة لبعض القبائل تسمى(كسكسة هوازن).ينظر:فصول في فقه اللغة:١٤١،١٤٠ .

التاء في(يَسْتَعُور) إذ يعلل لذلك بقوله: "لقلة زيادتها حشوا"[١].

بل يعلل لما هو أدق من ذلك نحو احتجاجه بالعلة على تغيير حركة الحرف ككسر التاء في (تَرْغِيْب)إتباعا لكسر الغين مع أن أصل الحركة الفتح[٢].

كما أنّه يحتج للتغييرات الصرفية وتحويرات الكلمة الواحدة بعلل متعددة تؤكد صحتها نحو ما ذكره الصرفيون في النسب إلى عرقوة تقول: عرقوي؛ لأنه يقلب الواو ياء لأنّها طرف، ويكسر ما قبلها ثم تبدل من الكسرة فتحة للتخفيف، فتقلب الياء ألفا ثُمّ تقلب واوا [٣].

كما كان يحتج بالعلل الموجبة القوية وإن أقلّ منها وذلك لعدم حصره لها ودراستها دراسة مستفيضة من خلال المصادر التي استقى منها علله، فمنها ما نقله عن سيبويه في تصغير(عَدَوِيٌّ)تقول:(عُدَيِّيٌّ)، ولا يجئ الحذف ثم احتج لذلك بالعلة التالية: "لأنك لوحذفت لصار تصغيرا بلا تصغير"[٤]، فهنا نلحظ علة الوجوب في عدم الحذف إذ الحذف يؤدي إلى الاضطراب .

أما العلة المجوزة فقد أكثر الاحتجاج بها؛ وذلك لكثرة تداولها في المسائل الصرفية بين ثقل، وخفة، وتعويض، وأمن لبس، وحمل، ومبالغة، واستغناء، وغيرها .

ومن أمثلة ذلك ما ينقاس في جمع ماكان على(فَعَال)و(فِعَال)على: فُعُل، فتقول: صَنَاع وصُنُع، ودَلَاثِ ودُلُث، ثم احتج لهذا القياس بقوله: "لكونهما بمنزلة(فُعُول) في كونهما لا يجمعان بالواو والنون، ولا على (فَعَائِل)[٥]، فيجوز الوجهان.

---

(١)ارتشاف الضرب: ٢١٦/١ .

(٢)المصدر السابق: ٢١٣/١ .

(٣)المصدر السابق: ٦١٠/٢ .

(٤)المصدر السابق: ٣٩٥/١ ، وللاستزادة ينظر: المصدر السابق: ٢٨٨/١،٢٨٥،٢٨٠،٢٧٨، ٦١٦/٢، ويراجع ما سبق ذكره في البحث ص: ١٧٨.

(٥)ارتشاف الضرب: ٤٢٥/١ ، وللاستزادة ينظر: المصدر السابق:٣٨١/١،٢٨٦،٢٨١،٢٧٧، ٤٣٥ ، ويراجع ما سبق ذكره في البحث ص: ١٧٩.

ورغم هذا نجد أنه يؤخذ عليه عدم المنهجية في التعليل الصرفي إذ ليس لـــه منهج في التعليل، فهو يعلل أحيانا لما لا يحتاج إلى تعليل والعكس، بحيث يترك مسائل كثيرة بلا تعليل وهي في حاجة إلى تعليل .

ويلحظ جليّا مما سبق تنوع أبي حيّان في استعمال العلة كحجة على المسألة الصرفية من جانب، والاعتماد عليها في الاحتجاج على صحة ما ذهب إليه من جانب آخر، بل يعدد العلل في المسألة الواحدة مما يزيد ذلك تأكيدا لما ذهب إليه .

٢- موقف أبي حيان من تعداد العلل:

من طبيعة العلة أنها تقبل التّعدّد، ونقل بعض الصرفيين[١]مجموعة من العلل المتعددة، وخاصة إذا كانت العلة الواحدة لا تكفي وحدها للتّدلّيل على صحة الحكم .

وهناك من الصرفيين من يرى أن المعلول لا يعلّل بأكثر من علة واحدة، ويجعل تعدّد العلل من قبيل وصفها كابن الخشاب عندما جعل مجموعة من الأوصاف هي العلل لرفع الفاعل، ونصب المفعول وذلك في قوله:"رفع الفاعل لقوته وقلته وأوليته، ونصب المفعول لكثرته وضعفه وتأخره "[٢].

والذي يظهر أنّ ما ذكره ابن الخشاب من باب تعدد العلل لا من قبيل وصفها؛ لأن وصف العلة عنده احتياط بعيد عن التناقض ويلجأ إليه الصرفيون إذا كانت العلّة متقدّمة على معلولها تقدّما عقليا لا لفظيا[٣]ولها شرطان عند ابن يعيش هما: "أن يكون لها تأثيرٌ، وأن تكون للاحتراز"[٤].

وجاءت معظم تعليلات أبي حيّان بسيطة خالية من التركيب والتعدد، وهذا في رأيي يعود إلى اقتناعه بكفاية التعليل الواحد، وقيامه بالمهمة خير قيام، وهو مما دعا إلى تبسيط العلل والمسائل الصرفية.

وقد يعلل لصحة ما ذهب إليه–أحيانا–بأكثر من علة وإن كان قليلا، فنراه–مثلا–يقول: "إن بنيت مثل(جَحْمَرِش)من(حَيِيَ)فتقول على رأي من جعل اللام ياء(حَيّيِيٌ)، تدغم الأولى في الثانية، وتبدل الثالثة واوا، وتحذف الرابعة، فتصير:(حَيَّوٍ)منقوصا، أوبعد الإدغام، والحذف تحركت الياء، وانفتح ما قبلها فصار(حَيّا)مقصورا، أو لّما تحركت الثالثة، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وسلمت الأخيرة "[٥].

---

(١)ينظر:أسرارالعربية: ٢٥ ،٢٧، واللباب في علل البناء والإعراب:١/٧٤ ،٧٥ ، وكشف المشكل في النحو: ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢)المرتجل: ١١٨ .

(٣)نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: ١٠٥، ١٠٦ .

(٤)شرح المفصل لابن يعيش: ١/٥٢ .

(٥)ارتشاف الضرب: ١/٢٨٨ .

ففي نص أبي حيان السابق نبني من(حيى)على مثال(جحمرش)فإننا نقول:(حيّى)على رأي من جعل اللام ياء، ثم ندغم الياء الأولى في الثانية، ونبدل الثالثة واوا، ونحذف الياء الرابعة؛ لاستثقال الحركة عليها ثم سكونها، ودخول التنوين فيلتقي ساكنان فنحذف الياء الرابعة، فتصير(حيّو)—معلة إعلال قاض- لأنها منقوصة.

ويجوز ألاّ نبدل الثالثة واوا، فتتحرك الياء المتطرفة وينفتح ماقبلها فتقلب ألفا، فتصير(حيّا) -اسما مقصورا—ويجوز ألا نحذف الرابعة، ونبدل الثالثة ألفا فتصير: حيّاي. فتسلم حينئذ الياء الرابعة من الحذف. ولا تقلب الياء المتطرفة همزة؛ لأن الألف التي قبلها ليست زائدة .

ومثل ما ذكره في فصل"إبدال الياء من الواو بأننا لو بنينا من(الغَزْو)و(الرَمْي)على مثال: (عَضْرَفُوط) قلنا: غَزْوَويّ، ورَمْيَيِيّ وأصل غزووي: غَزْوَوُوْو، ورَمْيُيُويّ .

ففي الكلمة الأولى(غَزْوَوُوْو)قلبت الواو المتطرفة ياء فصارت: غَزْوَوُوْي. اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء فصارت: غزوَوُيّ. استثقلت الضمة قبل الياء المشددة فقلبت حركة من جنسها وهي الكسرة فصارت: غزوَوِيّ [(١)].

وكذا في(رَمْيَيِيّ)الأصل: رَمْيُيُوْي، اجتمعت الواو و الياء في كلمة واحدة، والأول ساكن أصلا فوجب قلب الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، فصارت: (رميَيُيّ). استثقلت الضمة قبل الياء المشددة فقلبت ياء لمناسبة الياء فصارت:(رميَيِيّ)[(٢)].

وكذلك أشار إلى تعدد العلة في مواطن أخرى في مؤلفه الارتشاف[(٣)].

وإن أجاز بعض الصرفيين تعليل الحكم بعلتين فصاعدا، فإنّ هناك من الصرفيين من ردّ هذا كأبي البركات الأنباري في قوله: "وهذا ليس بصحيح: وقولهم "إن هذه العلة ليست موجبة وإنما هي أمارة ودلالة على الحكم؛ كما يجوز أن يستدل على الحكم بأنواع من الأمارات والدلالات ..."[(٤)].

---

(١)ارتشاف الضرب: ١/٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٢)المصدر السابق .

(٣)ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢/ ٦٦٧ .

(٤)ينظر: لمع الأدلة : ١٢٠ .

ويلحظ على أبي حيّان أنّه ذكر أكثر من علة هنا لشيء واحد أو أنّه ولّد علة من علة مما يؤكد تمسكه بالعلة والتعليل، وهذا ليس في الارتشاف—فقط-بل في أغلب كتبه كقوله في نون (يفعلان) في كتابه(منهج السالك): "وأنها جعلت ساكنة وإنما حركت لالتقاء الساكنين وإن حركتها كانت فتحة مع الواو و الياء و كسرة مع الألف تشبيها بنون التثنية و الجمع فكما قالوا الزيدانِ قالوا:يقومانِ "[1] .

ونجد أنّ أبا حيان كان من القائلين بالعلة بأنواعها على الرغم من ادعاء تأثره بالمذهب الظاهري ومتابعته لابن مضاء القرطبي في إنكار بعض العلل، ودليل ذلك تعدد العلل للحكم الواحد كما كشف هذا المبحث.

وكل هذا يشير إلى عناية أبي حيّان بالتعليل وعدم نفوره منه، الأمر الذي خلصت إليه الدكتورة خديجة الحديثي فلخصت موقفه بأنه كان وسطا بين موقف ابن مضاء القرطبي وموقف جمهور الصرفيين، وإن خاض في تعليلاتهم أحيانا[2].

(١)منهج السالك: ١٢ .

(٢)ينظر: العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، لحميد الفتلي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ: ٣٠ .

٣– موقف أبي حيّان من العلل القاصرة:

ويقصد بها: "العلل التي لاتطرد في مثيل معلولاتها"[١].

فأبوحيان لايرى في التعاليل القاصرة كبير فائدة، ويرى أن الصرفيين قد أفسدوا الصرف بعللهم وحججهم الضعيفة الواهية التي ليس لأكثرها نفع أوكبير فائدة، وأن بعض هذه التعليلات لاحاجة إليه أصلا كتعليلهم الأمور الوضعية؛ لأنه لا يمكن أن يعلل كل شيء .

ومما يوضح موقفه من العلل القاصرة قوله: "والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعوّل منه إلا على ما كان من لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له وتومىء إليه"[٢]

ويظهر لنا أن أبا حيان ذهب إلى ما ذهب إليه ابن مضاء من اطراح التعليلات السقيمة التي لا فائدة منها ولا داعي إليها، وردّ الأقيسة التي لا تعتمد على سماع صحيح، وأخذ على الصرفيين اشتغالهم بهذه التعليلات عن وضع أحكام صرفية مستندة على السماع الصحيح .

وذكر أبوحيّان أن بعض شيوخه من أهل المغرب كان يقول: "إياكم وتعاليل الرمّاني، والورّاق، ونظائرهما، وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة، والعلل القاصرة، وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الرّاهنة، ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر، ولا إكداد بصيرة، ولا حثّ قريحة "[٣].

وتعّد علل الشذوذ، وعلل الضرائر الشعرية قاصرة؛ لأنها واقفة على معلولها [٤]حَسْبُ. ومثّل أبوحيّان لذلك بقوله: "وشذّت العرب فجمعت ما لا يعقل جمع المذكر العاقل قال[٥]:

---

(١)ينظر:نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين: ١١٠ .

(٢)منهج السالك: ٢٢٩ .

(٣)المصدر السابق .

(٤)ينظر:شرح التسهيل: ١/١٢٤ ، ١٢٥ .

(٥)من الرجز، ولم ينسب في: الكتاب: ٣/٤٩٤ ، ومعاني الفراء: ٣/٢٤٧، والأصول لابن السراج: ٣/ ٥٣ ، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٤٥ ، وتذكرة النحاة: ٤٢٤ ، و ارتشاف الضرب:١/ ٣٨٧، والخزانة: ٨/٥٠ .

قَدْ شَرِبَت إلا دُهَيْدِهينا

قُلَيّصـــاتٍ وأُبَيْكِرينـــا

جمع (دَهْدَاة)، و(بكر)، ثمّ صغروهما، وجمعوهما هذا الجمع، والقياس عند أبي حيّان[١]: (دُهَيْدِهَات، وأُبَيْكِرَات)، وهذا من باب العلة القاصرة عند أبي حيان-وإن كانت قليلة عنده-؛ لأنها لا تطرد في مثيل معلولاتها، بل هي خاصة بهذه الحالة، إذ جمع جمع المذكر والأصل جمع المؤنث .

ومن أمثلة العلل القاصرة عنده ما ذكره بعض النحاة من أن كل كلمة كانت لامها المحذوفة في الأصل واوا، فإنها تأتي مضمومة الأول، مثل: لُغة، وكُرة، أما إذا كانت اللام المحذوفة ياء فإنها تأتي مكسورة الأول مثل: مِئة، ورِئة[٢]، إلا أن هـــذه العلة قاصرة عنـــد أبي حيّان وذلك من خلال سرده للأمثلة، وهذا يؤدي إلى فسادها؛ لأن بعض الكلمات تخرج عن حدودها، من ذلك قولهم: سَنة وشَفة، فهي مفتوحة الأول على الرغم من أن لامها المحذوفة واو؛ لأنها تجمع على سنوات، ومنه أيضا قولهم: عِضة، مكسورة الأول، وعلى الرغم من أن لامها المحذوفة واو لا ياء[٣]،على رأي من يرى أن(سَنَة)من(سَنَو)خلافا لمن يرى أن اللام المحذوفة الهاء فتكون من سنه ولذا يجوز في جمعها(سنوات)و(سنهات)[٤].

والعلة القاصرة تكمن في ما سبق بأن محذوف اللام وكانت لامه ياء أو هاء فتكون علة الحذف هنا قاصرة؛ لقلتها إذ الحذف في هذه الحالة قليل .

وإن اختار بعض الصرفيين جواز التعليل بالعلة القاصرة-خلافا لأبي حيّان-مثل السيوطي إذ قال: "بأنا لا نسلم أنها إنما تراد للتعدية، فإن العلة إنما كانت علة لإخالتها، ومناسبتها، لا لتعديتها، ولا نسلم- أيضا-عدم فائدتها، فإنها تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه و الذي لا يعرف معناه، وتفيد أنه ممتنع ردّ غير المنصوص عليه. وتفيد أيضا أن الحكم ثبت في المنصوص عليه بهذه العلة "[١].

---

(١)ارتشاف الضرب: ٣٨٧/١ .

(٢)ينظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٤٥٨/٣ ، ٤٥٩ .

(٣)ارتشاف الضرب: ٢٥٠/١ ،٢٥١، ٢/ ٥٧٨ .

(٤)ينظر: الكتاب: ٤٥١/٣،٤٥٢ ، و اللسان مادة (سنة): ٧٠١/٤ .

(١)الاقتراح: ٩٠ .

وخلاصة القول إن أباحيّان كان وسطا في التعليل الصرفي بين الإفراط الذي عرف به بعض المشارقة، والتفريط الذي عرف به بعض المغاربة، وخير الأمور الوسط.

وهذا ما دلّ عليه تقويم علله الصرفية في كتابه ارتشاف الضرب من النواحي المختلفة في هذا الفصل. والله أعلم .

الخـــاتمـــــة

الحمد لله رب العالمين الذي نزل القرآن وعلّم الإنسان وصلاة وسلاما على أفصح العرب قاطبة، وبعد:

فهذه خاتمة رسالتي التي عشت معها زمنا مع أبي حيّان والعلة الصرفية في كتابه (ارتشاف الضرب).

وأهم النتائج التي توصّلت إليها من خلال معايشتي لهذا الموضوع:

١- سبب رحيل أبي حيّان من بلاد الأندلس إلى بلاد المشرق خوفه من أن يجبر على تعلم الفلسفة ولوجود جفوة بينه وبين أستاذه ابن الطباع يضاف إلى هذا طموحه و رغبته للاستزادة من العلم وتحصيل المعرفة .

٢- من خلال مقارنتي لمنهجي أبي حيّان وابن مالك-الذين لم يتعاصرا؛ لأن ابن مالك رحل من بلاد الأندلس ما بين(٦٢٥هـ-٦٣٠هـ)ولم يكن أبوحيّان قد ولد بعد، فقد ولد بعد رحيل ابن مالك بـ(أربع وعشرين سنة)-وجدت أنهما يتفقان في أغلب العلل وقد يختلفان فيزيد أحدهما على الآخر .

٣- تفنن أبوحيّان في العلوم اللغوية والشرعية فكان له في كل علم أثر وباع طويل .

٤- يَعدُّ أبوحيّان السماع الأصل الأول والمقدم على غيره من أصول الصنعة الصرفية، فالمسموع عنده حجة، وعليه يتكىء في إثبات قواعده كلما توفرت فيه ضوابط وشروط النقل الصحيح والمقدار المعتبر .

٥- نصّ أبوحيّان على وجوب قبول ما جاءت به القراءات السبع وإن خالفت القياس، كما نلحظ استشهاده بقراءات الصحابة و التابعين، وكذا بالقراءات الشاذة؛ لأن القراءات جاءت على لغة العرب صحيحها وشاذها .

٦- وضع بعض المحققين أبا حيّان من المانعين للاستشهاد بالحديث الشريف، ولكن من خلال مدارسة كتابه(ارتشاف الضرب)وجدت أنه قد استشهد فيه بـ(ثمانية وثلاثين حديثا)مما يدل على أنّ تصنيفه من المانعين مطلقا فيه نظر .

٧- لم يلتزم أبوحيّان في إيراد الأبيات التي استشهد بها في كتابه الحد الزمني للاحتجاج، إذ استأنس بشعر المولدين، كأبي تمام والبحتري وما بعدهما من الشعراء حتى عصره .

٨- اعتمد أبوحيّان في القياس على كثرة المسموع؛ لنسج الأحكام الصرفية وبيّن أن القياس لا يكون إلاّ على أدلة كثيرة وشواهد عديدة يمكن أن يقوم القياس عليها فالقليل والنادر لا يجوز القياس عليه، كما لا يجوز القياس على ما لم يرد به سماع .

٩- قلّ استصحاب الحال عند أبي حيّان؛ لأنه-رحمه الله- يرى أن بقاء الشيء على أصله أولى إلاّ إن دلّ على نقله من ذلك الأصل فيؤخذ به؛ فإن لم يرد سماع توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه .

١٠- أخذ أبوحيّان الإجماع أصلا من أصول الصرف من الأدلة المعتبرة عنده وإن لم يرق إلى مرتبة القياس والسماع، ولا تجوز مخالفته إلاّ إذا خالف القرآن الكريم .

١١- من خلال رؤية العلل الصرفية عند أبي حيّان يظهر لي أنه اعتمد كثيرا على هذه التعليلات باستدلالاته الصرفية وأكثر منها ومن هذه التعليلات: علة السماع وعدمه، والشبه، والتعويض، والحمل، والبعد، والاستغناء، وأمن اللبس، والإشعار، ومراعاة الأصل، وغيرها .

١٢- العلل التي أوردها أبوحيّان جاء ذكرها عند الورّاق في علله النحوية، والسيوطي في اقتراحه، وغيرهما من الصرفيين وهذا يدل-كما ذكرت في الفصل الثالث-على استقرار التعليل النحوي والصرفي وثباته على مر العصور.

١٣- استعمل أبوحيّان العلة في كتابه الارتشاف واستقصى العلل الصرفية التي ذكرها السابقون.

١٤- معرفة صنوف العلل التي استخدمها أبوحيّان في كتابه وأنواعها من حيث الوجوب والجواز في إجراء العلة وما توجهه من حكم، علما بأن علل الجواز عنده أكثر من علل الوجوب.

١٥- استفاد أبوحيّان من التراث التعليلي عند العلماء قبله سواء أكانوا من علماء علوم الشريعة كأصول الفقه وأصول الحديث والقراءات أم كانوا من علماء النحو والصرف واللـــغة .

١٦– اعترض أبوحيّان على بعض العلل وذلك إذا خالفت السماع؛ لأنه اشترط في العلة أن تكون موافقة للسماع، ولذلك نجد أنه قد وصف بعض العلل بأنها سخيفة، كما أنه قد يعترض على الحكم مع تقوية اعتراضه بالعلة كاعتراضه علـــى الزمخشري وابـــن عصفور وغيرهما .

١٧– لا يحبذ أبوحيّان التعليلات الجدلية وكان يعترض عليها وحين رحل من بلاد الأندلس إلى المشرق تعجّب من اشتغال الناس بالفلسفة والمنطق؛ لأنه لم يكن أحد في بلاد الأندلس في عصره ينطق بلفظ(المنطق) .

١٨– أغلب علل أبي حيان علل تعليمية؛ لأنه لم يكن الهدف عنده المنازلة والمقارعة وإنما كان هدفه تقريب المعاني للفهم، كما أن العلة عنده تدور–في أغلبها–حول الخفة والثقل وهما وإن كانا متضادين إلاّ أنهما وجهان لعملة واحدة .

١٩– نرى أباحيّان يبني كثيرا من تعليلاته على علة الاستثقال والفرار منه إلى التخفيف وهذه علة عامة في جميع التغييرات الصرفية وقد لجأ إليها أبوحيّان في كثير من المواضع التي اعتنى بها كثير من الصرفيين؛ لرغبته في التسهيل وعدم الإيغال في التعليل .

٢٠– اعتمد أبوحيّان في العلة الصرفية على مجموعة من علماء الصرف الذين كان لهم الأثر البارز في كتابه ومنهجيته ومن هؤلاء: الخليل وسيبويه والأخفش الأوسط و الفراء وابن مالك وغيرهم، كما أنه كانت لكتب هؤلاء أثر في تكوين المادة العلمية في كتابه (ارتشاف الضرب) .

٢١– نلحظ أنه قد أيّد الكوفيين في(إحدى عشرة مسألة) في كتابه، و لم يؤيد البصريين إلا في ثلاث مسائل مما يجعلني أشك في تصنيفه مما غلب عليه النزعة البصرية .

٢٢– اتسم منهج أبي حيّان في معالجته للبنية الصرفية وما يتعلق بها بالاستطراد، إذ تحدث بالإفاضة عن الزائد والأصلي في الكلمة الواحدة مع استيعاب آراء العلماء الذين سبقوه مع مناقشة آرائهم وتحليلها كما كان يتناول بنية الكلمة الواحدة من حيث الاشتقاق والوزن .

٢٣– تأثر أبوحيّان بالسابقين وأثرّ على اللاحقين وممن تأثر به ابن مكتوم، والمرادي، وابن هشام، والسمين الحلبي، وابن عقيل، والسيوطي، والأشموني .

٢٤– كان أبوحيّان وسطا في التعليل الصرفي بين الإفراط الذي عرف به بعض المشارقة، والتفريط الذي عرف به بعض المغاربة، وخير الأمور الوسط.

هذه بعض النتائج التي توصلت إليها والتي ظهرت لي من خلال الدراسة فإن كنت قد وفقت فيها فبفضل من الله وحده، وإن كنت قد قصرت فيها فحسبي قول أبي العتاهية:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

و تتمثل التوصيات التي خرجت بها الدراسة في الآتي:

١– التدقيق والتحقيق الجيد لكتاب ارتشاف الضرب؛ لأن ما وجدته من نسخ محققه فيها بعض الأخطاء .

٢– مراجعة موقف أبي حيّان من الاستشهاد بالحديث الشريف .

٣– دراسة الفروق بين بعض العلل كعلة الاستثقال والخفة وغيرهما .

٤– تحرير مواطن الاشتراك بين العلل النحوية والصرفية .

٥– موقف أبي حيّان من المدارس الصرفية المختلفة .

٦– دراسة ما لم يعلل له أبوحيّان في كتابه(ارتشاف الضرب)في مسائله الصرفية .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

تاسعـــا: ثبت المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم .

ثانيا: المصادر والمراجع العامة:

-الإبدال، لابن السكيت، تحقيق حسين محمد محمد شرف وعلي النجدي ناصف، المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨ هـــ .

-الإبدال والمعاقبة والنظائر، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عز الدين التنوخي، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـــ .

- أبنية الأسماء والأفعال و المصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق أحمد محمد عبد الدائم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م .

-أبوحيّان الأندلسي منهجه التفسيري، مأمون بن يحيى الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـــ.

- أبوحيّان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد .

-الإجماع في الدراسات النحوية، لحسين رفعت حسين، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـــ .

-إتحاف فضلاء البشرفي القراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطيّ"البنا"،تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـــ .

-الإحاطة في أخبار قرناطة، لسان الدين الخطيب، تحقيق يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـــ .

-اختيارات أبي حيّان النحوية في البحر المحيط، لبدر بن ناصر البدر، مكتبة الر شد، الرياض، ١٤٢٠هـــ .

- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت .

-ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـــ .

-ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ليحيى بن محمد الشاوي المغربي الجزائري، تحقيق عبد الرزاق السعدي، الطبعة الأولى، دار الأنبار، العراق .

- ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه، للدكتور محمود فجال، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـــ .

– **أساس البلاغة**، للزمخشري، تحقيق عبدالرحيم محمود، واعتنى به أمين خولي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

– **الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا**، لمحمد الحسن الأشبيلي الزبيدي، ١٨٩٠م .

– **أسرارالعربية**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دار الآفاق العربية، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

– **أسرار النحو**، لشمس الدين أحمد بن سليمان، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ .

– **أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن**، للدكتور محمد يسرى زعير، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية، ١٩٧٨ م .

– **الأشباه والنظائرفي النحو**، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

–**الإصباح في شرح الاقتراح**، لمحمود فجَّال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

–**إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي**، لعبدالله بن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ .

–**إصلاح المنطق**، لابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الأولى .

–**الأصوات اللغوية**، للدكتورإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة .

–**أصول التفكيرالنحوي**، لعلي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م .

–**الأصول في النحو**، لأبي بكر بن السراج،تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ .

–**أصول النحو دراسة في فكر الأنباري**، لمحمد سالم الصالح، دار السلام، القاهرة،الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ .

–**أصول النحو العربي**، لمحمد خير الحلواني، جامعة تشرين اللاذقية، سوريا اللاذقية .

–**أصول النحوالعربي في نظرة النحاة ورأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث**، لمحمد عيد، عالم الكتب، القاهرة،١٤١٠هـ .

– **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، لابن خالويه، دار الكتب العلمية، بيروت .

–**الأعلام**، لخير الدين الزركلي، دارالعلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشرة ، ٢٠٠٢ م .

–**الإغراب في جدل الإعراب** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر .

-**الأفعال**، لأبي عثمان سعيد بن محمد السّرقسطيّ، تحقيق حسين محمد محمد شرف ومحمد مهدي علام، مطابع مؤسسة دار الشعب، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣ هـ .

-**الاقتراح في أصول النحو وجدله**، للسيوطي، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى،١٩٨٨هـ .

-**الإقناع في القراءات السبع**، لأبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ .

-**الأمالي**، لأبي علي القالي، دارالحديث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ .

- **أمالي السهيلي**، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق محمد البنا، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

-**أمالي المرزوقي**، لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي، تحقيق يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م .

-**الأمالي النحوية**، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ .

-**الإمتاع والمؤانسة**، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة .

-**إنباه الرواة على أنباء النحاة**، للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ .

-**الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**،لأبي بركات الأنباري، دارالطلائع،القاهرة .

-**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، للإمام ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية صيدا، بيروت ، ١٤٢٠هـ.

-**الإيضاح العضدي**، لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دارالتأليف، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ .

-**الإيضاح في شرح المفصل**، لابن الحاجب النحوي، تحقيق موسى العليلي، إحياء التراث الإسلامي، العراق .

- **الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي،تحقيق مازن المبارك، الطبعة الثانية، دارالنفائس، بيروت،١٩٧٨ م

-**البحر المحيط**، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م .

-**البرهان في أصول الفقه**، للجويني، تحقيق عبد العظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، ١٤٠٠هـ .

-**البسيط**، لابن أبي ربيع، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ .

-**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، للسيوطي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ .

-**البيان و التبيين**، للجاحظ ،تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٠هـ .

-**تاريخ آداب العرب**، مصطفى صادق الر افعي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٤هـ .

- **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان، تحقيق السيد يعقوب بكر، دار المعارف، مصر .

- **التبصرة والتذكرة**، للصّيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري، بيت الأفكار الدولية، عمّان، الأردن .

-**التبيان في تصريف الأسماء**، لأحمد حسن كحيل، دار البيان العربي، الطبعة السابعة، ١٤٠٢هـ .

-**التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ .

-**تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ .

-**التذييل والتكميل**، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

-**التصريف الملوكي**،لابن جني، تحقيق ديزيره سقال، دارالفكرالعربي،بيروت،الطبعة الأولى،١٤١٩هـ .

- **التطبيق الصرفي**، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان .

- **التعريفات**، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ، بيروت .

-**التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الفارسي، تحقيق عوض حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ .

- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، لمحمد بن بدر الدين الدماميني، تحقيق محمد بن عبد الرحمن المفدّى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ .

-**تقويم الفكر النحوي**، للدكتور علي أبوالمكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.

-**التكملة**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

–**توجيه اللمع**، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق فايز زكي محمد دياب، دارالسلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

– **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

–**التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، محمد عبد العزيز النجار، دارالفكر العربي، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

–**التوطئة**، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ .

–**تيسيرالصرف**، أبوالسعود سلامة أبو سعيد، دار الوفاء لدينا، الإسكندرية، مصر.

–**جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية**، للدكتور عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٩٧٧م .

–**الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ .

–**حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، لمحمد بن مصطفى الخضري، شرحه وعلق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الثالثة.

– **حاشية الدسوقي**، لمصطفى محمد الدسوقي، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.

–**حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لمحمد بن علي الصبان، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ .

–**الحجة**، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٢٨هـ.

– **الحدود**، للرماني، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، ١٩٨٩م .

–**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٧هـ .

–**الخصائص**،لابي الفتح ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة،١٣٣١هـ .

–**خصائص مذهب الأندلس النحوي في القرن السابع الهجري**، لعبد القادر رحيم الهيتي، جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٣م .

–**دراسات في كتاب سيبويه**، للدكتورة خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات في الكويت .

–**دراسة في النحوالكوفي من خلال معاني القرآن**، للمختارأحمد ديرة،دارقتيبة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ .

-**الدرر الكامنة في أعيان السنة المائة الثامنة**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد سيد جاد الحق، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، مصر .

-**الدرر اللوامع**، لأحمد بن الأمين الشنقيطي،تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ.

-**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وآخرين، دارالكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ .

-**دروس في علم الصرف**، لأبي أوس إبراهيم الشمسان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ .

-**دقائق التصريف**، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب،تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العلمي العراقي .

- **ديوان تميم بن أبي بن مقبل**، شرح مجيد طراد، دارالجيل، بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،١٤١٨هـ .

- **ديوان زهير بن أبي سلمى، لكرم البستاني**، دارصادر، بيروت ،لبنان .

- **ديوان ليلى الأخيلية**، شرح الدكتور عمر فاروق الطباع،دار الأرقم بن أبي الأرقم،بيروت،لبنان .

- **الرد على النحاة**، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف .

- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية في دمشق.

-**الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، للدكتورمازن المبارك، دارالكتاب اللبناني،بيروت .

-**الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام**، لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي، تحقيق مجدي بن منصور الشوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى .

-**سرصناعة الإعراب**، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق محمد حسن حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ .

-**سنن ابن ماجة**، لأبي عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت .

-**الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، للدكتورة خديجة الحديثي، جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ.

-**شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، لمحمد بن محمد بن عمر بن القاسم مخلوف، تحقيق عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ .

-**شذا العرف في فن الصرف**، للشيخ أحمد الحملاوي، بيروت .

-**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، لابن العماد الحنبلي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

-**شرح أبيات سيبويه**، للسيرافي، تحقيق محمد الرّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعةالأولى، ١٤١٦هـ .

-**شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، للأشموني، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية.

-**شرح التحفة الوردية**، لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر الوردي، تحقيق عبد الله علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض،١٤٠٩هـ .

-**شرح التسهيل**،لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ .

- **شرح التسهيل المسمى"تمهيد القواعد بشرح الفوائد"**، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ .

-**شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ .

-**شرح التصريف**، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ .

- **شرح جمل الزجاجي**، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق سلوى محمد عرب، ١٤١٩هـ، جامعة أم القرى .

- **شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)**،لابن عصفورالإشبيلي، تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح .

- **شرح شافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق محمد نورالحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.

- **شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط**، للخضر اليزدي، تحقيق حسن أحمد عثمان، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ .

- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، لجمال الدين أبي عبد الله ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريري، الطبعة الأولى.

- **شرح كافية ابن الحاجب**، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية .

- **شرح الكافية الشافية**، لابن مالك، تحقيق أحمد بن يوسف القادري، دارصادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ .

– **شرح كتاب سيبويه،** لأبي الحسن الرماني، تحقيق رمضان أحمد، مطبعة التضامن، ١٤٠٨هـ .

– **شرح كتاب سيبويه،** لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمدحسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ .

– **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية،** لابن هشام، تحقيق الدكتور هادي نهر، من منشورات جامعة المستنصرية، ١٣٩٧هـ .

–**شرح اللمع،** لابن برهان العكبري، تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ.

–**شرح المفصل،** لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، و مكتبة المتنبي ، القاهرة .

–**شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير)،** لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ .

– **شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو،** لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ،الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .

– **شرح ملحة الإعراب،** لأبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٢هـ .

–**شفاء العليل في إيضاح التسهيل،** للسلسيلي، تحقيق الدكتور الشريف عبدالله الحسيني، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

–**الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها،** لأبي الحسين أحمد بن فارس، علق عليه أحمد حسن بسح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ .

–**الصحاح،** لأبي نصر إسماعيل الجوهري الفارابي، بحواشي عبد الله بن بري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ .

–**طبقات فحول الشعراء،** محمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، مصر .

–**طبقات المفسرين،** للحافظ شمس الدين محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.

–**طبقات النحويين واللغويين،** للزبيدي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م.

–**ظاهرة التخفيف في النحو العربي،** لأحمد عفيف، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، القاهرة .

–**ظاهرة التعويض في العربية و ما حمل عليها من المسائل،** للدكتور عبد الفتاح أحمد حموز، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ .

–**ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي،**لحسين عباس الرفايعة، دار جرير،الطبعة الأولى،١٤٢٦ هـ .

-**ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين،** للدكتور عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ .

- **ظاهرة المشاكلة في الصرف العربي،** لإبراهيم جميل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ .

-**العلل في النحو،** لأبي الحسن محمد عبدالله الوّراق، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ .

-**العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري،** لحميد الفتلي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ .

-**العلل الواردة في الأحاديث النبوية،** للدار القطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى.

-**العمدة في محاسن الشعر وآدابه،** لابن رشيق، تحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .

- **غاية النهاية في طبقات القرّاء،** للجزري،عني بنشره المستشرق برجشتراسر، القاهرة، ١٤٠٢هـ.

- **فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل،** للعلامة الشيخ قطة العدوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.

- **الفصول الخمسون،** لابن معطي، تحقيق محمود محمد الطناحي، دار عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- **فصول في فقه اللغة،**لرمضان عبد التواب، الطبعة السادسة، ١٤٢٠هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

- **فقه اللغة وخصائصها،** للدكتور إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان .

-**الفكرالنحوي عند العرب أصوله ومناهجه،** للدكتور علي مزهر الياسري، تقديم عبد الله الجبور، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ .

- **فهرس شواهد سيبويه،** لأحمد بن راتب النفّاخ، دار الإرشاد ودار الأمانة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩ هـ .

- **في أدلة النحو،** للدكتورة عفاف حانين، الطبعة الأولى، ١٩٧٧ م .

- **في أصول النحو،** لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ .

- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح،** لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفارسي، تحقيق محمود يوسف فجّال، الطبعة الثاني، دبي، ١٤٢٣هـ .

-**القاموس المحيط،** لمجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ .

-**القياس في اللغة العربية،** لمحمد حسن عبد العزيز، دار الفكرالعربي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ .

- **القياس في النحو،** منى إلياس، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ .

-**كافية ابن الحاجب بين الرضي وابن مالك موازنة بين الشرحين،** لأمة السلام علي الشامي، دار الكتب، بصنعاء، اليمن، ١٤٢٥هـ .

-**الكامل،** للمبرد، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

- **الكامل في النحو والصرف والإعراب،** لأحمد قبش، دار الرشيد، دمشق، وبيروت، الطبعة السادسة ، ١٤٠٥هـ .

-**الكتاب، لسيبويه،** تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى .

-**كتاب الشعر،** لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ .

-**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار أحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

-**كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،** لحاجي خليفة، دار الفكر، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

-**الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها،** لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق عبدالرحيم الطرهوني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٠هـ.

-**كشف المشكل في النحو،** لعلي بن حيدره اليمني، تحقيق الدكتور هادي عطية، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

- **الكناش في النحو والتصريف،** لأبي الفداء الملك المؤيد إسماعيل بن علي، تحقيق جودة مبروك محمد، مكتبة الأدب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ .

-**الكواكب الدرية،** للأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ .

-**اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري،** تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر ، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ .

-**اللباب من تصريف الأفعال،** لمحمد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث .

-**لسان العرب، لابن منظور،** تحقيق عامرأحمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

-**لمع الأدلة،** لأبي بركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر.

-**اللمع في العربية،** لأبي الفتح ابن جني ، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

-**اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، لعبده الراجحي، دار المعرفة، ١٩٩٨م .

-**ما لاينصرف وما ينصرف**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبةالخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ .

-**مبادئ اللسانيات**، للدكتورأحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ودارالفكرالمعاصر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ .

-**المبدع في التصريف**، لأبي حيّان النحوي الأندلسي، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ .

- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر .

-**مجمل اللغة**، لأبي الحسن أحمد بن فارس، تحقيق محمد طعمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

-**مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط**، للجاربردي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤هـ.

- **مجموعة فتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي-رحمه الله -، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ .

-**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦ هـ .

-**المحكم والمحيط الأعظم**، لابن سيدة، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

- **محيط المحيط**، بطرس البستاني، بيروت، ١٩٨٧م .

-**مختصرالصرف**، للدكتور عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان .

-**مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤٣٠هـ.

-**المخصص**، لابن سيدة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة .

-**المدارس النحوية**، لشوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة السادسة،١٩٩٢م .

-**المدارس النحوية**، لخديجة الحديثي، دار الأمل، أربد، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

-**مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**،مهدي المخزومي،مصر،الطبعة الثانية،١٣٧٧هـ.

-**مراتب النحويين**، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ .

-**المرتجل**، لأبي محمد عبد الله بن محمد ابن الخشّاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ .

-**المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل، بيروت.

-**مسائل التصريف في البحر المحيط لأبي حيان**، للدكتور عبد الله بن محمد العمير، دارالصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ .

-**المسائل الحلبيات**، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنار، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

-**المسائل العسكرية**،لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

-**المسائل المشكلة(البغداديات)**، لأبي علي الفارسي،تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق .

- **المسائل المشكلة (البغداديات)**، لأبي علي الفارسي، تحقيق يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ .

- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق الدكتور كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.

- **مشكل إعراب القرآن ومعانيه**، لأبي زكرياء يحيى الفراء، تحقيق محمد عيد الشعباني، دار الصحابة، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ .

- **معاني القرآن**، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط)، تحقيق فائز فارس، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ .

- **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ .

- **معاني القرآن**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ .

- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن سري الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ .

- **معجم الشواهد العربية**، عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ .

-**معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ .

-**المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**، للدكتورإميل بديع يعقوب، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ .

-**المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثالثة، دار عمران، القاهرة، مصر .

-**المغني في تصريف الأفعال**، للشيخ محمد عبد الخالق عظيمة، دارالحديث.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ .

-**مفردات في غريب القرآن**، لأبي القاسم الراغب الأصفهاني، تحقيق وائل أحمد عبدالرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة .

-**المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ .

-**المفضل في شرح أبيات المفصل**، للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، الطبعة الثانية .

-**المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية شرح الشواهد الكبرى**، لبد الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

-**مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق محمد عوض مرعب وفاطمة محمد أصلان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ،١٤٢٢هـ .

-**المقتصد في شرح الإيضاح**، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر ، العراق، ١٩٨٢م .

-**المقتضب**، لأبي العبّاس محمد بن يزيد المبرد،تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب .

-**المقرب**، لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري و عبدالله جبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.

-**المقدمة الجزولية في النحو**، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد.

-**مقدمة دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمد عبدالخالق عظيمة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ

-**الممتع الكبير في التصريف**، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م .

-**الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة الخانجي، القاهرة، دارالمعارف، الطبعة الرابعة.

-**موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، لخديجة الحديثي، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م.

-**مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة**، لحسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

-**المنصف شرح تصريف المازني**، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم،مصر،١٣٧٩هـ.

-**منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيّان النحوي الأندلسي، أضواء السلف.

-**منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي**، للدكتور محمد كاظم البكاء، دار الشئون الثقافية، العراق، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م .

-**نتائج الفكر في النحو**، للسهيلي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معّوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

-**النحوالعربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها**، الدكتور مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دارالفكر، بيروت، ١٩٧٤م .

-**النحو الوافي**، للدكتورعبّاس حسن، دارالمعارف، القاهرة، بمصر.

-**النحو وكتب التفسير**، الدكتور إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا، الطبعة الثالثة .

-**نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء**، لابن الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٩٨٥م .

-**نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، للشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق سعيد محمد اللحام، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤٢٦هـ .

-**النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، خرّج آياته زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٧هـ.

-**نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، لحسن خميس الملخ، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م .

-**نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، للدكتورحسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .

-**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطّيب**، للشيخ أحمد بن محمد المقرّي التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دارصادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.

-**النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري، تحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب، دارالكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

-**نهر الماد من البحر المحيط**، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق عمر الأسعد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

-**هدية العارفين(أسماء المؤلفين وآثار المنصفين)من كشف الظنون**، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

-**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق عبدالسلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ .

- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين الصفدي، باعتناء س. ديدرينغ، دارالنشرفرانزشتايز بفيسبادن، المعهد الألماني للابحاث الشرقية، ببيروت، بمساعدة دارصادر، ١٣٨٩ هـ.

-**الوساطة بين المتنبي وخصومه**، للقاضي علي بن عبد العزيزالجرجاني، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

تاسعـــا: فهرس الموضوعات

الـــموضـــوع	الصـــفحـــة
– المقدمة	٤
– التمهيد:	١٠
١ – أبوحيّان الأندلسي:	١١
اسمه ولقبه وكنيته	١١
مولده	١٣
نشأته ورحلاته	١٤
صفاته وأخلاقه	١٥
ثقافته	١٦
شيوخه	١٨
تلاميذه	٢١
آثاره العلمية	٢٣
وفاته	٢٦
٢ – كتاب ارتشاف الضرب:	٢٧
مترلته العلمية	"
منهج أبي حيّان فيه	٢٩
مصادر الكتاب	٣٣
٣ – العلة الصرفية، نشأتها و أصولها:	٣٩
تعريف العلة	"
نشأة التعليل وتطوره والتأليف فيه	٤٢
– الفصل الأول:	–
أصول التعليل الصرفي عند أبي حيّان:	٥٣
الأصل الأول: السماع	٥٤

المصدر الأول: القرآن الكريم و قراءاته	٥٩
المصدر الثاني: الحديث الشريف	٦٧
المصدر الثالث: كلام العرب	٧٧
أولا: النثر	"
ثانيا: النظم أو الشعر	٨١
الأصل الثاني: القياس	٨٩
الأصل الثالث:الإجماع	٩٣
الأصل الرابع: استصحاب الأصل	٩٧
– الفصل الثاني	**–**
منهج أبي حيّان في تناول العلة الصرفية وقوادحها في الارتشاف:	١٠٠
المبحث الأول : استقصاء العلل	١٠١
المبحث الثاني : ترك التعليل في بعض المواضع	١٠٦
المبحث الثالث : موقف أبي حيّان من علل السابقين	١١١
المبحث الرابع : القوادح في التعليل الصرفي عند أبي حيّان	١١٩
١ – عدم التأثير	"
٢ – فساد الاعتبار	١٢٠
٣ – تصحيح العلة	"
٤ – النقض	١٢١
٥ – تخلف العكس	١٢٢
– الفصل الثالث	**–**
منهج أبي حيّان في تنويع العلل الصرفية :	١٢٤
المبحث الأول :	
مستويات العلة الصرفية عند أبي حيّان :	**١٢٥**
١– العلل التعليمية	١٢٨
٢– العلل القياسية	١٣٠

٣- العلل الجدلية النظرية ١٣٢

المبحث الثاني:

مستويات العلة من حيث صنوفها: ١٣٤

١ — علة التخفيف ١٣٥

٢- علة الاستثقال ١٣٨

٣- علة التعويض ١٤٢

٤- علة الشبه ١٤٥

٥- علة أمن اللبس ١٤٧

٦- علة الحمل وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: ١٥٠

أ- الحمل على اللفظ "

ب- الحمل على المعنى ١٥٢

ج- الحمل على النظير ١٥٣

٧ — علة المجانسة ١٥٦

٨- علة الاستغناء ١٥٨

٩- علة الإجحاف ١٦٢

١٠- علة إلتقاء الساكنين ١٦٣

١١- علة الفرق ١٦٦

١٢- علة مراعاة الأصل ١٦٨

١٣- علة كثرة الاستعمال ١٦٩

١٤- علة الإتباع ١٧١

١٥- علة الإشعار ١٧٤

١٦- علة المجاورة ١٧٥

١٧- علة التقابل "

المبحث الثالث

تقسيم العلة من حيث الوجوب والجواز: ١٧٧

أ- العلة الموجبة ١٧٨
ب- العلة المجوزة ١٧٩
المبحث الرابع
تقسيم العلة من حيث البساطة والتركيب: ١٨٠
١ – العلل البسيطة ١٨١
٢ – العلل المركبة ١٨٣
– الفصل الرابع:
مصادر أبي حيان في الارتشاف: ١٨٦
المبحث الأول: **العلماء** ١٨٧
المبحث الثاني: **الكتب** ٢١٧
المبحث الثالث: **موقفه من المدارس الصرفية** ٢٢٣
– الفصل الخامس:
موازنة بين منهج ابن مالك في التعليل الصرفي ومنهج أبي حيّان من خلال كتابيهما شرح الكافية الشافية، وارتشاف الضرب . ٢٢٩
مقـــــدمة ٢٣٠
المبحث الأول:
مصادر ابن مالك وأبي حيان في كتابيهما ٢٣١
المبحث الثاني:
أنواع العلة عند ابن مالك وأبي حيان ٢٤٠
– مستويات العلة الصرفية عند ابن مالك: ٢٤١
١- العلل التعليمية "
٢- العلل القياسية "
٣-العلل الجدلية "
– أنواع العلة الصرفية من حيث صنوفها "
١-علة الثقل والتخفيف منه "

٢-علة أمن اللبس	٢٤٣
٣-علة مراعاة الأصل	"
٤-علة كثرة الاستعمال	٢٤٤
٥-علة المجانسة	"
٦-علة التقاء الساكنين	"
٧-علة العوض	٢٤٥
٨-علة الاستغناء	"
٩ -علة الإتباع	٢٤٦
١٠-علة الشبه	"
١١-علة الحمل وتنقسم إلى:	٢٤٧
أ- الحمل على اللفظ	"
ب-الحمل على المعنى	"
ج-الحمل على النظير	٢٤٨
١٢-علة الإلحاق	"
١٣-علة الفرق	٢٤٩
١٤-علة البعد	"
١٥-علة المشاكلة	"
- تصنيف التعليل من حيث الوجوب والجواز:	**٢٥٠**
أ- علة الوجوب .	"
ب- علة الجواز .	"
- تصنيف التعليل من حيث البساطة و التركيب	**٢٥١**
أ- العلل البسيطة .	"
ب- العلل المركبة.	"
المبحث الثالث:	
منهج ابن مالك وأبي حيان في تناول علل من سبقهما وآرائهم	٢٥٣

المبحث الرابع:
موقف أبي حيّان من علل ابن مالك وآرائه ٢٦١
- الفصل السادس:
تقويم العلل الصرفية عند أبي حيّان ٢٦٩
المبحث الأول:
تقويم مصادر العلل عند أبي حيّان ٢٧٠
المبحث الثاني:
تقويم تصنيف العلل الصرفية عند أبي حيان ٢٧٥
المبحث الثالث:
التقويم من حيث: ٢٧٨
أ- القوة والضعف ٢٧٩
ب-مدى الوضوح في عرض علله وآرائه ٢٨٢
ج-مدى الدقة في النقل والتوثيق ٢٨٤
المبحث الرابع:
تأثر أبي حيان بعلل الصرفيين وتأثيره فيها: ٢٨٧
أ- تأثره بالسابقين ٢٨٨
ب-تأثيره في اللاحقين ٢٩٤
١- المرادي "
٢-السمين الحلبي ٢٩٥
٣-ابن هشام الأنصاري ٢٩٧
٤-ابن عقيل ٢٩٩
٥- السيوطي ٣٠٠
٦- الأشموني ٣٠١
المبحث الخامس:
تقويم احتجاج أبي حيان بالعلل الصرفية، وموقفه من تعددها، ومن العلل القاصرة ٣٠٢

أ- تقويم الاحتجاج بالعلل الصرفية ٣٠٣
ب-موقف أبي حيّان من تعدد العلل ٣٠٦
ج- موقف أبي حيان من العلل القاصرة ٣٠٩
- الخاتمـــــــــة ٣١٢
-الفهارس الفنيـــة ٣١٧
١- فهرس الآيات القرآنية ٣١٨
٢-فهرس الأحاديث الشريفة ٣٢٠
٣-فهرس الأشعار والأرجاز ٣٢١
٤-فهرس الأعـــــــلام ٣٢٣
٥-فهرس المدارس النحوية ٣٣١
٦-فهرس اللغات و اللهجات ٣٣٢
٧- فهرس الأمـــاكن ٣٣٣
٧- فهرس الكتـــــــــب ٣٣٤
٨-فهرس المصادر والمراجع ٣٣٩
٩- فهرس الموضوعات ٣٥٤